فتح القادر المعين المغيث

بشرح منظومة البيقوني

في علم الحديث

تأليف
عبد القادر بن جلال الدين المحلي الصديقي المصري
المتوفى بعد سنة (١٠٦٥هـ)

اعتنى به
تحقيقا وضبطا وتخريجا
محمد بن اسماعيل البقوار

مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع

دار راية الإسلام
للنشر والتوزيع

فتح القادر المعين المغيث

بشرح منظومة البيقوني

في علم الحديث

دار الكتب والوثائق القومية
الشئون الفنية
إدارة الإيداع القانوني

عنوان المصنف: فتح القادر المعين المغيث بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث

تـألـيـف: عبدالقادر بن جلال الدين المحلي الصديقي المصري

تـحـقـيـق: محمد بن إسماعيل البهوار

رقم الإيداع: ٢٠٠٣٤/٢٠١٢

الترقيم الدولي: ٩-٢٢-٥٢٣٢-٩٧٧-٩٧٨

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

دار راية الإسلام للنَّشْرِ والتَّوزيع
المملكة العربيَّة السُّعوديَّة - الرِّياض
حي التَّعاون - رمز بريدي: ١١٣٥٢ - ص.ب: ٢٧١١٨٤
هاتف وفاكس: ٠٠٩٦٦١٤٠٠٨٦٤٦
بريد الكتروني: alraia@outlook.com

مكتبة دار الحجاز للنَّشْرِ والتَّوزيع
الإدارة والمبيعات جوَّال - ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٤١٧ - ٠٠٢٠١١١٦٨٩٩١٠٠ - ٠٠٢٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣
الإسكندرية - ١٧٥ش طيبة سبورتنج بجوار مسجد الصديق هاتف: ٠٣/٥٤٦١٥٨٣ - جوَّال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥١
القاهرة - ٦ش المدرسة متفرع من ش البيطار - خلف الجامع الأزهر الشريف - هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢
جوَّال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥٠ - فاكس: ٠٣٤٣٨١٥٠٩
البريد الالكتروني: dar_alhijaz@hotmail.com

فتح القادر المعين المغيث

بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث

تأليف

عبد القادر بن جلال الدين المحلي الصديقي المصري

المتوفى بعد سنة (١٠٦٥هـ)

اعتنى به
تحقيقا وضبطا وتخريجا

محمد بن اسماعيل البهوار

دار راية الإسلام
للنشر والتوزيع

مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق[(١)]

الحمد لله فالق الحب والنوى، وخالق العبد وما نوى، المطلع على باطن الضمير وما حوى، وأشهد أن لا إله إلا الذي بهدايته سعد من اهتدى، وبتأييده رشد من اتعظ وارعوى، وبخذلانه ضل من زل وغوى وحاد عن الطريق المرتجى، وأشهد أن محمدًا عبده المصطفى، ورسوله المرتضى، بعثه بالتوحيد داعيًا إلى جميع الورى، ومبشرًا بجنات الخلد من ترك المراء والهوى، فصلى الله عليه وأزلفه في الحشر لديه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ما طار طير أو هوى.

وبعد:

فقد اختار اللطيف المنان طائفة من أتباع صفيه العدنان، وزين قلوبهم بالإيمان، وأنطق ألسنتهم بالبيان، وهداهم سُبل الأبرار في لزوم السنن والآثار، فخاضوا البوادي والقفار والمدن والأمصار في الرحل والأسفار، وفارقوا الأهل والأوطار، في جمع السنن ورفض الأهواء، والتفقه بترك الآراء، فتجرد القوم للحديث وطلبوه، ورحلوا فيه وكتبوه، وسألوا عنه وأحكموه، وذاكروا به ونشروه، وتفقهوا فيه وأصَّلوه، وفرَّعوا عليه وبذلوه، وبينوا المرسل من المتصل، والموقوف من المنفصل، والناسخ من المنسوخ، والمحكم من المفسوخ، والمفسر من المجمل، والمستعمل من المهمل، والمختصر من المتقصى، والملزوق من المتفصى، والعموم من الخصوص،

(١) بعض عبارات هذه المقدمة مقتبسة من: مقدمة صحيح ابن حبان (١/١٠٠، ١٠١)، والرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي (٢٢٢).

والدليل من المنصوص، والمباح من المزجور، والغريب من المشهور، والفرض من الإرشاد، والحتم من الإيعاد، والعدول من المجروحين، والضعفاء من المتروكين، وكيفية المعمول، والكشف عن المجهول، وما حُرِّف عن المخزول، وما قُلِب من المنحول من مخايل التدليس وما فيه من التلبيس، حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين، وصانه عن ثلب القادحين، وجعلهم عند التنازع أئمة الهدى، وفي النوازل مصابيح الدُّجى، فهم ورثة الأنبياء، ومأنس الأصفياء.

وأقام بهم أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة.

وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه أو تستحسن رأيًا تعكف عليه سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء.

وقد عكف علماء الأمة على التأليف في اصطلاح أهل الحديث، وكثرت في هذا الفن تصانيفهم البديعة، واشتهرت به تآليفهم التليعة، ما بين منظومة ومنتثرة، ومبسوطة ومختصرة، فكان من ألطف مختصرات منظوماته: «منظومة البيقوني» للشيخ العلامة عمر بن محمد، ويُقال: طه بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي (كان حيًّا قبل سنة ثمانين وألف)[1]، وهي من أبدع المختصرات في هذا الفن؛ لما اشتملت عليه من ترتيب رفيع، ولفظ بديع، ونظم رصيعٌ، وهي تقع في أربعة وثلاثين بيتًا.

---

(١) يُنظر: معجم المؤلفين (١٨/٢)، والأعلام للزركلي (٦٤/٥).

ثم أتى عليها الشيخ عبدالقادر بن جلال الدين المحلي، المتوفى بعد سنة خمس وستين وألف، فشرحها شرحًا منيفًا وريفًا، قال في وصفه: «هو شرح متوسط بين الإكثار والإقلال، معتدل عادل عن الإملال والإخلال، وسميته:

فتح القادر المعين المغيث

بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث»

فأوضح فيه كلماتها، وأزاح الغياهب عن غامضها ومبهمها، مكملًا لمقاصدها، ومقربًا لبعيدها، ومرتبًا لشريدها. فعكف على شرح مصطلحات هذا الفن بعيدًا عن التقعر والتكلف، من خلال التقسيم والتفريع والتأصيل لأقوال أهل العلم ونقولات أهل الشأن، فسهل مطالعته ومدارسته على كل طالب وقاصد لعلوم الحديث والمصطلح.

وقد وقفت -بفضل الله ومنته- على نسختين خطيتين من هذا الشرح الفريد، فاستعنت بالله -تعالى- على تحقيقه، رغبة في خدمة علوم الحديث والمصطلح، آملًا أن يكون في عملي هذا ما يعين إخواني من طلبة العلم -بعد عون الله تعالى- على تفهم هذا الفن والتبحر فيه.

منهج التحقيق:

١- أثبت متن منظومة البيقوني كاملًا قبل نص الشارح، ثم جزأت أبياتها بما يتوافق مع الشرح.

٢- أضفت عناوين على رأس كل مبحث، وقمت بترقيم أقسام الحديث مع عناوينها كما أوردها الشارح.

٣- اجتهدت في إقامة النص وتصويب التحريفات والأخطاء الواردة في المتن والشرح، مع التنبيه على بعض الأوهام التي وقع فيها المصنف

-رحمه الله- ورأيتها كذلك.

٤- علقت على بعض المسائل العقدية التي خالف فيها المصنف -رحمه الله- منهج أهل السنة والجماعة، والتي لا يتسع المجال لتركها.

٥- حرصت على كتابة نصوص الآيات بالرسم العثماني مع ترقيمها.

٦- اتبعت منهجًا مختصرًا في تخريج الأحاديث والآثار، فاقتصرت على ذكر رقم الحديث أو الجزء والصفحة، مع ذكر راوي الحديث أو الأثر إن لم يذكره المصنف في أصل الكتاب، ونقلت أقوال أهل الشأن في درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو في أحدهما، فإن كانت كذلك اكتفيت حينئذٍ بتخريجها منهما، أو من أحدهما.

٧- لم أقتصر على إثبات النص الوارد في المخطوط، بل راجعت ما أتى فيه من أقوال، وعزوتها إلى أصولها التي أخذ عنها المصنف -رحمه الله- ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، ومع أنه -رحمه الله- اعتمد في شرحه هذا على العديد من مؤلفات أهل العلم -كابن الصلاح والنووي والعراقي وابن حجر والبلقيني والقسطلاني والسيوطي وغيرهم- إلا أنه كان يحكي كلامهم في كثير من الأحيان دون أن يُصرح أنه اقتبس عنهم، مما جعل توثيق أقوالهم من الصعوبة بمكان، وزاد الأمر صعوبة أن بعض هذه المصادر لا زالت مخطوطة، أو يصعب الوصول إلى المطبوع منها.

٨- اجتهدت في تتبع أسماء الأعلام الوارد ذكرهم عدا الصحابة رضوان الله عليهم، فترجمت لهم بذكر اسم العلم ونسبه وتاريخ وفاته وشيوخه وتلامذته، فمن وثقه علماء الجرح والتعديل سكت عنه، ومن كان مجروحًا نقلت أقوالهم فيه.

٩- وثقت معاني المصطلحات وغريب الألفاظ من مصادرها المعتمدة، واعتنيت بضبط المشكل منها، وتحقيقه نقطًا وشكلًا.

١٠- وضعت فهارس فنية في خاتمة الكتاب لتيسير الاستفادة منه.

هذا وأحمد الله -جل وعلا- أن يسر لي خدمة هذا الشرح المبارك، وأسأله -جل شأنه- أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، ولعل من يقف على خطأ أن ينصح لي، فإنه واجب عليه، فكل ما كان من صنع البشر مجبول على الخطأ والنسيان، وما نتج عنه فهو عرضة للضعف والنقصان، ومن تأمل ذلك جبر نقصه، وسد خلله، وغفر زلة بني الإنسان.

فما كان فيه من خير وصواب فهو من الله الواحد المنان، وما كان فيه من نقص وخطأ فمن نفسي ومن الشيطان.

كتبه:

محمد بن إسماعيل البهوار

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

لقد من الله -تعالى- علينا بالوقوف على نسختين خطيتين لهذا الشرح المبارك، وبيانها كما يلي:

أولًا النسخة (أ):

تاريخ النسخ: ١١٠١.

اسم الناسخ: محمد الشهير بالقطري.

عدد اللوحات: ٩٧ لوحة.

مصدرها: دار الكتب المصرية، ومحفوظة هناك تحت رقم: [٣٧٣].

نوع الخط: نسخ جيد.

الملاحظات عليها: نسخة قليلة الضبط.

ثانيًا النسخة (ب):

تاريخ نسخها: بدون تاريخ.

اسم الناسخ: علي بن الشيخ عبدالباقي بن الشيخة نفيسة البكرية.

عدد اللوحات: ١٠٢ لوحة.

مصدرها: جامعة الملك سعود، ومحفوظة هناك تحت رقم: [٣٤٢].

نوع الخط: نسخ معتاد.

الملاحظات عليها: نسخة متوسطة الضبط، وهي أفضل من النسخة (أ).

نماذج من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

أهمُّ سيدي الأستاذ زين العابدين … خليفة الصديق قطب العارفين

كذا شقيقه أبو المواهب … وعمه الجلال ذو المناقب

ونجل هذا شيخنا محمد … والوارث السر وهو أحمد

والشيخ نور الدين الزيادي … ومن سليمان البابلي إمدادي

والشنواني كنية الصديقي … مأذونه عن كل من الرفيق

محمد المصري تلميذ الخطيب … كذلك المنياوي عالي المراتب

سمي عبد الله ذي التفرد … وكان شيخ صنوه محمد

كذا علي الحلبي المحقق … الذيقي الفهامة المدقق

والشيخ الأجهوري علي الملاذ … والجابري محمد أستاذي

والشيخ سلطان الإمام المقري … والجنبلاطي فريد العصر

تغمد الله الجميع برحمته … أسكنهم بالفضل أعلى جنته

والحمد لله على هذا المدد … وأسأل الله الرضى طول المدد

بجاه خير الخلق مختار الأنام … عليه أفضل الصلاة والسلام

وآله وصحبه الغر الكرام … ما أحسن الفتح بمسك الختام

ثم قال مؤلفه رحمه الله تعالى تم تسويد هذا الشرح أولاً في ضحى يوم الأحد رابع عشر ربيع الأول سنة خمس وستين وألف وكان الفراغ من تسويد هذه النسخة في أواخر جمادى الأولى سنة واحد بعد ألف ومائة من الهجرة على يد الفقير محمد الشهير بالعطاري

بالجامع الأزهر بتصحيح الحروف والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

قال سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين، عين
أعيان العلما العاملين، عمدة المدرسين والمفسرين، قدوة المحققين
والمدققين، مولانا الشيخ عبد القادر بن الشيخ جلال الدين
العلي سبط ال الصديق والحسن.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القادر الموفق لصدق الرغبة في الحديث، من تمكن عليه
بتصحيح النية والحسن العمل في القديم والحديث، المقوي لعبده
الضعيف اذ وصله بمراسيل بره، وجعله عاليا به نازلا عن غيره
مرفوعا عزيزا مشهورا في بحره وبره، وأشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له الواحد الاحد الفرد المطلق، وأشهد ان سيدنا محمدا
عبده ورسوله النبي الامي الامين الصادق المصدق، صلى الله
وسلم عليه وعلى اله وصحبه لحاد اعيان الامة المتواتر محامدهم
ومدايحهم ومآثرهم ومفاخرهم الجمة، ما نظر الله من أسند أمره
اليه في سلسلة لطفه، وأدرجه في زمرة المتوكلين عليه من اهل
عطفه امين. وبعد فان علم الحديث رفيع المنار شامخ البنا
عظيم المقدار كثرت فيه التصانيف المبدعة واشتهرت به التاليف
المتنوعة ما بين منظومة ومنثورة، ومبسوطة ومختصرة، ومن الطف
مختصرات منظوماته نظم الشيخ الامام البيقوني الدال على معلوم
وقد سالني في شرحها المفرد الكامل، الاوحد الفاضل، سلالة الافاضل
ونخبة العلما الاماثل، والاصالة والعراقة، والبيتوتة علما ودينا
وصلاحا وثاقة، المتحلي بحلي انواع الكمال، الشيخ محمد شمس
الدين بن مولانا مفيد الطالبين، ومفتي المسلمين، العلامة
الشيخ عبد العال القرشي الجعفري نسبا، المصري الازهري

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

بحق سيدي الأستاذ زين العابدين * خليفة الصديق قطب العارفين
كذا شقيقه أبو المواهب * ومن له الجلال ذو المناقب
ونجل هذا شيخنا محمد * والوارث للحبر وهو أحمد
والشيخ نور ديننا الزيادي * وشيخ سليمان البابلي السداد
والشنواني كنية الصديق * ما زلته عن كل سبيل الرفيق
محمد المصري تلميذ الخطيب * كذلك المنياوي عالم أريب
يحيى عبد الله ذي التفرد * وكان شيخ مفتي محمد
كذا علي الحلبي المحقق * الدين النهاية المدقق
والشيخ الأجهوري علي ملاذي * والبابري محمد أستاذي
والشيخ سلطان الإمام المزي * والقلقشندي فريد العصر
تغمد الله لهم برحمته * أسكنهم بالعفو جناته
والحمد لله على هذا المدد * وأسأل الله الرضى طول الأبد
بجاه خير الخلق مختار السلام * عليه أفضل الصلاة والسلام
وآله وصحبه الغر الكرام * ما حسن الختم به مع التمام

ثم قال مؤلفه عفى الله عنه تم تسويد هذا الشرح الأنفع ضحوة يوم الأحد رابع عشر ربيع الأول سنة خمس وسبعين وألف

وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة على يد الفقير الحقير
المعترف بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه القدير
بشفاعة البشير النذير محمد صلى الله عليه وسلم
علي بن الشيخ عبد الوهاب ... النفيس
نفيسه البكري نفعنا الله
بهم وبركاتهم آمين
آمين

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

ترجمة المصنف

إن الباحث حين يتقلب بين صفحات كتب الأعلام وتراجم الرجال يجد شحًّا وندرة في المصادر التي اعتنت بترجمة المصنف -رحمه الله- ترجمة وافية، وفي مخطوط له بعنوان: «النفحة الذكية في أصول علم العربية»، برقم (١٥٤ لغة) في مكتبة رفاعة رافع الطهطاوي، الكائنة بمركز طهطا، كُتِب على صفحته الأخيرة (١٣٩/ب) بقلم مغاير للخط الذي كُتِب به المخطوط تعريفٌ بالمصنف، وفيه ما يلي:

«عبدالقادر بن محمد المنعوت بجلال الدين المحلي البكري الصديقي الشافعي الإمام الفقيه الزاهد العابد الورع، كان من أجلاء العلماء الكبار أصحاب الديانة، وله الفضل الباهر والمشاركة التامة في فنون كثيرة أجلها: الفقه والعربية والحديث، وكان منقطعًا عن النَّاس، قليل الاختلاط بهم، ملازمًا للاشتغال والعبادة، موصوفًا بحسن الأخلاق وجلالة المقدار، وهو من بيت عريق مجمع على صحة انتسابه للأسرة الصديقية.

وقد تولى الخطابة بالجامع الأزهر، وترك العديد من المصنفات، منها: هذا الكتاب البديع المسمي «النفحة الذكية في أصول علم العربية»، وشرحه علي البيقونية الذي انتفع به الطلاب، وعكف عليه الدارسون بالجامع الأزهر المعروف بـ «فتح القدير المغيث شرح منظومة البيقوني في علم مصطلح الحديث»، وكتابه: «تحفة أهل التصديق ببعض فضائل أبي بكر الصديق»، وكانت وفاة صاحب الترجمة سنة ١٠٦٥ هجرية». أ هـ.

ومما يؤكد صحة ما كُتِب في آخر هذه النسخة الخطية لكتاب «النفحة الذكية»، ما ذكره المصنف عن نفسه في كتابه «تحفة أهل التصديق ببعض فضائل الإمام أبي بكر الصديق ﷺ»، حيث ذكر اسمه وساق نسب والدته

إلى أبي بكر الصديق ﷺ فقال[١]: «يقول الفقير إلى الله بالتحقيق، عبدالقادر بن جلال الدين المحلي، سبط الصديق، خطيب الجامع الأزهر، وخادم التفسير والحديث الأنور ...».

ثم قال: «فجدة الفقير لوالده كانت من العارفات بالله ... السيدة فاطمة بنت الشيخ عبدالوارث بن محمد بن عبدالوارث بن عبدالرحمن ...»، وساق نسبها إلى أبي بكر الصديق ﷺ. ثم ذكر أن جده لأبيه هو: أبو الفتح محمد شمس الدين بن شهاب الدين بن محمد بن أحمد بن عبدالمحسن بن خضر المحلي الأنصاري الشافعي.

وفي هذا الشرح الذي بين أيدينا ساق المصنف -رحمه الله- سنده إلى الحافظ العراقي صاحب ألفية الحديث، فقال: «عن سيدي الشيخ الوالد ... محمد جلال الدين ... وهو عن والده خاتمة المدرسين والمفتين، جدي الشيخ الإمام محمد شمس الدين، وهو عن والده صدر المتورعين والمدققين، خاتمة العلماء والمدرسين المحققين، جد والدي العلامة شهاب المِلَّةِ والدين، المحليِّ الأنصاريِّ الشافعي، وهما عن شيخ مشايخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، عن الحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، عن ناظمها الحافظ أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين الأثري العراقي».

ومما سبق يتضح أن اسم ونسب المصنف -رحمه الله- هو:

عبدالقادر بن محمد جلال الدين بن محمد شمس الدين بن محمد شهاب الدين بن محمد بن أحمد بن عبدالمحسن بن خضر المحلي الأنصاري.

وقد تتبعت تاريخ مولده ووفاته -رحمه الله- فلم أقف على شيء من ذلك، إلا أن المؤكد أنه عاش إلى النصف الأخير من القرن الحادي عشر؛

---

(١) تحفة أهل التصديق (ص١٨١ وما بعدها).

لقوله في نهاية هذا الشرح: «تم تسويد هذا الشرح أولًا في ضحوة يوم الأحد، رابع عشر ربيع الأول، سنة خمس وستين وألف».

وبهذا يرتفع اللبس الذي قد يقع عند بعض القراء وطلبة العلم، حين يظن أن والد المصنف هو جلال الدين المحلي صاحب التفسير، وشارح جمع الجوامع لابن السبكي، وشارح الورقات للجويني، وغير ذلك.

فإن المحلي صاحب التصانيف المذكورة هو: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم، جلال الدين أبو عبدالله المحلي الشافعي، ولد بمصر سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، وأخذ علوم الحديث عن الولي العراقي، والحافظ ابن حجر ، وتوفي سنة أربع وستين وثمانمائة[1].

فليس هو والد المصنف؛ لاختلاف النسب بينهما، ولوفاته قبله بما يزيد على مائتي سنة، فهو من أقران شيوخ الجد الثاني للمصنف إن لم يكن قبلهم، كأبي يحي زكريا الأنصاري المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة[2]، والذي تتلمذ عليه شهاب الدين المحلي -الجد الثاني للمصنف- وأخذ عنه علوم الحديث.

---

(١) يُنظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص٣٣٦)، والبدر الطالع (١١٥/٢).
(٢) يُنظر: البدر الطالع (٢٥٢/١).

متن منظومة البيقوني

١ - أَبْـدَأُ بِالحَمْـدِ مُـصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّـدٍ خَـيْرِ نَـبِيٍّ أُرْسِـلَا
٢ - وَذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ ... وَكُلُّ وَاحِـدٍ أَتَى وَحَـدَّهْ
٣ - الأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّـصَلْ ... إِسْنَـادُهُ وَلَـمْ يُشَذَّ أَوْ يُعَلْ
٤ - يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَـدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ
٥ - وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
٦ - وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ ... فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كُثُرْ
٧ - وَمَا أَضَفْتَ لِلنَّبِي المَرْفُوعُ ... وَمَا لِلتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ
٨ - وَالمُسْنَدُ المتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ
٩ - وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ
١٠ - مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
١١ - كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا
١٢ - عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَهْ ... مَشْهُورُ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَهْ
١٣ - مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ
١٤ - وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا ... وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا
١٥ - وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ
١٦ - وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
١٧ - وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ ... إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ
١٨ - وَالمُعْضِلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ
١٩ - الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ ... يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

٢٠ - وَالثَّانِ لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفْ
٢١ - وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ المَلَا ... فَالشَّاذُ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا
٢٢ - إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ
٢٣ - وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ ... أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ
٢٤ - وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا
٢٥ - وَذُو اخْتِلَافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ
٢٦ - وَالمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ
٢٧ - وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ... مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ
٢٨ - مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقْ ... وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ
٢٩ - مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ
٣٠ - وَالمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا
٣١ - مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ... وَاجْتَمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ
٣٢ - وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِي فَهُوَ المَوْضُوعُ
٣٣ - وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي
٣٤ - فَوْقَ ثَلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ... أَقْسَامُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ كُمِلَتْ

فتح القادر المعين المغيث

بشرح منظومة البيقوني

في علم الحديث

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيدنا ومولانا، شيخ مشايخ الإسلام والمسلمين، عين أعيان العلماء العاملين، عمدة المدرسين والمفسرين، قدوة المحققين والمدققين، مولانا الشيخ عبدالقادر بن الشيخ جلال الدين المحلي، سبط آل الصديق والحسن [تغمده الله برحمته ونفع بعلومه][1]:

---

(١) من (أ) فقط.

مقدمة الشارح

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وبه نستعين][(١)]

الحمد لله القادر الموفق لصدق الرغبة في الحديث، مَنْ مَنَّ عليه بصحيح النية، وبحسن العمل في القديم والحديث، المقوي لعبده الضعيف؛ إذ وصله بمراسيل بِرِّهِ، وجعله عاليًا به، نازلًا عن غيره، مرفوعًا عزيزًا مشهورًا في بحره وبَرِّهِ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد الأحد، الفرد المطلق، وأشهد أن سيدنا [ومولانا][(٢)] محمدًا عبده ورسوله، النبي الأمي [الأمين][(٣)]، الصادق المصدق -صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه- آحاد أعيان الأمة، المتواترة محامدهم ومدائحهم ومآثرهم ومفاخرهم الجمَّة، ما [نضَّر][(٤)] الله من أسند أمره إليه في سلسلة لطفه، وأدرجه في زمرة المتوكلين عليه من أهل عطفه، آمين.

وبعد:

فإن علم الحديث رفيع المنار، شامخ البناء، عظيم المقدار، كثرت فيه التصانيف المبدعة، وأُشْهِرَت به التآليف المتنوعة، ما بين منظومة ومنتثرة، ومبسوطة ومختصرة، ومن ألطف مختصرات منظوماته: نظم الشيخ الإمام البيقوني، الدال على معلوماته، وقد سألني في شرحها المفرد الكامل، الأوحد الفاضل، سلالة الأفاضل، ونخبة العلماء الأماثل، والأصالة والعراقة، والبيتوتة، علمًا ودينًا، وصلاحًا ووثاقة، المتحلي بحُلَى أنواع الكمال، الشيخ محمد شمس

---

(١) من (أ) فقط.

(٢) من (أ) فقط.

(٣) من (ب) فقط.

(٤) كذا في (أ)، وفي: (ب): «نظر».

الدين ابن مولانا مفيد الطالبين، ومفتي المسلمين، العلامة [الشيخ][1] عبد العال القرشي، الجعفري نسبًا، المصري الأزهري اشتغالًا وطلبًا، الأشعري اعتقادًا، المالكي مذهبًا، أثمر الله -تعالى- أشجار فضله، وأزهر أغصان دوحة فرعه وأصله، فأجبته؛ لأنه ممن لا يُرد، بل من أجلِّ الراغبين الذين عليهم يُعتمد، وإن كنتُ عن ذلك في شغل بالٍ بما الله به عليم في كل حالٍ، وأتحفته بشرح متوسط بين الإكثار والإقلال، معتدل عادل عن الإملال والإخلال، وسميته:

«فتح القادر المعين المغيث بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث»

وقد أخذت هذا الفن، وغيره من فنون العلوم، ما بين دراية ورواية لمنثور ومنظوم، عن مشايخي المذكورين في كتابي الموسوم بـ «مظاهر الإسعاف والإتحاف بمآثر الأسلاف والأخلاف»، وأجلهم سيدي الشيخ الوالد، الإمام العالم، العامل العابد، بقية السلف الكرام الصالحين، الأستاذ العلامة محمد جلال الدين.

ومما رويته عنه، وحضرته فيه [في][2] حال تدريسه له بالجامع الأزهر «ألفية الحديث العراقية»، وهو عن والده خاتمة المدرسين والمفتيين، جدي الشيخ الإمام محمد شمس الدين، وهو عن والده صدر المتورعين والمدققين، خاتمة العلماء والمدرسين المحققين، جد والدي العلامة شهاب المِلَّةِ والدين، المحليِّ الأنصاريِّ الشافعي، وهما عن شيخ مشايخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري[3]، عن الحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني[4]، عن ناظمها الحافظ أبي الفضل

---

(١) من (ب) فقط.

(٢) من (أ) فقط.

(٣) هو:زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي (ت٩٢٦هـ)، أخذ عن البلقيني، والشرف السبكي، وابن حجر، وغيرهم. يُنظر: البدر الطالع (٢٥٢/١)، وشذرات الذهب (١٣٤/٨).

(٤) هو:عمدة المحدثين، وقدوة المحققين، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الكناني الشافعي، صاحب فتح الباري، والعديد من التصانيف المليحة (ت٨٥٣هـ). يُنظر: طبقات صلحاء =

عبدالرحيم بن الحسين الأثري العراقي[١] رضي الله عنهم، وأمدنا منهم، آمين.

ولا بأس قبل الخوض في شرح كلام الناظم بذكر مقدمة ذات فصول، يتبصر بها المبتدئ، ويتذكر بها العالم.

* * *

=

اليمن (تاريخ البريهي) (٣٣٩)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (٣٢٩).

(١) هو:عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن، زين الدين أبو الفضل العراقي (ت٨٠٦هـ)، أخذ عن ابن التركماني، والإسنوي، وعنه ابنه ولي الدين، ونور الدين الهيثمي، وابن حجر، وغيرهم، له التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، وخرج أحاديث الإحياء، وغير ذلك. يُنظر: البدر الطالع (٣٥٤/١)، وطبقات الشافعية (٢٩/٤).

الفصل الأول
في فضل أهل الحديث وشرفهم في القديم والحديث

عن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**نَضَّر اللهُ امْـرَأً سَـمِعَ مَقَـالَتِي، فَحَفِظَهَا وَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْـهُ**». رواه الـشافعي[(١)]، والبيهقي[(٢)]، وكذا أبو داود[(٣)]، والترمذي[(٤)]، بلفظ: «**نَضَّر اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَـيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**». وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال في حجة الوداع: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ ...**»، الحديث. رواه البزار[(٥)]

---

(١) مسند الشافعي (١/٢٤٠)، والشافعي: هو فقيه عـصره، وأحـد الأئمـة الأربعـة أصـحاب المـذاهب المتبعة أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع (ت٢٠٤هـ)، حدث عن عمـه، وابن الماجشون، والإمام مالك، وخلق، وعنه أحمد، والحميدي، والبويطى، وأبو ثور، والربيع، وأمم سواهم. يُنظر: تاريخ بغداد (٢/٥٦)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٦١).

(٢) معرفة السنن والآثار (١/٦٦)، وشعب الإيمان (٢/٢٧٤)، والبيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تفقه على ناصر العمري، وأخذ علـم الحـديث عن أبي عبدالله الحاكم، له: كتاب السنن الكبير، والسنن الصغير، والمـدخل، والآداب، وغيرهـا كثير. ينظر: طبقات الشافعية (١/٢٢٠)، وطبقات الفقهاء (١/٢٣٣).

(٣) برقم (٣٦٦٠) من حديث زيد بن ثابت ﷺ. وأبو داوود: هو سليمان بن الأشعث بن إسـحاق بـن بشير بن شداد بن عمر السجستاني (ت٢٧٥هـ)، سمع من أبي عمر الضرير، ومسلم بـن إبـراهيم، وأبي الوليد الطيالسي، وعنه الترمذي، والنسائي، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو عوانة، وخلـق كثير. يُنظر: تاريخ بغداد (٩/٥٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/٥٩١).

(٤) برقم (٢٦٥٧، ٢٦٥٨)، والترمذي: هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمـذي (ت٢٧٩هـ)، كان من خواص تلامذة الإمام البخاري، شهد له العلماء بالعلم والحفظ والمعرفة، سمع قتيبة بـن سعيد، وأبا مصعب، والهروي، والسدي، وعنه مكحول، وحماد بن شاكر، والهيثم الشاشي، وخلـق كثير. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٠)، وطبقات الحفاظ (ص٢٨٢).

(٥) كما في كشف الأستار (١/٨٥) رقم (١٤١، ١٤٢). والـبزار: هـو أبـو بكـر أحمـد بـن عمـرو بـن عبدالخالق البصري (ت٢٩٢هـ)، صاحب المسند الكبير، رحل في آخر عمـره إلى أصـبهان والـشام =

بإسناد حسن، وابن حبان في «صحيحه»[(١)] من حديث زيد بن ثابت.

وكذا روي من حديث معاذ بن جبل، والنعمان بن بشير، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأبي قرصافة، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وبعض أسانيدهم صحيح كما قاله المنذري[(٢)].

وقوله: «**نَضَّرَ اللهُ**» بتشديد الضاد المعجمة وتخفيف، والنضرة: الحسن والرونق، والمعنى: خصَّه الله بالبهجة والسرور؛ لأنه سعى في نضارة العلم وتجديد السُّنَّة، فجازاه في دعائه له بما يناسب حاله في المعاملة.

وأيضًا: فإن من حفظ ما سمعه وأدَّاه كما سمعه من غير تغيير، كأنه جعل المعنى غضًّا طريًّا، وخصَّ الفقه بالذكر دون العلم؛ إيذانًا بأن الحامل غير عارٍ عن العلم؛ إذ الفقه: علم بدقائق العلوم المستنبطة من الأقيسة، فلو قال: غير عالم، لزم جهله.

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي**»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَنْ خُلَفَاؤكَ؟ قَالَ: «**الَّذِينَ يَرْوونَ أَحَادِيثِي**

=

بنشر علمه، وسمع هدبة بن خالد، وعبد الأعلى بن حماد، وعبدالله بن معاوية، وابن فياض، وخلقًا كثيرًا، وعنه ابن قانع، وابن نجيح، وأبو بكر الختلي، وأبو القاسم الطبراني، وغيرهم. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٥)، وطبقات الحفاظ (ص٢٨٩).

(١) صحيح ابن حبان (٢/٤٥٤)، وهو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، أبو حاتم، التميمي، البستي (ت٣٣٨هـ) سمع النسائي، والحسن بن سفيان، وأبا يعلى الموصلي، وغيرهم، وعنه الحاكم، وأبو علي الهروي، وأبو بكر النوقاني، وغيرهم. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/١٣١)، وطبقات الحفاظ (ص٣٧٥).

(٢) الترغيب والترهيب (١/٢٣)، والمنذري: هو عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة بن سعد بن سعيد الحافظ زكي الدين أبو محمد المنذري، الشامي الأصل، ثم المصري المولد والوفاة (٦٥٦هـ)، تخرج في الحديث بالحافظ علي بن المفضل، وروى عنه الدمياطي، وابن دقيق العيد، وأبو الحسين اليونيني، وخلق. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/٢٥٩)، وطبقات الشافعية (٢/١١١).

وَيُعَلِّمُونَهَا النَّاسَ». رواه الطبراني في «الأوسط»[(١)].

ولا ريب أن أداء السنة إلى المسلمين نصيحةً لهم من وظائف الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فمن قام بذلك كان خليفة لمن يُبلِّغ عنه، وكما لا يليق بالأنبياء أن يهملوا أعاديهم ولا ينصحوهم، كذلك لا يحسن بطالب الحديث وناقل السنن أن يمنحها صديقه ويمنعها عدوه.

فعلى العالم بالسنة أن يجعل أكبر همِّه نشر الحديث، فقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه، حيث قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ...» الحديث، رواه البخاري[(٢)].

قال [المظهري][(٣)]: «أي: بلغوا عني أحاديثي، ولو كانت قليلًا». وقال

---

(١) المعجم الأوسط (٧٧/٦). وفيه أحمد بن عيسى بن عبدالله العلوي، قال الدارقطني: «كذاب». يُنظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٨٣/١)، وميزان الاعتدال (٢٧٠/١).
وأخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص٣٠) من غير طريق أحمد بن عيسى العلوي، ويلتقي بسند الطبراني في ابن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول، ورفعه إلى النبي ﷺ.
والطبراني: هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب مطير اللخمي الطبراني (ت٣٦٠هـ)، رحل في طلب الحديث من الشام إلى العراق والحجاز واليمن ومصر وبلاد الجزيرة الفراتية، وسمع الكثير، وعدد شيوخه ألف شيخ، وله مصنفات ممتعة نافعة، منها: المعاجم الثلاثة الكبير و الأوسط والصغير، وهي أشهر كتبه، وروى عنه الحافظ أبو نعيم، وخلق كثير. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٩١٢/٣)، وطبقات الحفاظ (ص٣٧٢).

(٢) برقم (٣٤٦١) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، والبخاري: هو الإمام حبر الإسلام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردذبه الجعفي مولاهم أبو عبدالله البخاري الحافظ (ت٢٥٦هـ)، إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه، سمع أبا عاصم، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله والفريابي، وخلائق، وعنه الترمذي، وابن خزيمة، وابن صاعد، والفربري، وغيرهم. يُنظر: تاريخ بغداد (٤/٢)، والكاشف (١٥٦/٢).

(٣) في (أ)، و(ب): «المظفري»، وما أثبتناه هو الصواب، وهو:مظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيداني (ت٧٢٧هـ)، صاحب كتاب «المفاتيح في شرح المصابيح»، ولم أقف عليه مطبوعًا، وعنه نقل المصنف قوله هنا، ونقله أيضًا: ملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح (٤٠٦/١).

البيضاوي[١]: «قال: «وَلَوْ آيَةً»، ولم يقل: ولو حديثًا؛ لأن الأمر بتبليغ الحديث يُفهم بطريق الأولى، فإن الآيات مع انتشارها وكثرة حملتها، تكفل الله -تعالى- بحفظها، وصونها عن الضياع والتحريف»[٢].

وقال إمام الأئمة مالك بن أنس[٣] : «إن العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم، كما يسأل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام»[٤]. وقال سفيان الثوري[٥]: «لا أعلم عملًا أفضل من طلب الحديث، لمن أراد به وجه الله، إن الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرابهم»[٦]، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام؛ لأنه فرض كفاية.

وفي حديث أسامة بن زيد ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ**»[٧].

---

(١) هو:عبدالله بن عمر بن محمد بن علي، ناصر الدين أبو الخير (ت٦٨٥هـ)، صاحب المصنفات، وعالم أذربيجان، برع في الفقه والأصول، وجمع بين المعقول والمنقول، وأثنى الأئمة على مصنفاته، له المنهاج وشرحه في أصول الفقه، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٥٧/٨)، وطبقات الشافعية (١٧٢/٢).

(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (ص٣٠٧).

(٣) هو:إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن عامر بن أبي عامر أبو عبدالله المدني (ت١٧٩هـ)، حدث عن نافع، والمقبري، ونعيم المجمر، والزهري، وابن المنكدر، وابن دينار، وخلق كثير، وعنه أمم لا يكادون يحصون منهم ابن المبارك، وابن مهدي، وابن وهب. يُنظر: الثقات (٤٥٩/٧)، وتذكرة الحفاظ (٢٠٧/١).

(٤) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١٢٣/١)، وأبونعيم في الحلية (٣١٩/٦).

(٥) هو:سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الثوري (ت١٦١هـ)، كان من كبار أئمة المسلمين، لا يُختلف في إمامته وأمانته وحفظه وعلمه وزهده. انظر: الطبقات الكبرى (٣٧١/٦)، وتاريخ بغداد (١٢٥/٩).

(٦) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٣٠٩)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص٨١).

(٧) حديث أسامة بن زيد -رضي الله عنهما- أخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث =

وهذا الحديث رواه من الصحابة -رضي الله عنهم-: علي[١]، وعمر[٢]، وابن مسعود[٣]، وابن عباس[٤]، وجابر بن [سمرة][٥]، ومعاذ بن جبل[٦]، وأبو أمامة[٧]، وأبو هريرة[٨]، وأورده ابن عدي[٩] من طرق كثيرة كلها ضعيفة، كما صرح به الدارقطني[١٠]، وأبو نعيم[١١]، وابن عبدالبر[١٢]، لكن يمكن أن يتقوى بتعدد

=
(ص٢٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/٧).

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٥/١).

(٢) لم أقف عليه حديث عمر ﷺ. وهو في الكامل لابن عدي (١٤٥/١) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (٢٨/١).

(٤) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٢٢١/٤).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مرة». وحديثه أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١١/١).

(٦) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (١١/١).

(٧) أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٦/١)، والعقيلي في الضعفاء (٩/١).

(٨) أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٦/١)، والعقيلي في الضعفاء (١٠/١)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٤٤/١)، وابن عبدالبر في التمهيد (٥٩/١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٢٨/١).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (١٤٥/١ - ١٤٧)، وابن عدي: هو أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله ابن محمد بن مبارك الجرجاني، ويعرف أيضا بابن القطان (ت٣٦٥هـ)، سمع بهلول، ومحمد بن يحيى المروزي، وعبدالرحمن بن القاسم، والنسائي، وخلائق، وعنه ابن عقدة، والماليني، وحمزة بن يوسف السهمي، وآخرون. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٩٤٠/٣)، وطبقات الشافعية (١٤٠/١).

(١٠) قال الدارقطني: «لا يصح مرفوعًا». يُنظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣٣٢/٣)، والدارقطني: هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (ت٣٨٥هـ)، سمع البغوي، وابن صاعد، ومحمد بن هارون، وعنه أبو عبدالله الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وابن الخلال، وغيرهم. ينظر: طبقات الشافعية (١٦١/٢)، والبداية والنهاية (٣١٧/١١).

(١١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢١١/١)، وهو:أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، سمع خيثمة بن سليمان، وأبا العباس الأصم، وأبا أحمد العسال، وغيرهم، وعنه كوشيار بن لياليزور، وأبو سعد الماليني، وأبو بكر الخطيب، وغيرهم. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤٥٤/١٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٨/٤).

(١٢) التمهيد لابن عبد البر (٥٩/١، ٦٠)، وهو:يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، روى عن خلف بن القاسم، وعبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن
=

بتعدد طرقه، فيكون حسنًا، كما جزم به العلائي[(١)].

وفيه تخصيص حملة [السنة][(٢)] بهذه المنقبة العلية، وتعظيم [لهذه][(٣)] الأمة

=

نصر، وآخرين، وعنه طاهر بن مفوز الشاطبي، ومحمد بن أبي نصر الحميدي، وعبدالعزيز بن عبدالملك بن شفيع، وغيرهم. ينظر: تذكرة الحفاظ (١١٢٨/٣)، وطبقات الحفاظ (٤٣١/١).

(١) بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس (ص٣٤)، والعلائي: هو خليل بن كيكلدي بن عبدالله العلائي صلاح الدين أبو سعيد (ت٧٦١هـ)، أخذ علم الحديث عن المزي وغيره، وأخذ الفقه عن الشيخين برهان الدين الفزاري، وكمال الدين ابن الزملكاني. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٥/١٠)، وطبقات الشافعية (٩١/٣).

وفي صحة هذا الحديث مع شهرته وشيوعه نظر، فقد تباينت فيه آراء الأئمة الحفاظ، وهو -كما قال المصنف- مروي من وجوه عن عدد من الصحابة، ولكن لا يخلو واحدٌ منها على كثرتها من ضعف، لا تقوى معه -مجتمعة أو منفرد- أن تجبر ضعف أحسنها، ولعل أمثل رواياته ما أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٧/٢) عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري أن رسول الله ﷺ قال: «**لِيَحْمِلْ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ ...**» هكذا «لِيَحْمِلْ» بِلامِ الأمْرِ.

وما حُكي عن الإمام أحمد تصحيحه لهذا المرسل فيه نظر من وجوه:

الأول: جهالة مرسله، فقد قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤٠/٣): إبراهيم بن عبدالرحمن العذري مرسل هذا الحديث لا نعرفه البتة في شيء من العلم غير هذا، ولا أعرف أحدًا ممن صنف الرجال ذكره، مع أن كثيرًا منهم ذكر مرسله هذا في مقدمة كتابه، كابن أبي حاتم، وأبي أحمد، والعقيلي، فإنهم ذكروه، ثم لم يذكروا إبراهيم بن عبد الرحمن في باب من اسمه إبراهيم، فهو عندهم غاية المجهول.

الثاني: الاختلاف على توثيق معان بن رفاعة راوي الحديث عن إبراهيم بن عبد الرحمن، فقد مشّاه الإمام أحمد وقال: ليس به بأس، ووثقه ابن المديني، وضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابع عليه، وقال ابن حبان: منكر الحديث يروي مراسيل كثيرة ويُحدث عن أقوال مجاهيل، لا يُشبه حديثه حديث الأثبات، فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب استحق ترك الاحتجاج به.

الثالث: الاضطراب على روايته على وجوه متعارضة أوردها ابن عدي في مقدمة الكامل (١٤٥/١ - ١٤٧)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٤٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/٧).

فالحديث ضعيف بطرقه كلها، والأغلب عدم صحته، كما قال غير واحد من الحفاظ كابن كثير والعراقي. يُنظر: اختصار علوم الحديث (ص٢٨٣)، وفتح المغيث (١٧٠/٢، ١٧١).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «السنة».

(٣) من (ب) فقط.

المحمدية، وبيان لجلالة قدر المحدثين، وعلو مرتبتهم في العالمين؛ لأنهم يحمون مشارع الشريعة، ومتون الروايات من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، بنقل النصوص المحكمة [لرد][١] المتشابه إليها.

وقال النووي في أول «تهذيبه»[٢]: «هذا إخبار منه ﷺ بصيانة هذا العلم وحفظه، وأن الله -تعالى- يوفق له في كل عصر خلفاء من العدول يحملونه، وينفون عنه التحريف فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد، وهو من أعلام النبوة»، قال: «ولا يضرُّ كون بعض الفساق يعرف شيئًا من علم الحديث، فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا منه».

قال بعض المتأخرين: «على أنه قد يقال: ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقة لعدم علمهم، كما أشار إليه السعد التفتازاني[٣] في تقدير قول «التلخيص»[٤]: وقد ينزل العالم منزلة الجاهل.

وصرح به الإمام الشافعي ؓ في قوله:

وَلَا العِلْـمُ إِلَّا مَـعَ التُّـقَى ... وَلَا العَقْـلُ إِلَّا مَـعَ الأَدَبِ»[٥]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٤٥/١)، والنووي: هو يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام الحازمي، محيي الدين أبو زكريا، النووي ثم الدمشقي، الشافعي العلامة شيخ المذهب وكبير الفقهاء في زمانه (ت٦٧٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، وطبقات الشافعية (١٥٣/٢).

(٣) هو:مسعود بن عمر بن عبد الله سعدالدين التفتازاني الشافعي (ت٧٩٢هـ)، له شرح العقائد في أصول الدين، والمقاصد في أصول الدين وشرحها، والتلويح في أصول فقه الحنفية، وغير ذلك. يُنظر: الدرر الكامنة (١١٢/٦)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص٣٠١).

(٤) التلخيص في علوم البلاغة للقزويني (ص٤١).

(٥) يُنظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١٧٢/٢). وقال محققه في الحاشية: «لم أجد هذا البيت في «المطول على التلخيص» للسعد التفتازاني (ص٧١، ٧٢)، ولا في شرحه المختصر (٥٩/١)، ولا في مجموعة شروح التلخيص (١٩٩/١ - ٢٠٢)، ولم أجده أيضًا في دواوين الشافعي الثلاثة المطبوعة».

ولعمري إن هذا الشأن من أقوى أركان الدين، وأوثق عرى اليقين، لا يرغب في نشره إلا صادق تقي، ولا يزهده إلا كل منافق شقي.

قال ابن [القطان][(١)]: «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث».

وقال الحاكم[(٢)]: «لولا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد»[(٣)].

وعن عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: «**العِلْمُ ثَلَاثَة: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، وَسِوَى ذَلِكَ هُوَ فَضْلٌ**». رواه أبو داود[(٤)]، وابن ماجه[(٥)].

قال في «شرح المشكاة»[(٦)]: «والتعريف في «العلم» للعهد». وهو ما عُلِم من الشارع، وهو: العلم النافع في الدين، وحينئذ العلم مطلق، فينبغي تقييده بما يُفهم

---

(١) في (أ)، و(ب): «العطار»، والصواب ما أثبتناه، وهو: أحمد بن سنان القطان أبو جعفر الواسطي (ت٢٥٨هـ)، يروي عن يحي بن سعيد، وأبي معاوية، وابن فضيل، وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجة، وقد أخرج عنه هذا الأثر: الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٤)، وأبو بكر الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٧٣)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٧٢/٢).

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه، أبو عبدالله الحاكم، المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، رحل في طلب الحديث وسمع الكثير على شيوخ يزيدون على ألفين، وتفقه على أبي علي بن أبي هريرة، وأبي الوليد النيسابوري، وأبي سهل الصعلوكي، وغيرهم، أخذ عنه أبو بكر البيهقي فأكثر عنه وبكتبه تفقه وتخرج. ينظر: تاريخ بغداد (٤٧٣/٥)، وطبقات الشافعية (١٩٣/١).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٦).

(٤) برقم (٢٨٨٥).

(٥) برقم (٥٤)، وابن ماجه: هو أبو عبدالله محمد بن يزيد الرَّبعي، القزويني الحافظ الكبير المفسر (ت٢٧٣هـ)، سمع محمد بن عبدالله بن نمير، وإبراهيم بن المنذر، وعبدالله بن معاوية، وغيرهم، وعنه محمد عيسى الأبهري، وأبو الحسن القطان، وسليمان بن يزيد الفامي، وخلق كثير. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢)، وتهذيب التهذيب (٥٣١/٩).

(٦) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن) (٧١٢/٢).

منه المقصود، فيُقال: علم الشريعة معرفة ثلاثة أشياء، والتقسيم حاصر، وبيانه:

أن قوله: «آيَةٌ مُحْكَمَةٌ» يشتمل على معرفة كتاب الله تعالى، وما توقف عليه معرفته؛ لأن المحكمة هي التي أحكمت عبارتها، بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه، فكانت أُمَّ الكتاب، فتحمل المتشابهات عليها وترد إليها، ولا يتم ذلك إلا للماهر الحاذق في علم التفسير والتأويل، الحاوي لمقدمات يقترن إليها من الأصلين وأقسام العربية.

وقوله: «سُنَّةٌ قَائِمَةٌ»، معنى قيامها: ثباتها ودوامها، بالمحافظة عليها، من: قامت السوق، إذا نفقت؛ لأنها إذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجه إليه الرغبات، ويتنافس فيه المحصلون بالطلبات.

ودوامها، إما أن يكون بحفظ أسانيدها، من معرفة أسماء الرجال، والجرح والتعديل، ومعرفة الأقسام من الصحيح، والحسن، والضعيف المتشعب منه أنواع كثيرة، وما يتصل بها من المتممات -مما يسمى علم الاصطلاح مما يأتي- وإما يكون بحفظ متونها من التغيير والتبديل [بالإتقان][1] وفهم معانيها واستنباط العلوم منها؛ لأن جلها بل كلها من جوامع كلمه ﷺ التي اختص بها، لا سيما هذه الكلمة الجامعة -مع قصر متنها، وقرب طرفيها- علوم الأولين والآخرين.

وقوله: «أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ» أي: مستقيمة مستنبطة من الكتاب والسنة والإجماع.

وقوله: «وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ»، أي: لا مدخل له في أصول علوم الدين، بل ربما يستعاذ منه حينًا، كقوله: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ»[2].

ومن شرف أهل الحديث ما قيل في قوله ﷺ: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ القِيَامَةِ

---

(١) كذا في «فيض القدير» للمناوي (٣٨٦/٤ رقم: ٥٧٠٩)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بالاتفاق».

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»[١]، صححه ابن حبان: «إنهم أهل الحديث، لكثرة ما يتكرر ذكره ﷺ في الرواية، فيصلون عليه»[٢].

وعن أنس ﷺ مرفوعًا: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ، جَاءَ أَصْحَابُ الحَدِيثِ بِأَيْدِيهِمُ المَحَابِرَ، فَيُرْسِلُ اللهُ إِلَيْهِمْ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَسْأَلُهُمْ: مَنْ أَنْتُمْ؟ -وَهُوَ أَعْلَمُ- فَيَقُولُونَ: أَصْحَابُ الحَدِيثِ، فَيَقُولُ: ادْخُلُوا الجَنَّةَ طَالَمَا كُنْتُمْ تُصَلُّونَ عَلَى [نَبِيِّي]**[٣] **فِي دَارِ الدُّنْيَا**»، رواه الخطيب[٤] من طريق الرقي، وقال: «إنه موضوع»[٥]، لكن قال السيوطي[٦]: «له طريق غير هذه عن أنس، أوردها الديلمي في «مسند الفردوس»[٧]»[٨]، وذكرها السيوطي في «مختصر الموضوعات»[٩].

وقد قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ**﴾[١٠]: «اليس

---

(١) أخرجه الترمذي (٤٨٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٥/٦)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٤٢٧/٨)، والطبراني في الكبير (٩٨٠٠) من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٢) صحيح ابن حبان (١٩٢/٣).

(٣) كذا في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «نبي».

(٤) هو:أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي (ت٤٦٣هـ)، سمع ابن الصلت، وابن مهدي، والحسين الجواليقي، وغيرهم، وعنه الشريف النسيب، وأبو الحسن بن قبيس، وأبو محمد بن الأكفاني، وخلق سواهم. يُنظر: طبقات الشافعية (٢٤٠/١)، وتذكرة الحفاظ (١١٣٥/٣).

(٥) تاريخ بغداد (٤١٠/٣).

(٦) هو: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، الشافعي (ت٩١١هـ)، المسند المحقق المدقق، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة. ينظر: الضوء اللامع (٦٥/٤)، وشذرات الذهب (٥١/٨).

(٧) الفردوس بمأثور الخطاب (٢٥٤/١)، والديلمي: هو أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسره الديلمي الهمذاني الملقب إلكيا (ت٥٠٩هـ)، سمع عبد الوهاب بن منده، وابن البسري والطبقة، روى عنه ابنه، والحافظ أبو موسى المديني، وأبو الفتوح الطائي، وأبو العلاء العطار. ينظر: تذكرة الحفاظ (١٢٥٩/٤)، وطبقات الحفاظ (٤٥٧/١).

(٨) تدريب الراوي (٥٠٥/١).

(٩) اللآلىء المصنوعة (١٩٨/١).

(١٠) سورة الإسراء، الآية: (٧١).

لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك؛ لأنه ﷺ إمامهم»[١].

وفي حديث مرفوع عند الطبراني[٢] وغيره: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي»، قالوا: يا رسول الله، ومن خلفاؤك؟ قال: «الذينَ يأْتُونَ مِنْ بَعْدِي، يَرْوونَ أَحَادِيثِي وَسُنَّتِي». وهذا الحديث وإن سبق في أثناء هذا الفصل، لكنه من رواية ابن عباس، وفي كل ما ليس في الآخر، وإن كان ذلك عند الطبراني أيضًا، فلا تكرار.

قال السيوطي: «وكأن تلقيب المحدث بأمير المؤمنين مأخوذ من هذا الحديث، وقد لقب به جماعة، منهم: سفيان، وابن راهويه[٣]، والبخاري، وغيرهم»[٤].

ومن اللطائف ما حكاه المزي في «تهذيبه»[٥] عن عبدان بن محمد الهروي[٦]، قال: «رأيت الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي[٧] في النوم، فقلت: ما فعل الله

---

(١) تدريب الراوي (٢/٥٦٥).

(٢) تقدم تخريجه (ص٢٩) من حديث علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم.

(٣) هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، ابن راهويه (ت٢١٨)، يروي عن جرير، والدراوردي، ومعتمر، وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم. يُنظر: طبقات الحنابلة (١/١٠٩)، وتاريخ بغداد (١/٢٤٤).

(٤) تدريب الراوي (٢/٥٦٦).

(٥) تهذيب الكمال (٣٢/٣٣٤)، والمزي: هو يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالملك بن يوسف ابن الزكي، جمال الدين أبو الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ)، قرأ شيئًا من الفقه على مذهب الشافعي، وحصَّل طرفًا من العربية، ثم شرع في طلب الحديث بنفسه وله عشرون سنة، وسمع الكثير ورحل، حتى قال بعضهم: ومشيخته نحو الألف، وحدث بالكثير نحو خمسين سنة فسمع منه الكبار والحفاظ. يُنظر: طبقات الشافعية (٣/٧٤)، وطبقات الحفاظ (ص٥٢١).

(٦) هو:عبدان بن محمد بن عيسى الفقيه الحافظ أبو محمد المروزي (ت٢٩٣هـ)، مفتي مرو وعالمها وزاهدها، رحل إلى مصر وتفقه على أصحاب الشافعي، وبرع في المذهب، وهو أحد من أظهر مذهب الشافعي بخراسان، سمع قتيبة بن سعيد، وعلى بن حجر، وأبا كريب، وطائفة. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٩٧)، وطبقات الحفاظ (ص٣٠٢).

(٧) هو:يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف بن أبي معاوية الفسوي (ت٢٧٧)، يروي عن أبي عاصم، وأبي نعيم، وعنه النسائي، والترمذي، وعبدالله بن درستويه، وغيرهم. يُنظر: تهذيب =

بك؟ قال: غفر لي، وأمرني أن أحدث في السماء، كما كنت أحدث في الأرض، فحدثت في السماء السابعة، فاجتمع عليَّ الملائكة، واستملى عليَّ جبريل، وكتبوا بأقلام من الذهب ... وعن [جعفر بن أحمد][1] التستري، قال: لما جاء نَعْيُ يعقوب بن سفيان، رأيته في المنام كأنه يحدث في السماء السابعة، وجبريل يستملي عليه».

* * *

=
الكمال (٣٢/٣٢٤)، والكاشف (٢/٣٩٤).

(١) هكذا في «تهذيب الكمال»، وهو الصواب، وفي (أ)، و(ب): «جعفر بن أحمد».

الفصل الثاني
في ذكر أول من دوَّن الحديث والسُّنن
ومن تلاه في ذلك سالكًا أحسن السَّنن

ليُعلم أنه لم يزل الحديثُ النبويُّ -والإسلام غضٌّ طريٌّ، محكم الأساس قويٌّ- أشرفَ العلومِ [وأجلها][(١)] لدى الصحابة والتابعين، وأتباعهم خلفًا بعد سلف، لا يشرف بينهم أحد بعد حفظ التنزيل إلا بقدر ما حفظ منه، ولا يعظم في النفوس إلا بحسب ما سُمع من الحديث عنه، فتوفرت الرغبات فيه، وانقطعت الهمم على تعلمه، حتى رحلوا المراحل ذوات العدد، وأفنوا الأموال العُدد، وقطعوا الفيافي في طلبه، وجابوا البلاد شرقًا وغربًا بسببه.

وكان اعتمادهم أولًا على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معولين على ما يسطرونه، وذلك لسعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأنهم كانوا أولًا نهوا عن كتابتها -كما ثبت في مسلم[(٢)]- خشية اختلاطها بالقرآن، ولأن أكثرهم كان لا يحسن الكتابة.

فلما انتشر الإسلام، واتسعت الأمصار، وتفرقت الصحابة في الأقطار،

(١) من (ب) فقط.

(٢) أخرج مسلم في مقدمة صحيحه (٥) من حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ». ثم أخرج عقبه عن سُفْيَانَ بن حُسَيْنٍ قال: سَأَلَنِي إِيَاسُ بن مُعَاوِيَةَ فقال: إني أَرَاكَ قد كَلِفْتَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ، فَاقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً وَفَسِّرْ، حتى أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ، قال: فَفَعَلْتُ، فقال لِيَ: احْفَظْ عَلَيَّ ما أَقُولُ لك: إِيَّاكَ وَالشَّنَاعَةَ في الحديث، فإنه قَلَّمَا حَمَلَهَا أَحَدٌ إلا ذَلَّ في نَفْسِهِ، وَكُذِّبَ في حَدِيثِهِ».

ومسلم: هو الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسن النيسابوري (ت٢٦١هـ)، روى عن قتيبة، وعمرو الناقد، وابن المثنى، وابن يسار، وأحمد، ويحيى، وإسحاق، وخلق، وعنه الترمذي، وأبو عوانة، وابن صاعد، وخلق. يُنظر: طبقات الحنابلة (٣٣٧/١)، وتهذيب الكمال (٤٩٩/٢٧).

وكثرت الفتوحات، ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، ونشأ الابتداع من الروافض والخوارج، وقل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل أن يلتبس بالحق، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة.

فمارسوا الدفاتر، وسايروا المحابر، وأجالوا في نظم قلائده أفكارهم، وأنفقوا في تحصيله أعمارهم، واستغرقوا لتقييده ليلهم ونهارهم، فأبرزوا تصانيف كثرت صنوفها، ودونوا دواوين ظهرت شفوفها، فاتخذها العالمون قدوة، ونصبها العاملون قبلة، لكنها ممزوجة بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين وغيرهم، فجزاهم الله عن سعيهم الحميد أحسن ما جزى به علماء أمة، وأحبار ملة.

وكان أول من أمر بتدوين الحديث وجمعه بالكتابة عمر بن عبدالعزيز(١) رحمه الله؛ خوف اندراسه، كما في «الموطأ»(٢) من رواية محمد بن الحسن(٣)، أخبرنا يحي بن سعيد(٤)، أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن حزم(٥): «أن انظر ما كان من حديث رسول ﷺ أو سنة، فاكتبه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء».

---

(١) هو: عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، أمير المؤمنين (ت١٠١هـ)، يروي عن عبدالله بن جعفر، وأنس، وابن المسيب، وعنه ابناه، وإبراهيم بن أبي عبلة، وأيوب، وعدة. يُنظر: التاريخ الكبير (١٧٤/٦)، والكاشف (٦٥/٢).

(٢) موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (٦٨/١).

(٣) هو: محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبدالله الشيباني (ت١٨٩هـ) سمع من أبي حنيفة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وأبي عمرو الأوزاعي، وغيرهم، وعنه الشافعي، وأبو سليمان الجوزجاني، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم. يُنظر: تاريخ بغداد (١٧٢/٢)، ولسان الميزان (١٢٣/٥).

(٤) هو: يحي بن سعيد بن قيس بن عمرو أبو سعيد الأنصاري (ت١٤٣هـ)، قاضي المدينة، يروي عن أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، والقاسم، وعنه مالك، والقطان، والسفيانان. يُنظر: التاريخ الكبير (٢٧٥/٨)، وتذكرة الحفاظ (١٣٧/١).

(٥) هو: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي ثم النجاري المدني (ت١٢٠هـ)، يُقال: اسمه أبو بكر، وكنيته أبو محمد، ويُقال: اسمه وكنيته واحد، يروى عن الحجازيين، وعنه أهل المدينة، وابنه عبدالله. يُنظر: الثقات (٥٦١/٥)، وتهذيب الكمال (١٣٧/٣٣).

وأخرج أبو نعيم في «تاريخ أصفهان»[(١)] عن عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله تعالى- أنه كتب إلى أهل الآفاق: «انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه».

وعلقه البخاري في «صحيحه»[(٢)]. قال الحافظ ابن حجر: «فيستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي»[(٣)]، وأفاد أيضًا: «أن أول من دونه بأمر عمر بن عبدالعزيز: ابن شهاب الزهري»[(٤)].

وقال الهروي في «ذم الكلام»[(٥)]: «لم تكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث، إنما كانوا يؤدونها لفظًا، ويأخذونها حفظًا، إلا كتاب الصدقات، والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء، حتى خيف عليه الدروس، وأسرع إلى العلماء الموت، أمر عمر بن عبدالعزيز أبا بكر بن محمد فيما كتب إليه: أن انظر ما كان من سنة أو حديث، فاكتبه».

وقال في مقدمة «فتح الباري»[(٦)]: «وأول من جمع في ذلك -أي بالبصرة-: الربيع بن صبيح[(٧)]، أو سعيد بن [أبي عروبة][(٨)]، إلى أن انتهى الأمر إلى كبار

---

(١) تاريخ أصبهان (٣٦٦/١).

(٢) كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، قبل حديث رقم (١٠٠).

(٣) فتح الباري (١٩٤/١).

(٤) فتح الباري (٢٠٨/١)، والزهري: هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ)، سمع سهل بن سعد، وأنس بن مالك، وأبا جميلة، وعنه ابن كيسان، ويحيى بن سعيد، وعكرمة ، وغيرهم. يُنظر: التاريخ الكبير (٢٢٠/١) رقم (٦٩٣)، وطبقات الفقهاء (ص٤٧).

(٥) ذم الكلام وأهله (٤٠/٤)، والهروي: هو عبدالله بن محمد بن علي بن محمد أبو إسماعيل الأنصاري الهروي (ت٥٦١هـ)، سمع عبدالجبار الجراجي، وأبا منصور الأزدي، وأبا الفضل الجارودي، وتخرج به خلق. يُنظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص١٣٧)، وتذكرة الحفاظ (١١٨٣/٣).

(٦) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص٦).

(٧) هو: الربيع بن صبيح، مولى بني سعد من أهل البصرة (ت١٦٠هـ)، يروي عن الحسن، وعطاء، وعنه الثوري، وابن المبارك، ووكيع، قال ابن حبان: «كان يهم فيما يروي كثيرًا، حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر». يُنظر: المجروحين (٢٩٦/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٨٧/٧).

(٨) كذا في «هدي الساري» لابن حجر، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عمرويه»، وهو: سعيد بن أبي =

الطبقة الثالثة، فصنف الإمام مالك بن أنس ﷺ الموطأ بالمدينة».

وصنف ابن أبي [ذئب][(١)] بالمدينة أيضًا موطأً أكبر من «موطأ مالك»، حتى قيل لمالك: ما الفائدة في تصنيفك؟ قال: «ما كان لله بقي»[(٢)].

وعبدالملك بن جريج[(٣)] بمكة، وعبدالرحمن الأوزاعي[(٤)] بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة[(٥)] بالبصرة ، أي: بعد أن صار العلم إلى كبار الطبقة الثالثة، فلا يخالف أن أول من جمع في ذلك بالبصرة الربيع بن صبيح كما سبق. وهشيم[(٦)] بواسط، ومعمر[(٧)] باليمن، وجرير بن عبدالحميد[(٨)] بالري، وابن

=

عروبة مهران أبو النضر اليشكري مولاهم (ت١٥٦هـ)، يروي عن الحسن، وابن سيرين، وقتادة، وعنه شعبة، والقطان، وغندر. يُنظر: الكامل لابن عدي (٣/٣٩٣)، والجرح والتعديل (٤/٦٥).

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ذؤيب»، وهو: محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب أبو الحارث العامري (ت١٥٩هـ)، يروي عن عكرمة، ونافع، والزهري، وعنه معمر، وابن المبارك، وابن وهب، وغيرهم. يُنظر: تهذيب الكمال (٢٥/٦٣٠)، وتذكرة الحفاظ (١/١٩١).

(٢) تدريب الراوي (١/٩٣).

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المكي (ت١٥٠هـ)، سمع طاوسًا، ومجاهدًا، وعطاء، وسمع منه الثوري، ويحيى بن سعيد الأنصاري. يُنظر: التاريخ الكبير (٥/٤٢٢)، والثقات (٧/٩٣).

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو بن يحمد أبو عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ)، كان يسكن بمحلة الأوزاع بدمشق، حدث عن عطاء، ومكحول، وقتادة، وخلق، وعنه الزهري، ويحيى بن أبي كثير، وهما من شيوخه، وشعبة، والثوري، وابن المبارك. يُنظر: التاريخ الكبير (٥/٣٢٦)، والكاشف (١/٦٣٨).

(٥) هو: حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري (ت١٦٧هـ)، سمع سلمة بن كهيل، وابن أبي مليكة، وأبي عمران الجوني، وعنه شعبة، ومالك. يُنظر: التاريخ الكبير (٣/٢٢)، والكاشف (١/٣٤٩).

(٦) هو: هشيم بن بشير أبو معاوية السلمي الواسطي (ت١٨٣هـ)، ثقة مدلس، يروي عن عمرو بن دينار، ويونس بن عبيد، وأبي الزبير، وعنه أحمد، وابن معين، وهناد. يُنظر: التاريخ الكبير (٨/٢٤٢)، والكاشف (٢/٣٣٨).

(٧) هو: معمر بن راشد أبو عروة الأزدي مولاهم (ت١٥٣هـ)، عالم اليمن، يروي عن الزهري، وهمام، وعنه غندر، وابن المبارك، وعبد الرزاق، قال أحمد: «لا تضم معمرًا إلى أحد إلا وجدته يتقدمه، كان من أطلب أهل زمانه للعلم». يُنظر: التاريخ الكبير (٧/٣٧٨)، والكاشف (٢/٢٨٢).

(٨) هو: جرير بن عبد الحميد الضبي القاضي (ت١٨٨هـ)، يروي عن منصور، وحصين، وعبدالملك

=

المبارك[(١)] بخراسان.

قال الحافظان العراقي وتلميذه ابن حجر: «وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا ندري أيهما سبق»[(٢)]. قال ابن حجر: «وهذا بالنظر إلى جمع الأبواب، فكانوا يصنفون كل باب على حدة، أما جمع حديث إلى مثله، فقد سبق إليه الشعبي»[(٣)].

وقال السيوطي: «وهؤلاء المذكورون في أول من جمع، كلهم أثناء المئة، وأما ابتداء تدوين الحديث، فإنه وقع على رأس المئة في خلافة عمر بن عبدالعزيز بأمره -أي: كما سبق- ثم تلاهم كثير من الأئمة في التصنيف، كل على حسب ما سنح له، وانتهى إليه علمه، فمنهم من رتب المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل[(٤)] ﷺ، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر[(٥)] وعثمان ابني أبي شيبة[(٦)]، وأحمد بن

=

ابن عمير، وعنه أحمد، وإسحاق، وابن معين. يُنظر: التاريخ الكبير (٢/٢١٤)، والكاشف (١/٢٩١).

(١) هو: عبدالله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم المروزي (ت١٨١هـ)، شيخ خراسان، يروي عن سليمان التيمي، وعاصم الأحول، والربيع بن أنس، وعنه ابن مهدي، وابن معين، وابن عرفة. يُنظر: التاريخ الكبير (٥/٢١٢)، والكاشف (١/٥٩١).

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/١٢٣).

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص٦)، والشعبي: هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي (ت١٠٩هـ)، من شعب همدان من أهل الكوفة، سمع جابر بن عبدالله، وابن عباس، وعدي بن حاتم، وابن عمر، وغيرهم، وعنه إسماعيل بن أبي خالد، وعاصم الأحول، والأعمش، وابن عون، وخلق. يُنظر: الطبقات الكبرى (٦/٢٤٦)، والثقات (٥/١٨٥).

(٤)هو:إمام المحدثين، والناصر للدين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي (ت٢٤١هـ)، أحد الأئمة الأربعة المتبوعين. يُنظر: سيرة الإمام أحمد بن حنبل (ص٢٩ وما بعدها)، وتاريخ دمشق (٥/٢٥٢).

(٥) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد بن القاضي أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستي، (ت٢٣٥هـ)، صاحب المسند والمصنف، سمع شريكًا، وأبا الاحوص، وابن المبارك، وحدث عنه الشيخان، وأبو داود، وابن ماجة، وخلق كثير. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٢/٤٣٢)، والكاشف (١/٥٩٢).

(٦) هو: عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي (ت٢٣٩هـ)، صاحب المسند والتفسير، يروي عن شريك، وجرير، وأبي الأحوص، وعنه الشيخان، وأبو داود، وابن ماجة. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٢/٤٤٤)، والكاشف (٢/١٢).

منيع(١)، وأبي خيثمة(٢)، والحسن بن سفيان(٣)، وأبي بكر البزار، وغيرهم، اقتفاءً لآثار من صنف قبلهم على المسانيد، كعبيدالله بن موسى العبسي الكوفي(٤)، ومسدد البصري(٥)، وأسد بن موسى الأموي(٦)، ونعيم بن حماد الخزاعي المصري(٧)، وقلَّ إمام من الحفاظ إلا رتب على المسانيد»(٨).

ومنهم من رتب على العلل، بأن يجمع في كل متن طرقه، واختلاف الرواة فيه،

---

(١) هو: أحمد بن منيع بن عبدالرحمن البغوي أبو جعفر الأصم (ت٢٤٢هـ)، نزيل بغداد، وصاحب المسند، يروي عن هشيم، وعباد بن عباد، وخلق، وعنه الجماعة لكن البخاري بواسطة. يُنظر: تهذيب الكمال (٤٩٥/١)، والكاشف (٢٠٤/١).

(٢) هو: زهير بن حرب بن شداد الحرشي أبو خيثمة النسائي (ت٢٣٤هـ)، نزيل بغداد، حافظ ثبت ثقة، يروي عن جرير، وهشيم، وعنه الشيخان، وأبو داود، والنسائي بواسطة. يُنظر: تهذيب الكمال (٤٠٢/٩)، والكاشف (٤٠٧/١).

(٣) هو: الحسن بن سفيان بن عامر أبو العباس الشيباني النسوي (ت٣٠٣هـ)، الحافظ الامام شيخ خراسان، صاحب المسند الكبير والأربعين، سمع ابن معين، وشيبان بن فروخ، وقتيبة، وعنه ابن خزيمة، ويحيى بن منصور، وأبو بكر الإسماعيلي، وابن حبان، وخلق. يُنظر: ميزان الاعتدال (٢٤٠/٢)، وتذكرة الحفاظ (٧٠٣/٢).

(٤) هو: عبيدالله بن موسى أبو محمد العبسي (ت٢١٣هـ)، الحافظ أحد الأعلام على تشيعه وبدعته، سمع هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن جريج، وعنه البخاري، والدارمي، والحارث بن محمد. يُنظر: التاريخ الكبير (٤٠١/٥)، والكاشف (٦٨٧/١).

(٥) هو: مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي البصري الحافظ أبو الحسن (ت٢٢٨هـ)، يروي عن جويرية بن أسماء، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، وعنه البخاري، وأبو داود، وأبو حاتم. يُنظر: التاريخ الكبير (٧٢/٨)، والكاشف (٢٥٦/٢).

(٦) هو: أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبدالملك الأموي المرواني أسد السنة (ت٢١٢هـ)، يروي عن معاوية بن صالح، وابن أبي ذئب، وعنه أحمد بن صالح، ومقدام الرعيني، وخلق، قال النسائي: «ثقة لو لم يصنف لكان خيرًا له». يُنظر: تهذيب الكمال (٥١٢/٢)، والكاشف (٢٤١/١).

(٧) هو: نعيم بن حماد الخزاعي الحافظ أبو عبدالله المروزي الأعور (ت٢٢٩هـ)، يروي عن أبي حمزة السكري، وإبراهيم بن سعد، وعنه البخاري مقرونًا، والدارمي، وحمزة الكاتب، مختلفٌ فيه. يُنظر: تهذيب الكمال (٤٦٦/٢٩)، والكاشف (٣٢٤/٢).

(٨) تدريب الراوي (٩٤/١) مع تقديم وتأخير لكلام السيوطي، وإدخال لما ليس منه.

بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلًا، أو وقف ما يكون مرفوعًا، أو غير ذلك.

ومنهم من رتب على الأبواب الفقهية، وغيرها، ونوَّعه أنواعًا، وجمع ما ورد في كل نوع وحكم، إثباتًا ونفيًا، في باب فباب، بحيث يتميز ما يدخل في باب الصوم عما يتعلق بالصلاة، وأهل هذه الطريقة منهم من تقيد بالصحيح، كالشيخين البخاري ومسلم وغيرهما، ومنهم من لم يتقيد بذلك كباقي الكتب الستة، وهي: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي(١)، وابن ماجه.

وكان أول من صنف في الصحيح المجرد محمد بن إسماعيل البخاري، والسبب في تصنيفه ما رواه عنه إبراهيم بن معقل النسفي(٢): «قال -أي البخاري-: كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة النبي ﷺ؟ قال -أي البخاري-: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع [الصحيح](٣)»(٤).

وعن البخاري -أيضًا- قال: «رأيت النبي ﷺ، وكأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح»(٥)، قال: «وألفته في بضع عشرة»(٦)، أي:

---

(١) هو: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن بحر الخرساني، القاضي النسائي (ت٣٠٣هـ)، سمع قتيبة، وابن راهويه، ومحمد بن النصر المروزي، وأبا كريب، وعنه حمزة الكناني، والحسن بن رشيق، وابن السني، وخلق. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٦٩٨/٢)، والكاشف (١٩٥/١).

(٢) هو: إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي أبو إسحاق (ت٢٩٥هـ)، قاضي نسف وعالمها، الحافظ العلامة مصنف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك، سمع قتيبة بن سعيد، وجبارة بن المغلس، وهشام بن عمار، وطبقتهم، وعنه ابنه سعيد، ومحمد بن زكريا، وعبد المؤمن بن خلف. يُنظر: تاريخ مدينة دمشق (٢٢٥/٧)، وتذكرة الحفاظ (٦٨٦/٢).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد (٨/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٢/٥٢).

(٥) ذكره النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٩٢/١)، وقال ابن حجر في هدي الساري (ص٧): «روينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس، قال: سمعت البخاري يقول: ...» وساقه.

(٦) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٣/٥٢).

من السنين، وكانت قبله الكتب مجموعة ممزوجًا فيها الصحيح بغيره.

ومنهم المقتصر على الأحاديث المتضمنة للترغيب والترهيب، ومنهم من حذف الإسناد واقتصر على المتن فقط، كالبغوي[1] في «المصابيح»، واللؤلؤي في «المشكاة»[2]، وبالجملة فقد كثرت في هذا الشأن التصانيف، وانتشرت في أنواعه التآليف، واتسعت دائرة التأليف في المشارق والمغارب، واستنارت مناهج السنة السنية لكل طالب.



(١) هو: الإمام الفقيه الحافظ المجتهد أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، الشافعي، يُعرف بـ "ابن الفراء"، ويلقب: "محيي السنة"، و"ركن الدين" أيضًا (ت٥١٦هـ)، صاحب معالم التنزيل، وشرح السنة، والتهذيب، والمصابيح، وغير ذلك، تفقه على القاضي حسن، وحدث عنه وعن أبي عمر عبدالواحد المليجي. يُنظر: طبقات الشافعية (٢٨١/١)، وتذكرة الحفاظ (١٢٥٧/٤).

(٢) مشكاة المصابيح: لولى الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي الشافعي، الشهير بخطيب الفخرية، أكمل فيه مصابيح البغوي، وذيل أبوابه، فذكر الصحابي الذي روى الحديث عنه، وذكر الكتاب الذي أخرجه منه، وزاد على كل باب من صحاحه وحسانه -إلا نادرًا- فصلًا ثالثًا، فصار كتابًا كاملًا، فرغ من جمعه آخر يوم الجمعة من رمضان سنة (٧٣٧هـ). يُنظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (١٥٦/٢)، وكشف الظنون (١٦٩٩/٢).

أما قول المصنف هنا: «واللؤلؤي في المشكاة»، فلم أقف -فيما اطلعت عليه من معاجم الكتب والمؤلفين- على مصنف في الحديث وعلومه بهذا الاسم لمؤلف اسمه اللؤلؤي.

الفصل الثالث

في معنى «الحديث» و«الخبر» و«الأثر» و«السند» و«الإسناد» و«المُسنَد» -بفتح النون- «والمتن»

أما «**الحديث**»: فأصله ضد القديم، كما قاله السيوطي وغيره[(١)]، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره؛ لأنه يحدث شيئًا فشيئًا، والمراد به في عرف الشرع، كما قاله في «فتح الباري»[(٢)]: «ما يضاف إليه ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن؛ لأنه قديم». وقال الطيبي[(٣)]: «الحديث أعم من أن يكون قول النبي ﷺ، أو الصحابي، أو التابعي، أو فعلهم، أو تقريرهم»[(٤)].

وفي «شرح النخبة»[(٥)]: «الخبر مرادف للحديث عند علماء الفن»، فيطلقان على المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

وقيل: «الحديث: ما جاء عنه ﷺ، والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثَمَّ قيل لمن يشتغل بالسنة: «محدث»، وبالتواريخ ونحوها: «أخباري»، وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر، ولا عكس، وقيل: لا يُطلق الحديث على غير المرفوع، بشرط التقييد»[(٦)].

وذكر النووي في النوع السابع من «تقريبه»[(٧)]: أن المحدثين يسمون المرفوع

---

(١) يظر: المنهل الروي (ص٣٠)، وفتح المغيث (١٤/١).

(٢) فتح الباري (١٩٣/١).

(٣) هو: الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي(ت٧٤٣هـ)، صاحب شرح المشكاة وغيره، قال ابن حجر: «قرأت بخط بعض الفضلاء أنه كان ذا ثروة من الإرث والتجارة، فلم يزل ينفق ذلك في وجوه الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيرًا». يُنظر: الدرر الكامنة (١٨٥/٢)، وبغية الوعاة (٥٢٢/١).

(٤) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٣٧١/٢).

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٣٥).

(٦) المرجع نفسه.

(٧) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (ص٣٣).

والموقوف بالأثر، وأن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، يُقال: أثرت الحديث، بمعنى: رويته، ويُسمى المحدث «أثريًّا» نسبة للأثر.

وفي «إرشاد القاصد»[١]: «علم الحديث الخاص بالرواية: علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها وضبطها، وتحرير ألفاظها، وعلم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشرطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها».

قال السيوطي: «فحقيقة الرواية: نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث، أو إخبار، أو غير ذلك، وشروطها: تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل، من سماع، أو عرض، أو إجازة ونحوها، وأنواعها: الاتصال، والانقطاع ونحوهما، وأحكامها: القبول والرد، وحال الرواية: العدالة والجرح، وشروطهم في التحمل وفي الأداء مما سيأتي، وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد، والمعاجيم، والأجزاء، وغيرها، [من][٢] أحاديث وآثار أو غيرهما، وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها»[٣].

وقال ابن جماعة[٤]: «علم الحديث: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه: السند والمتن، وغايته: معرفة الصحيح من غيره»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «أولى التعاريف له، أن يقال: معرفة القواعد

---

(١) إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، لابن الأكفاني (ص١٥٥، ١٦٠).
(٢) من (ب) فقط.
(٣) تدريب الراوي (٢٦/١).
(٤) هو: بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة أبو عبدالله الكناني الحموي الشافعي (ت٧٣٣هـ)، أخذ عن تقي الدين ابن رزين، وابن مالك النحوي، وابن دقيق العيد، والرشيد العطار، وعنه ولده عبدالعزيز، وجمال الدين البلبيسي، وابن أيبك الصفدي. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٣٩/٩)، وطبقات الشافعية (٢٨٠/٢).
(٥) المنهل الروي (ص٢٩).

المعرفة بحال الراوي والمروي»[١]. قال: «وإن شئت حذفت لفظ «معرفة»، وقلت: القواعد ...[إلخ][٢].

وأما «السند»: فهو الإخبار عن طريق المتن، وأخذه من «السند»: وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن [المُسْنِد][٣] يرفعه إلى قائله، أو: من قولهم: فلان سند، أي: معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سندًا؛ لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه[٤].

وأما «الإسناد»: فهو رفع الحديث إلى قائله، قال الطيبي: «وهما، أي: «السند» و«الإسناد» متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما»[٥]. وقال ابن جماعة: «المحدثون يستعملون «السند» و«الإسناد» لشيء واحد»[٦].

وأما «المُسنَد» بفتح النون، فله اعتبارات:

أحدها: الحديث الآتي تعريفه في النظر.

ثانيها: الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة، أي: رووه، فهو اسم مفعول كـ «مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل» ﷺ.

ثالثها: يُطلق ويُراد به الإسناد، فيكون مصدرًا ميميًّا، كـ «مسند الشهاب»[٧]، و«مسند الفردوس»[٨]، أي: إسناد أحاديثهما.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٢٢٥).

(٢) من (ب) فقط. يُنظر: تدريب الراوي (١/٢٦).

(٣) في (أ): «السند».

(٤) يُنظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٤٠٥)، والمنهل الروي (ص٣٠).

(٥) الخلاصة في أصول الحديث (ص٣٤).

(٦) المنهل الروي (ص٣٠).

(٧) مسند الشهاب: لأبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي المصري الشافعي (ت٤٥٤). يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٤/١٥٠)، وطبقات الشافعية (١/٢٣٤).

(٨) مسند الفردوس: لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه، تقدمت ترجمته.

وأما «المتن»: «فهو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني»، قاله الطيبي[١]. وقال ابن جماعة: «هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، وأخذه إما من المماتنة، وهي المباعدة في الغاية؛ لأن المتن غاية السند، أو من متنت الكبش: إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأن [المُسْنِد][٢] استخرج المتن بسنده، أو من المتن: وهو ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأن المسنِد يقوي المتن ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس، أي: شدها بالعصب؛ لأن المسنِد يقوي الحديث بسنده»[٣].



(١) الخلاصة في أصول الحديث (ص٣٣).
(٢) في (أ): «السند».
(٣) المنهل الروي (ص٢٩).

الفصل الرابع
في الفرق بين «الحافظ» و«المحدث» و«المسنِد» بكسر النون

وهو أدنى الثلاثة، وهو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية.

و«**المحدث**» أرفع منه؛ لأنه يزيد عليه بعلمه بطرق الحديث، وأسماء الرواة، والمتون، وهذا هو الداخل في الوصية للعلماء والمحدثين، لا الذين يسمعون الحديث ولا علم لهم بما ذكر؛ لأن السماع المجرد ليس بعلم، كما قاله الإمام الرافعي(١)، وابن يونس(٢) الشافعي في «شرح التعجيز».

ونقل السبكي(٣) في «شرح المنهاج»(٤) عن القاضي عبدالوهاب(٥)، عن

---

(١) هو: عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم بن الفضل بن الحسن، القزويني، أبو القاسم الرافعي (ت٦٢٤هـ)، سمع من أبيه، وأبي حامد العمراني، وأبي العلاء الهمذاني، وابن البطي، وغيرهم، وعنه المنذري وغيره، له الشرح الكبير المسمى فتح العزيز في شرح الوجيز. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٨١/٨)، وطبقات الشافعية (٧٥/٢).

(٢) هو: تاج الدين عبدالرحيم بن محمد بن محمد بن يونس الموصلي، الشافعي (ت٦٧١هـ)، صنف «التعجيز في مختصر الوجيز» من فروع الشافعية، وشرحه في «التطريز في شرح التعجيز»، ولم أقف على التعجيز أو شرحه مطبوعًا. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٩١/٨)، وطبقات الشافعية (١٣٦/٢). وقوله هنا نقله عنه الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٤٤/١).

(٣) هو: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام السبكي، الشافعي (ت٧٥٦هـ)، سمع ابن الصواف، والدمياطي، وأبا جعفر بن الموازيني وغيرهم. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٣٩/١٠)، وطبقات الشافعية (٣٧/٣).

(٤) للسبكي شرح على منهاج الوصول في علم الأصول للبيضاوي، سماه: الإبهاج، ولم أقف على قول الإمام مالك فيه، وله -أيضًا- شرح على منهاج النووي، سماه: الابتهاج، وقد طُبعت أجزاء منه في أطروحات جامعة أم القرى، ولا زال بقيته مخطوطًا.

(٥) هو: عبدالوهاب بن علي بن نصر بن أحمد أبو محمد البغدادي القاضي المالكي (ت٤٢٢هـ)، سمع أبا عبدالله بن العسكري، وابن سبنك، وابن شاهين، وعنه أبو بكر الخطيب، وأبو محمد الكتاني، وأبو العباس بن قبيس. يُنظر: تاريخ بغداد (٣١/١١)، وتاريخ مدينة دمشق (٣٣٧/٣٧).

عيسى بن أبان(١)، عن الإمام مالك بن أنس ﷺ، أنه قال: «لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ عمن سواهم، لا يؤخذ عن مبتدع يدعو إلى بدعته، ولا عن سفيه يعلن بالسفه، ولا عمن يكذب في أحاديث الناس، وإن كان يصدق في أحاديث النبي ﷺ، ولا عمن لا يعرف هذا الشأن»(٢).

قال القاضي عبدالوهاب: «فقوله: «ولا عمن لا يعرف هذا الشأن» مراده به: إذا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواية، ولا يعرف هل زيد في الحديث شيء أو نقص»(٣).

وقال الزركشي(٤): «أما الفقهاء، فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ متون الحديث، وعلم عدالة رجاله وجرحها، دون المقتصر على السماع»(٥).

وفي «تاريخ السمعاني»(٦) عن أبي نصر الشيرازي(٧)، أنه قال: «العالم هو الذي

---

(١) هو: عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى (ت٢٢١هـ)، صحب محمد بن الحسن الشيباني وتفقه به، وسمع إسماعيل بن جعفر، وهشيم، ويحيى بن أبي زائدة، وعنه الحسن بن سلام السواق، وغيره. يُنظر: تاريخ بغداد (١١/١٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٤٤٠).

(٢) أخرجه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (ص٣٢١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٤٠٣)، وأبو بكر الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١٣٩).

(٣) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٣/٣٧٤)، وتدريب الراوي (١/٣٠).

(٤) هو: محمد بن بهادر بن عبدالله بدر الدين أبو عبدالله المصري الزركشي (ت٧٩٤هـ)، أخذ عن جمال الدين الإسنوي، وسراج الدين البلقيني، ورحل إلى حلب إلى شهاب الدين الأذرعي، وتخرج بمغلطاي في الحديث. يُنظر: طبقات الشافعية (٣/١٦٧)، والدرر الكامنة (٥/١٣٣).

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٥٣).

(٦) هو: أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني المروزي (ت٥٦٢هـ)، سمع أبا عبدالله الفراوي، وزاهر الشحامي، وأبا الفتح المصيصي، وغيرهم، وعنه ولده عبدالرحيم، وابن عساكر وابنه القاسم، وعبدالوهاب بن سكينة، غيرهم . يُنظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٣١٦)، وطبقات الحفاظ (ص٤٧٣).

ولأبي سعد السمعاني «تاريخ مرو»، فلعله المشار إليه هنا، وقد نقل عنه الزركشي كلام أبي نصر الشيرازي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/٥٣).

(٧) هو: أحمد بن الحسن بن الحسين بن أحمد أبو نصر الشيرازي (توفي بعد٤٦٣هـ)، سمع محمد بن =

يعرف المتن والإسناد جميعًا، والفقيه هو الذي عرف المتن ولا يعرف الإسناد، والحافظ الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن، والراوي الذي لا يعرف المتن ولا الإسناد».

وقال الإمام أبو شامة(١): «علوم الحديث الآن ثلاثة:

أشرفها: حفظ متونه، ومعرفة غريبها، وفقهها.

والثاني: حفظ أسانيده، وتمييز صحيحها من سقيمها.

والثالث: جمعه وكتابته، وتَطْرِيقُهُ، وطلب العلو فيه، والرحلة إلى البلدان»(٢).

ولَامَ إنسان الإمام أحمد بن حنبل في حضوره مجلس الشافعي، وتركه مجلس سفيان بن عيينة(٣)، فقال له أحمد: «اسكت، فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول، ولا يضرك، وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف ألا تجده»(٤).

قال الحافظ ابن حجر في تقسيم أبي شامة السابق: «وإن كان الاشتغال بالأول مهمًّا، فالاشتغال بالثاني أهم؛ لأنه المرقاة إلى الأول، فمن أخل به خلط

=

عبدالرحمن الدمشقي، وأبا بكر الجواليقي، وأبا بكر محمد بن الحسن الصفار، وخلق، صنف «المعجم لأسماء أصحاب رسول الله ﷺ» في مجلدين سمعع منه أبو الليث نصر بن الحسن بن القاسم السكتي. يُنظر: بغية الطلب في تاريخ حلب (٦٢٢/٢).

(١) هو: شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي (ت٦٦٥هـ)، الحافظ المحدث الفقيه المؤرخ المعروف بأبي شامة، شيخ دار الحديث الأشرفية، وصاحب اختصار تاريخ دمشق، سمع داود بن ملاعب، وأحمد بن عبدالله السلمي، وموفق الدين المقدسي. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٤٦٠/٤)، وطبقات الحفاظ (ص٥١٠).

(٢) يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢٢٩/١)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٤١/١)، وتدريب الراوي (٣١/١).

(٣) هو: سفيان بن عيينة أبو محمد الهلالي مولاهم الكوفي الأعور (ت١٩٨هـ)، أحد الأعلام، يروي عن الزهري، وعمرو بن دينار، وأبان بن تغلب، وغيرهم، وعنه أحمد، وعلي بن المديني، والزعفراني، وخلق. يُنظر: التاريخ الكبير (٩٤/٤)، والكاشف (٤٤٩/١).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٠٣/٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩٨/٩).

الصحيح بالسقيم، والمعدَّل بالمجرَّح وهو لا يشعر، فالحق أن كلًّا منهما في علم الحديث مهم، ولا شك أن من جمعهما حاز القدح المعلَّى مع قصور فيه، إن أخل بالثالث، ومن أخل بهما، فلا حظَّ له في اسم الحفاظ، ومن أحرز الأول وأخل بالثاني كان بعيدًا من اسم المحدث عرفًا، ومن أحرز الثاني وأخل بالأول لم يبعد عنه اسم المحدث، ولكن فيه نقص بالنسبة إلى الأول، ومن جمع الثالث إليهما كان أَفَرَّ سهمًا، وأحظَّ قِسمًا، ومن اقتصر عليه كان أَخَسَّ حظًّا، وأبعد حفظًا، فمن جمع الثلاثة كان فقيهًا محدثًا كاملًا، ومن انفرد باثنين منها كان دونه، إلا أن من اقتصر على الثاني والثالث فهو محدث صرف لا حظ له في اسم الفقيه، كما أن من انفرد بالأول فلا حظ له في اسم المحدث»[1]. ومن انفرد بالأول والثاني فهل يسمى محدثًا؟ فيه بحث.

قال السيوطي: «وفي غضون كلامه ما يشعر باستواء المحدث والحافظ، حيث قال: «فلا حظ له في اسم الحفاظ»، والكلام كله في المحدث، وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بِمعنًى، كما رُوي عن أبي بكر بن أبي شيبة: «من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء، لم يعد صاحب حديث»[2]. وعن هشيم: «من لم يحفظ الحديث، فليس هو من أصحاب الحديث»[3]، والحق أن الحافظ أخص»[4].

وفي كتاب «معيد النعم»[5] للتاج السبكي: «ومن الناس فرقة ادعت

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٢٣٠، ٢٣١).
(٢) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٦٢٤)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٧٧).
(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٢٢٨).
(٤) تدريب الراوي (١/٣٤).
(٥) معيد النعم ومبيد النقم (ص٨١، ٨٢)، والتاج السبكي: هو أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام، تاج الدين ابن تقي الدين السبكي، الشافعي (ت٧٧١هـ)، تفقه على أبيه، وقرأ على الحافظ المزي، ولازم الذهبي وتخرج به. يُنظر: طبقات الشافعية (٣/١٠٤).

الحديث، فكان قصارى أمرها النظر في «مشارق الأنوار» للصاغاني[١]، فإن ترفعت [ارتقت][٢] إلى «مصابيح البغوي»، وظنت أنها بهذا القدر تصل إلى درجة المحدثين، فما ذاك إلا لجهلها بالحديث، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب، وضم إليهما من المتون مثليهما، لم يكن محدثًا، ولا يصير بذلك محدثًا حتى يلج الجمل في سم الخياط.

فإن رامت بلوغ الغاية في الحديث على زعمها، اشتغلت بـ «جامع الأصول» لابن الأثير[٣]، فإن ضمت إليه كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح[٤]، أو مختصره المسمى بـ «التقريب والتيسير» للنووي، ونحو ذلك، وحينئذ ينادى من انتهى إلى ذلك المقام: محدث المحدثين، وبخاريَّ العصر، وما ناسب هذه الألفاظ، فإن من ذكرناه لا يُعد محدثًا بهذا القدر.

إنما المحدث من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال، والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة، و«مسند أحمد بن حنبل»، و«سنن البيهقي»، و«معجم الطبراني»، وضم إلى ذلك القدر ألف

---

(١) هو: الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسمعيل، رضي الدين أبو الفضائل القرشي العدوي العمري (ت٦٥٠هـ)، الصاغاني الأصل، الهندي اللوْهَوْري المولد، البغدادي الوفاة، المحدث الفقيه، الحنفي، اللغوي، صاحب مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/٢٨٢)، وطبقات الحنفية (١/٢٠١).

(٢) زيادة أثبتناها من كتاب «معيد النعم ومبيد النقم».

(٣) هو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير الجزري ثم الموصلي (ت٦٠٦هـ)، سمع الحديث وقرأ القرآن وأتقن علومه، له جامع الأصول الستة، والنهاية في غريب الحديث، وشرح مسند الشافعي، وغير ذلك في فنون شتى. ينظر: البداية والنهاية (١٣/٥٤)، وطبقات الشافعية (٢/٦٠).

(٤) هو: عثمان بن عبدالرحمن بن موسى بن أبي نصر الكردي الشهرزوري، أبو عمرو ابن الصلاح، الشافعي (ت٦٤٣هـ)، سمع ابن السمين، وابن سكينة، وابن طبرزد، وأبا المظفر السمعاني، والموفق ابن قدامة وغيرهم، وعنه عمر بن يحيى الكرجي، والفركاح، وابن عساكر، وخلق. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/٣٢٦)، وطبقات الشافعية (٢/٥٣).

جزء من الأجزاء الحديثية، هذا أقل درجاته. فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطباق، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوفيات والأسانيد، كان في أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله من يشاء ما يشاء».

ولبعضهم(١):

إِنَّ الَّذِي يَرْوِي وَلَكِنَّهُ ... يَجْهَلُ مَا يَرْوِي وَمَا يَكْتِبُ
كَصَخْرَةٍ تَنْبَعُ أَمْوَاهُهَا ... تَسْقِي الأَرَاضِيَ وَهِيَ لَا تَشْرَبُ

ولآخر(٢):

وَمُحَدِّثٌ قَدْ صَارَ غَايَةَ عِلْمِهِ ... أَجْزَاءُ يَرْوِيهَا عَنِ الدِّمْيَاطِي
وَفُلَانَةُ تَرْوِي حَدِيثًا عَالِيًا ... وَفُلَانٌ يَرْوِي ذَاكَ عَنْ أَسْبَاطِ
مَا الفَرْقُ بَيْنَ غَرِيبِهِمْ وَعَزِيزِهِمْ ... وَأَفْصِحْ عَنِ الخَيَّاطِ وَالحَنَّاطِ
وَأَبُو [فُلَانَة](٣) مَا اسْمُهُ وَمَنِ الَّذِي ... بَيْنَ الأَنَامِ مُلَقَّبٌ بِسِيَاطِ
وَعُلُومُ دِينِ اللهِ نَادَتْ جَهْرَةً ... هَذَا زَمَانٌ فِيهِ طَيٌّ بِسَاطِي

وقال التقي السبكي: «سألت الحافظ الجمال المزي عن حد الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يُطلق عليه الحافظ، فقال: «يرجع إلى أهل العرف، فقلت: وأين أهل العرف؟ قليل جدًّا، فقال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم، أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم للغالب، فقلت: فهذا عزيز في هذا الزمان، أنت أدركت أحدًا

---

(١) البيتان ذكرها الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلح (٤٩/١) وعزاهما إلى أبي الحسن علي بن إبراهيم التجاني البجلي. كما ذكرها ابن أيبك الصفدي ضمن ترجمته في الوافي بالوفيات (١٢/٢٠).

(٢) الأبيات لجعفر بن تغلب كمال الدين الأدفوي. جاء فيها قبل البيت الأخير:

وَالفَاضِلُ النِّحْرِيرُ فَيهِمْ دَأْبُهُ ... قَوْلُ أَرِسْطَاطَالِيسَ أَوْ بُقْرَاطِ

يُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٨٥/٢)، والبدر الطالع (١٨٢/١).

(٣) في (أ): «قلابة».

كذلك؟ فقال: ما رأينا مثل الشرف الدمياطي[(١)]، وابنُ دقيق العيد[(٢)] كانت له مشاركة جيدة، ولكن أين الثريا من الثرى، فقلت: هل كان يصل إلى هذا الحد؟ فقال: ما هو إلا أن كان يشارك مشاركة جيدة في هذا -أعني الأسانيد- وكان في المتون أكثر لأجل الفقه والأصول»[(٣)].

وقال ابن سيد الناس[(٤)]: «وأما المحدث في عصرنا، فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع [رواة][(٥)]، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حظه، واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيخ شيوخه، طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفهم من كل طبقة أكثر مما يجهله منها، فهذا هو الحافظ».

قال: «و[أما][(٦)] ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم: «كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء»، فذاك بحسب

(١) هو: شرف الدين أبو محمد التوني عبدالمؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي الشافعي (ت٧٠٥هـ)، سمع ابن مختار، وابن المخيلي، وابن الدباغ، وابن المقير، وغيرهم، وعنه أبو الفتح الأبيوردي، والمزي، والذهبي، وابن شامة، وغيرهم. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠٢/١٠)، وتذكرة الحفاظ (١٤٧٧/٤).

(٢) هو: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المنفلوطي، الصعيدي، المالكي، والشافعي (ت٧٠٢هـ)، سمع ابن المقير، وابن الجميزي، وسبط السلفي، وابن عبد الدائم، وغيرهم، وعنه العلاء القونوي، وابن الأخنائي، وقطب الدين الحلبي، وطائفة سواهم. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٤٨١/٤)، وطبقات الحفاظ (ص٥١٦).

(٣) يُنظر: تدريب الراوي (ص٣٧).

(٤) هو: فتح الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى أبو الفتح ابن سيد الناس الشافعي (ت٧٣٤هـ)، أجاز له النجيب الحراني، وحضر على ابن العماد الحنبلي، وسمع القطب القسطلاني، والعز الحراني، وخلق، قال ابن حجر: «ولعل مشيخته يقاربون الألف». يُنظر: الدرر الكامنة (٤٧٧/٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٦٨/٩).

(٥) في (أ): «رواية»، وفي (ب): «رواته»، والتصويب من «أبو الفتح اليعمري حياته وآثاره وتحقيق أجوبته» (١٦٥/٢).

(٦) من (ب) فقط.

أزمنتهم»[١].

وسأل الحافظ ابن حجر شيخه الحافظ العراقي، فقال: «ما يقول سيدي في [الحدِّ][٢] الذي إذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق أن يسمى حافظًا؟ وهل يتسامح بنقص الأوصاف التي ذكرها المزي وأبو الفتح -يعني: ابن سيد الناس- في ذلك لنقص زمانه أم لا؟

فأجاب بقوله: «الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت ببلوغ بعضهم للحفظ وغلبته في وقت آخر، وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذي [يصفه][٣] بذلك، وكلام المزي فيه ضيق، بحيث لم يسم من يراه بهذا الوصف إلا الدمياطي، وأما كلام أبي الفتح فهو أسهل، بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه وما فوق ذلك، ولا شك أن جماعة من الحفاظ المقدمين كان شيوخهم التابعين، أو أتباع التابعين، وشيوخ شيوخهم الصحابة أو التابعين، فكان الأمر في ذلك الزمان أسهل باعتبار تأخر الزمان، فإن اكتفي بكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه، أو طبقة أخرى، فهو سهل لمن جعل فنه ذلك دون غيره من حفظ المتون والأسانيد، ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها، ومعرفة الصحيح من السقيم، والمعمول به من غيره، واختلاف العلماء، واستنباط الأحكام، فهو أمر ممكن بخلاف ما ذكر من جميع ما ذكر، فإنه يحتاج إلى فراغ وطول عمر، وانتفاء الموانع، وقد روي عن الزهري، أنه قال: «لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة»، فإن صح كان المراد رتبة الكمال في الحفظ والإتقان، وإن وجد في زمانه من يوصف بالحفظ، وكم من حافظ غيره أحفظ منه»[٤].

---

(١) «أبو الفتح اليعمري حياته وآثاره وتحقيق أجوبته» (١٦٦/٢).

(٢) من «تدريب الراوي» للسيوطي (٨٩/١) فقط.

(٣) في (ب): «نصفه».

(٤) تدريب الراوي (ص٣٨، ٣٩).

قال الجلال السيوطي: وكان الحافظ ابن حجر يقول:

«الشروط التي إذا اجتمعت في الإنسان يُسمى حافظًا هي:

١- الشهرة بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال.

٢- والمعرفة بالجرح والتعديل.

٣- والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم.

٤- وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره.

٥- واستحضار الكثير من المتون.

فهذه الشروط من جمعها فهو حافظ»(١).

فائدة:

قال ابن مهدي(٢): «الحفظ هو الإتقان»(٣).

وقال أبو زرعة(٤): «الإتقان أكثر من حفظ السرد»(٥).

وقال غيره: «هو المعرفة»(٦).

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢٦٨/١).

(٢) هو: عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن أبو سعيد العنبري، وقيل مولى الأزد، اللؤلؤي (ت١٩٨هـ)، كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، يروي عن عمر بن ذر، وأيمن بن نابل، وعنه أحمد، ورسته، والذهلي. يُنظر: الطبقات الكبرى (٢٩٧/٧)، وتاريخ بغداد (٢٤٠/١٠).

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٣/٢)، وفي الكفاية في علم الرواية (ص١٦٥).

(٤) هو: عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، الحافظ أحد الأعلام، يروي عن أبي نعيم، والقعنبي، وقبيصة، وطبقتهم في الآفاق، وعنه مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وأممٌ. يُنظر: طبقات الحنابلة (١٩٩/١)، والكاشف (٦٨٣/١).

(٥) ذكره المزي في تهذيب الكمال (٢٦٧/٣٢)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٧٠/٩).

(٦) قال علاء الدين البخاري في كشف الأسرار (٢٣/١): «الإتقان: هو معرفة النصوص بمعانيها».

وسُئل صالح بن محمد[١] عن يحي بن معين[٢]: هل يحفظ؟ قال: «لا، إنما كان عنده معرفة»، قيل: فعلي بن المديني[٣]؟ قال: «كان يحفظ ويعرف»[٤].



(١) هو: صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب بن حسان بن المنذر أبو علي الأسدي البغدادي الملقب جزرة (ت٢٩٣هـ)، سمع سعيد بن سليمان سعدويه، وخالد بن خداش، وعلي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وغيرهم، وعنه مسلم خارج الصحيح، وأحمد بن علي بن الجارود، وأبو النضر محمد بن محمد الفقيه، وخلق سواهم. يُنظر: تاريخ بغداد (٣٢٢/٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/١٤).

(٢) هو: يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام أبو زكريا المري البغدادي (ت٢٣٣هـ)، الحافظ إمام المحدثين، يروي عن عباد بن عباد، وهشيم، وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم. يُنظر: تهذيب الكمال (٥٤٣/٣١)، والكاشف (٣٧٦/٢).

(٣) هو: علي بن عبدالله بن جعفر بن المديني الحافظ أبو الحسن (ت٢٣٤هـ)، يروي عن أبيه، وحماد بن زيد، وجعفر بن سليمان، والطبقة، وعنه البخاري، وأبو داود، والبغوي، وأبو يعلى، وغيرهم. يُنظر: تهذيب الكمال (٥/٢١)، والكاشف (٤٢/٢).

(٤) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤٦٤/١١)، والمزي في تهذيب الكمال (١٩/٢١).

الفصل الخامس
في ذكر ما روي من قدر حفظ بعض الحفاظ

قال الإمام أحمد بن حنبل: «انتقيت «المسند» من سبع مئة ألف حديث، وخمسين ألف حديث»[(١)]، وقال أبو زرعة الرازي: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، قيل: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب»[(٢)].

وقال يحيى بن معين: «كتبت بيدي ألف ألف حديث»[(٣)]، وقال الإمام البخاري: «أحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف غير صحيح»[(٤)]، وقال الإمام مسلم: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»[(٥)]، وقال أبو داود: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته كتاب «السنن»»[(٦)].

وقال الحاكم في «المدخل»[(٧)]: «كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمس مئة ألف حديث»، ثم ذكر بسنده إلى أحمد بن حنبل، أنه قال: «صح من الحديث سبع مئة ألف وكسر، وهذا الفتى -يعني: أبا زرعة- قد حفظ ست مئة ألف حديث»، قال البيهقي: «أراد ما صح من الأحاديث، وأقاويل الصحابة والتابعين»[(٨)].

---

(١) أخرجه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/١٤٣)، وأبو موسى المديني في خصائص المسند (ص١٣).

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/٤١٩)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٥/٢٩٦).

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/٣٣٥)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٦٥/١٢).

(٤) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/٢٥)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٥٢/٦٤).

(٥) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/١٠١)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٥٨/٩٢).

(٦) ذكره أبو بكر الحازمي في شروط الأئمة الخمسة (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث) (ص١٦٩)، وابن الجوزي في كشف المشكل (١/٨٥).

(٧) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٣٥).

(٨) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٣٨/٢٠).

وقال غيره: «سُئل أبو زرعة عن رجل حلف بالطلاق، أن أبا زرعة يحفظ مئتي ألف حديث، هل [يحنث][(١)]؟ قال: لا، ثم قال: أحفظ مئة ألف حديث كما يحفظ [الإنسان][(٢)] سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وأحفظ في المذاكرات ثلاث مئة ألف حديث»[(٣)].

وقال الحافظ أبو بكر محمد بن عمر الرازي[(٤)]: «كان أبو زرعة يحفظ سبع مئة ألف حديث، وكان يحفظ مئة وأربعين ألفًا في التفسير والقراءات»[(٥)].

وذكر الحاكم بسنده إلى ابن سعيد[(٦)]، أنه قال: «أحفظ لأهل البيت ثلاث مئة ألف حديث».

قال: «وسمعت أبا بكر بن أبي دارم[(٧)] الحافظ بالكوفة يقول: «كتبت

---

(١) في (ب): «حنث».

(٢) في (أ): «الناس».

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٣٥/١٠)، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٧٦/٢)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٩/٣٨).

(٤) هو: محمد بن عمير بن هشام أبو بكر الرازي، الحافظ المعروف بالقماطري (ت٢٩٤هـ)، سمع محمد بن مهران، وأحمد بن منيع، ويونس بن عبدالأعلى، وجماعة، وعنه أبو زكريا العنبري، وأبو بكر الإسماعيلي، والحسن بن مهدي، يُنظر: تاريخ مدينة دمشق (٤٣/٥٥)، وتاريخ الإسلام (٢٨٧/٢٢).

(٥) ذكره المزي في تهذيب الكمال (٩٨/١٩).

(٦) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم، المعروف بالحافظ ابن عقدة (ت٣٣٢هـ)، محدث الكوفة، شيعي، ضعفه غير واحد، وقواه آخرون، سمع ابن المنادي، وعلي بن داود القنطري، ويحيى بن أبي طالب، والكبار، وعنه الطبراني، وابن عدي، وأبو علي النيسابوري، وأبو أحمد الحاكم، وغيرهم. يُنظر: الكامل لابن عدي (٢٠٦/١)، سير أعلام النبلاء (٣٤٠/١٥).

(٧) هو: أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم، أبو بكر الكوفي، الرافضي الكذاب (ت٣٥٧هـ)، سمع إبراهيم الصفار، وأحمد بن موسى الحمار، ومطينًا، وعدة، وعنه الحاكم وقال: «رافضي غير ثقة»، وابن مردويه، ويحيى بن إبراهيم المزكي، وآخرون، جمع في الحط على الصحابة، وقد اتهم في الحديث. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٨٨٤/٣)، ولسان الميزان (٢٦٨/١).

بأصابعي عن مطيَّن مئة ألف حديث»[١].

قال: «وسمعت أبا بكر [المزكي][٢] يقول: سمعت ابن خزيمة[٣] يقول: سمعت ابن خشرم[٤] يقول: «كان إسحاق بن راهويه يملي سبع مئة ألف حديث حفظًا»[٥].

وعن الشعبي قال: «ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته»، فحدث ابن شبرمة[٦] بهذا إسحاق بن راهويه، فقال: «تعجب من هذا؟» فقال: نعم، قال: «ما كنت أسمع شيئًا إلا حفظته، وكأني أنظر إلى سبعين ألف حديث، أو قال: أكثر من سبعين ألف حديث في كتبي»[٧].

وعن إسحاق بن راهويه أيضًا، قال: «كأني أنظر إلى مئة ألف حديث في

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٣٦).

(٢) كذا في «المدخل إلى الأكليل» للحاكم، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المزني». وهو: محمد بن جعفر بن أحمد بن موسى أبو بكر البستي الفقيه الأديب المزكي (ت٣٤٨هـ)، سمع محمد بن أيوب الرازي، والبوشنجي، وأبا مسلم الكجي، والحسن بن سفيان، وجماعة، وجمع الصحيح المخرج على مسلم، وعنه الحاكم، والبيهقي، وغيرهما. يُنظر: تاريخ الإسلام (٤٠٧/٢٥).

(٣) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي (ت٣١١هـ)، سمع من محمود بن غيلان، وعتبة اليحمدي، ومحمد بن أبان، وأحمد بن منيع، وغيرهم، وعنه الشيخان خارج صحيحيهما، وأحمد بن المبارك المستملي، وأبو علي النيسابوري، وخلق. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٤)، وتذكرة الحفاظ (٧٢٠/٢).

(٤) هو: علي بن خشرم بن عبدالرحمن بن عطاء أبو الحسن المروزي الحافظ (ت٢٥٧هـ) وثقه النسائي، يروي عن هشيم، والدراوردي، وطبقتهما، وعنه مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، والفربري، وأمم. يُنظر: تهذيب الكمال (٤٢١/٢٠)، والكاشف (٣٩/٢).

(٥) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٣٥).

(٦) هو: عبدالله بن شبرمة أبو شبرمة الضبي (ت١٤٤هـ) قاضي الكوفة وفقيهها، يروي عن أنس بن مالك، وأبي الطفيل، وأبي وائل، والشعبي، وعنه ابن المبارك، وشعبة، وعبدالوارث التنوري، وطائفة، وثقه أحمد وأبو حاتم. يُنظر: التاريخ الكبير (١١٧/٥)، والكاشف (٥٦٠/١).

(٧) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٥١/٦)، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٥٣/٢)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٣٥/٨).

كتبي، وثلاثين ألفًا أسردها»[١]. وعنه أيضًا قال: «أعرف مكان مئة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلبي، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة»[٢].

وقال أحمد بن حنبل لداود بن عمرو الضبيِّ[٣]: «كان يحدثكم إسماعيل بن عياش[٤] بهذه الأحاديث بحفظه؟ قال: نعم، ما رأيت معه كتابًا قط، قال له: لقد كان حافظًا، كم كان يحفظ؟ قال: شيئًا كثيرًا، قال: أكان يحفظ عشرة آلاف حديث؟ قال: عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرة آلاف، قال: كان هذا مثل وكيع»[٥].

وقال يزيد بن هارون[٦]: «أحفظ خمسة وعشرين ألف حديث بأسانيدها، ولا فخر، وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث»[٧].

---

(١) أخرجه تاريخ مدينة دمشق (١٣٥/٨).

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٥٢/٦)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٣٨/٨).

(٣) هو: داود بن عمرو بن زهير بن عمرو بن جميل الضبي أبو سليمان البغدادي (ت٢٢٨هـ)، يروي عن نافع بن عمر الجمحي، وابن الورد، وأبي معشر، وعنه مسلم، وابن ناجية، وإبراهيم بن إسحاق، وغيرهم. يُنظر: تهذيب الكمال (٤٢٥/٨)، والكاشف (٣٨١/١).

(٤) هو: إسماعيل بن عياش أبو عتبة العنسي (ت١٨١هـ) عالم الشاميين، يروي عن شرحبيل بن مسلم، ومحمد بن زياد، وأمم، وعنه ابن المبارك، وعلي بن حجر، وهناد، وابن عرفة. يُنظر: التاريخ الكبير (٣٦٩/١)، والكاشف (٢٤٨/١).

(٥) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد. (٢٢٤/٦)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٣/٩). ووكيع: هو ابن الجراح بن مليح بن عدي أبو سفيان الرؤاسي (ت١٩٧هـ)، يروي عن إيماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وهشام بن عروة، وعنه ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وإبراهيم القصار. يُنظر: التاريخ الكبير (١٧٩/٨)، والكاشف (٣٥٠/٢).

(٦) هو: يزيد بن هارون أبو خالد السلمي الواسطي (ت٢٠٦هـ) أحد الأعلام، يروي عن عاصم الأحول، وداود بن أبي هند، والجريري، وعنه الذهلي، والحارث بن أبي أسامة. يُنظر: التاريخ الكبير (٣٦٨/٨)، والكاشف (٣٩١/٢).

(٧) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٣٩/١٤)، وذكره النووي في تهذيب الأسماء (٤٥٨/٢).

وقال [يعقوب الدورقي][(١)]: «كان عند هشيم عشرون ألف حديث»[(٢)].

وقال الآجري[(٣)]: «كان عبيدالله بن معاذ العنبري[(٤)] يحفظ عشرة آلاف حديث»[(٥)].

وذكر شيخ بعض مشايخنا، الشيخ عبدالوهاب الشعراوي[(٦)] في «الطبقات»، في ترجمة شيخه الجلال السيوطي، أنه قال: «وكان الحافظ ابن حجر يحفظ ما ينوف على مئتي ألف حديث، وكان الشيخ عثمان الديمي[(٧)] يحفظ عشرين ألف حديث»[(٨)].

قال السيوطي: «وأما أنا، فأحفظ مئتي ألف حديث، ولو وجدتُ أكثر منها لحفظته، ولعله لا يوجد على وجه الأرض الآن أكثر من ذلك».

---

(١) كذا في «تهذيب الكمال» وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أبو يعقوب». وهو: يعقوب بن إبراهيم ابن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولاهم أبو يوسف الدورقي (ت٢٠٥هـ)، يروي عن هشيم، والدراوردي، وعنه الجماعة، والمحاملي. يُنظر: الثقات (٢٨٦/٩)، والكاشف (٣٩٣/٢).

(٢) ذكره النووي في تهذيب الأسماء (٤٣٧/٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٧٧/٣٠).

(٣) لعله أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري، صاحب أبي داود السجستاني وراوي السؤالات عنه، أحد علماء القرن الثالث الهجري، ولم أقف على ترجمته مع شهرة كتابه «سؤالات أبي عبيد»، واعتماد العلماء عليه في الكلام على الرواة والجرح والتعديل، بل ذكر الحافظ ابن حجر هذا الكتاب من مسموعاته، وأورده في «المعجم المفهرس»، وذكر سنده إلى أبي عبيد.

(٤) هو: عبيدالله بن معاذ بن معاذ بن نصر أبو عمرو العنبري (ت٢٣٧هـ)، يروي عن أبيه، ومعتمر، وعنه مسلم، وأبو داود، والبغوي، والساجي. يُنظر: تهذيب الكمال (١٥٨/١٩)، والكاشف (٦٨٦/١).

(٥) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤٩٠/٢).

(٦) هو: عبدالوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد الشعراني أو الشعراوي -بالنون والواو كما وجد بخطه- الشافعي (ت٩٧٣هـ)، من مشايخ الصوفية، صاحب الطبقات الكبرى والطبقات الصغرى، يُنظر: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات (١٠٧٩/٢).

(٧) هو: عثمان بن محمد بن عثمان بن ناصر الديمي (ت٩٠٧هـ)، أخذ عن الشهاب الهيتمي، وابن حجر العسقلاني، والمحب الطبري، وغيرهم. يُنظر: النور السافر (ص٤٦).

(٨) نقله عبدالحي الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات (٤١٠/١) عن طبقات الشعراني الصغرى.

قال مؤلفه: وقد أودع السيوطي في «الجامع الكبير» خمسة وثمانين ألف حديث، وجعله قسمين: قسمًا في الأقوال، وآخر في الأفعال، وأودع في «الجامع الصغير» عشرة آلاف حديث، وتسع مئة -بتقديم التاء على السين- و[نيفًا][1] وثلاثين حديثًا، كما أفاد كل ذلك شيخ بعض مشايخنا، العلامة الشريف يوسف الأرميوني[2]، تلميذ السيوطي رضي الله عنهما وعنا، آمين.



(١) كتب بجوارها في حاشية (ب): «أربعًا»، وأشار إلى أنها نسخة.
(٢) هو: جمال الدين يوسف بن عبدالله الحسني الأرميوني الشافعي (ت٩٥٨)، تلميذ الجلال السيوطي وغيره، أخذ عنه ملا علي الشهرزوري نزيل دمشق وغيره. يُنظر: شذرات الذهب (٣٢٢/٨).

الفصل السادس
وفيه فرعان:

الأول: في ذكر أول من صنف في مصطلح الحديث:

قال الحافظ ابن حجر: «أول من صنف في الاصطلاح القاضي أبو محمد الرامهرمزي[(١)]، فعمل كتابه «المحدث الفاصل»، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبدالله النيسابوري، لكنه لم يهذب ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني، فعمل على كتابه مستخرجًا، وأبقى فيه أشياء للمتعقب.

ثم جاء بعدهم الخطيب البغدادي، فعمل [في][(٢)] قوانين الرواية كتابًا سماه «الكفاية»، وفي آدابها كتابًا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع»، وقلَّ فن من فنون الحديث إلا وصنف فيه كتابًا مفردًا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة[(٣)]: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعده عيال على كتبه».

ثم جمع ممن تأخر عنه القاضي عياض[(٤)] كتابه «الإلماع»، وأبو جعفر الميانجي[(٥)] جزءًا سماه: «ما لا يسع المحدث جهله»، وغير ذلك إلى أن جاء الحافظ

---

(١) هو: أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الفارسي الرامهرمزي القاضي (ت٣٦٠هـ)، سمع أباه ومحمد الحضرمي، أبا حصين الوادعي، ومحمد بن حبان المازني، وعنه أبو الحسين الصيداوي، والحسن بن الليث، وابن مردويه. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٧٣/١٦)، وتذكرة الحفاظ (٩٠٥/٣).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، كما في «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر.

(٣) هو: محمد بن عبدالغني بن أبي بكر بن شجاع البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة (ت٦٢٩هـ)، سمع ابن سكينة، وابن المنادى، وداود بن ملاعب، وغيرهم، وعنه المنذري، وابن الأثري، وابنه الليث، وغيرهم. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٤١٢/٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٤٧/٢٢).

(٤) هو: عياض بن موسى بن عياض، أبو الفضل اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ)،أخذ عن ابن حمدين، وابن سكرة، وابن سراج، وابن عتاب، وخلق، وصنف التصانيف التي سارت بها الركبان، واشتهر اسمه وبعد صيته. ينظر: تذكرة الحفاظ (١٣٠٤/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢١٣/٢٠).

(٥) هو: أبو حفص عمر بن عبدالمجيد بن عمر بن حسين القرشي الميانجي أو الميانشي (ت٥٨٠هـ)، حدَّث عن أبي المظفَّر الشيباني، والإقليشي، والمازري، وأبي طاهر السلفي، وعنه عبدالرحمن بن أبي =

الإمام تقي الدين أبو عمرو بن عثمان بن الصلاح الشهرزوري، نزيل دمشق، فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، وأملاه شيئًا فشيئًا، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما لم يجتمع في غيره، ولذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له، ولا مختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعترض عليه ومنتصر»[1].

قال: «إلا أنه لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، بأن يذكر ما يتعلق بالمتن وحده، وما يتعلق بالسند وحده، وما يشتركان فيه معًا، وما يختص بكيفية التحمل والأداء وحده، وما يتعلق بصفات الرواة وحده؛ لأنه جمع متفرقات هذا الفن من كتب مطولة في هذا الحجم اللطيف، ورأى تحصيله وإلقاءه على طالبيه، أهم من تأخير ذلك إلى أن تحصل العناية التامة، بحسب ترتيبه»[2].

قال السيوطي: «وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة منهم: النووي، وابن كثير[3]، والعراقي، والبلقيني[4]، وابن جماعة، والتبريزي[5]، والطيبي، والزركشي، رحمهم الله أجمعين»[6].

=

حَرمي، وأبو عليّ البكري، وجماعة. يُنظر: تاريخ الإسلام (١٢٠/٤١)، وشذرات الذهب (٢٧٢/٤).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٩/١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٣٢/١).

(٣) هو: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري الشافعي (ت٧٧٤هـ)، قال عنه الذهبي: «فقيه متقن، ومحدث متقن، ومفسر نقاد»، له البداية والنهاية، وتفسير القرآن العظيم، واختصار علوم الحديث، وغير ذلك. يُنظر: معجم الذهبي (ص٥٦)، والدرر الكامنة (٤٤٥/١).

(٤) هو: أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكناني المصري الشافعي (ت٨٠٥هـ)، سمع ابن شاهد، وابن القماح، والمزي، وابن نباتة، وعنه ابن حجر، والولي العراقي، وجماعة. يُنظر: طبقات الشافعية (٣٦/٤)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص٣٠٨).

(٥) لعله: الخطيب التبريزي، صاحب مشكاة المصابيح. تقدمت ترجمته.

(٦) تدريب الراوي (٤٥/١).

الفرع الثاني: في عدة أنواع علوم الحديث:

قال السيوطي: «قال الحازمي في كتاب «العجالة»[(١)]: «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة نوع، كل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته.

وقد ذكر ابن الصلاح منها -وتبعه النووي- خمسة وستين، قال: «وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتُهم، ولا أحوال متون الحديث [وصفاتُها][(٢)]، وما من حالة منها ولا صفة، إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلُها، فإذا هي نوع على [حِياله][(٣)]»[(٤)].

قال الحافظ ابن حجر: «وقد أخل -يعني: ابن الصلاح- بأنواع مستعملة عند أهل الحديث، منها: القوي، والجيد، والمعروف، و[المحفوظ][(٥)]، والمجود، والثابت، والصالح، ومنها في صفات الرواة أشياء كثيرة، كمن اتفق اسم شيخه والراوي عنه، وكمن اتفق اسمه واسم شيخه، وشيخ [شيخه][(٦)]، أو اسمه واسم أبيه وجده، أو اتفق اسمه وكنيته، وغير ذلك»[(٧)].

---

(١) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب (ص٣)، والحازمي: هو محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحافظ أبو بكر الحازمي الهمذاني (ت٥٨٤هـ)، سمع أبا الوقت، وابن شيرويه، وأبا العلاء العطار، وأبا موسى المديني، وغيرهم، وعنه الدبيثي، وابن أبي جعفر، وابن ماسويه، وجماعة. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٣/٧)، وطبقات الشافعية (٤٦/٢).

(٢) كذا في «تدريب الراوي» للسيوطي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «وصفاتهم».

(٣) كذا في «تدريب الراوي» للسيوطي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حاله».

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠).

(٥) كذا في «تدريب الراوي» للسيوطي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المحفول».

(٦) كذا في «تدريب الراوي» للسيوطي، وهو الصواب، وفي (ب): «بشيخه».

(٧) يُنظر: خاتمة «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (ص١٨٠ وما بعدها) مع تقديم وتأخير. وكلام ابن حجر ساقه السيوطي بنصه في «تدريب الراوي» (٤٦/١).

قال السيوطي: «واستدرك البلقيني في «محاسن الاصطلاح»[١] خمسة أنواع أخر غير ما ذكر، وذكر ابن الصلاح أيضًا أحكام أنواع في ضمن نوع مع إمكان إفرادها بالذكر، كذكره في نوع المعضل أحكام المعلق والمعنعن، وهما نوعان مستقلان أفردهما ابن جماعة، وذكر الغريب والعزيز والمشهور والمتواتر في نوع واحد، وهي أربعة أنواع، ووقع له عكس ذلك، وهو تعداد أنواع وهي متحدة»[٢].

وإذا علم ما في هذه المقدمة من الفصول، التي هي لهذا الفن من أعظم الأصول، فنشرع في شرح هذا الدر النظيم المفتتح بقوله:

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص٦٨٠ وما بعدها).

(٢) تدريب الراوي (ص٤٥، ٤٦).

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

لما أفرد العلماء البسملة والحمدلة بشرح ألفاظهما، مجملة ومفصلة، أحببت التكلم بلسان أهل الإشارة؛ ليحسن في السمع وقع تلك العبارة، فقلت ناقلًا عنهم، مستمدًّا في كل الأحوال منهم:

اسم الشيء ما يُعرف به، فأسماؤه تعالى هي الصور النوعية التي تدل بحقائقها وهوياتها على ذاته وصفاته، وبوجودها على وجوده، وبتعيناتها على وحدته؛ إذ هي ظواهره التي بها يُعرف.

و(الله): اسم الذات الإلهي من حيث هو هو على الإطلاق، لا باعتبار اتصافه بالصفات، ولا باعتبار عدم اتصافه بها.

و(الرَّحْمن): المفيض للجود والكمال على الكل، بحسب ما تقتضي الحكمة، وتحتمل القوابل على وجه البداية(١).

---

(١) سلك المصنف -رحمه الله وغفر له- مسلك المتصوفة والفلاسفة في تفسير البسملة، فنقل نص كلام ابن عربي في تفسيره للفاتحة بهامش تفسير الخازن (١/١٥-١٩) مؤيدًا له فيما ذهب إليه، ومستدلًا به على المعنى الصحيح، وما ذاك إلا الباطل بعينه.
ولبيان ما في هذا الطريق من عوار نبين منهج ابن عربي فيما نقله عنه المصنف، فأقول -نقلًا عن كتاب هتك أستار الفصوص (ص٣٢-٣٤)-: إن قاعدة هذا الرجل في اعتقاده وكشفه الباطل -عند العلماء والعقلاء- خيال لا حقيقة له، ووهم فاسد توهمه، وبنى عليه أصوله ودلائله، فجعل المعدوم شيئًا، وجعل الماهيات بأسرها -بجميع ما عُلم من الأكوان علوها وملوها في عدمها- أشياء ثابتة في نفسها، لكن ليس لها وجود، وزعم أن الحق -تعالى- أفاض عليها وجوده الذاتي، فقبلت الوجود بحسب استعدادها، فظهرت بعين وجود الحق الذاتي، فكان هو الظاهر فيها بحكم الوجود، وهي كانت الظاهرة فيه بحكم الأسماء لتنوعها وتعددها، وجعل النِّسَب التي بين الذوات والوجود هي أسماؤه تعالى، لولاها لم يكن له اسم، فإن الوجود لما أفاض على الماهيات الثابتة عنده قبلت كل ماهية من الوجود بحسب استعدادها، مثلًا: كان المرزوق، والمنتقم منه، والمرحوم مرحومًا، والجميل جميلًا، فقبلت كل ماهية بحسب ما اقتضاه استعدادها من الوجود المطلق، فظهر بذلك الاسم: الرزاق، والرحيم، والمنتقم، ولولا فيض هذا الوجود لم يكن لله -تعالى- أسماء أصلًا، فإن كان شيئًا مطلقًا لا وجود له يتعين هذا على قواعده واصطلاحاته وتوهماته.

=

و(الرَّحِيم): المفيض للكمال المعنوي المخصوص [بالنوع][(١)] الإنساني بحسب النهاية، ولذا قيل: يا رحمن الدنيا، ورحيم الآخرة، وحينئذ فمعناه بالصورة الإنسانية الكاملة الجامعة للرحمة العامة والخاصة التي هي مظهر الذات الإلهي، والحق الأعظم مع جميع الصفات أبدًا، وإلى هذا المعنى أشار ﷺ بقوله: «أُوتِيت جوامع الكلم»[(٢)]، و«بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ»[(٣)]؛ إذ الكلمات حقائق الموجودات وأعيانها خصوصًا المجردة منها، كما سُمِّي عيسى -عليه السلام-: «كلمة الله»، ومكارم الأخلاق كمالاتها وخواصها التي هي مصادر أفعالها، وجميعها محصور في الكون الجامع الإنساني.

وها هنا لطيفة، وهي: أن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- وضعوا حروف

=

ومذهب المسلمين أن الله -تعالى- لم تزل أسماؤه قديمة موجودة، لم يتجدد له بما أحدث من مخلوقاته شيء لم يكن له في قدمه.

وهذا الكلام الذي انتحله هذا الرجل يقتضي أن الله -تعالى- كان لا وجود له في الظاهر، كان وجوده مطلقًا لا يوصف بصفة، ولا يُسمى باسم، فأراد أن يقرن بنفسه، فتجلى بوجوده على الأعيان فرأى نفسه فيها، كما قال:

رأيت نفسك فينا وهي واحدة ... كثيرة ذات أسماء وصفات

فلما رأى نفسه ظهرت الأسماء باعتبار النِّسَبِ التي بين الماهيات والوجود الفائض، فلما أفاض عين وجوده على الماهيات صار هو موجوده في الظاهر، فظهرت الوحدة في الكثرة متكررة فيها لا متعددة؛ لأنها كتكرر الإنسانية في الأشخاص المتعددة، وهي إنسانية واحدة، فهو الموجود في الكثرة لا موجود غيره، والكل هو هذا الظاهر الذي ظهر بوجوده في بريته، وكل موجود له نسبه من وجود الحق لما قبله استعدادًا، فتلك النسبة هي عين أسمائه وصفاته.

فالرب -تعالى- عنده ليس له اختيار في مقادير استعداد كل موجود فيما قبله من الوجود الذي له اختيار بحسب ما اقتضاه استعداده.

(١) كذا في «تفسير ابن عربي»، وفي (أ) و(ب): «بأنواع».

(٢) أخرجه مسلم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢/٣٨١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/١٩١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/١٨٨): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح».

التهجي بإزاء مراتب الموجودات، وفي كلام عيسى وبعض الصحابة ما يشير لذلك، ولذا قيل: «ظهرت الموجودات من باء «بسم الله»، إذ هي الحرف الذي يلي الألف الموضوع بإزاء الذات المقدس، فهي إشارة إلى العقل الأول الذي هو أول ما خلق وخوطب بـ «ما خلقت خلقًا أحب إليَّ، ولا أكرم عليَّ منك، بك آخذ، وبك أُعطِي، وبك أثيب، وبك أعاقب ...»[(١)] إلى آخره.

والحروف الملفوظة عند النطق بالبسملة الشريفة: ثمانية عشر، والمكتوبة: تسعة عشر، وإذا فصلت الكلمات بلغت الحروف اثنين وعشرين.

فالثمانية عشر إشارة إلى العوالم المعبر عنها بثمانية عشر ألف عالم، إذ الأَلْف هو العدد التام المشتمل على مراتب الأعداد، فهو أم المراتب الذي لا عدد فوقه، فعبر بالبسملة عن أمهات العوالم التي هي: عالم الجبروت، وعالم الملكوت، والعرش، والكرسي، والسموات السبع، والعناصر الأربعة، والتواليد الثلاثة التي ينفصل كل منها إلى جزئياته.

والتسعة عشر إشارة إلى تلك العوالم مع العالم الإنساني، فإنه وإن كان داخلًا في عالم الحيوان إلا أنه باعتبار شرفه، وجامعيته للكل، [وحصره][(٢)] للوجود، عالمٌ آخر له شأن وجنس برأسه، كجبريل من بين الملائكة في قوله -تعالى-: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ﴾[(٣)].

والألفات الثلاثة المحتجبة التي هي تتمة الاثنين وعشرين حرفًا عند

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٣٩٠) عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، وفي إسناده الفضل بن عيسى، وقد قال فيه: «يحيى رجل سوء»، وحفص بن عمر قاضي حلب، قال ابن حبان: «يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به بالإجماع». وأخرجه الطبراني في الكبير (٨٠٨٦) عن أبي أمامة ﷺ مرفوعًا، وفيه مجهولون، قال ابن الجوزي في الموضوعات (١/١٢٢): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ... وقد روي هذا الحديث من حديث علي وأبي هريرة، وليس فيه شيء يثبت، قال أحمد بن حنبل: هذا الحديث موضوع ليس له أصل، قال العقيلي: ولا يثبت في هذا المتن شيء».

(٢) كذا في «تفسير ابن عربي»، وفي (أ): «وحضره»، وفي (ب): «وحضرة».

(٣) سورة البقرة، الآية: (٩٨).

الانفصال، إشارة إلى العالم الإلهي الخفي، باعتبار الذات والصفات والأفعال، فهي ثلاثة عوالم عند التفصيل، وعالم واحد عند التحقيق.

والثلاثة مكتوبة إشارة إلى ظهور تلك العوالم على الأعظمي الإنساني، ولاحتجاب العالم الإلهي، حين سُئل رسول الله ﷺ عن ألف «الرحمن» أين ذهبت؟ قال: «سرقها الشيطان»(١)، وأمر بتطويل «باء» «بسم الله» تعويضًا عن ألفها، إشارة إلى احتجاب الهوية الإلهية، وصورة الرحمن الانتشارية، وظهورها في الصورة الإنسانية، بحيث لا يعرفه إلا أهله، ولهذا أنكرت في الوضع، وقد ورد في الحديث: «**إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»(٢). فالذات محجوب بالصفات، والصفات بالأفعال، والأفعال بالأكوان والآثار، فمن تجلت عليه الأفعال، بارتفاع حجب الأكوان توكل، ومن تجلت عليه الصفات بارتفاع حجب الأفعال رضي وسلَّم، ومن تجلت عليه الذات بانكشاف حجب الصفات فهي الوحدة، وصار موحدًا مطلقًا، فاعلًا ما فعل، وقارئًا ما قرأ «بسم الله الرحمن الرحيم».

فتوحيد الأفعال [مقدم](٣) على توحيد الصفات، وتوحيد الصفات مقدم على توحيد الذات، وإلى الثلاثة أشار ﷺ في سجوده بقوله: «**أَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ**»(٤).

ومعنى البسملة بلسان أهل الظاهر: بكل اسم من أسماء الذات الأعلى، الموصوف بكمال الإنعام وما دونه، أو بإرادة ذلك لا بشيء من غيرها وحده، أو معها، أَفْعَلُ كذا.

---

(١) ليس له أصل من كلام النبي ﷺ، وهو من الموضوعات التي يعج بها تفسير ابن عربي، فنقله عنه المصنف -غفر الله له وعفا عنه- دون تمحيص، ولا تفريق بين الغث والسمين.

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) زيادة من «تفسير ابن عربي» يقتضيها السياق.

(٤) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها. ومن بداية تفسير البسملة إلى هنا نقله المصنف بالنص من تفسير ابن عربي بهامش تفسير الخازن (١/١٥-١٩).

١- أَبْــدَأُ بِالحَمْــدِ مُـصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّــدٍ خَــيْرِ نَــبِيٍّ أُرْسِــلَا

وقول النـاظم: (أَبْـدَأُ بِالحَمْـدِ) أي: بالوصـف الجميـل لله بـدأ حقيقـة، إن لم تكن البسملة من وصفه، وإلا فإضـافيًّا أو عرفيًّـا، (مُـصَلِّيًا) أي: ومـسلمًا، فلا كراهة حينئذ في إفرادها كتابـة؛ لاحتمـال تلفظـه بـه، ونـصبه على الحاليـة المقدرة، لتعذر النطق بالحمد والصلاة في آن واحد، والمعـنى: داعيًـا بعـد الحمـد بالصلاة، أي: الرحمة المقرونة بالتعظيم المنزلة.

(عَلَى مُحَمَّـدٍ) الذي كثرت خصاله المحمودة، فـلا تحـصى بـالأفراد المعـدودة. (خَيْرِ نَبِيٍّ) وهو: إنسان كامل أوحي إليه بشرع، وإن لم يؤمر بتبليغه ، فإن أمر بـه فرسول أيضًا على الراجح[1].

وأشهر الأقوال الثلاثة المذكورة في شرح «جمـع الجوامـع»[2] وغـيره: ولفظـه بالتشديد من «النَّبْوَة» -بفتح أوله وثالثه المخفـف وسـكون ثانيـه- أي: الرفعـة؛ لأن النبي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق، وبالهمز -كما قرأ بـه نـافع[3]- مـن «النبأ»، أي: الخبر؛ لأن النبي مُخْبَر عن الله سبحانه، بفتح الباء، ويجوز كسرها على القولين الأخيرين.

---

(١) اشتهر على ألسنة أهل العلم تعريف النبي بأنه: إنسان ذكر حر من بني آدم، أوحى الله إليه بـشرع لم يؤمر بتبليغه، فإن أُمر بتبليغه فهو رسول. ولكن يُشكل على هذا التعريف أن قول الله تعـالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ يدل على أن كلًّا منهما مرسل، وأنهما مـع ذلـك بينهمـا تغاير. واستظهر بعضهم أن الرسول: هو من أنزل إليه كتاب وشرع مستقل، والنَّبي: هـو مـن لـم ينزل عليه كتاب، وإنما أوحي إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله، كأنبياء بـني إسرائيـل الذين كانوا يرسلون ويؤمرون بالعمل بما في التوراة. يُنظر: أضواء البيان للشنقيطي (٢٩٠/٥).

(٢) يُنظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي (٢١/١-٢٣).

(٣) يُنظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص٩٨)، ونافع: هو أبو رويم نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني (ت١٦٩هـ) يروي عن ربيعة، وزيد بن أسلم، وصفوان بن سليم، وعامر بن عبدالله، وأبي الزناد، وغيرهم، وعنه الليث بن سعد، وخارجة، وابن وهب، وأشهب، وسعيد بـن أبي مـريم، والقعنبي، وجماعة. يُنظر: تهذيب الكمال (٢٨١/٢)، ومعرفة القراء الكبار (١٠٧/١).

ثم قيل: إن غير المهموز مخفف عنه، بقلب همزته ياء، ثم إدغامها في مثلها، وقيل: إنه أصل الهمزة، واستشكل باختلافهما معنًى. وأجيب: باشتراكهما في أصل المعنى؛ لأن إخباره عن الله رفعة مخصوصة(١).

فإن قيل: ورد أن رجلًا قال للنبي ﷺ: يا نَبِيءَ اللهِ -بالهمزة- فقال له ﷺ: «**لا تقل: نَبِيءَ اللهِ، إنما أنا نَبِيُّ الله**»(٢).

فالجواب: أن النَّبِيءَ -بالهمز- له مأخذان: من النبأ: وهو الخبر كما سبق، ومن الإخراج، فنهيه ﷺ ذلك الرجل؛ لئلاً يتوهم أهل النفاق أنه ﷺ مُخْرَجٌ، أخرجه الله من أرضه، أي: مكة، أو ما شابه ذلك، ونظيره قوله تعالى: ﴿**لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا**﴾(٣)؛ لأنه محتمل لوصفه ﷺ بأنه ذو رعونة، فنهوا عن ذلك.

وأكثر ما قيل في عدد الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- أنهم: «مئة ألف، وأربعة وعشرون ألفًا»، وقيل: «مئتا ألف، وأربعة وعشرون ألفًا»، والرسل منهم -صلى الله وسلم عليهم-: «ثلاث مئة وثلاثة عشر»(٤)، وقيل: «وأربعة عشر»(٥)، وقيل: «وخمسة عشر»(٦)، وفي أولي العزم [من](٧) الرسل خلاف، فقيل: «هم

---

(١) يُنظر: تفسير الطبري (٣١٦/١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٥).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٣٧/٢) عن حمران بن أعين مرسلًا، قال ابن طاهر المقدسي في ذخيرة الحفاظ (١٢١٣/٢): «وحمران هذا ليس بشيء». وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢٥١/٢) من حديث أبي ذر ﷺ وصححه، وتعقبه الذهبي وقال: «منكر لم يصح». وأخرجه ابن جميع في معجم الشيوخ (ص٢٢٦)، والديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٤٢٠/٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه عبدالرحيم بن حماد الثقفي، قال العقيلي في الضعفاء (٨١/٣): «يروي عن الأعمش مناكير»، وقال ابن حجر في لسان الميزان (٥/٤): «لا أصل لهذا الحديث».

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٠٤).

(٤) أخرجه ابن حبان (٧٦/٢)، وأبو نعيم في الحلية (١٦٦/١)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٢٧٤/٢٣) من حديث أبي ذر ﷺ.

(٥) أخرج أحمد في المسند (١٧٨/٥)، عن أبي ذر ﷺ، وفيه: «**ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ**».

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٢٦٥/٥)، والطبراني في الكبير (٧٨٧١) من حديث أبي أمامة ﷺ.

(٧) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «هي».

المذكورون في سورة الأنعام»[1]، والصحيح أنهم خمسة، نظمها بعضهم على ترتيب فضلهم على الراجح في قوله:

مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ مُوسَى كَلِيمُهُ ... فَعِيسَى فَنُوحٌ هُمْ أُولُو العَزْمِ فَاعْلَم

وممن مال إلى التوقف في التفضيل بعد إبراهيم: السيوطي في «شرح نقايته»[2]، ونظم بعضهم مرتبًا في الزمان بقوله:

أُولُو العَزْمِ نُوحٌ والخَلِيلُ بْنِ آزَرَ ... وَمُوسَى وَعِيسَى وَالحَبِيبُ مُحَمَّدُ

(أُرْسِلَا) بألف الإطلاق، وفي حذف متعلقه إفادة للعموم، فأما للثقلين فأجمعا، وأما للملائكة فعلى غير مرجح: شيخ بعض مشايخنا الشمس الرملي[3] تبعًا لوالده ولغيره.

---

(١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٠/١٦)، وفتح القدير للشوكاني (٢٧/٥).
وقال ابن الجوزي في زاد المسير (٣٩٢/٧): «وفيهم عشرة أقوال:
أحدها: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد ﷺ. رواه الضحاك عن ابن عباس، وبه قال مجاهد وقتادة وعطاء الخراساني وابن السائب.
والثاني: نوح، وهود، وإبراهيم، ومحمد ﷺ. قاله أبو العالية الرياحي.
والثالث: أنهم الذين لم تصبهم فتنة من الأنبياء. قاله الحسن.
والرابع: أنهم العرب من الأنبياء. قاله مجاهد والشعبي.
والخامس: أنهم إبراهيم، وموسى، وداود، وسليمان، وعيسى، ومحمد ﷺ. قاله السدي.
والسادس: أن منهم إسماعيل، ويعقوب، وأيوب، وليس منهم آدم، ولا يونس، ولا سليمان. قاله ابن جريج.
والسابع: أنهم الذين أمروا بالجهاد والقتال. قاله ابن السائب، وحكي عن السدي.
والثامن: أنهم جميع الرسل، فإن الله لم يبعث رسولًا إلا كان من أولي العزم. قاله ابن زيد، واختاره ابن الأنباري، وقال: (من) دخلت للتجنيس لا للتبعيض.
والتاسع: أنهم الأنبياء الثمانية عشر المذكورون في سورة الأنعام. قاله الحسين بن الفضل.
والعاشر: أنهم جميع الأنبياء إلا يونس. حكاه الثعلبي.
(٢) إتمام الدراية لقراء النقاية (ص١٧).
(٣) هو: شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت١٠٠٤هـ)، أخذ عن والده، وزكريا الأنصاري، وعنه برهان الدين اللقاني، وابن شرف المصري، وجماعة. يُنظر: خلاصة الأثر (٣٤٢/٣).

أقسام الحديث

٢- وَذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ

(وَ) بعد ما سبق، فأقول (ذِي) المنظومة، وهي إشارة إلى مستحضر في الذهن استحضارًا قويًّا، إن تأخرت عما قبلها، وإلا فإلى ما في [الخارج][(١)]، وعلى كلٍّ إيرادات وأجوبة ومناقشات، و[لابن سيده][(٢)] فيها سبع احتمالات[(٣)].

(مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ) بنقل فتحة الهمزة إلى النون، بعد سلب ما كان بها من السكون، كما قرأ به ورش عن نافع، وقِسْمُ الشيء: ما كان داخلًا تحته وأخص منه، وهو صفة لقوله: (عِدَّه) الواقع خبرًا عن اسم الإشارة، أي: هذه عدة كائنة من أقسام الحديث، وقد سبقت مباحثه في الفصل الأول من المقدمة.

وقوله: (عِدَّه) أي: أنواع معدودة لقلتها؛ ترغيبًا لطالب الفن في التقيد بها، إذ هي أربع وثلاثون، كما يذكره آخرها.

(وَكُلُّ وَاحِدٍ) من هذه العدة (أَتَى) بمعنى: يأتي في النظم، (وَحَدَّه) أي: مع حَدِّه، والحدُّ لغة: المنع، وأريد به هنا المعرفة، وهو في الأصل إما يكون حدًّا أو رسمًا، و(كل) إما تام وإما ناقص، كما تعلم مباحثها من كتب المنطق.

* * *

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الخراج».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «للسيد». وهو: علي بن إسماعيل أبو الحسن ابن سيده (٤٦٠هـ)، روى عن أبيه، وأبي عمر الطلمنكي، وصاعد اللغوي، وغيرهم، وله تآليف حسان منها: المحكم في اللغة، والمختصر، والأنيق في شرح الحماسة، وغير ذلك. يُنظر: الديباج المذهب (٢٠٤/١).

(٣) قال ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم (٨٩/١٠): «و(ذِي) للمُؤَنَّثِ، وفِيه لُغاتٌ: (ذِي)، و(ذِهْ)، الهاء بدل من الياء ... ويُقالُ: (ذِهِي) والياءُ لبَيانِ الهاءِ شَبَّهَها بهاءِ الإضمارِ في بِهِي، و(هذِي)، و(هاذِهِي)، و(هاذِهْ) الهاءُ في الوَصْلِ والوَقْفِ ساكِنَةٌ إذا لم يَلْقَها ساكِنٌ فإن لَقِيَها لم يَكُنْ بُدٌّ مِن كَسْرِها، و(هَذِ)، كُلُّها في مَعْنَى (ذي)».

١- الصحيح

٣- الأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَذَّ أَوْ يُعَلْ
٤- يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

ثم أخذ الناظم في إيراد الأقسام، كما وعد به، فقال: (**الأَوَّلُ الصَّحِيحُ**) وهو فعيل بمعنى فاعل، من الصحة، وهي حقيقة في الأجسام، واستعمالها هنا مجازًا واستعارة تبعية، واعلم أن الحديث -فيما قاله الخطابي في «معالم السنن»[(١)]، وتبعه ابن الصلاح[(٢)]- ينقسم عند أهله على ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف؛ لأنه إما مقبول أو مردود، والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أَوْ لا، فالأول: الصحيح، والثاني: الحسن، وأما المردود فلا حاجة إلى تقسيمه؛ إذ لا ترجيح بين أفراده.

واعترض بتفاوت مراتبه أيضًا؛ إذ فيه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح، فكان ينبغي الاهتمام بتمييز الأول من غيره.

وأجيب بأن الصالح للاعتبار داخل في القبول؛ لأنه من الحسن لغيره، وإن نظر إليه لذاته، فهو أعلى مراتب الضعيف، وقد تتفاوت مراتب الصحة أيضًا، ولم تنوع أنواعًا، وإنما لم يذكر الموضوع؛ لأنه ليس في الحقيقة بحديث، بل يزعم واضعه، وقيل: الحديث: صحيح وضعيف فقط، والحسن مندرج في أنواع الصحيح[(٣)].

---

(١) معالم السنن (٦/١)، والخطابي: هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ)، سمع ابن الأعرابي، وإسماعيل الصفار، وابن داسه، وغيرهم، وعنه الحاكم، والإسفراييني، والبلخي، وجماعة. ينظر: تذكرة الحفاظ (١٠١٨/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/١٧).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١١).
(٣) يُنظر: تدريب الراوي (٦٠/١).

قال العراقي في نكته على ابن الصلاح[١]: «ولم أر من سبق الخطابي إلى [تقسيمه][٢] المذكور، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر «الحسن»، وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري وجماعة، ولكن الخطابي نقل هذا التقسيم عن أهل الحديث، وهو إمام ثقة، فتبعه ابن الصلاح رحمه الله».

قال الحافظ ابن حجر: «والظاهر أن قوله -أي: الخطابي- عند أهل الحديث من العام الذي أريد به الخصوص، أي: الأكثر، أو الذين استقر اتفاقهم عليه بعد الاختلاف المتقدم»[٣].

واعترض الحافظ ابن كثير التقسيم لثلاثة بأنه إن كان بالنسبة لما في نفس الأمر فليس إلا صحيح وكذب، أو إلى اصطلاح المحدثين، فهو ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك، وأجيب بأن المراد الثاني، والكل راجع إلى هذه الثلاثة[٤].

ثم إن «الصحيح» في اصطلاح المحدثين: ما اتصل [سنده][٥] بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة، كما قال [في النظم][٦]: **(وَهْوَ)** أي: الحديث الصحيح: **(مَا)** أي: الذي **(اتَّصَلَ [إِسْنَادُهُ][٧])** فخرج المنقطع والمعضل والمرسل عند من لا يقبله، وسيأتي بيانه في النظم، **(وَلَمْ يُشَذَّ)** فخرج الشاذ، **(أَوْ)** لم **(يُعَلْ)** فخرج المعلل و[سيأتيان][٨] فيه، حال كونه **(يَرْوِيه)** أي: الحديث **(عَدْلٌ)** وهو ذو ملكة تمنع عن ارتكاب الكبائر، والإصرار عن الصغائر، فخرج المجهول عينًا أو حالًا، والمعروف بالضعف،

---

(١) التقييد والإيضاح (ص١٩).
(٢) كذا في «التقييد والإيضاح» للعراقي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «سقيمه».
(٣) يُنظر: تدريب الراوي (٦١/١).
(٤) يُنظر: اختصار علوم الحديث (ص٩٩).
(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «سند».
(٦) في (ب): «الناظم».
(٧) من «المنظومة البيقونية» (ص٧) فقط.
(٨) في (أ): «سيأتي».

(ضَابِطٌ) متقن، فخرج به المغفل وكثير الخطأ، (عَنْ) عـدل ضـابط، (مِثْلِـهِ) إلى منتهاه.

(مُعْتَمَدٌ) عليه (فِي ضَبْطِهِ) لما يمليه، (وَنَقْلِـهِ) لما يرويه، إما من صـدره، أو من كتاب مضبوط على الشيوخ يحويـه، ولا يـشترط تعـدد الـراوي عـن بعـض متأخري المعتزلة، وبعض أصحاب الحديث، وقاسوه على الشهادة.

وممن قال باشتراط رجلين في [القبول][١] إبراهيم بن إسماعيل بـن عليـة[٢]، وهو من الفقهاء المحدثين، إلا أنه مهجور القول عند الأئمة لميلـه إلى الاعـتزال، وكان الشافعي يرد عليه، ويحذر منه.

وقال أبو علي الجبائي[٣] من المعتزلة: «لا يقبل الخبر إذا رواه العـدل الواحـد، إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر، أو عضده موافقةُ ظاهرِ الكتاب، أو ظاهرِ خـبر آخر، ويكون منتشرًا بين الصحابة، أو عمل بـه بعـضهم»، حـكاه أبـو الحـسين البصري[٤]، وحكى الأستاذ أبو منصور التميمي[٥] عن أبي علي الجبائي: «أنه لا يقبل إلا إذا رواه أربعة».

---

(١) في (ب): «المقبول».

(٢) هو: إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم أبو إسحاق البصري الأسدي، المعروف بابن علية (ت٢١٨هـ)، قال الخطيب: «كان أحد المتكلمين وممن يقول بخلق القرآن»، وقـال الـشافعي: «ضـال جلس بباب السوال يضل الناس». يُنظر: تاريخ بغداد (٦/٢٠)، ولسان الميزان (١/٣٤).

(٣) هو: محمد بن عبدالوهاب بن سلام أبو علي الجبائي البصري (ت٣٠٣هـ)، شيخ طائفـة الاعـتزال في زمانه، أخذ عن أبي يعقوب الشحام وغيره، وعليه اشتغل أبو الحسن الأشعري ثم رجع عنه. يُنظر: لسان الميزان (٥/٢٧١)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (ص٦٢).

(٤) هو: محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، شيخ المعتزلة، ليس بأهل للروايـة، قال الخطيب: «كان يروي حديثًا واحدًا حدثنيه من حفظه». يُنظر: تاريخ بغداد (٣/١٠٠)، ولـسان الميزان (٥/٢٩٨).

(٥) هو: عبدالقاهر بن طاهر بن محمد أبو منصور التميمي البغدادي (ت٤٢٩هـ)، أخذ عن أبي إسحاق الإسفراييني وغيره، وأخذ عنه ناصر العمري، وأبو القاسم القـشيري. يُنظـر: طبقـات الـشافعية الكبرى (٥/١٣٦)، وطبقات الشافعية (١/٢١١).

وللمعتزلة في رد خبر الواحد حجج مذكورة مع الجواب عنها في المطولات.

وقد ادعى ابن حبان نقيض هذه الدعوى، فقال: «إن رواية الاثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلًا»، ويأتي تقريره في الكلام على العزيز، إن شاء الله تعالى. ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادي عن بعضهم اشتراط رواية ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة، وبعضهم خمسة، وبعضهم سبعة عن سبعة[(١)].

فوائـــد

الأولى:

إذا قيل في حديث: «إنه صحيح»، فالمراد به ما ذكر، فيقبل عملًا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع به في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ أو النسيان على الثقة، خلافًا لمن قال: «إن خبر الواحد يوجب القطع»، كما حكاه ابن الصباغ[(٢)] عن بعض أهل الحديث، وعزاه الباجي[(٣)] لأحمد، وعزاه ابن [خُويز منداد][(٤)] لمالك، وإن نازعه المازري[(٥)] بعدم وجود نص له فيه، وحكاه ابن عبدالبر عن حسين

---

(١) يُنظر: تدريب الراوي (٧٥/١).

(٢) هو: عبدالسّيّد بن محمد بن عبدالواحد بن الصّبّاغ أبو نصر البغداديّ الشّافعيّ (ت٤٧٧هـ)، فقيه العراق ومصّنف كتاب الشّامل، سمع أباه، والصريفيني، وطرادًا، وعنه الخطيب، وابن عساكر، والسمعاني، وغيرهم. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٢/٥)، طبقات الشافعية (٢٥١/١).

(٣) هو: سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث أبو الوليد التجيبي القرطبي (ت٤٧٤هـ) أخذ عن مكي بن أبي طالب، وأبي ذر الحافظ، وأبي الطيب الطبري، وعنه الخطيب، وابن عبدالبر، والطرطوشي، وجماعة. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١١٧٨/٣)، وطبقات الحفاظ (ص٤٣٩).

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «خوير منداه». وهو: محمد بن أحمد بن عبدالله بن خويز منداد، قال ابن فرحون: «ورأيت على كتبه بخطه محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق، كنيته أبو عبدالله»، تفقه بأبي بكر الأمهري، وسمع ابن داسة، وأبا إسحاق الهجيمي، وغيرهما، وقد تكلم فيه ابن الوليد الباجي ولم يكن بالجيد النظر ولا بالقوي في الفقه، وطعن ابن عبدالبر فيه أيضًا. يُنظر: لسان الميزان (٢٩١/٥)، والديباج المذهب (ص٢٦٨).

(٥) إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص٤٤٢)، والمازري: هو محمد بن علي بن عمر أبو عبدالله =

الكربيسي[(١)]، وحكاه ابن حزم[(٢)] عن داود[(٣)].

وحكى السهيلي[(٤)] عن بعض الشافعية، ذلك بشرط أن يكون في إسناده إمام مثل: مالك وأحمد وسفيان، وإلا فلا يوجب القطع، وحكى الشيخ أبو إسحاق[(٥)] في [«التبصرة»][(٦)] عن بعض المحدثين ذلك في حديث: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وشبهه.

وإذا قيل في حديث: «إنه ضعيف»، [فمعناه][(٧)] لم يصح إسناده على الشرط المذكور، لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة كثير الخطأ[(٨)].

=

التميمي المازري (ت٥٣٦هـ)، أخذ عن اللخمي، وأبي محمد السوسي، وغيرهما، وعنه القاضي عياض. يُنظر: الديباج المذهب (ص٢٧٩)، وشذرات الذهب (١١٤/٤).

(١) هو: الحسين بن علي بن يزيد أبو علي البغدادي الكرابيسي (ت٢٤٨هـ)، أخذ الفقه عن الشافعي، وسمع أبا قطن، وشبابة، ويزيد بن هارون، وغيرهم، وعنه فستقة، وعبيد بن محمد البزار. يُنظر: تاريخ بغداد (٦٤/٨)، وطبقات الشافعية (٦٣/١).

(٢) هو: أبو محمد إمام أهل الظاهر أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦)، الفارسي الأصل، الأندلسي القرطبي، أخذ عن ابن الكتاني، وروى عن جماعة، منهم: يونس القاضي، وعنه الحميدي، وشريح بن محمد. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٨٤/١٨)، ووفيات الأعيان (٣٢٥/٣).

(٣) هو: أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري (ت٢٧٠هـ)، سمع سليمان بن حرب، والقعنبي، ومسددًا، وابن راهويه، وأبا ثور، وعنه ابنه محمد، وزكريا الساجي، ريوسف بن يعقوب، وجماعة. يُنظر: تاريخ بغداد (٣٦٩/٨)، وميزان الاعتدال (٢٦/٣).

(٤) هو: أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد المالقي الأندلسي (ت٥٨١هـ)، صاحب الروض الأنف، سمع ابن العربي وطائفة، وأخذ عن ابن الطراوة، وسليمان بن يحي، وعنه أبو الخطاب ابن خليل، وغيره. يُنظر: طبقات الحفاظ (ص٤٨١)، وشذرات الذهب (٢٧١/٤).

(٥) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي الفيروز آبادي (ت٤٧٦هـ)، سمع ابن شاذان، والخرجوشيّ، والبرقانيّ، وغيرهم، وعنه أبو بكر الخطيب، وأبو الوليد الباجيّ، وأبو عبدالله الحميديّ، وطوائف. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٨)، وطبقات الشافعية (٢٣٨/١).

(٦) التبصرة في أصول الفقه (ص٢٩٨)، وفي (أ) و(ب): «التبصرى».

(٧) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ): «فمعنى»، وفي (ب): «فمعنا».

(٨) يُنظر: تدريب الراوي (٧٦/١).

الفائدة الثانية:

المختار أنه لا يجزم في إسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقًا؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد من رجال الإسناد الكائنين في ترجمة واحدة، ولهذا اضطرب من خاض في ذلك، إذ لم يكن عندهم [استقراءٌ تامٌّ][١]، وإنما رجح كل منهم بحسب ما قوي عنده خصوصًا إسناد بلده، لكثرة اعتنائه به[٢].

وقيل: «أصحها مطلقًا ما رواه أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر[٣]، عن أبيه»[٤]، وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، صرح بذلك ابن الصلاح[٥].

وقيل: «أصحها: محمد بن سيرين[٦]، عن عبيدة السلماني -بفتح المهملتين- عن علي بن أبي طالب»[٧]، وهو مذهب ابن المديني، لكن من رواية عبدالله بن عون[٨] عن ابن سيرين، إلخ، ومذهب سليمان بن حرب[٩]، لكن قال: «أجودها:

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «استقرارا تاما».

(٢) يُنظر: تدريب الراوي (١/٧٦).

(٣) هو: سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب (ت١٠٦هـ)، أحد فقهاء التابعين، يروي عن أبيه، وأبي هريرة، وعنه الزهري، وصالح بن كيسان. يُنظر: التاريخ الكبير (٤/١١٥)، والكاشف (١/٤٢٢).

(٤) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٥٤).

(٥) التقييد والإيضاح (ص٢٢).

(٦) هو: محمد بن سيرين أبو بكر (ت١١٠هـ) يروي عن أبي هريرة، وعبيدة السلماني، وعنه ابن عون، وهشام بن حسان، وقرة، وجرير. يُنظر: التاريخ الكبير (١/٩٠)، والكاشف (٢/١٧٨).

(٧) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٥٤).

(٨) هو: عبدالله بن عون أبو عون المزني (ت١٥١هـ)، يروي عن أبي وائل، وإبراهيم، ومجاهد، وابن سيرين، وعنه شعبة، والقطان، ومسلم. يُنظر: التاريخ الكبير (٥/١٦٣)، والكاشف (١/٥٨٢).

(٩) هو: سليمان بن حرب أبو أيوب الواشحي الأزدي البصري (ت٢٢٤هـ)، يروي عن شعبة، وجرير بن حازم، وعنه البخاري، وأبو داود، والكجي. يُنظر: التاريخ الكبير (٤/٨)، والكاشف (١/٤٥٨).

أيوب السختياني[١] عن ابن سيرين» إلخ، حكاه ابن الصلاح[٢].

وقيل: «أصحها: سليمان الأعمش[٣]، عن إبراهيم بن يزيد النخعي[٤]، عن علقمة بن قيس[٥]، عن ابن مسعود»، وهو مذهب ابن معين، صرح به ابن الصلاح[٦].

وقيل: «أصحها: الزهري، عن زين العابدين علي بن الحسين[٧]، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب»[٨]، حكاه ابن الصلاح[٩] عن أبي بكر بن أبي شيبة، وحكاه العراقي[١٠] عن عبدالرزاق[١١].

وقيل: «أصحها: مالك بن أنس، عن نافع[١٢] مولى ابن عمر، عن ابن عمر»،

---

(١) هو: أيوب بن أبي تميمة أبو بكر السختياني (ت١٣١هـ)، يروي عن عمرو بن سلمة، ومعاذة، وابن سيرين، وعنه شعبة، وابن علية. يُنظر: التاريخ الكبير (٤٠٩/١)، والكاشف (٢٦٠/١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٦).

(٣) هو: سليمان بن مهران أبو محمد الكاهلي الأعمش (ت١٤٨هـ)، يروي عن ابن أبي أوفى، وأبي وائل، وإبراهيم بن يزيد، وعنه شعبة، ووكيع، وسهيل. يُنظر: التاريخ الكبير (٣٧/٤)، والكاشف (٤٦٤/١).

(٤) هو: إبراهيم بن يزيد بن عمرو أبو عمران الكوفي النخعي (ت٩٦هـ)، سمع علقمة، ومسروقًا، والأسود، وعنه الحكم، ومنصور، والأعمش. يُنظر: التاريخ الكبير (٣٣٣/١)، والكاشف (٢٢٧/١).

(٥) هو: علقمة بن قيس أبو شبل النخعي (ت٦٢هـ)، يروي عن أبي بكر، وعمر، وابن مسعود، وعنه إبراهيم، والشعبي، وسلمة بن كهيل. يُنظر: التاريخ الكبير (٤١/٧)، والكاشف (٣٤/٢).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص١٦).

(٧) هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين (ت٩٤هـ)، يروي عن أبيه، وعائشة، وأبي هريرة، وجمعٌ، وعنه بنوه، والزهري، وأبو الزناد. يُنظر: التاريخ الكبير (٢٦٦/٦).

(٨) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٥٣).

(٩) مقدمة ابن الصلاح (ص١٦).

(١٠) شرح التبصرة والتذكرة (١١٠/١).

(١١) هو: عبدالرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الصنعاني (ت٢١١هـ)، يروي عن ابن جريج، ومعمر وثور، وعنه أحمد، وإسحاق، والرمادي. يُنظر: الثقات (٤١٢/٨)، والكاشف (٦٥١/١).

(١٢) هو: نافع أبو عبدالله العدوي (ت١١٧هـ)، يروي عن مولاه ابن عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وعنه أيوب، ومالك، والليث. يُنظر: التاريخ الكبير (٨٤/٨)، والكاشف (٣١٥/٢).

وهذا قول البخاري(١)، وصدَّر به العراقي في «الألفية»(٢)، وهو أمر تميل إليه النفوس وتنجذب إليه القلوب.

روى الخطيب في «الكفاية»(٣): «عن يحيى بن بكير(٤)، أنه قال لأبي زرعة الرازي: يا أبا زرعة، ليس [ذا زعزعة](٥) عن زوبعة، إنما ترفع الستر فتنظر إلى النبي ﷺ والصحابة: حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر».

فعلى هذا بنى الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي -كما قاله ابن الصلاح(٦)- «أن أجل الأسانيد: الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر»، واحتج بإجماع أهل الحديث، على أنه لم يكن في [الرواة](٧) عن مالك أجل من الشافعي.

وبنى بعض المتأخرين(٨) على ذلك أن أجلها رواية: أحمد، عن الشافعي، عن مالك؛ لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد بن حنبل، وتسمى هذه الترجمة: «سلسلة الذهب»(٩).

---

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٥٣).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (١/١٠٥).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص٣٩٩)، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٢٣).

(٤) هو: يحيى بن عبدالله بن بكير الحافظ أبو زكريا المخزومي مولاهم المصري (ت٢٣١هـ)، يروي عن مالك، والليث، وابن الماجشون، وعنه البخاري، وبقي، ومحمد البوشنجي. يُنظر: تهذيب الكمال (٣١/٤٠١)، والكاشف (٢/٣٦٩).

(٥) كذا في «الكفاية» للخطيب البغدادي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «دار عرعرة».

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص١٦).

(٧) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «الرواية».

(٨) قال به الصلاح العلائي. يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٢٦٥).

(٩) قال الزركشي في نكته على مقدمة ابن الصلاح (١/١٤٤): «وصنف الحازمي جزءًا فيما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك وسماه «سلسلة الذهب»، ومن غريبه رواية أحمد عن رجل عن الشافعي». وقد جمعها ابن حجر العسقلاني في جزء يربو على مائة حديث، وسماه «سلسلة الذهب»، وهو مطبوع متداول.

قال شيخ شيوخ مشايخنا الجلال السيوطي: «وليس في مسنده -أي ابن حنبل- على كبره بهذه الترجمة سوى حديث واحد، وهو في الواقع أربعة أحاديث، جمعها وساقها مساق الحديث الواحد، بل لم يقع لنا على هذه الشريطة غيرها ولا خارج «المسند»: أخبرنا شيخنا الإمام تقي الدين الشمُنِّي(١) بقراءتي عليه، أنبا عبدالله بن أحمد الحنبلي(٢)، أنبا أبو الحسن العرضي(٣)، أخبرتنا زينب بنت مكي(٤)، ح.

وأخبرني -عاليًا- مسند الدنيا على الإطلاق أبو عبدالله محمد بن مقبل الحلبي(٥) مكاتبة منها -أي: من حلب- عن الصلاح بن أبي عمر المقدسي(٦)، وهو آخر من روى عنه، أنبا أبو الحسن [بن](٧) البخاري، وهو آخر من حدث عنه،

---

(١) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حسن تقي الدين الشمني، المالكي ثم الحنفي (ت٨٧٢هـ)، وهو شارح المغني لابن هشام، ومحشي الشفا. يُنظر: بغية الوعاة (٣٧٥/١).

(٢) لعله: جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي بن محمد (ت٨١٠هـ)، أحضره أبوه على الميدومي، وأسمعه من القلانسي، وأبي الحسن العرضي، ومظفر الدين، وغيرهم. يُنظر: ذيل التقييد (٢٧/٢).

(٣) هو: علي بن أحمد بن محمد بن صالح أبو الحسن العرضي (ت٧٦٤هـ)، سمع ابن البخاري، وزينب بنت مكي، وابن المجاور، وعنه ابن الحسين المراغي. يُنظر: ذيل التقييد (١٨٠/٢).

(٤) هي: زينب بنت مكي بن علي بن كامل الحراني أم أحمد (٦٨٨هـ)، سمعت حنبل الرصافي، وابن طبرزد، والكرابيسي، وعنها البرزالي، وابن الشقيشقة، والمزي. يُنظر: ذيل التقييد (٣٧١/٢).

(٥) هو: محمد بن مقبل بن عبدالله الحلبي الصيرفي (ت٨٧٠هـ)، يروي عن محمد الحراوي، ومحمد بن إبراهيم المقدسي، وعنه السخاوي، والسيوطي مكاتبة. يُنظر: ذيل التقييد (٣٩٨/٢).

(٦) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبدالله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت٧٨٠هـ)، سمع من الفخر علي بن البخاري، والتقى إبراهيم بن علي الواسطى، وإسماعيل بن الفراء، وهو آخر من حدث عن الفخر بالسماع والإجازة الخاصة، وآخر من كان بينه وبين النبي ﷺ تسعة أنفس بالسماع المتصل بشرط الصحيح. يُظر: الدرر الكامنة (٣١/٥).

(٧) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ)، و(ب): «عن». وهو: أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المعروف بابن البخاري (ت٦٩٠هـ)، سمع حنبل، وابن طبرزد، والكندي، وخلق، وعنه المنذري، والصلاح ابن أبي عمر. يُنظر: معجم المحدثين (ص١٥٩).

قالا: أنبا [أبو علي][(١)] الرصافي، أنبا هبةالله بن محمد[(٢)]، أنبا أبو علي التميمي[(٣)]، أخبرنا أبو بكر القطيعي[(٤)]، حدثنا عبدالله بن أحمد[(٥)]، حدثني أبي، حدثنا محمد بن إدريس الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»، ونهى عن النجش، ونهى عن بيع حبل الحبلة، ونهى عن المزابنة. والمزابنة: بيع الثمر بالثمر كيلًا، وبيع الكرم بالزبيب كيلًا.

أخرجه البخاري[(٦)] مفرقًا من حديث مالك، ومسلم[(٧)] من حديث مالك،

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ)، و(ب): «أبو الحسن». وهو: حنبل بن عبدالله بن الفرج أبو علي الرصافي (ت٦٠٧هـ)، سمع ابن الحصين، وابن المؤمل، وعنه المنذري، والعز بن عبدالسلام، والضياء المقدسي. يُنظر: مشيخة ابن البخاري (١٣٧/١)، والتقييد (ص٢٥٩).

(٢) هو: أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبدالواحد بن الحصين الشيباني (ت٥٢٥هـ)، مسند العراق، سمع ابن غيلان، وابن المذهب، والحسن بن المقتدر، والتنوخي، وهو آخر من حدث عنهم، وعنه أبو العلاء الهمذاني، وابن عساكر، وابن الجوزي. يُنظر: التقييد (ص٤٧٥).

(٣) هو: الحسن بن علي بن محمد أبو علي التميمي البغدادي الواعظ، المعروف بابن المذهب (ت٤٤٤هـ)، يروي عن القطيعي، وابن ماسي، وأبي سعيد الحوفي، وعدة، قال أبو بكر الخطيب: «كان يروى عن ابن مالك القطيعي مسند أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحًا إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمه فيها». يُنظر: تاريخ بغداد (٣٩٠/٧)، ولسان الميزان (٢٣٦/٢).

(٤) هو: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر القطيعي (ت٣٦٨هـ)، سمع ابراهيم بن اسحاق، وإسحاق بن الحسن، وبشر بن موسى، وأبا العباس الكريمي، وروى عن عبدالله بن الإمام أحمد المسند والزهد والتاريخ والمسائل وغير ذلك، وعنه من الدارقطني، وابن شاهين، وأبو نعيم الأصبهاني. يُنظر: تاريخ بغداد (٧٣/٤)، وطبقات الحنابلة (٦/٢).

(٥) هو: عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبدالرحمن الشيباني (ت٢٩٠هـ)، يروي عن أبيه، وشيبان، والهيثم بن خارجة، وعنه النسائي، والطبراني، وأبو بكر الشافعي. يُنظر: تهذيب الكمال (٢٨٥/١٤)، والكاشف (٥٣٨/١).

(٦) أخرجه البخاري مفرقًا في مواضع من صحيحه برقم: (٢١٣٩، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٦٥، ٢١٧١، ٢١٨٥).

(٧) برقم (١٤١٢).

إلا النهي عن حبل الحبلة، فأخرجه من وجه آخر[١].

قال السيوطي: «واعترض مغلطاي[٢] [على][٣] التميمي في ذكره الشافعي برواية أبي حنيفة[٤] عن مالك، إن نظرنا إلى الجلالة، وبابن وهب[٥] والقعنبي[٦]، إن نظرنا إلى الإتقان.

قال البلقيني: في «محاسن الاصطلاح»[٧]: «فأما أبو حنيفة، فهو وإن روى عن مالك كما ذكره الدارقطني، لكنه لم تشتهر روايته عنه كاشتهار رواية الشافعي، وأما ابن وهب والقعنبي، فأين تقع رتبتهما من رتبة الشافعي».

وقال العراقي: «رواية أبي حنيفة عن مالك -فيما ذكره الدارقطني في «غرائبه»[٨] وفي «المدبج»[٩]- [ليست][١٠] من روايته عن نافع عن ابن عمر،

---

(١) برقم (١٥١٤).

(٢) هو: مغلطاي بن فليج بن عبدالله علاء الدين الحنفي (ت٧٦٢هـ)، سمع الحسين بن عمر الكردي، والواني، والختني، والدبوسي، وابن الشجاع. يُنظر: لسان الميزان (٧٢/٦)، والدرر الكامنة (١١٤/٦).

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «عن».

(٤) هو: فقيه أهل العراق وإمام أصحاب الرأي، أحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي (ت١٥٠هـ)، رأى أنس بن مالك ﷺ، وحدث عن عطاء، ونافع، وعدي بن ثابت، وخلق كثير، وحدث عنه وكيع، ويزيد بن هارون، وسعد بن الصلت، وأبو عاصم، وخلق. يُنظر: تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦).

(٥) هو: القرشي عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد (ت١٩٧هـ)، يروى عن الثوري، ومالك، والليث، وعنه الليث بن سعد، وأهل بلده. يُنظر: الثقات (٣٤٦/٨).

(٦) هو: عبدالله بن مسلمة بن قعنب أبو عبد الرحمن الحارثي القعنبي (ت٢٢١هـ)، يروي عن أفلح بن حميد، وابن أبي ذئب، وعنه الشيخان، وأبو داود، وابن الضريس. يُنظر: الكاشف (٥٩٨/١).

(٧) محاسن الاصطلاح بهامش مقدمة ابن الصلاح (ص١٥٥).

(٨) «غرائب مالك» للدارقطني، لم أقف عليه مخطوطًا أو مطبوعًا، وقد أشار إليه ابن حجر في نكته على ابن الصلاح (١٩/٢).

(٩) «المدبج» للدارقطني، لم أقف عليه مخطوطًا أو مطبوعًا، وقد أشار إليه العراقي في شرح التبصرة (١٧٤/٢).

(١٠) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ليس».

والمسألة [مفروضة][(١)] في ذلك»، قال -أي العراقي-: «نعم، ذكر الخطيب حديثًا كذلك في الرواية عن مالك عن نافع عن ابن عمر»[(٢)].

وقال ابن حجر: «أما اعتراضه بأبي حنيفة فلا يحسن؛ لأن أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك، وإنما أوردها الدارقطني ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما عنه بإسنادين فيهما مقال، وأيضًا فإن رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي [فيما ذكره في المذاكرة][(٣)]، ولم يقصد الرواية عنه كالشافعي الذي لازمه مدة طويلة وقرأ عليه «الموطأ» بنفسه.

وأما اعتراضه بابن وهب والقعنبي، فقد قال الإمام أحمد إنه سمع «الموطأ» من الشافعي بعد سماعه له من ابن مهدي الراوي عن مالك بكثرة، قال: «لأني رأيته فيه ثبتًا»، فعلَّل إعادته لسماعه وتخصيصها بالشافعي، بأمر يرجع إلى التثبت، ولا شك أن الشافعي أعلم بالحديث منهما.

نعم، أطلق ابن المديني أن القعنبي أثبت الناس في «الموطأ»[(٤)]، والظاهر أن ذلك بالنسبة إلى الموجودين عند [إطلاق][(٥)] تلك المقالة، فإن القعنبي عاش بعد الشافعي مدة، ويؤيد ذلك معارضة هذه المقالة بمثلها، فقد قال ابن معين مثل ذلك في عبدالله بن يوسف التنيسي»[(٦)].

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «معروضة».

(٢) يُنظر: تدريب الراوي (١/٨١).

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ): «في ذكره من المذكورات»، وفي (ب): «في ذاكره من المذكورات».

(٤) قال الحاكم: «سئل ابن المديني عنه فقال: لا أقدم من رواة الموطأ أحدًا على القعنبي». يُنظر: تهذيب التهذيب (٦/٢٩).

(٥) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «الإطلاق».

(٦) هو: عبدالله بن يوسف أبو محمد الدمشقي ثم التنيسي الكلاعي (ت٢١٨هـ)، سمع مالكًا، ويحيى بن حمزة، والليث، وعنه البخاري، وبكر بن سهل، وحبوش بن رزق. يُنظر: التاريخ الكبير (٥/٢٣٣)، والكاشف (١/٦١٠). وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٣٣/٣٩٧) عن يحيى بن معين =

قال: «ويحتمل أن يكون وجه التقديم من جهة من سمع كثيرًا من «الموطأ» من لفظ مالك، بناء على أن السماع من لفظ الشيخ أتقن من القراءة عليه.

وأما ابن وهب، فقد قال غير واحد: «إنه كان غير جيد التحمل»، فيحتاج إلى صحة النقل عن أهل الحديث أنه كان أتقن [الرواة][1] عن مالك، نعم كان كثير اللزوم له».

قال: «والعجب من ترديد المعترض بين الأجلية والأتقنية، وأبو منصور إنما عبر بـ «أجل»، ولا يشك أحد أن الشافعي أجل من هؤلاء؛ لِمَا اجتمع فيه من الصفات العلية الموجبة لتقديمه، وأيضًا فزيادة إتقانه لا يشك فيها من له علم بأخبار الناس، فقد كان أكابر المحدثين يأتونه فيذاكرونه بأحاديث أشكلت عليهم، فيبين لهم الإشكال، ويوقفهم على علل غامضة، فيقومون وهم يتعجبون، وهذا لا ينازع فيه إلا جاهل أو متغافل»[2].

قال: «لكن في إيراد كلام أبي منصور في هذا الفصل فيه نظر؛ لأن المراد بترجيح ترجمة مالك، عن نافع، عن ابن عمر، على غيرها، إن كان المراد به ما وقع في «الموطأ»، فرواته فيه سواء من حيث الاشتراك في رواية تلك الأحاديث، ويتم ما عبر به أبو منصور من أن الشافعي أجلهم، وإن كان المراد به أعم من ذلك، فلا شك أن عند كثير من أصحاب مالك من حديثه خارج «الموطأ» ما ليس عند الشافعي، فالمقام على هذا مقام تأمل»[3].

قال: «وقد نوزع في أحمد بمثل ما نوزع به الشافعي، من زيادة الممارسة

=

أنه قال: «أثبت الناس في الموطأ عبدالله بن مسلمة القعنبي، وعبدالله بن يوسف التنيسي بعده». وقال -أيضًا-: «ما بقي أحد على وجه الأرض أوثق في الموطأ من عبدالله بن يوسف».

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «الرواية».

(٢) تدريب الراوي (٨١/١ - ٨٣) بتصرف واختصار، نقلًا عن ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٦٣/١ - ٢٦٥).

(٣) تدريب الراوي (٨٣/١).

والملازمة لغيره كالربيع مثلًا، ويجاب [بمثل ما][(١)] تقدم»[(٢)].

الفائدة [الثالثة][(٣)]:

الذي سبق من الاختلاف في أصح الأسانيد خمسة أقوال اقتصر عليها ابن الصلاح[(٤)]، وتبعه النووي[(٥)] والعراقي[(٦)]، وبقي أقوال أخر:

فعند حجاج بن الشاعر[(٧)]: «أصحها: شعبة[(٨)]، عن قتادة[(٩)]، عن سعيد بن المسيب[(١٠)]، عن عامر[(١١)] أخي أم سلمة»[(١٢)].

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «بما».

(٢) تدريب الراوي (٨٣/١).

(٣) هذا هو الصواب، فقد سبقت الأولى والثانية، وفي (أ)، و(ب): «الثانية».

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص١٦).

(٥) التقريب والتيسير (ص٢٥).

(٦) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص٢٢).

(٧) هو: حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي أبو محمد البغدادي (ت٢٥٩هـ)، روى عن الحسن بن موسى، وروح بن عبادة، وعنه مسلم، وأبو داود، وأبو يعلى. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٥٤٩/٢).

(٨) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام العتكي مولاهم (ت١٦٠هـ)، يروي عن قتادة، ويونس بن عبيد، وأيوب، وخالد الحذاء، وعنه أيوب السختياني، والأعمش، ومحمد بن إسحاق، والسفيانان. يُنظر: التاريخ الكبير (٢٤٤/٤)، وتاريخ بغداد (٢٥٥/٩).

(٩) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة أبو الخطاب السدوسي (ت١١٨هـ)، سمع أنسًا، وأبا الطفيل، وابن المسيب، وعنه أيوب، وشعبة، وأبو عوانة. يُنظر: التاريخ الكبير (١٨٥/٧)، والكاشف (١٣٤/٢).

(١٠) هو: سعيد بن المسيب بن حزن أبو محمد المخزومي (ت٩٤هـ)، أحد الأعلام وسيد التابعين، يروي عن عمر، وعثمان، وسعد، وعنه الزهري، وقتادة، ويحيى بن سعيد. يُنظر: التاريخ الكبير (٥١٠/٣)، والكاشف (٤٤٤/١).

(١١) هو: عامر بن أبي أمية بن المغيرة بن عبدالله المخزومي، له صحبة، روى عنه ابن المسيب حديثه عن أهل المدينة، وله حديث عن أخته أم المؤمنين أم سلمة -رضي الله عنها- في النسائي. يُنظر: التاريخ الكبير (٤٥٠/٦)، والإصابة (٥٧٧/٣).

(١٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٥٤)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٥٩/٢٠).

وعند ابن معين: «ليس إسناد أثبت من عبدالرحمن بن القاسم[١]، عن أبيه[٢]، عن عائشة»[٣]، وله قول أيضًا سبق: ثالث الخمسة[٤].

وعند ابن داود الشاذكوني[٥]: «يحيى بن أبي كثير[٦]، عن أبي سلمة[٧]، عن أبي هريرة»[٨]. وعند أحمد بن حنبل: «أيوب، عن نافع، عن ابن عمر»، قال أحمد: «فإن كان من رواية حماد بن زيد[٩] عن أيوب فيا لك»[١٠]، وله أيضًا قول سبق: أول الخمسة[١١].

وعن إسحاق بن راهويه: «إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب[١٢]، عن

---

(١) هو: عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي أبو محمد الفقيه (ت١٢٦هـ)، سمع أباه، وابن المسيب، وأسلم مولى عمر، وعنه شعبة، ومالك، وابن عيينة. يُنظر: الكاشف (٦٤٠/١).

(٢) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة القرشي التيمي المدني (ت١٠٨هـ)، سمع عمته عائشة، ومعاوية، روى عنه الزهري، ونافع، وابنه عبدالرحمن. يُنظر: التاريخ الكبير (١٥٧/٧).

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٣٩٧).

(٤) وهو قوله: «أصحها: سليمان الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود».

(٥) هو: سليمان بن داود الشاذكوني أبو أيوب المنقري (ت٢٣٦هـ)، روى عن عبدالوارث، وحماد بن زيد، وجعفر بن سليمان، وعنه ابن سنان، وأسيد بن عاصم، اتهمه بالكذب أحمد وابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وسكت عنه. يُنظر: الثقات (٢٧٩/٨)، والجرح والتعديل (١١٤/٤).

(٦) هو: يحيى بن أبي كثير أبو نصر اليمامي (ت١٢٩هـ)، يروي عن جابر، وأنس مرسلًا، وأبي سلمة، وعنه هشام الدستوائي، وهمام. يُنظر: التاريخ الكبير (٣٠١/٨)، والكاشف (٣٧٣/٢).

(٧) هو: أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني (ت٩٤هـ)، يروى عن أبيه، وعائشة، وأبي هريرة، وعنه أبو الزناد، والزهري، ويحيى بن أبي كثير. يُنظر: تهذيب الكمال (٣٧٠/٣٣).

(٨) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٥٤).

(٩) هو: حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل الأزدي (ت١٧٩هـ)، يروي عن أبي عمران الجوني، وثابت البناني، وأبي جمرة، وعنه مسدد، وابن المبارك، وأيوب السختياني. يُنظر: الكاشف (٣٤٩/١).

(١٠) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٣٢/٦١).

(١١) وهو قوله: «أصحها مطلقًا ما رواه ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه».

(١٢) هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص (ت١١٨هـ)، يروي عن أبيه، وابن المسيب، والربيع بنت معوذ، وعنه أيوب، وحسين المعلم، والأوزاعي. يُنظر: الكاشف (٧٨/٢).

أبيه[(١)]، عن جده[(٢)] ثقةً، فهو كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر»[(٣)]، وهذا مشعر بجلالة إسناد أيوب عن نافع عنده أيضًا.

وعن وكيع: «لا أعلم في الحديث شيئًا أصح إسنادًا من شعبة، عن عمرو بن مرة[(٤)]، عن [مرة][(٥)]، عن أبي موسى الأشعري».

وعن النسائي، وابن المبارك، والعجلي[(٦)]: «أرجح الأسانيد وأحسنها: سفيان الثوري، عن منصور[(٧)]، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود»[(٨)].

وعن النسائي أيضًا: «من أقوى الأسانيد: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة[(٩)]، عن ابن عباس، عن عمر»[(١٠)].

---

(١) هو: شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، يروي عن أبيه، وجده، وابن عباس، ومعاوية، وعنه ابناه عمرو وعمر، وثابت البناني. يُنظر: الكاشف (٤٤٨/١).

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، يروي عن أبيه، وعنه ابنه شعيب، وحكيم بن الحارث. يُنظر: تهذيب الكمال (٥١٤/٢٥)، والكاشف (١٨٨/٢).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (١٨٦/١)، والبيهقي في الكبرى (٣١٨/٧).

(٤) هو: عمرو بن مرة بن عبدالله الجملي (ت١١٦هـ)، يروي عن ابن أبي أوفى، وابن المسيب، ومرة الهمداني، وعنه شعبة، والثوري، قال أبو حاتم: «ثقة يرى الإرجاء». يُنظر: الكاشف (٨٨/٢).

(٥) كذا في «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص٣٩٩)، وفي (أ)، و(ب): «أبيه»، وهو وهمٌ، فهو ليس أبيه، إنما هو: مرة بن شراحيل الهمداني الطيب (ت٧٦هـ)، يروي عن ابن مسعود، وعمر، وأبي موسى، وعنه عمرو بن مرة، وطلحة بن مصرف، وابن أبي خالد. يُنظر: التاريخ الكبير (٥/٨)، والكاشف (٢٥٣/٢). وبهذه السلسلة أسند البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١) حديث: «**كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرُ مَرْيَمَ ...**».

(٦) هو: أحمد بن عبدالله بن صالح بن مسلم أبو الحسن الكوفي العجلي (ت٢٦١هـ)، سمع أباه، والحسين الجعفي، ويعلى الطنافسي، والفريابيّ، وعنه ابنه صالح. يُنظر: طبقات الحفاظ(ص٢٤٦).

(٧) هو: منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي الكوفي (ت١٣٢هـ)، سمع زيد بن وهب، وأبا وائل، وإبراهيم، وعنه شعبة، والثوري، والسفيانان. يُنظر: التاريخ الكبير (٣٤٦/٧)، والكاشف (٢٩٧/٢).

(٨) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٢/٢).

(٩) هو: عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود أبو عبدالله الهذلي (ت٩٨هـ)، يروي عن عائشة، وأبي هريرة، وابن عباس، وعنه الزهري، وأبو الزناد، وابن كيسان. يُنظر: الكاشف (٦٨٢/١).

(١٠) يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢٥١/١).

ورجح أبو حاتم الرازي[١]: «ترجمة يحيى بن سعيد القطان[٢]، عن عبيدالله بن عمر[٣]، عن نافع»[٤].

ورجح ابن معين: «ترجمة يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة»[٥].

وقال الحاكم: «ينبغي تخصيص القول في أصح [الأسانيد][٦] بصحابي، أو بلد مخصوص، ولا يعمم، بل يُقال: أصح أسانيد الصديق: إسماعيل بن أبي خالد[٧]، عن قيس بن أبي حازم[٨]، عنه. وأصح أسانيد عمر: الزهري، عن سالم، عن أبيه -أي: عبدالله- عن جده، أي: عمر»[٩].

وذكر أصح أسانيد أهل البيت، وأبي هريرة، وابن عمر، وعائشة، وأنس، بما فيه طول ومناقشة في بعضه، وذلك في المبسوطات، مع ذكر أصح أسانيد أهل

---

(١) هو: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي (ت٢٧٧هـ)، سمع عبيدالله بن موسى، ومحمد بن عبدالله الأنصاري، والأصمعي، وأبا نعيم، وعنه يونس بن عبدالأعلى، وأبو داود، والنسائي. يُنظر: تاريخ بغداد (٧٣/٢)، وتذكرة الحفاظ (٥٦٧/٢).

(٢) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ الحافظ الكبير أبو سعيد التميمي مولاهم البصري القطان (ت١٩٨هـ)، يروي عن هشام بن عروة، وحميد، والأعمش، وعنه أحمد، وعلي، ويحيى. يُنظر: التاريخ الكبير (٢٧٦/٨)، والكاشف (٣٦٦/٢).

(٣) هو: عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (ت١٤٧هـ)، يروي عن القاسم، ونافع، وعنه شعبة، والقطان، وعبد الرزاق. يُنظر: التاريخ الكبير (٣٩٥/٥)، والكاشف (٦٨٥/١).

(٤) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٢/٢).

(٥) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٢/٢)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٦٩/٤٩).

(٦) كذا في «تدريب الراوي» (١٤٥/١)، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «أسانيد».

(٧) هو: إسماعيل بن أبي خالد أبو عبدالله الكوفي (ت١٤٦هـ)، يروي عن بن أبي أوفى، وأبي جحيفة، وقيس، وعنه شعبة، وعبيدالله، وخلق. يُنظر: التاريخ الكبير (٥١/١)، والكاشف (٢٤٥/١).

(٨) هو: قيس بن أبي حازم أبو عبدالله البجلي (ت٩٨)، سمع أبا بكر، وعمر، وعلي، وعنه بيان بن بشر، وإسماعيل بن أبي خالد، وخلق. يُنظر: التاريخ الكبير (١٤٥/٧)، والكاشف (١٣٨/٢).

(٩) معرفة علوم الحديث (ص٥٥).

المدينة، واليمانيين، والمصريين، والشاميين، وأن جماعة كانوا لا يقدمون على حديث الحجاز شيئًا، حتى قال مالك: «إذا خرج الحديث عن الحجاز، انقطع نخاعه»[(١)]، وقال الشافعي: «إذا لم يوجد للحديث في الحجاز أصل، ذهب نخاعه»[(٢)]، وقال أيضًا: «كل حديث جاء من العراق، وليس له أصل في الحجاز، فلا تقبله، وإن كان صحيحًا، ما أريد إلا نصيحتك»[(٣)].

وقال طاوس[(٤)]: «إذا حدثك العراقي مئة حديث، فاطرح تسعة وتسعين»[(٥)]، وقال هشام بن عروة[(٦)]: «إذا حدثك العراقي بألف حديث، فألق تسع مئة وتسعين، وكن من الباقي في شك»[(٧)]، وقال الزهري: «إن في حديث أهل الكوفة دغلًا كثيرًا»[(٨)]، وقال ابن المبارك: «حديث أهل الحرمين أصح، وإسنادهم أقرب»[(٩)].

وقال الخطيب البغدادي: «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة

---

(١) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٨٠/١)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٨٦/٢).

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٨٠/١)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٨٦/٢).

(٣) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٢٧٩/٤).

(٤) هو: طاوس بن كيسان أبو عبدالرحمن اليماني، قيل: اسمه ذكوان (ت١٠٦هـ)، روى عن أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وعنه الزهري، وسليمان التيمي، وابنه عبدالله. يُنظر: الكاشف (٥١٢/١).

(٥) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٨١/٣).

(٦) هو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أبو المنذر المدني (ت١٤٥هـ)، سمع ابن عمر، وابن الزبير، ورأى جابر بن عبدالله، وأباه، والزهري، وعنه الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة، وابن عيينة. يُنظر: التاريخ الكبير (١٩٣/٨)، والثقات (٥٠٢/٥).

(٧) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٨١/٣).

(٨) أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (٦٨/٢)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٨٧/٢).

(٩) ذكره السيوطي في تدريب الراوي (٨٩/١).

والمدينة، فإن التدليس عندهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز.

ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة، إلا أنها [قليلة](١) ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضًا، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم.

والكوفيون مثلهم في الكثرة، غير أن رواياتهم كثيرة الدَّغَل، قليلة السلامة من العلل.

وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات، فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ»(٢).

وقال ابن تيمية(٣): «اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام»(٤).

تتمة: يناسب ما تقدم في أصح الأسانيد مطلقًا، قولهم في الأحاديث المقيدة: «أصح شيء روي في الباب كذا»، وهو يوجد في «جامع الترمذي» كثيرًا، وفي «تاريخ البخاري»، وغيرهما، ولا يلزم -كما قال النووي في «الأذكار»(٥)- من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولونها، وإن كان ضعيفًا، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفًا، ومن ذلك قولهم: «أصح المسلسل»، كما [يبين](٦) في نوعه.

---

(١) كذا في «الجامع» للخطيب، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «قليل».

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٨٦، ٢٨٧).

(٣) هو: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني ثم الدمشقي، الحنبلي (ت٧٢٨هـ)، نشأ في بيت علم ودين، وسمع ابن أبي اليسر، وابن عبدالدائم، والمجد بن عساكر، وعدة، وعني بالحديث وخرج وانتقى، وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه، وفي علوم الإسلام، وعلم الكلام، وغير ذلك. ينظر: معجم المحدثين (ص٢٥)، والدرر الكامنة (١/١٦٨).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/٣١٦).

(٥) الأذكار (ص١٤٨).

(٦) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «بين».

لطيفة: ذكر الحاكم[١] هنا، والبلقيني في «محاسن الاصطلاح»[٢] أوهى الأسانيد مقابلةً لأصح الأسانيد، وسنذكر ذلك في أنواع الضعيف، وهو أليق.

الفائدة الرابعة:

أول مُصَنَّف في الصحيح المجرد -كما سبق في الفصل الثاني من المقدمة-: «صحيح» الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف بن بَرْدِزْبَه -بفتح الموحدة، وسكون الراء، وكسر المهملة، وسكون الزاي، وفتح الموحدة، ومعناه بالفارسية: الزَّرَّاعُ- البخاري الجعفي، مولاهم، ثم تلاه في تصنيف الصحيح الإمام أبو الحجاج مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وهو تلميذ البخاري وخرِّيجه، ولم يزل يستفيد منه ويتتبع آثاره، حتى قال الدارقطني: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء»[٣]، وهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز.

وأما قول الشافعي: «ما أعلم في الأرض كتابًا أكثر صوابًا من كتابِ مالك»[٤]، وفي لفظ عنه: «بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك»[٥]، فذلك قبل وجود الكتابين، والمتصل في البخاري دون التعاليق والتراجم أصحهما وأكثرهما فوائد[٦].

وقيل: «مسلم أصح»[٧]، والصواب الأول، وعليه الجمهور؛ لأنه أشد اتصالًا

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٥٦ - ٥٨).
(٢) محاسن الاصطلاح بهامش مقدمة ابن الصلاح (ص١٥٦).
(٣) يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٧٥).
(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (١٢/١)، وأبو الحسن الآبري في مناقب الشافعي (ص٨٩)، والبيهقي في آداب الشافعي ومناقبه (ص١٤٩)، وابن عبدالبر في التمهيد (٧٦/١).
(٥) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٧٧/١)، وفيه: «أنفع من».
(٦) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص١٨).
(٧) قاله الحافظ أبو علي النيسابوري شيخ أبي عبدالله الحاكم، أخرجه عنه أبو بكر الخطيب في =

وأتقن رجالًا، وبيان ذلك من وجوه يطول ذكرها، وقال ابن الملقن[(١)]: «رأيت بعض المتأخرين قال: إن الكتابين سواء»[(٢)]، فهو قول ثالث، وحكاه الطُّوفِيُّ[(٣)] في «شرح الأربعين النووية»، ومال إليه القرطبي[(٤)].

واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، بخلاف البخاري، فإنه قطعها في الأبواب؛ بسبب استنباطه الأحكام منها، وأورد كثيرًا منها في غير مظنته، ولذا يعتمد كثير من المغاربة في تصنيف الأحكام على مسلم.

قال ابن حجر: «فإذا امتاز مسلم بهذا، فللبخاري في مقابلته من الفضل ما ضمنه في أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار، وما ذكره ابن أبي جمرة[(٥)] عن

=

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٨٥/٢)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٢٧٤/١٤).

(١) هو: عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبدالله السراج أبو حفص بن أبي الحسن الأنصاري، الوادياشي، الأندلسي، التكروري الأصل، المصري الشافعي، ويعرف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، أخذ عن التقي السبكي، والأسنائي، والعز بن جماعة، والعلاء مغلطاي، وعنه الأسنوي وغيره. يُنظر: البدر الطالع (١٠٠/٦)، ومعجم المؤلفين (٥٦٦/٢).

(٢) المقنع في علوم الحديث (٦٠/١).

(٣) هو: سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم نجم الدين الطوفي البغدادي (ت٧١٦هـ)، رافضي يدعي أنه حنبلي، له قصيدة يغض فيها من بعض الصحابة، قال ابن حجر: «أخرجوا بخطه هجوًا في الشيخين، فعزر وضرب، فتوجه إلى قوص، فنزل عند بعض النصارى وصنف تصنيفًا أنكروا عليه منه ألفاظًا، ثم استقام أمره وأقبل على قراءة الحديث والتصنيف، وشرح الأربعين للنووي، واختصر روضة الموفق، ثم شرح المختصر. يُنظر: الدرر الكامنة (٢٩٥/٢).

(٤) مقدمة المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٩٠/١)، والقرطبي: هو أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر أبو العباس الأنصاري، القرطبي، المالكي (ت٦٥٦هـ)، كان يعرف في بلاده بابن المزين، ولد بقرطبة، وسمع الكثير هناك، واختصر الصحيحين، وشرح صحيح مسلم، وكان بارعًا في الفقه والعربية، عارفًا بالحديث. يُنظر: البداية والنهاية (٢١٣/١٣).

(٥) بهجة النفوس لابن أبي جمرة (٦/١)، وهو: أبو محمد عبدالله بن سعد بن أحمد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي المالكي (ت٦٩٥هـ)، اختصر صحيح البخاري في «جمع النهاية في بدء الخير والغاية»، وشرح المختصر في «بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها». يُنظر: تاريخ

=

بعض السادة، من أنه ما قرأ «صحيح البخاري» في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب فغرقت»(١).

=

الإسلام (٢٨٥/٥٢)، والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص١٩٠).

(١) هدي الساري (ص١٣). وما نُقل هنا من الغلو في «صحيح البخاري»، إنما هو من بدع الصوفية وخرافاتها، فتجدهم في الحروب والكوارث يجزئون البخاري إلى أجزاء صغيرة، كل جزء يقرأه مريد من مريدي الشيخ الصوفي، فتندفع النقم وتزول الكوارث بزعمهم، وأكثر من ذلك أنهم يعتقدون أن البيت الذي يُقرأ فيه البخاري لا يحترق... وهكذا، وفي ذلك يقول قائلهم:

إن البخاري معلوم الإجابة في ... ما أمه المرء في أقرانه ونحا

فما توسل محزون به ورجا ... إلا وأبدل من أحزانه فرحا

إلى أن قال:

وللبخاري رجال يستغاث بهم ... في المحل أو في الخطب إن فدحا

بجاههم أسأل الرحمن مغفرة ... ورحمة تذهب الأحزان والترحا

ونكبة لعدو الدين عاجلة ... تدير بالهلك والتدبير كل رحا

وكتب أحدهم سنة (١٣٢٠هـ) مقالة في إحدى المجلات بعنوان: «بماذا دفع العلماء نازلة الوباء»، قال فيها: «دفعوها يوم الأحد الماضي في جامع الأزهر بقراءة متن البخاري موزعًا كراريس على العلماء وكبار المترشحين للتدريس في نحو ساعة، جريًا على عاداتهم من إعداد هذا المتن أو السلاح الحبري لكشف الخطوب، وتفريج الكروب، فهو يقوم عندهم في الحرب مقام المدفع والصارم والأسل، وفي الحريق مقام المضخة والماء، وفي الوباء مقام عقاقير الأطباء، وفي البيوت مقام الخفراء...وعلى كل حال فهو مستنزل الرحمات ومستقر البركات».

ويلزم القائلين بهذا أن يبينوا لنا المصدر الذي أخذوا عنه هذا الدواء: أهو من كتاب الله، أو من صحيح سنة رسوله ﷺ؟ وإلا فعن أي حذاق الأطباء تلقوه؛ ليتبين للناس منه أو من مؤلفاته عمل تلاوة متن البخاري في درء الهيضة عن الأمة!!

فإن كان هذا السر العجيب جاء من جهة أن المقروء حديث نبوي، فلم خص بهذه المزية مؤلف البخاري، ولم يجز هذا في غيره من دواوين السنة كموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، وقرينه في الصحة: صحيح مسلم؟!

فإن قالوا: إن الأمر من وراء الأسباب!! فلم لا يقرأه مشايخهم لدفع ألم الجوع كما يقرؤونه لإزالة المغص أو القيء أو الإسهال؟ حتى يرتاحوا من عناء السعي على لقمة العيش، ويتفرغوا لطلب العلم، وعلى هذا القياس يُقرأ لكل شيء ما دامت العلاقة بين الشيء وسببه مفصومة.

=

ولم يستوعبا في كتابيهما الصحيح، ولا التزما استيعابه، قال النووي: «والصواب أنه لم يفت الخمسة إلا اليسير، أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي.

وجملة ما في البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا بالمكرر، وبحذفه أربعة آلاف، وجملة ما في مسلم بلا تكرار نحو أربعة آلاف»[١].

قال العراقي: «وهو يزيد على البخاري بالمكرر؛ لكثرة طرقه»، قال: «وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة[٢] أنه اثنا عشر ألف حديث»[٣].

وقال الميانجي: «ثمانية آلاف»[٤]، قال ابن حجر: «وعندي في هذا نظر»[٥].

والزيادة في الصحيح عليهما تعرف من كتب السنن المعتمدة، كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، والدارقطني، والحاكم، وغيرها، حال كونه منصوصًا على صحته في المذكورات، ولا يكفي وجوده فيها، إلا في كتاب

=

فإذا عجزوا عن بيان ذلك سألت الملم منهم بالتاريخ أن يرشدنا إلى من سبقهم إلى هذه السنة في الإسلام، وهل قرئ البخاري لدفع الوباء قبل هذه المرة؟

فمن اتبع سنة المصطفى ﷺ وهدي صحابته رضي الله عنهم، وتمسك بما عليه السلف الصالح، فهو المصيب لحظه، والمعاين لرشده، ومن أعف نفسه من النظر، وأضرب عما ذكرنا، وعارض السنن برأيه، ورام أن يردها إلى مبلغ نظره، فهو ضال مضل، ولله در القائل:

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا ... وَلَكِنْ لا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي

يُنظر: إصلاح المساجد من البدع والعوائد (ص٢٥٦).

(١) التقريب والتيسير (ص٢٦).

(٢) هو: أحمد بن سلمة بن عبدالله أبو الفضل النيسابوري البزار (ت٢٨٦هـ)، رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ والبصرة، سمع قتيبة، وابن راهوية، وأبا كريب، وخلقًا كثيرًا، وعنه ابن وارة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ويحيى بن منصور. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٣/١٣)، وطبقات الحفاظ (ص٢٨٣).

(٣) التقييد والإيضاح (ص٢٧).

(٤) يُنظر: تدريب الراوي (١١١/١).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٩٦/١).

مَن شرط الاقتصار على الصحيح.

وقد واعتنى الحاكم في «المستدرك» بضبط الزائد عليهما، مما هو على شرطهما، أو شرط أحدهما، أو صحيح، وإن لم يوجد شرط أحدهما.

قال النووي: «وهو - أي الحاكم - متساهل في التصحيح»[١]، وفي شرحه للمهذب: «اتفق الحفاظ على أن تلميذه البيهقي أشد تحريًا منه»[٢].

مهمة: الكتب المخرجة على «الصحيحين» لم تلتزم فيها موافقتهما في الألفاظ، فيحصل فيها تفاوت قليل في اللفظ، وفي المعنى أقل، وكذا ما رواه البيهقي في «السنن» و«المعرفة» وغيرهما، والبغوي في «شرح السنة»، وشبهُهما، قائلين: «رواه البخاري أو مسلم»، وقع في بعضه أيضًا تفاوت في المعنى والألفاظ، فمرادهم بقولهم ذلك أنهما رويا أصل الحديث دون اللفظ الذي أورده، وحينئذ فلا يجوز أن ينقل حديث من المستخرجات، أو مما ذكر، ويُقال فيه: هو هكذا في «الصحيحين»، إلا أن يُقابل عليهما، أو يقول المصنف: «أخرجاه بلفظه»، بخلاف المختصرات منهما؛ فإنهم نقلوا ألفاظهما من غير زيادة ولا تغيير، فيجوز النقل منهما والعزو إليهما ولو باللفظ، وكذا «الجمع بينهما» لعبدالحق[٣].

وأما «الجمع» للحميدي[٤]، ففيه زيادة ألفاظ وتتمات عليهما بلا تمييز،

---

(١) التقريب والتيسير (ص٢٦).

(٢) المجموع شرح المهذب (٣٥/٥).

(٣) هو: عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله بن حسين بن سعيد أبو محمد الأزدي الإشبيلي (ت٥٨١هـ)، روى عن شريح بن محمد، وأبي الحكم بن برجان، وعمر بن أيوب، وجماعة، صنف في الأحكام، وجمع بين الصحيحين، وجمع بين الكتب الستة، وله المعتل من الحديث، وغير ذلك. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٣٥٠/٤)، وطبقات الحفاظ (ص٤٨٢).

(٤) هو: أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله بن حميد الأندلسي (ت٤٨٨هـ)، حدث عن ابن حزم فأكثر، والقضاعي، وابن عبدالبر، وأبو بكر الخطيب، وعنه ابن ماكولا وغيره. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٢١٨/٤)، وطبقات الحفاظ (ص٤٤٦).

فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن «الصحيح» وهو مخطئ لكونها زيادة ليست فيه.

ثم ما رواه الشيخان بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وما حذف من أول إسناده واحد أو أكثر، وهو المعلق، فما كان منه بصيغة الجزم كـ «قال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان كذا»، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزم كـ «يروى، ويذكر، ويقال، وروي، وذكر، وحكي عن فلان كذا»، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه.

وليس بواهٍ -أي: ساقط جدًّا- لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح، وبقية مباحث التعليق تأتي في المعنعن إن شاء الله تعالى.

الفائدة الخامسة:

الصحيح أقسام متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه، أعلاها ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما تفرد به البخاري، ووجه تأخره عَمَّا قبله اختلاف العلماء في أيهما أرجح، ثم ما انفرد به مسلم، ثم صحيح على شرطهما ولم يخرجه واحد منهما، ووجه تأخره عما أخرجه أحدهما تلقي الأمة له بالقبول، ثم صحيح على شرط البخاري، ثم صحيح على شرط مسلم، ثم صحيح عند غيرهما مستوفى فيه الشروط السابقة.

واعلم أن شرط البخاري ثبوت اللقي، واكتفى مسلم بالمعاصرة مع احتمال اللقي، وأورد على هذا التقسيم: المتواتر، والمشهور، وما أخرجه الستة، وما فقد شرطًا كالاتصال عند من يعده صحيحًا، وما فقد تمام الضبط، ونحوه مما ينزل إلى رتبة الحسن عند من يسميه صحيحًا، وبيان ذلك مع الجواب عنه مذكور في المطولات.

وإذا قالوا: حديث صحيح متفق عليه، أو على صحته؛ فمرادهم اتفاق الشيخين البخاري ومسلم، ويلزم من اتفاقهما اتفاق الأمة لتلقيهم له بالقبول.

قال النووي: «وذكر الشيخ -يعني: ابن الصلاح- أن ما روياه أو أحدهما فهو

مقطوع بصحته، والعلم القطعي حاصل فيه»، وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: «يفيد الظن ما لم يتواتر»[(١)].

خاتمة:

قال النووي: «من رأى في هذه الأزمان حديثًا صحيح الإسناد في كتاب أو جُزْءٍ، لم يَنُصَّ على صحته حافظٌ معتمد -أي: في شيء من المصنفات المشهورة- قال الشيخ -يعني ابن الصلاح-: لا يحكم [بصحته][(٢)]؛ لضعف أهلية أهل هذه الأزمان»، أي: لأنه لو صح لما أهمله الأئمة السابقون لشدة فحصهم واجتهادهم، قال النووي: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته»[(٣)].

قال السيوطي: «قال العراقي: وهو الذي عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحًا»[(٤)]، وعدد جماعة من المعاصرين لابن الصلاح، ومن بعدهم.

قال السيوطي: «وسكتوا عن التحسين، وقد ظهر لي أن يُقال: من جوَّز التصحيح فالتحسين أولى، ومن منعه فيحتمل أن يجوزه، وقد حسَّن المزِّي وجماعة كثيرون أحاديث صَرح بها الحفاظ بتضعيفها»، قال: «ثم تأملت كلام ابن الصلاح فرأيته سوى بينه وبين التصحيح، حيث قال: فآل الأمر في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في كتبهم».

ثم قال السيوطي: «وقد منع -أي: ابن الصلاح- ووافقه النووي وغيره، [أن][(٥)] يَجْزِمَ بتضعيف الحديث اعتمادًا على ضعف إسناده لاحتمال أن يكون له إسناد صحيح غيره»، قال: «فالحاصل أن ابن الصلاح سدَّ باب التصحيح

---

(١) التقريب والتيسير (ص٢٨).

(٢) كذا في «التقريب» للنووي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بصحة».

(٣) التقريب والتيسير (ص٢٨).

(٤) تدريب الراوي (١٥٨/١).

(٥) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أي».

والتحسين والتضعيف على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم، وإن لم يوافق على الأول». قال: «ولا شك أن الحكم بالوضع أولى بالمنع قطعًا، إلا حيث لا يخفى كالأحاديث الطويلة الركيكة التي وضعها القصاص، أو ما فيه مخالفة للعقل والإجماع، وأما الحكم [للحديث][(١)] بالتواتر أو الشهرة، فلا يمتنع إذا وجدت الطرق المعتبرة في ذلك، وينبغي التوقف على الحكم [بِالْفَرْدِيَّةِ][(٢)] والغرابة، والعزة أكثر»[(٣)].

تنبيه:

في «طبقات العارف الشعراوي»: «أن الحافظ ابن حجر بيض لعدة أحاديث، لا يعرف أحاديث من خرجها، ولا مرتبتها، فخرجها الجلال السيوطي، وبين مرتبتها من حسن وضعيف وغير ذلك، وأن شيخ الإسلام تقي الدين الأوجاقي[(٤)] أرسل للسيوطي عدة أحاديث بيض لها الحفاظ، ولم يعرفوا مرتبتها وقلب رواتها، فردهم السيوطي إلى من لهم رواية عنه وبين مرتبتها، فذهب الأوجاقي إليه، وقبل يده، وقال: ما كنت أظن أنك تعرف شيئًا، فاجعلني في حل منك، فطالما تغديت وتعشيت بلحمك ودمك، واعترف بفضله واستغفر، وقال: الأمر كله لله، يعطي العلم لمن يشاء، لا تحجير عليه، ولم يزل يعترف بفضله إلى أن مات رحمهما الله»[(٥)]، انتهى.

ومن أراد العمل أو الاحتجاج بحديث من كتاب من الكتب المعتمدة حيث

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الحديث».
(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي(أ) و(ب): «بالفردة».
(٣) تدريب الراوي (١٦٢/١).
(٤) هو: عبدالرحيم بن محمد بن أحمد تقي الدين أبو الفضل القاهري الشافعي، ويعرف كأبيه بابن الأوجاقي، أخذ عن أبيه، وابن قديد، والشمني، وعنه أبو بكر الأذكاوي، وتنبك الأشرفي. يُنظر: الضوء اللامع (١٨٨/٤).
(٥) نقله بنحوه عبدالحي الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات (١٠١١/٢) عن طبقات الشعراني الصغرى.

ساغ له ذلك، فطريقه: أن يأخذه من نسخة معتمدة قابلها هو -أو ثقةٌ- بأصول صحيحة، وليس الجمع شرطًا، فقد صرح ابن الصلاح باستحباب ذلك في قسم الحسن، حيث قال في الترمذي: «فينبغي أن تصحح أصلك بجماعة أصول»[1]، فأشار بـ «ينبغي» إلى الاستحباب، ولهذا قال النووي: «فإن قابلها بأصل محقق معتمد أجزأه»[2]، وصرح في «شرح مسلم»[3] بأن كلام ابن الصلاح محمول على الاستظهار والاستحباب دون الوجوب، وكذا في «المنهل الروي»[4]، وإذا نُقِل حديث بالشرط المذكور جاز ذكره، وإن لم يكن لناقله به سماع خلافًا لمن نقل الاتفاق على منعه فقد رُدّ ذلك بما فيه طول.



(١) التقييد والإيضاح (ص٤٣).
(٢) التقريب والتيسير (ص٢٨).
(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/١).
(٤) المنهل الروي (ص٣٤).

٢- الحسن

٥- وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

(و) ثانيها: الحديث (الحَسَنُ)، وهو: (المَعروف طُرْقًا) بسكون الراء، وأثره على الضم الأشهر للوزن، وانتصب (طُرْقًا) على التمييز المحول عن نائب الفاعل، أي: الذي عرفت طرقه.

(وَغَدَتْ) أي: صارت (رِجَالُهُ لَا كَـ) رجال (الصَّحِيحِ) حال كون رجال الصحيح (اشْتَهَرَتْ) بالعدالة وتمام الضبط، بل دونهم بأن يكون [راويه][1] خفيف الضبط مستورًا، وإن لم تثبت عدالته.

وعرف الخطابي الحسن بأنه: «ما عرف مخرجه -أي: طريقه- واشتهرت رجاله»[2]، أي: بالسلامة من وصمة الكذب.

فخرج بالأول المنقطع وحديث المدلس قبل بيانه؛ لأن الساقط منه بعض الإسناد لا يدرى فيه مخرج الحديث، إذ لا يعلم من سقط منه، قيل: هذا الحد صادق [على الصحيح][3]، فيدخل في الحسن[4]، وأجيب بأنه أخص منه[5].

ودخول الأخص في حد العام ضروري، والتقييد بما يخرجه مخل بالحد، وعرفه الترمذي: «بأن يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون شاذًا

---

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «رواية».
(٢) معالم السنن (٦/١).
(٣) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «بالصحيح».
(٤) قاله ابن دقيق العيد في الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٧).
(٥) قال السيوطي في تدريب الراوي (١٦٦/١): «قال ابن دقيق العيد: وهذا الحد صادق على الصحيح أيضًا، فيدخل في حد الحسن، وكذا قال ابن الصلاح، وصاحب المنهل الروي، وأجاب التبريزي بأنه سيأتي أن الصحيح أخص منه».

ويروى من غير وجه نحو ذلك»[١].

والتحقيق: أن الحسن قسمان:

أولهما: ما لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس مغفلًا كثير الخطأ، ولا ظهر منه سبب مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك معروفًا برواية مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع [راويه][٢] على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر نحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًّا أو منكرًا، وكلام الترمذي ينزل على هذا القسم.

ثانيهما: أن يكون راويه مشهورًا بالصدق والأمانة، ولكن لم يبلغ درجة الصحيح؛ لقصوره عن [رواته][٣] في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك مرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به مِنْ حديثه منكرًا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًّا أو منكرًا، سلامتُه من أن يكون معللًا، و[كلام][٤] الخطابي ينزل على هذا القسم، هكذا قال ابن الصلاح[٥]، وعليه فيه مناقشات ومؤاخذات كما قاله ابن دقيق العيد[٦].

تنبيهات

الأول:

مدار أكثر الحديث على الحسن؛ لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح، ويقبله أكثر العلماء ، وإن كان بعض أهل الحديث شدد فرد بكل علة قادحة

---

(١) العلل الصغير (ص٧٥٨).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ): «كا»، وفي (ب): «كلا».

(٥) التقييد والإيضاح (ص٤٧).

(٦) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٨).

[كانت][1] أو لا، وعمل به عامة الفقهاء في الاحتجاج.

قال السيوطي: «وهو على مراتب: كالصحيح، قال الذهبي: فأعلى مراتبه: بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أي: حزام، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وابن إسحاق، عن [التيمي][2]، و[أمثال][3] ذلك مما قيل فيه: إنه صحيح، وهو أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما يختلف في تحسينه وضعفه، كحديث: الحارث بن عبدالله[4]، وعاصم بن ضمرة[5]، وحجاج بن أرطاة[6]، ونحوهم».

والحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة؛ ولهذا أدرجه طائفة في أنواع الصحيح.

«وقول الحفاظ: حديث حسن الإسناد أو صحيحه، دون قولهم: حسن أو صحيح؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد لثقة رجاله، دون المتن لشذوذ أو علة، فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد ولم يذكر له علة ولا قادحًا، فالظاهر صحة المتن وحسنه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر. قال الحافظ ابن حجر: والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله: صحيح، إلى قوله:

---

(١) من «تدريب الراوي» فقط.

(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «التميمي».

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أمثاله».

(٤) هو: الحارث بن عبدالله الأعور الهمداني (ت٦٥هـ)، يروي عن علي، وابن مسعود، وعنه عمرو بن مرة، والشعبي، قال الذهبي: «شيعي لين»، وقال النسائي وغيره: «ليس بالقوي»، وقال ابن أبي داود: «كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس». يُنظر: الكاشف (٣٠٣/١).

(٥) هو: عاصم بن ضمرة السلولي (ت٧٤هـ)، يروي عن علي، وعنه أبو إسحاق، والحكم، وعدة، وثقه ابن المديني، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال ابن عدي بتليينه. يُنظر: الكاشف (٥١٩/١).

(٦) هو: حجاج بن أرطأة أبو أرطأة النخعي الكوفي، سمع عطاء، وعنه الثوري، وشعبة، تركه ابن مهدي والقطان، وقال أحمد والدارقطني: «لا يحتج به»، وقال ابن معين والنسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «ربما أخطأ ولم يتعمد، وقد وثق»، وقال ابن معين أيضًا: «صدوق يدلس». يُنظر: الجرح والتعديل (١٥٤/٣)، والمغني في الضعفاء (١٤٩/١).

صحيح الإسناد، إلا لأمر ما»[١].

وقول الترمذي وغيره: «حديث حسن صحيح» مستشكل بأن الحسن قاصر عن الصحيح، فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث واحد؟ وأجيب عنه بأن معناه أنه روي بإسنادين: أحدهما يقتضي الصحة، والآخر يقتضي الحسن، وأَوْرَدَ عليه ما هو مذكور مع جوابه في الكتب الكبار[٢].

التنبيه الثاني:

«تقسيم البغوي أحاديث المصابيح إلى حسان وصحاح، مريدًا بالصحاح ما في الصحيحين، وبالحسان ما في السنن، غير ظاهر؛ لأن في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر»[٣].

ومن أطلق على «السنن» الصحيح، «كقول السلفي[٤]: اتفق [علماء][٥] المشرق والمغرب على صحتها، وكإطلاق الحاكم على الترمذي الجامع الصحيح، وإطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح، فقد تساهل»[٦].

واعلم أن «كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهره وأكثر من ذكره، ونُسَخُه مختلفة في قوله: حسن أو [حسن][٧] صحيح، فيعتني الطالب بمقابلة أصله بأصول معتمدة، ويعتمد ما اتفقت عليه»[٨].

---

(١) تدريب الراوي (١/١٧٥).

(٢) يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٨٠).

(٣) التقريب والتيسير (ص٣٠).

(٤) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفة أبو طاهر السلفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، سمع القاسم بن الفضل، ومكي بن منصور، وأبا مطيع، وعنه أبو علي البرداني، ومحمد بن طاهر، وسعد الخير، والملقباذى. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٢٩٨)، وطبقات الشافعية (٢/٦).

(٥) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (ب): «علي»، وليست في (أ).

(٦) تدريب الراوي (١/١٨٠).

(٧) كذا في «التقريب والتيسير»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أحسن».

(٨) التقريب والتيسير (ص٣٠).

ومن مظان الحسن -أيضًا-: «سنن أبي داود»، فقد جاء عنه أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه، وما يقاربه، وما كان فيه من وهن شديد بينه، وما لم يذكر فيه شيئًا فهو صالح. قال: «وبعضها أصح من بعض»(١).

«فعلى هذا ما وجد في كتابه مطلقًا، ولم يكن في أحد الصحيحين، ولم يصححه غيره من المعتمدين الذين يميزون بين الصحيح والحسن، ولا ضعفه؛ فهو حسن عند أبي داود»(٢).

«ومن مظان الحسن -أيضًا-: سنن الدارقطني، فإنه نص على كثير منه»(٣).

«وعدة أحاديث أبي داود أربعة آلاف وثمان مئة حديث، وهو روايات أتمها رواية أبي بكر بن داسة(٤)، والمتصلة الآن بالسماع رواية اللؤلؤي(٥)»، كما قال السيوطي(٦).

التنبيه الثالث:

اتفق المسلمون على اعتماد الكتب الخمسة: «صحيح» البخاري ومسلم، و«سنن» أبي داود، والترمذي، والنسائي، وعلى اعتماد «الموطأ» الذي تقدمها وضعًا، ولم يتأخر عنها رتبة.

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٦، ٢٧).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٦).
(٣) المنهل الروي (ص٣٨).
(٤) هو: أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبدالرزاق التمار البصري المعروف بابن داسة (ت٣٤٦هـ)، حدث بالسنن عن أبي داود السجستاني، وحدث عن إبراهيم بن فهد، وعبدالرحمن بن خلف، وغيرهم، روى عنه كتاب السنن أحمد بن علي بن لال، والحسين بن محمد الروذباري، وقد حدث عنه أبو سليمان الخطابي، وابن جميع. يُنظر: التقييد (ص٥٩).
(٥) هو: أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو البصري اللؤلؤي (ت٣٣٣هـ)، حدث عن أبي داود السجستاني بالسنن، ووعنه أبو يوسف القلوسي، والحسن بن بري، وعلي بن عبدالحميد القزويني، وغيرهم. يُنظر: التقييد (ص٤٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٣٠٧).
(٦) تدريب الراوي (١/١٨٦).

«وقد اختلف مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها [شفوف][(١)]، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جليلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره فيه، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها»[(٢)].

وقال الذهبي: «انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي، لإخراجه حديث المصلوب والكلبي الوضاعَين، وأمثالهما»[(٣)].

وأما مسند ابن حنبل، والطيالسي[(٤)]، وعبيدالله بن موسى[(٥)]، وإسحاق بن راهويه، والدارمي[(٦)]، وعبد بن حميد[(٧)]، وأبي يعلى، والحسن بن سفيان، وأبي بكر بن البزار، فهؤلاء عادتهم أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رواه من حديثه غير مقيد بكونه محتجًّا به أَوْ لا، فلا تلحق بالأصول الخمسة، وما أشبهها -كسنن ابن ماجه- في الاحتجاج بها، والركون إلى ما فيها؛ لأن المصنف على الأبواب إنما يورد أصح ما فيه ليصلح للاحتجاج.

فائدة: «مسند الطيالسي» ليس من تصنيفه كما ظنه بعضهم، وإنما هو من

---

(١) كذا في «تدريب الراوي» (٢٦٢/١)، وهو الصواب، وفي (أ): «شؤف»، وفي (ب): «شون».

(٢) نقله السيوطي عن أبي جعفر بن الزبير. يُنظر: تدريب الراوي (١٨٦/١، ١٨٧).

(٣) يُنظر: تدريب الراوي (١٨٧/١).

(٤) هو: سليمان بن داود بن الجارود الحافظ أبو داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، يروي عن ابن عون، وشعبة، وعنه بندار، وابن الفرات، والكديمي. يُنظر: التاريخ الكبير (١٠/٤)، والكاشف (٤٥٨/١).

(٥) هو: عبيدالله بن موسى أبو محمد العبسي (ت٢١٣هـ)، سمع هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن جريج، وعنه البخاري، والدارمي. يُنظر: الثقات (١٥٢/٧)، والكاشف (٦٨٧/١).

(٦) هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل أبو محمد الدارمي (ت٢٥٥هـ)، يروي عن يزيد، والنضر بن شميل، وعنه مسلم، وأبو داود، والترمذي. يُنظر: الثقات (٣٦٤/٨)، والكاشف (٥٦٧/١).

(٧) هو: عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي على الأصح، وقيل: الكشي، اسمه عبدالحميد (ت٢٤٩هـ)، يروي عن علي بن عاصم، ومحمد بن بشر، والنضر بن شميل، وعنه مسلم، والترمذي، وعمر البجيري. يُنظر: الثقات (٤٠١/٨)، الكاشف (٦٧٦/١).

جمع بعض الحفاظ الخراسانيين، جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب[١] خاصة، وشذ عنه كثير منه، وكذلك «مسند الشافعي» ليس من تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم[٢]، وسمعه عليه، فإنه كان سمع «الأم» أو غالبها على الربيع بن سليمان[٣] عن الشافعي، وعُمِّر الأصم، حتى كان آخر من روى عنه، وحصل له [صمم][٤] فكان في السماع عليه مشقة.

التنبيه الرابع:

إذا كان راوي الحديث متأخرًا عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهورًا بالصدق والستر، ومن هذا حاله فحديثه حسن، فَرُوي حديثه من غير وجه ولو وجهًا واحدًا آخر قُوِيَ بالمتابعة، وزال ما كان يُخشى عليه من سوء الحفظ، وانجبر بها ذلك النقص اليسير، وارتفع حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحة، كحديث محمد بن عمرو[٥]، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة ﷺ أن

---

(١) هو: يونس بن حبيب أبو بشر العجلي مولاهم الأصبهاني (ت٢٦٧هـ)، روى عن أبي داود الطيالسي، وبكر بن بكار، وعامر بن إبراهيم، وعنه ابن أبي عاصم، وابن أبي داود، وعلي بن رستم. يُنظر: الثقات (٢٩٠/٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٩٦/١٢).

(٢) هو: محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان أبو العباس الأصم النيسابوري (ت٣٤٦هـ)، يروي عن زكريا بن يحي، وعباس الدوري، والربيع المرادي، وعنه أبو حامد الأعمشي، وأبو علي النيسابوري، وأبو بكر الإسماعيلي، قال الذهبي: «مسند الشافعي لم يفرده الشافعي، بل خرجه أبو جعفر محمد بن جعفر بن مطر لأبي العباس الأصم مما كان يروي عن الربيع عن الشافعي من كتاب الأم وغيره. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٥)، وطبقات الشافعية (١٣٣/١).

(٣) هو: الربيع بن سليمان بن عبدالجبار المرادي أبو محمد المصري (ت٢٧٠هـ)، يروي عن ابن وهب، والشافعي، وأيوب بن سويد، وعنه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والأصم، وخلق. يُنظر: الثقات (٢٤٠/٨)، والكاشف (٣٩٢/١).

(٤) كذا في «تدريب الراوي» (٢٦٧/١)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «صحح».

(٥) هو: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي (ت١٤٤هـ)، يروي عن أبيه، وأبي سلمة، وعنه شعبة، ومالك، ومحمد الأنصاري. يُنظر: التاريخ الكبير (١٩١/١)، والكاشف (٢٠٧/٢).

رسول الله ﷺ قال: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»(١).

فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من وجه آخر، حكمنا بصحته، والمتابعة في هذا ليس لمحمد عن أبي سلمة، بل لأبي سلمة عن أبي هريرة، فقد رواه عنه أيضًا الأعرج(٢)، وسعيد [الْمَقْبُرِيُّ](٣) وأبوه، وغيرهم.

وإذا روي حديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن، بل ما كان من ضعفه لضعف حفظ [راويه](٤) الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وعرف بذلك أنه مما حفظه ولم يختل فيه ضبط، وصار الحديث بذلك حسنًا كما رواه الترمذي(٥) وحسنه من طريق [شعبة](٦)، عن عاصم بن عبيدالله(٧)، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة(٨)، عن أبيه: «أن امرأة من

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢)، وقال: «وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عن أبي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بن خَالِدٍ عن النبي ﷺ كلاهما عِنْدِي صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قد روى من غَيْرِ وَجْهٍ عن أبي هُرَيْرَةَ».

(٢) أخرجه البخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢)، والأعرج: الأعرج هو عبدالرحمن بن هرمز (ت١١٧هـ)، يروي عن أبي هريرة، وعبدالله بن بحينة، وعنه الزهري، وابن لهيعة. يُنظر: الكاشف (٦٤٧/١).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المصري»، وهو: سعيد بن أبي سعيد كيسان أبو سعد المقبري (ت١٢٣، وقيل: ١٢٥هـ)، يروي عن أبيه، وأبي هريرة، وعائشة، وعنه الليث، ومالك. يُنظر: الكاشف (٤٣٧/١). وحديثه أخرجه أحمد (٢٥٠/٢)، والنسائي في الكبرى (١٩٦/٢)، وابن ماجه (٢٨٧)، وابن حبان (٣٩٩/٤).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».

(٥) برقم (١١١٣).

(٦) كذا في «سنن الترمذي»، وهو الصواب، وفي (أ): «سعد» وفي (ب): «سبعة».

(٧) هو: عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، يروي عن ابن عمر، وجابر، وعبدالله بن عامر، وعنه الثوري، وشعبة، ومالك. يُنظر: المجروحين (١٢٧/٢)، والجرح والتعديل (٣٤٧/٦).

(٨) هو: عبدالله بن عامر بن ربيعة العنزي المدني (ت٨٥هـ)، له عن النبي ﷺ، وعن عمر، وعنه =

بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: وَفِّي لك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجاز»، قال الترمذي: «وفي الباب عن: عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وأبي حدرد». فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

وكذا إن كان ضعفها لإرسال، أو تدليس، أو جهالة حال، زال بمجيئه من وجه آخر، وكان دون الحسن لذاته، ومثال المدلس: ما رواه الترمذي[1] وحسنه، من طريق هشيم، عن يزيد بن أبي زياد[2]، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى[3]، عن البراء بن عازب مرفوعًا: «**إِنَّ حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طِيبٌ**»، فهشيم موصوف بالتدليس، لكن لما تابعه عند الترمذي أبو يحيى التميمي[4]، وكان للمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري[5] وغيره، حسنه.

وأما الضعيف لفسق راويه، أو كذبه، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله؛ لقوة الضَّعْف وتقاعد هذا الجابر. نعم، يرتقي بمجموع طرقه عن

=

الزهري، ويحيى بن سعيد. يُنظر: التاريخ الكبير (١١/٥)، والكاشف (٥٦٤/١).

(١) برقم (٥٢٨).

(٢) هو: يزيد بن أبي زياد الكوفي مولى بني هاشم (ت١٣٧هـ)، يروي عن مولاه عبدالله بن الحارث، وأبي جحيفة، وابن أبي ليلى، وعنه زائدة، وابن إدريس، قال الذهبي: «شيعي رديء الحفظ». يُنظر: التاريخ الكبير (٣٣٤/٨)، والكاشف (٣٨٢/٢).

(٣) هو: عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (ت٨٣هـ)، يروي عن أبيه، وعمر، ومعاذ، وعنه ابنه عيسى، وحفيده عبدالله، والشعبي، ومجاهد. يُنظر: الثقات (١٠٠/٥)، والكاشف (٦٤١/١).

(٤) هو: إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي، يروي مطرف، ومخارق، والأعمش، ويزيد بن أبي زياد، وعنه عثمان بن أبي شيبة، وعبدالله بن عمر بن محمد، وعبدالرحمن بن صالح، قال البخاري: «هو ضعيف جدًّا». يُنظر: التاريخ الكبير (٣٤٢/١)، والجرح والتعديل (١٥٥/٢).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٣٠/٣)، وفيه: «**الْغُسْلُ يوم الْجُمُعَةِ على كل مُحْتَلِمٍ وَالسِّوَاكُ، وإنما يَمَسُّ مِنَ الطِّيبِ ما يَقْدِرُ عليه وَلَوْ من طِيبِ أَهْلِهِ**».

كونه منكرًا أَوْ لا أصل له، بل ربما كثرت طرقه حتى أوصلته لدرجة المستور والسيئ الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك لدرجة الحسن.

تتمة: من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في القبول: الجيد، والقوي، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجود، والثابت، والمشبه.

قال السيوطي: «**فأما الجيد**: ففي كلام ابن الصلاح ما يدل على أنه يرى التسوية بين الصحيح والجيد، وقال البلقيني بعد كلام نقله: «من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة»[١]، وفي «جامع الترمذي» في الطب: «هذا حديث جيد حسن»، وكذا قال غيره: «لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم، إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن درجة الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف بالجيد أنزل من الوصف بالصحيح، وكذلك **القوي**.

وأما الصالح: فسبق في شأن «سنن أبي داود» أنه شامل للصحيح والحسن؛ لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضًا في تضعيف يصلح للاعتبار.

وأما المعروف: فيقابل المنكر، **والمحفوظ**: يقابل الشاذ، **والمجود والثابت**: يشملان أيضًا الحسن والصحيح، **والمشبه**: يُطلق على الحسن وما يقارنه، فهو بالنسبة إليه كالجيد بالنسبة إلى الصحيح»[٢].

---

(١) محاسن الاصطلاح بهامش مقدمة ابن الصلاح (١/١٥٤).
(٢) تدريب الراوي (١/١٩٤، ١٩٥) بتصرف.

٣- الضعيف

٦- وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كَثُرْ

وثالثها في قوله: **(وَكُلُّ مَا)**، أي: حديث، **(عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ)** المتقومة في نوعه **(قَصُرْ)** بأن لم يحصلها باجتماع صفات القبول الآتية، **(فَهْوَ)** حينئذٍ الحديث **(الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كَثُرْ)** ونصبه على التمييز [المحول][(١)] عن الفاعل، أي: كثرت [أقسامًا][(٢)].

قال ابن الصلاح: «وقد قسمه ابن حبان إلى تسعة وأربعين قسمًا»[(٣)]، قال ابن حجر: «ولم [نقف][(٤)] عليها»[(٥)].

ثم قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة، وهي: الاتصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، وباعتبار فقد صفة مع صفة أخرى تليها أم لا، أو مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة فبلغت فيما ذكره العراقي في «شرح [الألفية][(٦)]» اثنين وأربعين قسمًا[(٧)]، ووَصَّلها غيره إلى ثلاثة وستين، وجمع ذلك الشرف المناوي[(٨)] في كراسة، ونوَّع ما فقد الاتصال إلى: ما سقط منه الصحابي، أو واحد

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المحمول».
(٢) في (ب): «أقسامه».
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٤١).
(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «تقف».
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٧٨).
(٦) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ألفية».
(٧) شرح التبصرة والتذكرة (١/١٧٧ - ١٧٩).
(٨) هو: شرف الدين يحيى بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن مخلوف أبو زكريا المناوي القاهري الشافعي (ت٨٧١هـ)، سمع الولي العراقي، وابن سلامة، وابن الجزري، وغيرهم، وعنه السخاوي، والسيوطي، وجماعة. يُنظر: الضوء اللامع (١٠/٢٥٤).

غيره، أو اثنان، وما فقد العدالة إلى: ما في سنده ضعيف، أو مجهول، وقسمها بهذا الاعتبار إلى مئة وتسعة وعشرين قسمًا باعتبار العقل، وإلى أحدٍ وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وإن لم يتحقق وقوعها.

وفي تتبع ذلك -كما قاله ابن حجر- تعب ليس وراءه أرب؛ إذ لا يخلو أن يكون لمعرفة مراتب الضعيف، وما كان منها أضعف أَوْ لا، فإن كان الأول فلا يخلو أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشروط أكثر أضعف أَوْ لا، فإن كان الأول فليس كذلك؛ لأن لنا ما يفقد شرطًا واحدًا، ويكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية، وهو ما فقد الصدق، وإن كان الثاني فما هو؟ وإن كان لأمر آخر غير معرفة الأضعف، فإن كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك؛ فإنهم لم يسموا منها إلا القليل، كالمعضل والمرسل ونحوهما، أو [لمعرفة][1] كم يبلغ قسمًا بالبسط، فهذه ثمرة مرة[2].

واعلم أنه كما تتفاوت مراتب الصحيح [يتفاوت][3] ضعف الضعيف بحسب شدة ضعفه وخفته، قال الحاكم: «فأوهى أسانيد الصديق: صدقة الدقيقي[4]، عن فرقد [السَّبَخِي][5]، عن مُرَّة الطيب، عنه. وأوهى أسانيد أهل

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المعرفة».

(٢) يُنظر: تدريب الراوي (١/١٩٦، ١٩٧).

(٣) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «تتفاوت».

(٤) هو: صدقة بن موسى أبو المغيرة السلمي البصري الدقيقي، يروي عن ثابت البناني، والجوني، ومالك بن دينار، وعنه يزيد بن هارون، وأهل البصرة، قال ابن حبان: «كان إذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به». يُنظر: المجروحين (١/٣٧٣)، وتهذيب الكمال (١٣/١٥٠).

(٥) كذا في «معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «السنجي». وهو: فرقد بن يعقوب أبو يعقوب السبخي (ت١٣١هـ)، يروي عن الحسن، وسعيد بن جبير، وعنه العراقيون، قال ابن حبان: «كان حائكًا من عباد أهل البصرة وقرائهم، وكان فيه غفلة ورداءة حفظ، فكان يهم فيما يروي، فيرفع المراسيل وهو لا يعلم، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم، فلما كثر ذلك منه وفحش مخالفته الثقات بطل الاحتجاج به». يُنظر: المجروحين (٢/٢٠٤).

البيت: عمرو بن شمر[(١)]، عن [جابر][(٢)] الجعفي، عن الحارث الأعور، عن عليٍّ. وأوهى أسانيد العمريين: محمد بن عبدالله بن [القاسم][(٣)] بن [عبدالله][(٤)] بن عمر بن حفص بن عاصم، عن أبيه[(٥)]، عن جده[(٦)]، فإن الثلاثة لا يحتج بهم. وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل[(٧)]، عن داود بن يزيد الأودي[(٨)]،

(١) هو: أبو عبدالله عمرو بن شمر الجعفي (ت١٥٧هـ)، يروي عن أهل الكوفة، قال ابن حبان: «كان رافضيًّا يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب». يُنظر: المجروحين (٧٥/٢).

(٢) كذا في «معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عامر». وهو: جابر بن يزيد الجعفي (ت١٢٨هـ)، من أهل الكوفة، يروي عن عطاء، والشعبي، وعنه الثوري، وشعبة، قال ابن حبان: «كان سبئيًّا من أصحاب عبدالله بن سبأ، وكان يقول: إن عليًّا -عليه السلام- يرجع إلى الدنيا». يُنظر: المجروحين (٣٠٨/١)، والجرح والتعديل (٤٩٧/٢).

(٣) كذا في «معرفة علوم الحديث»، و«الجرح والتعديل»، وهو الصواب، وفي (أ)، و(ب): «قاسم».

(٤) كذا أثبته الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٧)، وفي (أ)، و(ب): «عبد»، ولكن الحاكم أسقط اسم أبيه، فقال: «محمد بن القاسم بن عبدالله بن عمر»، ثم قال: «فإن محمدًا والقاسم وعبدالله لم يحتج بهم»، وتبعه على ذلك ابن دقيق العيد في «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص١٢). ولم أقف على ترجمته بهذا السياق، ولعل الصواب ما أثبته المصنف هنا: بن عبدالله محمد بن عبدالله بن القاسم، يروي عن ابن أبي الحواري وغيره، قال الدارقطني: «يحدث عن مالك بأباطيل». يُنظر: تاريخ مدينة دمشق (٤٠٣/٥٣)، ولسان الميزان (٢٣٧/٥).

(٥) هو -كما أثبته المصنف خلافًا للحاكم في «معرفة علوم الحديث»-: عبدالله بن القاسم بن عبدالله بن حفص بن عاصم، لم أقف على ترجمته.

(٦) هو: القاسم بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر، يروي عن محمد بن المنكدر، وعبدالله بن دينار، وعنه ابنه عبدالله، وابن وهب، وقتيبة بن سعيد، قال أحمد بن حنبل: «كذاب كان يضع الحديث»، وقال ابن معين: «ضعيف ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «ضعيف لا يساوى شيئًا، متروك الحديث، منكر الحديث». يُنظر: الجرح والتعديل (١١١/٧).

(٧) هو: السري بن إسماعيل الهمداني الكوفي، يروي عن الشعبي، وعنه ابن المبارك، ويزيد بن هارون، قال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، قال يحيى القطان: استبان لي كذبه في مجلس واحد». يُنظر: التاريخ الكبير (١٧٦/٤)، والمجروحين (٣٥٥/١).

(٨) هو: داود بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي الأعرج (ت١٥١هـ)، يروي عن أبيه، والشعبي، وأبي وائل، وعنه شعبة، وأبو نعيم، وخلاد بن يحيى، ضعفه أبو داود وغيره. يُنظر: الكاشف (٣٨٣/١).

عن أبيه[١]، عنه. وأوهى أسانيد عائشة نسخة [عند][٢] البصريين: عن الحارث بن شبل[٣]، عن أم النعمان[٤]، عنها. وأوهى أسانيد ابن مسعود: شريك[٥]، عن أبي فزارة[٦]، عن أبي زيد[٧]، عنه. وأوهى أسانيد أنس: داود بن المُحَبَّر [بن قحذم][٨]، عن أبيه[٩]، عن أبان بن أبي عياش[١٠]، عنه. وأوهى أسانيد المكيين:

---

(١) هو: يزيد بن عبدالرحمن أبو داود الأودي الزعافري الكوفي، يروى عن أبي هريرة، وعلي، وجعدة ابن هبيرة، وعنه ابناه إدريس وداود، ذكره ابن حبان في الثقات (٥٤٢/٥).

(٢) كذا في « معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عن».

(٣) هو: الحارث بن شبل البصري، يروي عن أم النعمان الكندية، وعنه هلال بن الفياض، وعبدالله ابن رجاء، وسهل بن تمام، قال أبو حاتم: «منكر الحديث ليس بالمعروف»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وضعفه الدارقطني. يُنظر: الجرح والتعديل (٧٧/٣)، ولسان الميزان (١٦٩/٢).

(٤) لم أقف على ترجمة لها.

(٥) هو: شريك بن عبدالله أبو عبدالله النخعي (ت١٧٧هـ)، يروي عن زياد بن علاقة، وسلمة بن كهيل، وعلي بن الأقمر، وعنه ابن أبي شيبة، وعلي بن حجر، وثقه ابن معين، وقال غيره: سيئ الحفظ، وقال النسائي: ليس به بأس. يُنظر: الجرح والتعديل (٣٦٥/٤)، والكاشف (٤٨٥/١).

(٦) هو: راشد بن كيسان أبو فزارة العبسي، يروي عن ميمون بن مهران، ومسلم البطين، ويزيد بن الأصم، وعنه الثوري، وجعفر بن برقان، وشريك، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور، فأما مثل أبي زيد الذي لا يعرفه أهل العلم فلا». يُنظر: الثقات (٣٠٣/٦)، والجرح والتعديل (٤٨٥/٣).

(٧) هو: أبو زيد مولى عمرو بن حريث، يروي عن ابن مسعود، وعنه أبو فزارة، قال أبو زرعة: «أبو زيد هذا مجهول لا يُعرف، ولا أعرف اسمه»، وقال البخاري: «رجل مجهول، لا يُعرف بصحبة عبدالله». يُنظر: الجرح والتعديل (٣٧٣/٩)، والكامل لابن عدي (٢٩١/٧).

(٨) كذا في « معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عن قحدم». وهو: أبو سليمان البصري، صاحب كتاب «العقل»، وأكثر ما أودع ذلك الكتاب من الحديث موضوع، قاله الحاكم، يروي عن أبيه، والأسود بن شيبان، وعنه فضل الأعرج وغيره، قال أبو حاتم: «ذاهب الحديث، منكر الحديث». يُنظر: المدخل إلى الصحيح (ص١٣٥)، والجرح والتعديل (٤٢٤/٣).

(٩) هو: المحبر بن قحذم، يروي عن أبيه قحذم بن سليمان، وأبان بن أبي عياش، وزياد الأعجم، وعنه ابنه داود، قال العقيلي: «في حديثهما -يعني: المحبر وأباه- وهم وغلط». يُنظر: ضعفاء العقيلي (٢٥٩/٤)، ولسان الميزان (١٧/٥).

(١٠) هو: أبان بن أبي عياش أبو إسماعيل البصري، يحدث عن أنس، والحسن، وعنه الثوري وغيره، =

عبدالله بن ميمون القداح[١]، عن شهاب بن خراش[٢]، عن إبراهيم بن يزيد [الخوزي][٣]، عن عكرمة، عن ابن عباس. وأوهى أسانيد اليمانيين: حفص [بن][٤] عمر العدني[٥]، عن الحكم بن أبان[٦]، عن عكرمة، عن ابن عباس»[٧].

قال البلقيني فيهما: «لعله أراد: إلا عكرمة؛ فإن البخاري يحتج به»[٨]، قال السيوطي: «ولا شك في ذلك»[٩].

=

قال أحمد وابن معين والنسائي والرازي والدارقطني: «متروك، وقال شعبة: «يكذب». يُنظر: المجروحين (٩٦/١)، وميزان الاعتدال (١٠/١).

(١) هو: عبدالله بن ميمون القداح المكي، يروي عن يحي بن سعيد، وابن جريج، وجعفر بن محمد، وعنه مؤمل بن إهاب، وأحمد بن الأزهر، قال البخاري: «ذاهب الحديث». يُنظر: التاريخ الكبير (٢٠٦/٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٩/١).

(٢) هو: شهاب بن خراش بن حوشب الحوشبي أبو الصلت الشيباني، يروي عن محمد بن زياد، والثوري، وعنه يزيد بن وهب، وقتيبة بن سعيد، قال ابن حبان: «كان ممن يخطىء كثيرًا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إلا عند الاعتبار». يُنظر: المجروحين (٣٦٢/١)، والجرح والتعديل (٣٦٢/٤).

(٣) كذا في «معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الحوري». وهو: إبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخوزي المكي (ت١٥١هـ)، يروي عن محمد بن عباد، وابن أبي مغيث، وعمرو بن دينار، وعنه وكيع، وعبدالرزاق، قال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال أحمد: «متروك». يُنظر: التاريخ الكبير (٣٣٦/١)، والكاشف (٢٢٧/١).

(٤) كذا في «معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عن».

(٥) هو: حفص بن عمر بن ميمون أبو إسماعيل الأيلي، يروى عن جعفر بن محمد، ومحمد بن عجلان، وعبد الله بن المثنى، وعنه يزيد بن سنان وغيره، قال أبو حاتم: «كان شيخًا كذابًا». يُنظر: الجرح والتعديل (١٨٣/٣)، والكامل لابن عدي (٣٨٥/٢).

(٦) هو: الحكم بن أبان أبو عيسى العدني (ت١٥٤هـ)، يروي عن طاوس، وعكرمة، وعنه ابن علية، وموسى المديني، والقنباري، صدوق، قال ابن حبان: «وربما أخطأ، وإنما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم بن الحكم عنه، وإبراهيم ضعيف». يُنظر: الثقات (١٨٥/٦).

(٧) معرفة علوم الحديث (ص٥٧).

(٨) محاسن الاصطلاح بهامش مقدمة ابن الصلاح (ص١٥٨).

(٩) تدريب الراوي (١٩٨/١).

وأما أوهى أسانيد ابن عباس مطلقًا: فالسدى الصغير محمد بن مروان[(١)]، عن الكلبي[(٢)]، عن أبي صالح[(٣)]، عنه. قال ابن حجر: «وهذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب»[(٤)].

ثم قال الحاكم: «وأوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن [رشدين][(٥)]، عن أبيه[(٦)] عن جده[(٧)]، عن قرة بن عبدالرحمن[(٨)]، عن كل من روى

---

(١) هو: محمد بن مروان بن عبدالله بن إسماعيل الكوفي السدي الصغير (ت١٨٦هـ)، صاحب التفسير، يروي عن الكلبي، وأبي حيان التيمي، وعبيدالله بن عمر، وعنه ابنه علي، ويوسف بن عدى، والحسن بن عرفة، وغيرهم، قال أحمد بن حنبل: «أدركته وقد كبر فتركته»، وضعفه غيره. يُنظر: تاريخ بغداد (٢٩١/٣)، ولسان الميزان (٣٧٥/٧).

(٢) هو: محمد بن السائب الكلبي أبو النضر الكوفي (ت١٤٦هـ)، يروي عن الشعبي، وأبي صالح، وعنه ابنه هشام، وأبو معاوية، ويزيد، ويعلى، قال البخاري: «تركه القطان وابن مهدي». يُنظر: التاريخ الكبير (١٠١/١)، والكاشف (١٧٤/٢).

(٣) هو: باذام أبو صالح مولى أم هانئ بنت أبي طالب، يحدث عنها، وعن أبي هريرة، وابن عباس ولم يسمع منه، وعنه الكلبي، وسماك بن حرب، ومالك بن مغول، وكان الشعبي يمر به فيأخذ بأذنه يقول: ويحك كيف تفسر القرآن وأنت لا تحسن تقرأ؟! وتركه يحي القطان وابن مهدي. يُنظر: المجروحين (١٨٥/١)، والجرح والتعديل (٤٣١/٢).

(٤) العجاب في بيان الأسباب (٢٦٣/١).

(٥) كذا في «معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رشد». وهو: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبو جعفر المصري (ت٢٩٢هـ)، سمع سعيد بن عفير، ويحيى بن سليمان، وعنه عبدالله بن جعفر، وعمر بن دينار، وأبو القاسم الطبراني، وآخرون، قال ابن عدي: كذبوه وأنكرت عليه أشياء. يُنظر: الضعفاء والمتروكين (٨٤/١)، ولسان الميزان (٢٥٧/١).

(٦) هو: محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المصري (ت٢٤٢هـ)، في حديثه نظر. يُنظر: الضعفاء الكبير (٤٥/٤)، ولسان الميزان (١١٨/٥).

(٧) هو: حجاج بن رشدين بن سعد المصري (ت٢١١هـ)، يروي عن أبيه، وحيوة بن شريح، وعنه ابنه، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم، قال ابن عدي: «وكان نسل رشدين قد خصوا بالضعف: رشدين ضعيف، وابنه حجاج هذا ضعيف، وللحجاج ابن يُقال له محمد ضعيف، ولمحمد ابن يُقال له أحمد بن محمد ضعيف. يُنظر: الكامل (٢٣٣/٢)، ولسان الميزان (١٧٦/٢).

(٨) هو: قرة بن عبدالرحمن بن حيوئل المعافري أبو محمد المصري (ت١٤٧هـ)، يروي عن الزهري، وأبي =

عنه؛ فإنها نسخة كبيرة.

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب[١]، عن عبيدالله بن [زحر][٢]، عن علي بن زيد[٣]، عن القاسم[٤]، عن أبي أمامة.

=

الزبير، وعنه الليث، وابن لهيعة، ورشدين بن سعد، قال أحمد بن حنبل: «منكر الحديث جدًّا»، وضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة: «الأحاديث التي يرويها مناكير». يُنظر: الجرح والتعديل (١٣١/٧)، والكامل لابن عدي (٥٣/٦).

(١) هو: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي الشامي المصلوب، ويُقال له: ابن سعد بن عبدالعزيز، أو ابن أبي عتبة، أو ابن أبي قيس، أو ابن أبي حسان، قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، يروي عن مكحول ونحوه، وعنه أبو معاوية، وأبو بكر بن عياش، كذبه النسائي، وقال البخاري: «تُرك حديثه»، وقال أحمد بن صالح: «وضع أربعة آلاف حديث»، قتله المنصور على الزندقة وصلبه. يُنظر: تهذيب الكمال (٢٦٤/٢٥)، والكاشف (١٧٤/٢).

(٢) كذا في «معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «زجر». وهو: عبيدالله بن زحر الضمري الإفريقي الكناني، يروي عن علي بن يزيد، وأبي إسحاق، وطبقتهما، وعنه بكر بن مضر، ومفضل بن فضالة، قال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيدالله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبدالرحمن لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة». يُنظر: المجروحين (٦٢/٢)، والكاشف (٦٨٠/١).

(٣) هو: أبو عبدالملك علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني الدمشقي، قال ابن حبان: «أكثر روايته عن القاسم أبي عبدالرحمن وهو ضعيف في الحديث جدًّا، وأكثر من روى عنه عبدالله بن زحر ومطرح بن يزيد وهما ضعيفان واهيان، فلا يتهيأ إلزاق الجرح من علي بن يزيد وحده؛ لأن الذي يروى عنه ضعيف، والذي روى عنه واه، ولسنا ممن يستحل إطلاق الجرح على مسلم من غير علم -عائذ بالله من ذلك- وعلى جميع الأحوال يجب التنكب عن روايته؛ لِمَا ظهر لنا عمن فوقه ودونه من ضد التعديل»، يُنظر: المجروحين (١١٠/٢)، والجرح والتعديل (٢٠٨/٦).

(٤) هو: القاسم بن عبدالرحمن أبو عبدالرحمن الدمشقي (ت١١٢هـ)، يروي عن علي وسلمان مرسلًا، وعن معاوية، وعمرو بن عبسة، وقيل: لم يسمع من صحابي سوى أبي أمامة، وعنه ثابت بن عجلان، وثور، ومعاوية بن صالح. قال أحمد بن حنبل: «منكر الحديث، ما أرى البلاء إلا من قبل القاسم»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات». يُنظر: المجروحين (٢١٢/٢)، و الكاشف (١٢٩/٢).

وأوهى أسانيد الخراسانيين: [عبدالله بن](١) عبدالرحمن بن مليحة(٢)، عن نهشل بن [سعيد](٣)، عن الضحاك، عن ابن عباس»(٤).

تتمة: من الضعيف ما له لقب خاص كالموضوع، والشاذ، والمقلوب، والمعلل، [والمضطرب](٥)، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمنكر، وستأتي هذه كلها في النظم.



(١) من «معرفة علوم الحديث» للحاكم فقط.

(٢) هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن مليحة النيسابوري، يروي عن عكرمة بن عمار، وشعبة، والثوري، ونهشل بن سعيد، وعنه أحمد بن نصر، وأحمد بن حرب، قال الحاكم: «الغالب على رواياته المناكير». يُنظر: المغني في الضعفاء (٣٤٥/١)، ولسان الميزان (٣٠٨/٣).

(٣) كذا في «معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «سعد». وهو: أبو عبدالله نهشل بن سعيد بن وردان الخراساني، يروي عن داود بن أبي هند، والضحاك بن مزاحم، وعنه محمد بن معاوية النيسابوري، قال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب». يُنظر: المجروحين (٥٢/٣)، والجرح والتعديل (٤٩٦/٨).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص٥٧).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المضرب».

٤- المَرْفُوعُ

٧- وَمَـا أَضَـفْتَ لِلنَّبِـــي المَرْفُــوعُ

(و) رابعها في قوله: و(مَا أَضَـفْتَ) أيهـا المخاطـب (للنَّـبِي) بـسكون اليـاء تخفيفًا للوزن، قولًا له أو فعلًا له، أو تقريرًا منه خاصة في الكل، فهـو: (المَرْفُـوعُ) لا يقع مطلقه على غيره متصلًا كان أو منقطعًا بسقوط الصحابي منه أو غيره.

وقال الخطيب: «هو ما أخبر به الـصحابي عـن فعـل النـبي ﷺ أو قـوله»[1]، فأخرج بذلك المرسل.

قال ابن حجر: «والظـاهر أنـه لا يَـشْتَرِطُ ذلـك، وأن كلامـه خـرج مخـرج الغالب؛ لأن غالب [ما يُضاف إلى النبي ﷺ إنما يضيفه الصحابي»[2].

قال ابن الصلاح: «ومن جعل من أهل الحديث][3] المرفوع في مقابل المرسل -أي: حيث يقولون مـثلًا: رفعـه فـلان، وأرسـله فـلان- فقـد عُـني بـالمرفوع المتصل»[4].

ومن المرفوع أيضًا ما يأتي -إن شاء الله تعالى- في التنبيهات المذكورة في نوع الموقوف.



(١) الكفاية في علم الرواية (ص٢١).

(٢) يُنظر: تدريب الراوي (١/٢٠٢).

(٣) من «تدريب الراوي» فقط.

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٥).

٥- المَقْطُوعُ

٧- وَمَـا لِلتَّـابِعِ هُـوَ المَقْطُـوعُ

(وَ) خامسها: في قوله: (مَا) أضفته (لِلتَّابِعِ) ويقال فيه تابعي، وسيأتي تعريفه، وما يتعلق بالتابعين في هذا النوع، فالمضاف للتابعي قولًا أو فعلًا، (هُوَ المَقْطُوعُ)، وجمعه: مقاطيع، ومقاطع، و[استعمله][1] الشافعي ثم الطبراني في المنقطع الذي لم يتصل إسناده، إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح، كما قال في بعض الأحاديث: «حسن»، وهو على شرط الشيخين[2].

تنبيهات

الأول:

في تعريف التابعي، وهو: «من صحب صحابيًّا، فلا يكتفى بمجرد [اللقي][3]، بخلاف الصحابي مع رسول الله ﷺ؛ لشرف منزلته عليه أفضل الصلاة والسلام، فالاجتماع به يؤثر في النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي»[4].

وقيل: «من لقي الصحابي وإن لم يصحبه كما قيل في الصحابي».

قال السيوطي: «وعليه الحاكم»[5]، وقال ابن الصلاح: «وهو أقرب»[6]، وقال النووي: «وهو الأظهر»[7]، وقال العراقي: «وعليه عمل الأكثرين من أهل

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «استعمل».
(٢) يُنظر: تدريب الراوي (٢١٨/١).
(٣) كذا في (ب)، وفي «تدريب الراوي»، وفي (أ): «اللقاء».
(٤) تدريب الراوي (٦٩٩/٢).
(٥) تدريب الراوي (٧٠٠/٢).
(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٢).
(٧) التقريب والتيسير (ص٩٤).

الحديث»[١].

قال ابن الصلاح: «مطلق التابعي مخصوص بالتابع بإحسان»[٢]، قال العراقي: «فإن أراد بالإحسان الإسلام، فواضح إلا أن الإحسان أمر زائد عليه، وإن أراد به الكمال في الإسلام والعدالة، فلم أر من اشترط ذلك في حد التابعي، بل من صنف في الطبقات أدخل فيهم الثقات وغيرهم»[٣].

قال الحاكم: «وهم خمس عشرة طبقة:

الأولى: من أدرك الصحابة العشرة، وهؤلاء منهم: قيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب، وأبو عثمان النهدي[٤]، وقيس بن عباد[٥]، وأبو ساسان [حضين][٦] بن المنذر[٧]، وأبو وائل[٨]، و[أبو][٩] رجاء العُطَاردي[١٠]»[١١].

وغلط الحاكم في ابن المسيب؛ فإنه ولد في خلافة عمر، ولم يسمع منه على

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٣١٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٢).

(٣) التقييد والإيضاح (ص٣٢٠).

(٤) هو: عبد الرحمن بن مل أبو عثمان النهدي (ت١٠٠هـ)، سمع عمر وأبيًّا، وعنه أيوب، والحذاء. يُنظر: الكاشف (٦٤٥/١).

(٥) هو: قيس بن عباد أبو عبدالله اليشكري القيسي، يروي عن عمر، وأُبي، وعلي، وعنه أبو مجلز، والحسن، وكان شيعيًّا متألهًا، خرج مع ابن الأشعث فقتله الحجاج صبرًا. يُنظر: الكاشف (١٤١/٢).

(٦) كذا في «معرفة علوم الحديث»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حصين».

(٧) هو: حضين بن المنذر أبو ساسان الرقاشي البصري (ت٩٧هـ)، يروي عن عثمان، وعلي، وعنه الحسن، وداود بن أبي هند. يُنظر: الكاشف (٣٤٠/١).

(٨) هو: شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي (ت٨٢هـ)، سمع عمر ومعاذًا، وعنه منصور، والأعمش. يُنظر: الكاشف (٤٨٩/١).

(٩) من «معرفة علوم الحديث» فقط.

(١٠) هو: عمران بن ملحان أبو رجاء العطاردي (ت١٠٧هـ)، أسلم في حياة النبي ﷺ، يروي عن عمر، وعلي، وعنه أيوب، وجرير بن حازم، ومهدي بن ميمون. يُنظر: الكاشف (٩٥/٢).

(١١) معرفة علوم الحديث (ص٤٢).

الصحيح، بل قال ابن الصلاح: «إنه لم يسمع من أكثر العشرة»[١].

وقيل: «لم يصح سماعه من أحد منهم غير سعد بن أبي وقاص.

وأما قيس فسمعهم وروى عنهم، ولم يشاركه في هذا أحد. وقال أبو داود: «إنه لم يسمع من عبدالرحمن بن عوف»[٢].

وذكر الحاكم من الطبقة الثانية: الأسود بن يزيد[٣]، وعلقمة بن قيس، ومسروقًا[٤]، وأبا سلمة بن عبدالرحمن، وخارجة بن زيد[٥]، وغيرهم.

ومن الطبقة الثالثة: الشعبي، وشريح بن الحارث[٦]، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وأقرانهم. ثم قال: «آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، وعبدالله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، والسائب بن يزيد من أهل المدينة، وعبدالله بن الحارث بن جَزء من أهل الحجاز، وأبا أمامة الباهلي من أهل الشام»[٧]، ولم يعد من الطبقات سوى الثلاث الأولى والطبقة الأخيرة.

التنبيه الثاني:

من التابعين: المخضرمون، جمع مخضرم، بالخاء المعجمة، والراء المفتوحتين، بينهما ضاد معجمة ساكنة، على صيغة اسم المفعول، وهو: «من أدرك الجاهلية،

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٣).
(٢) يُنظر: تدريب الراوي (٢/٧٠٢، ٧٠٣).
(٣) هو: الأسود بن يزيد بن قيس أبو عمرو النخعي (ت٧٥هـ)، عن عمر، وعلي، ومعاذ، وعنه ابن أخته إبراهيم، وابن دثار، وأبو إسحاق. يُنظر: الثقات (٤/٣١).
(٤) هو: مسروق بن الأجدع أبو عائشة الهمداني (ت٦٣هـ)، يروي عن أبي بكر، ومعاذ، وعنه إبراهيم، وأبو إسحاق، ويحيى بن وثاب. يُنظر: الكاشف (٢/٢٥٦).
(٥) هو: خارجة بن زيد بن ثابت أبو زيد الأنصاري (ت٩٩هـ)، يروي عن أبيه، وأسامة، وعنه ابنه سليمان، والزهري، وأبو الزناد. يُنظر: الكاشف (١/٣٦١).
(٦) هو: شريح بن الحارث القاضي أبو أمية الكندي (ت٧٨هـ)، سمع عمر، وعليًّا، وعنه إبراهيم، وأبو حصين. يُنظر: الكاشف (١/٤٨٣).
(٧) معرفة علوم الحديث (ص٤٢).

وزمن النبي ﷺ ولم يره، ولا صحبة له»[١].

وهذا اصطلاح المحدثين؛ لأنه متردد بين طبقتين لا يُدرى هو من أيتهما، من قولهم: «لحم مخضرم»: لا يدرى من ذكر أو أنثى، و«طعام مخضرم»: ليس بحلو ولا مر[٢].

أو من «الخضرمة» بمعنى: القطع، من «خضرموا آذان الإبل»: قطعوها؛ لأنه اقتطع عن الصحابي وإن عاصر؛ لعدم الرؤية.

أو قولِهِم: «[رجل][٣] مخضرم»: ناقص الحسب، أو: ليس بكريم النسب، أو: دعيٌّ، أو: لا يعرف أبواه، أو: ولدته السراري، لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة، لعدم الرؤية مع إمكانها.

وسواء أدرك في الجاهلية نصف عمره أم لا، والمراد بإدراكها كما في «شرح مسلم»[٤] للنووي: «ما قبل البعثة». قال العراقي: «وفيه نظر والظاهر إدراك قومه، أو غيرهم على الكفر قبل فتح مكة؛ فإن العرب بعده بادروا إلى الإسلام، وزال أمر الجاهلية، وخطب النبي ﷺ في الفتح بإبطال أمرها، وقد ذكر مسلم في المخضرمين: يُسَير بن عمرو - بضم التحتية، وفتح المهملة -، وإنما ولد بعد الهجرة»[٥].

وأما المخضرم في اصطلاح اللغويين، فهو: «الذي عاش نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في الإسلام، سواء أدرك الصحبة أم لا»[٦].

فبين الاصطلاحين عموم وخصوص من وجه: فحكيم بن حزام مخضرم

---

(١) تدريب الراوي (٧٠٥/٢).
(٢) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣٣٠/٥)، والصحاح للجوهري (١٩١٤/٥).
(٣) من (ب) فقط.
(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٣٩/١).
(٥) التقييد والإيضاح (٣٢٤).
(٦) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣٢٩/٥).

باصطلاح أهل اللغة، لا أهل الحديث.

قال السيوطي: «وحكى بعض [أهل][1] اللغة: مخضرِم بالكسر»[2]، أي: على صيغة اسم الفاعل. وحكى ابن خلكان: «محضرِم بالحاء المهملة، والكسر أيضًا»[3].

وذكر العسكري في «الأوائل»[4]: «أن المخضرم من المعاني التي حدثت في الإسلام، وسميت بأسماء كانت في الجاهلية لمعان أخر»، ثم ذكر أنه من خضرمت [الغلامَ][5]، إذا ختنته، والأذنَ إذا قطعت طرَفَها ، فكأنَّ زمان الجاهلية قطع عليه، أو من: الإبل المخضرمة، التي نتجت من العراب واليمانية، قال: «وهذا أعجب القولين إليَّ».

وعدة المخضرمين زادت على عشرين كما ذكرهم السيوطي[6].

ويلي المخضرمين في الطبقة: من ولد في حياة رسول الله ﷺ من أولاد الصحابة، كعبدالله بن أبي طلحة، وأبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف، وأبي إدريس الخولاني.

التنبيه الثالث:

من أكابر التابعين الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وعروة بن الزبير[7]، وخارجة بن زيد بن

---

(١) من «تدريب الراوي» فقط.

(٢) تدريب الراوي (٧٠٦/٢).

(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢١٤/٢).

(٤) الأوائل للعسكري (ص٤٥)، وهو: أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ)، له في اللغة «التلخيص»، و«صناعتي النظم والنثر»، وغير ذلك. يُنظر: معجم الأدباء (٥٦٢/٢).

(٥) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الكلام».

(٦) قال في تدريب الراوي (٧٠٧/٢): «وعدهم مسلم بن الحجاج فبلغ بهم عشرين نفسًا».

(٧) هو: عروة بن الزبير أبو عبدالله (ت٩٣، وقيل:٩٤هـ)، يروي عن أبويه، وخالته، وعلي، وعنه بنوه عثمان وعبدالله وهشام ويحي ومحمد والزهري. يُنظر: الكاشف (١٨/٢).

ثابت، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، وأبو أيوب سليمان بن يسار الهلالي[(١)]، هكذا عدهم أكثر علماء الحجاز.

وعدَّ ابنُ المبارك سالم بن عبدالله بن عمر بدل: أبي سلمة، وجعل أبو الزناد[(٢)] بدلهما: أبا بكر بن عبدالرحمن[(٣)].

وعدَّهم ابن المديني اثني عشر، وهم: ابن المسيب، وأبو سلمة، والقاسم، وخارجة بن زيد، وأخوه إسماعيل[(٤)]، وسالم، وحمزة[(٥)]، وزيد[(٦)]، وعبيدالله، وبلال[(٧)]، وهؤلاء الخمسة بنو عبدالله بن عمر، وأبان بن عثمان[(٨)]، وقبيصة -بفتح القاف، وكسر الموحدة، وسكون التحتية، وفتح المهملة- بن ذؤيب[(٩)].

وأفضل التابعين سعيد بن المسيب في قول أحمد بن حنبل، قيل له: «فعلقمة،

---

(١) هو: سليمان بن يسار مولى ميمونة أم المؤمنين (ت١١٠هـ)، يروي عن مولاته، وأبي هريرة، وعنه يحيى بن سعيد، وربيعة الرأي، وصالح بن كيسان. يُنظر: الثقات (٣٠١/٤).

(٢) هو: عبدالله بن ذكوان أبو الزناد المدني (ت١٣١هـ)، يروي عن أنس، وعمر بن سلمة ولم يره فيما قيل، وسعيد بن المسيب، وعنه مالك، والليث، والسفيانان. يُنظر: الكاشف (٥٤٩/١).

(٣) هو:أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي (ت٩٤هـ)، يروي عن أبي هريرة، وعائشة، وعنه بنوه والزهري. يُنظر: الكاشف (٤١١/٢).

(٤) هو: أبو مصعب إسماعيل بن زيد بن ثابت الأنصاري، يروى عن أبيه، وعنه عثمان بن عروة. يُنظر: الثقات (١٥/٤).

(٥) هو: حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، يروي عن أبيه، وعمّته حفصة، وعائشة، وعنه الزّهريّ، ويزيد بن عبدالله، وموسى بن عقبة. يُنظر: الكاشف (٣٥١/١).

(٦) هو: زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، يروي عن أبيه، وعنه نافع، وحفيده عمر بن محمد. يُنظر: الكاشف (٤١٧/١).

(٧) هو: بلال بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، يروي عن أبيه، وعنه كعب بن علقمة، وعبدالله بن هبيرة. يُنظر: الكاشف (٢٧٧/١).

(٨) هو: أبان بن عثمان بن عفان (ت١٠٥هـ)، يروي عن أبيه، وزيد بن ثابت، وعنه الزهري، وأبو الزناد. يُنظر: الكاشف (٢٠٦/١).

(٩) هو: قبيصة بن ذؤيب الخزاعي (ت٨٦هـ)، يروي عن عثمان، وعبادة بن الصامت، وحذيفة، وعنه ابنه إسحاق، ومكحول، ورجاء بن حيوة. يُنظر: الكاشف (١٣٣/٢).

والأسود؟»، قال: «هو وهُمَا»(١). وعنه أيضًا: «لا أعلم فيهم -أي: التابعين- مثل: أبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم»، وعنه أيضًا: «أفضلهم: قيس، وأبو عثمان النهدي، وعلقمة، ومسروق، هؤلاء كانوا فاضلين، ومن علية التابعين»(٢).

وعن محمد بن [خفيف](٣) الشيرازي: «أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين سعيد بن المسيب، وأهل الكوفة يقولون: أويس القَرَنِيُّ(٤)، وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري»، واستحسنه ابن الصلاح(٥).

وقال العراقي: «الصحيح، بل الصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة لما روى مسلم في «صحيحه»(٦) عن عمر بن الخطاب ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ ...**»، الحديث». قال: «فهذا قاطع للنزاع». قال: «وأما تفضيل أحمد بن حنبل لابن المسيب وغيره، فلعله لم يبلغه الحديث، أو لم يصح عنده، أو أراد بالأفضلية في العلم لا الخيرية»(٧).

وقال البلقيني: «الأحسن [أن يُقال: الأفضل من حيث الزهد والورع أويس، ومن حيث حفظ] الخبر والأثر سعيدٌ»(٨).

---

(١) يُنظر: طبقات الحنابلة (٢٢٢/١).

(٢) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٤٤/١).

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «خيف». وهو: محمد بن خفيف أبو عبدالله الضبي الشيرازي (ت٣٧١هـ)، أخذ عن أبي الحسن الأشعري، وحدث عن حماد بن مدرك، والنعمان بن أحمد، والحسين المحاملي، وجماعة، وعنه محمد بن جعفر الخزاعي، وابن باكويه، وابن الباقلاني شيخ الأشعرية. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٤٩/٣)، وطبقات الشافعية (١٤٧/١).

(٤) هو: أويس بن عامر القرني المرادي، يروي عن عمر، وعلي، وعنه ابن أبي ليلى، ويسير بن عمر، قال البخاري: «في إسناده نظر». يُنظر: التاريخ الكبير (٥٥/٢)، والجرح والتعديل (٣٢٦/٢).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٦).

(٦) برقم (٢٥٤٢).

(٧) التقييد والإيضاح (ص٣٢٦).

(٨) محاسن الاصطلاح (ص٥١٦)، وما بين المعقوفتين ساقط في (أ)، و(ب).

وقال أحمد: «ليس أحد أكثر فتوى في التابعين من الحسن وعطاء[١]، وكان عطاء مفتي مكة، والحسن مفتي البصرة»[٢].

وأما سيدات التابعات في قول ابن أبي داود[٣]، فـ «حفصة بنت سيرين[٤]، وعمرة بنت عبدالرحمن[٥]، ويليهما أم الدرداء الصغرى جهيمة أو هجيمة[٦]»[٧].

وقال إياس بن معاوية[٨]: «ما أدركت أحدًا أفضله على حفصة»، أي: بنت سيرين، فقيل له: «الحسن وابن سيرين؟»، فقال: «أما أنا فلا أفضل عليها أحدًا»[٩].

---

(١) هو: عطاء بن أبي رباح أبو محمد القرشي مولاهم المكي (ت١١٤هـ)، يروي عن عائشة، وأبي هريرة، وعنه الأوزاعي، وابن جريج، وأبو حنيفة، والليث. يثنظر: الكاشف (٢/٢١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٦).

(٣) هو: عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني أبو بكر ابن أبي داود، قال الدارقطني: «ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث»، وذكره ابن عدي فقال: «لولا ما شرطنا لما ذكرته»، إلى أن قال: «وهو معروف بالطلب، وعامة ما كتب مع أبيه هو مقبول عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه فما أدري أيش تبين له منه». يُنظر الكامل (٤/٢٦٥)، ولسان الميزان (٣/٢٩٣).

(٤) هي: حفصة بنت سيرين أم الهذيل البصرية (ت١٠٠هـ)، تروي عن مولاها أنس، وأم عطية، وعنها أيوب، وخالد الحذاء. الكاشف (٢/٥٠٥).

(٥) هي: عمرة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة (ت١٠٦هـ)، أخذت عن عائشة وكانت في حجرها، وعن جماعة، وعنها ابنها أبو الرجال، وولداه، والزهري، وعدة. يُنظر: الكاشف (٢/٥١٤).

(٦) هي: هجيمة، ويُقال: جهيمة بنت حيي الأوصابية الحميرية (بعد٨٠هـ)، تروي عن زوجها، وسلمان، وعبادة، وعنها مكحول، وابن ميسرة، وزيد بن أسلم. يُنظر: الكاشف (٢/٥٢٣).

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٦).

(٨) هو: إياس بن معاوية بن قرة أبو واثلة المزني (ت١٢٢هـ)، يروى عن ابن المسيب، وأبيه، وأبي مجلز، وعنه ابن عجلان، وشعبة، وحماد بن سلمة. يُنظر: الثقات (٤/٣٥)، والجرح والتعديل (٢/٢٨٢).

(٩) يُنظر: تهذيب الكمال (٣٥/١٥٢).

التنبيه الرابع:

عد قوم طبقةً من التابعين، ولم يلقوا الصحابة فهم من أتباع التابعين، كإبراهيم بن سويد النخعي[(١)] لم يدرك أحدًا من الصحابة، وليس بإبراهيم بن [يزيد][(٢)] النخعي الفقيه، وبكير بن أبي السَّمِيط[(٣)] -بفتح المهملة، وكسر الميم- لم يصح له عن أنس رواية، إنما أسقط قتادة من الوسط. وعكس قوم فعدوا طبقة من التابعين في أتباعهم لكون الغالب روايتهم عنهم، كأبي الزناد[(٤)] عبدالله بن ذكوان، لقي ابن عمر، وأنسًا.

وعد قوم في التابعين طبقة، وهم من الصحابة إما غلطًا كالنعمان وسويد، ابني مقرن، عدهما الحاكم في «الأخوة من التابعين»، وهما صحابيان معروفان، أو لكون ذلك الصحابي من صغار الصحابة يقارب التابعين في كون روايتهم، أو غالبها عن الصحابة، كما عد الإمام مسلم في التابعين يوسف بن عبدالله بن سلام، ومحمود بن لبيد، وهما صحابيان.

وعكس قوم فعدوا بعض التابعين في الصحابة، وكثيرًا ما يقع ذلك لمن يرسل، كما عدَّ محمد بن الربيع الجيزي[(٥)] عبدالرحمن بن غنم الأشعري[(٦)] ممن

---

(١) هو: إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي، يروي عن علقمة، والأسود، وعنه سلمة بن كهيل، وزبيد اليامي، والحسن بن عبيدالله. يُنظر: الثقات (٦/٦).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «زيد».

(٣) هو: بكير بن أبي السميط البصري المكفوف، يروي عن قتادة، وابن سيرين، وعنه حبان بن هلال، وعفان، وموسى بن إسماعيل، ومسلم بن إبراهيم، وجماعة ، قال ابن معين: «صالح»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال ابن حبان: «كثير الوهم، لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات». يُنظر: المجروحين (١٩٥/١)، وتهذيب التهذيب (٤٣٠/١).

(٤) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «و»، والصواب حذفها.

(٥) هو: أبو عبيد الله محمد بن الربيع بن سليمان بن داود الجيزي المصري، سمع أباه، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم، وهارون الأيلي، وعنه إبراهيم بن علي التمار، وعلي بن محمد الحلبي، وأبو بكر بن المقرئ، وغيرهم. يُنظر: تاريخ الإسلام (١٦١/٢٤).

(٦) هو: عبدالرحمن بن غنم الأشعري (ت٧٨هـ)، يروي عن عمرو، ومعاذ، وعنه مطور، ومكحول.
=

دخل مصر من الصحابة، وليس هو منهم على الأصح، فليتفطن الطالب لذلك وأمثاله.

فائدة:

«أول التابعين موتًا [أبو يزيد معضد بن يزيد][1]، فقُتِل بخراسان أو بأذربيجان، سنة ثلاثين من الهجرة، وآخرهم موتًا خلف بن خليفة[2] سنة ثمانين ومئة»[3].

وقد أفرد الحاكم في «علوم الحديث»[4] نوعًا لأتباع التابعين رضي الله عنا وعنهم أجمعين، وعن كل المسلمين، آمين.



=

يُنظر: الثقات (٥/٧٨)، والكاشف (١/٦٤٠).

(١) هو: مَعْضِد بن يَزِيد العجلي أبو يزيد الكوفي، قيل: أدرك الجاهلية، وقُتِل بأذربيجان زَمَنَ عثمان ﷺ، وعليها الأشعث بن قيس، روى عنه همام بن الحارث، وإبراهيم النخعي، كذا في الجرح والتعديل (٨/٤٣٢)، وأسد الغابة (٥/٢٤١)، وهو الصواب، وفي (أ): «أبو زيد»، وفي (ب): «أبو زيد معمر بن زيد».

(٢) هو: خلف بن خليفة أبو أحمد الأشجعي الكوفي (ت١٨١هـ)، حدث بواسط وبغداد، قيل: رأى عمرو بن حريث، يروي عن حفص بن أخي أنس، ومحارب بن دثار، وعنه سعيد بن منصور، وقتيبة، وابن عرفة. يُنظر: الكاشف (١/٣٧٤).

(٣) محاسن الاصطلاح (ص٥١٩).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص٤٦).

٦- المُسْنَدُ

٨- وَالمُسْنَدُ المتَّصِلُ الإسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

(و) سادسها: الحديث (**المُسْنَدُ**)، وهو (**المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ**) ظاهرًا فيدخل ما فيه انقطاع خفي، كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه؛ لإطلاق من خرج الإسانيد على ذلك، (**مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى**) ينتهي إلى (**المُصْطَفَى**) ﷺ، (**وَلَمْ يَبِنْ**) أي: ينفصل بمعنى ينقطع، وهذا مستغنى عنه بالمتصل المذكور، وإنما ذُكر تكملة للبيت.

وتعريف الناظم المسندَ بما ذكر موافق للأكثر، كما قاله النووي[١] تبعًا لابن الصلاح[٢]، وأكثر ما يُستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره.

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد»[٣]: «هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة، متصلًا كان، أي: كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، أو منقطعًا، أي: كمالك، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ». قال: «فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله ﷺ، وهو منقطع؛ لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس». وعلى هذا القول يستوي المسند والمرفوع. قال ابن حجر: «ويلزم عليه أن يصدق بالمرسل، والمعضل، والمنقطع إذا كان مرفوعًا، ولا قائل به»[٤].

وقال الخطيب البغدادي: «المسند عند أهل الحديث: ما اتصل من [راويه][٥] إلى منتهاه»[٦]، فشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، وتبعه ابن

---

(١) التقريب والتيسير (ص٣٢).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٢).
(٣) التمهيد لابن عبدالبر (٢١/١ - ٢٣).
(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٢٤١).
(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».
(٦) الكفاية في علم الرواية (ص٢١).

[الصباغ][(١)] في «العدة».

وقال الحاكم: «لا يستعمل المسند إلا في المرفوع المتصل، بخلاف الموقوف، والمرسل، والمعضل، والمدلس»[(٢)]، وحكاه ابن عبدالبر عن قوم من أهل الحديث[(٣)].

قال السيوطي: «وهو الأصح [وليس][(٤)] بعيدًا من كلام الخطيب، وبه جزم ابن حجر في «النخبة»[(٥)]، فيكون أخص من المرفوع»[(٦)].

قال الحاكم: «من شرط المسند أن لا يكون في إسناده: أخبرت عن فلان، ولا: حدثت عن فلان، ولا: بلغني عن فلان، ولا[(٧)]: أظنه مرفوعًا، ولا: رفعه فلان»[(٨)].

* * *

(١) كذا في «تدريب الراوي» (١/١٩٩)، وهو الصواب، وفي (أ)، و(ب): «الصلاح».
(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٨).
(٣) التمهيد لابن عبدالبر (١/٢٥).
(٤) من «تدريب الراوي» فقط.
(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١٤٦).
(٦) تدريب الراوي (١/٢٠٠).
(٧) بعدها في (أ) و(ب): «و»، والصواب حذفها كما في «معرفة علوم الحديث».
(٨) معرفة علوم الحديث (ص١٨).

٧- المُتَّصِلُ

٩- وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

(و) سابعها في قوله: (مَا بِسَمْعِ) أي: إسماع (كُلِّ رَاوٍ) من [راويه][١] ممن فوقه، كما قاله ابن الصلاح[٢]، وقال ابن جماعة: «أو إجازته»[٣]. (يَتَّصِل إِسْنَادُهُ) إلى منتهاه مرفوعًا كان (لِلْمُصْطَفَى) أو [موقوفًا][٤] على غيره كما قاله ابن جماعة، فشمل أقوال التابعين ومن بعدهم، وابن الصلاح قصره على المرفوع والموقوف الخاص بالصحابي، كما يأتي، ثم مثَّل الموقوف بمالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، وهو ظاهر في اختصاصه بالموقوف على الصحابي.

قال العراقي: «وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم، فلا [يسمونها][٥] متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو إلى مالك، ونحو ذلك»[٦]. قيل: «والنكتة في ذلك أنها تسمى مقاطيع، فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين»[٧].

(فَـ) الحديث الموصوف بما ذكر هو: (المُتَّصِل)، ويُسمى الموصول أيضًا، وما حملت عليه كلام الناظم هو المذكور في كلام [أهل][٨] الأثر دون ما قصره عليه من المرفوع خاصة.

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٤).

(٣) المنهل الروي (ص٤٠).

(٤) كذا في «المنهل الروي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مرفوعًا».

(٥) كذا في «التبصرة والتذكرة»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يسمعونها».

(٦) شرح التبصرة والتذكرة (١/١٨٣).

(٧) تدريب الراوي (١/٢٠١).

(٨) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أصل».

٨- المُسَلْسَلُ

١٠- مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
١١- كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

وثامنها: الحديث الذي يوصف بأنه (مُسَلْسَلٌ)، وهذا (قُلْ) في تعريفه: (مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى) أي: ما تتابع رجال إسناده واحدًا فواحدًا، على صفة واحدة، للرواة تارة، وللرواية أخرى. وصفات الرواة: إما أقوال، أو أفعال، أو هما معًا. وصفات الرواية: إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمانها، أو مكانها.

وله أنواع كثيرة:

كمسلسل التشبيك باليد، وهو حديث أبي هريرة ﷺ، قال: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خَلَقَ اللهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ ...**» الحديث[١]، قال السيوطي: «وقد تسلسل لنا بتشبيك كل واحد من [رواته][٢] بيد من رواه عنه»[٣].

(١) أخرجه الحاكم -مسلسلًا- في معرفة علوم الحديث (ص٣٣) بلفظ: «خلق الأرض»، وبنحوه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٩٠/٤٨). وأخرجه مسلم -غير مسلسل- برقم (٢٧٨٩) وفيه: «أَخَذَ رسول اللهِ ﷺ بِيَدِي فقال: خَلَقَ الله -عز وجل- التُّرْبَةَ يوم السَّبْتِ...».
وما جاء في هذا الحديث من أن الله خلق التربة -أو الأرض في بعض ألفاظه- يوم السبت معارض لآي الكتاب وصحيح السنة، ولذا فإن أكثر أهل العلم على أنه غلط، وأن أبا هريرة تلقاه من كعب الأحبار وحدث به عن كعب، فظن بعضهم أنه رفعه. قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٨/١٨): «فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم، مثل: يحيى بن معين، ومثل: البخارى وغيرهما، وذكر البخارى أن هذا من كلام كعب الأحبار. وطائفة اعتبرت صحته مثل: أبي بكر ابن الأنبارى، وأبي الفرج ابن الجوزى وغيرهما، والبيهقى وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت فى أحاديث وآثار أخر».
(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».
(٣) تدريب الراوي (٦٤١/٢).

وكالمسلسل بالعد، وهو حديث: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ...»[(١)] إلخ، مسلسل بعد الكلمات الخمس في يد كل راو، وكذلك المسلسل بالمصافحة، والأخذ باليد، ووضع اليد على رأس الراوى.

والمسلسل بأحوالهم القولية، [كحديث][(٢)] معاذ بن جبل ﷺ، أن النبي ﷺ قال له: «يَا مُعَاذ إِنِّي أُحِبُّكَ، فَقُلْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»[(٣)]، قال السيوطي: «تسلسل لنا بقول كل من [رواته][(٤)]: وأنا أحبك، فقل ...»[(٥)] إلخ.

وأما المسلسل بهما: فحديث أنس ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ»، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ»[(٦)]، وكذا كل راو من رواته.

والمسلسل بصفاتهم القولية: كالمسلسل بقراءة سورة الصف[(٧)] ونحوه.

قال العراقي: «وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة، بل

---

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٣٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٢٢١)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٨/٣١٥).

(٢) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «الحديث».

(٣) أخرجه أحمد (٥/٢٤٤)، والبزار (٧/١٠٤)، وابن حبان (٥/٣٦٤)، والحاكم في المستدرك (١/٤٠٧)، والطبراني في الكبير (١١٠) مسلسلًا أكثره، وأخرجه أبو داود (١٥٢٢) مسلسلًا لراويين، وأخرجه النسائي (١٣٠٣) غير مسلسل، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٢٤١) مسلسلًا لجميع رواته.

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».

(٥) تدريب الراوي (٢/٦٤١).

(٦) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٣١)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/١٥٢)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٥/٢٤٩).

(٧) أخرجه الترمذي (٣٣٠٩)، وأحمد (٥/٤٥٢)، والدارمي (٢٣٩٠)، وأبو يعلى الموصلي (١٣/٤٨٤)، والحاكم في المستدرك (٢/٧٨)، والبيهقي في الكبرى (٩/١٦٠) كلهم من طريق الأوزاعي، عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سلام، مسلسلًا.

متماثلة»[(١)].

والمسلسل بصفاتهم الفعلية: كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل [بالمحمدين][(٢)]. أو صفاتهم، كالمسلسل بالفقهاء مطلقًا، أو الشافعيين، أو الحفاظ، أو النحاة، أو الكتاب، أو الشعراء، أو المعمرين. أو نسبتهم، كالدمشقيين، أو المصريين، أو الكوفيين، أو العراقيين[(٣)].

وصفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء: كالمسلسل بـ «سمعت فلانًا»، أو بـ «أخبرنا فلان والله»، أو «أشهد بالله لقد سمعت فلانًا»، يقول ذلك كل راوٍ منهم.

والمتعلقة بالزمان: كالمسلسل [بروايته][(٤)] يوم العيد[(٥)]، وقص الأظفار يوم الخميس[(٦)]، ونحو ذلك.

وبالمكان: كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم[(٧)]، قال السيوطي: «وقد جمعت

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٩٣/٢).

(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بالمحدثين». وهو حديث محمد بن جحش: أن النبي ﷺ قال: «غَطِّ فَخِذَيْكَ، فَإِنَّ الفَخْذَ عَوْرَةٌ». يُنظر: «جياد المسلسلات» للسيوطي (ص٢٠٢). قال الحافظ ابن حجر في الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص٥٣): «ليس في إسناده من ينظر في حاله سوى محمد بن عمرو، واسم جده سهل، ضعفه يحيى القطان، ووثقه ابن حبان، وله متابع رواه أحمد وابن خزيمة من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن أبي كثير أتم منه، وقال البخاري في الصحيح: ويروى عن محمد بن جحش فذكره».

(٣) يُنظر أمثلة ذلك في «جياد المسلسلات» للسيوطي.

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «برواية».

(٥) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٤٠/٥) من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «شهدت رسول الله ﷺ في يوم عيد فطر أو أضحى فلما فرغ من الصلاة قال: يا أيها الناس، قد أصبتم خيرًا ...». وفيه يقول كل راوٍ: حدثني فلان في يوم عيد.

(٦) يُنظر: «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» (ص١٧)، وفيه يقول كل راوٍ: حدثني فلان، ورأيته يقص أظافره يوم الخميس

(٧) أخرجه القاضي عياض في «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» مسلسلًا (٩٤/٢)، وفيه يقول كل راوٍ: فَمَا دَعَوْت اللَّه بشيء في هذا الملتزم منذ سمعت هذا الحديث إلا استجيب لي.

كتابًا فيما وقع في سماعي من المسلسلات بأسانيدها، وجمع الناس في ذلك كثيرًا»[١].

والناظم اقتصر على التمثيل بحالة الرواة القولية والفعلية، فقال في الأولى: (مِثْلُ) قول الراوي: (أَمَا) بتخفيف الميم، وهو استفهام تقريري، (واللهِ أَنْبَانِي) بإبدال الهمزة ألفًا، وحسنه مراعاة الوزن، أي: أخبرني (الفَتَى) بكذا، وهو إما علم لعين أو وصف له بالفتوة الآتي معناها، وجمعه: فتيان وفتية، وفي التنزيل: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ﴾[٢].

وقال الناظم في الثانية: (كَذَاكَ)، أي: مثله، كقوله: (قَدْ حَدَّثَنِيهِ)، أي: الحديث فلان حال كونه (قَائِمًا أَوْ) قوله: (بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي) به (تَبَسَّمَا)، ويقول ذلك كل من رواته فيهما.

تنبيه:

قال الحاكم: «الذي أختاره، وعهدت عليه أكثر مشايخي -رحمهم الله- وأئمة عصري أن يقول الراوي فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: «حدثني» بالإفراد، وفيما سمعه منه مع غيره: «حدثنا»، بالجمع، وفيما قرأه عليه بنفسه: «أخبرني»، وفيما قرئ على الشيخ بحضرته: «أخبرنا»»[٣].

ومعنى«حدثنا» في اللغة: أنشأ لنا خبرًا حادثًا[٤].

وفي عبارة بعضهم: استعمل المحدثون «حدثنا» لما سمع من الشيخ، و«أخبرنا» لما قرئ عليه، و«أنبأنا» لما أجازه، على الخلاف في ذلك، وهو أن «أخبرنا»، و«أنبأنا»، و«حدثنا» بمعنى واحد عند مالك والبخاري، ومعظم

---

(١) تدريب الراوي (٦٤٢/٢).

(٢) سورة الكهف، الآية: (١٣).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٢٦٠).

(٤) يُنظر: الصحاح للجوهري (٢٧٨/١).

الحجازيين والكوفيين، ومذهب الشافعي، وجمهور المشارقة.

قيل: وأكثر المحدثين -واختاره مسلم- أن «حدثنا» لما سمع من الشيخ خاصة، وهو الأعلى، و«أخبرنا» لما قرئ عليه، وأما «أنبأنا» فيكون في الإجازة، فهو أدنى مما قبله، ومما اعتبر غالبًا في الرسم «ثنا» لـ «حدثنا»، و«أنا» لـ «أخبرنا»، و«أنبا» لـ «أنبأنا»، لكن لا يُطلق بها إلا على أصولها[1].

تتمة:

قال النووي: «وأفضله -أي المسلسل- ما دل على الاتصال»[2]، أي: في السماع، وعدم التدليس.

ومن فوائد المسلسل: اشتماله على الضبط من الرواة، و«قلَّ ما يسلم من خلل في التسلسل، وقد ينقطع [تسلسله][3] في وسطه»[4]، أو أوله وآخره، كالمسلسل بقولهم: «أول حديث سمعته»، وهو حديث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ**»[5]، فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو[6]، وانقطع في سماع عمرو من أبي قابوس[7]، وفي سماع أبي قابوس من عبدالله بن عمرو، وفي سماع عبدالله بن عمرو من النبي ﷺ على ما

---

(١) يُنظر: الكفاية في علم الرواية (ص٢٨٣ وما بعدها)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١٥٧).

(٢) التقريب والتيسير (ص٨٧).

(٣) كذا في «التقريب» للنووي، وفي (أ): «سلسلة»، وفي و(ب): «سلسله».

(٤) التقريب والتيسير (ص٨٧، ٨٨).

(٥) يُنظر: جياد المسلسلات (ص٧٣ وما بعدها)، والمناهل السلسلة (٦ - ١١).

والحديث أخرجه غير مسلسل: أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، وأحمد (١٦٠/٢)، والحاكم في المستدرك (١٧٥/٤)، والبيهقي في الكبرى (٤١/٩).

(٦) هو: عمرو بن دينار أبو محمد المكي (ت١٢٦هـ)، يروي عن ابن عباس، وابن عمر، وجابر، وعنه شعبة، والسفيانان. يُنظر: الكاشف (٧٥/٢).

(٧) هو: مولى عبدالله بن عمرو بن العاص، يروي عن عبدالله، وعنه عمرو بن دينار، صحح الترمذي حديثه. يُنظر: لسان الميزان (٤٧٩/٧).

هو الصحيح فيه.

قال السيوطي: «ورواه بعضهم كامل [السلسلة][(١)] فوهم فيه»[(٢)].

لطيفة:

قال ابن حجر: «أصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة «الصف»»[(٣)]، زاد السيوطي: «والمسلسل بالحفاظ، بل في «شرح النخبة»[(٤)] أن الثاني مما يفيد [العلم القطعي]»[(٥)].

[معنى الفتوة:][(٦)]

«[قيل: الفتى من كسر الصنم، قال الله -تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا ﴾[(٨)]، وصنم كُل إِنْسَان نَفْسه][(٩)]، فمن خالف هواه فهو فتى على الحقيقة.

وقال الحارث المحاسبي[(١٠)]: الفتوة أن تنصف ولا تنتصف.

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ): «السلسل»، وفي (ب): «سلسل».

(٢) تدريب الراوي (٢/٦٤٣).

(٣) المرجع السابق.

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٦٣، ٢٠٣).

(٥) تدريب الراوي (٢/٦٤٣)، وما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، و(ب).

(٦) زيادة يقتضيها السياق، للفصل بين الكلام على أصح المسلسلات وبيان معنى الفتوة.

(٧) سورة الأنبياء، الآية: (٦٠).

(٨) سورة الأنبياء، الآية: (٥٨).

(٩) من الرسالة القشيرية فقط.

(١٠) هو: الحارث بن أسد أبو عبدالله المحاسبي البغدادي (ت٢٤٣هـ)، الصوفي الزاهد، وإليه ينسب أكثر متكلمي الصفاتية، يروي عن يزيد بن هارون وغيره، وعنه ابن مسروق، وأحمد بن الحسن الصوفي، هجره الإمام أحمد لاشتغاله بالكلام، وسُئل أبو زرعة عنه وعن كتبه فقال للسائل: «إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر، فإنك تجد فيه ما يغنيك»، قيل له: في هذه الكتب عبرة، فقال: «من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة».
=

وقال عمر بن عثمان المكي[١]: الفتوة حسن الخلق.
وقال أحمد بن حنبل: هي ترك ما تهوى إلى ما تخشى.
وقال سهل بن عبدالله[٢]: هي اتباع السنة.
وقيل: هي الوفاء والحفاظ.
وقيل: هي فضيلة تأتيها ولا ترى نفسك فيها.
وقيل: هي ألا ترى لنفسك فضلًا على غيرك.
وقيل: هي ألا تهرب إذا أقبل السائل.
وقيل: هي ألا تحتجب من القاصدين.
وقيل: هي ألا تدخر ولا تعتذر، أي: لا تفعل ما يقتضي الاعتذار.
وقيل: هي إظهار النعمة وإسرار المحنة.
وقيل: هي أن تدعو عشرة أنفس، فلا تتغير إن جاء تسعة أو أحد عشر.
وقيل: هي ترك التمييز.
وقيل: هي ألا يميز بين أن يأكل عنده وَلِيٌّ أو كافر»[٣].

حكايات متعلقة بالفتوة:

«قال بعض العلماء: استضاف مجوسيٌّ إبراهيمَ الخليل -عليه الصلاة والسلام- فقال: بشرط أن تسلم، فمضى المجوسي، فأوحى الله -سبحانه- إلى

=

يُنظر: ميزان الاعتدال (٢/١٦٤)، وطبقات الشافعية (١/٥٩).

(١) ويُقال: عمرو بن عثمان بن كرب أبو عبدالله المكي، الصوفي الزاهد، سكن بغداد، وتوفي بها سنة (٢٩٦هـ)، سمع يونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان، وسليمان بن سيف الحراني، وغيرهم، وعنه جعفر الخلدي وغيره. يُنظر: تاريخ بغداد (١٢/٢٢٣)، وصفة الصفوة (٢/٤٤١).

(٢) هو: سهل بن عبدالله بن يونس أبو محمد التستري (ت٢٨٣هـ)، أحد أئمة الصوفية والمتكلمين في علوم الرياضات والإخلاص وعيوب الأفعال، صحب خاله محمد بن سوار، وشاهد ذا النون المصري سنة خروجه إلى الحج بمكة. يُنظر: صفة الصفوة (٤/٦٤)، وطبقات الصوفية (ص١٦٦).

(٣) الرسالة القشيرية (٢/٣٨١، ٣٨٢)، وما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، و(ب).

إبراهيم -عليه السلام-: منذ خمسين سنة أطعمه على كفره، فلو ناولته لقمة من غير أن تطالبه بتغيير دينه، فمضى إبراهيم على أثر المجوسي حتى أدركه واعتذر إليه، فسأله عن السبب، فذكره له، فأسلم المجوسي.

وقال أحمد بن خضرويه[١] لامرأته: أريد أن [أتخذ][٢] دعوة -أي طعامًا إليه- أدعو عيَّارًا شاطرًا، كان في بلدهم رأس الفتيان، فقالت: إنك لا تهتدي إلى دعوة الفتيان، فقال: لا بد، فقالت: إن فعلت فاذبح الأغنام والبقر والحمر وألقها من باب دار الرجل إلى باب دارك، فقال: أما الأغنام والبقر فأعلم، فما بال الحمر؟ فقالت: تدعو فتى إلى دارك، ولا أقَلَّ أن يكون لكلاب المحلة حمر؟

وقيل: اتخذ بعضهم دعوة، وفيهم شيخ رازي، فلما أكلوا وقع عليهم النوم في حال السماع، فقال الشيرازي لصاحب الدعوة: أَيْش السبب في نومنا؟ فقال: لَا أدْرِي، اجتهدت في جميع ما أطعمتكم، إلا الباذنجان فلم أسأل عنه، فلما أصبحوا سألوا بائعه، فقال: لم يكن لي شيء فسرقته من الموضع الفلاني وبعته، فحملوه إلى صاحب الأرض ليجعله في حل، فقال: تسألوني المحاللة في ألف باذنجانة، قد وهبته تلك الأرض وثورين وحمارًا وآلة الحرث لئلا يعود إلى ما فعله.

وقيل: تزوج رجل بامرأة، فقبل الدخول بها ظهر بها جدري، فقال: اشتكيت عيني، ثم قال: عميت، فزفت إليه المرأة، وماتت بعد عشرين سنة، ففتح عينيه، فقيل له في ذلك، فقال: لم أعم، ولكن تعاميت حذرًا من أن تحزن، فقيل له: سبقت الفتيان.

---

(١) هو: أبو حامد أحمد بن الخضر، المعروف بابن خضرويه البلخي (٢٤٠هـ)، صحب أبا تراب النخشبي، وحاتمًا الأصم، ورحل إلى يزيد، وأبي حفص النيسابوري، يُنظر: حلية الأولياء (١٠/٤٢)، وصفة الصفوة (٤/١٦٣).

(٢) كذا في «الرسالة القشيرية»، وفي (أ) و(ب): «تخذ».

وقال ذو النون المصري[١]: من أراد الظرف فعليه بسقاية الماء ببغداد، فقيل له: كيف هو؟ قال: لما حملت إلى الخليفة حين نسبت إلى الزندقة، رأيت سقاء عليه عمامة، وهو [متردٍّ][٢] بمنديل مصري، وبيده كِيزَان خزف رقاق، فقلت: هذا ساقي السلطان؟ فقالوا: لا، ساقي العامة، فأخذت الكوز وشربت، وقلت لمن معي: أعطه دينارًا، فلم يأخذه، وقال: أنت أسير وليس من الفتوة أن نأخذ منك شيئًا، وقيل: ليس من الفتوة أن تربح على صديقك»[٣].

قال أبو القاسم القشيري[٤]: «كان من أصدقائنا -رحمهم الله- فتى اسمه أحمد بن سهل التاجر، اشتريت منه خرقة بياض، فأخذ رأس ماله، فقلت له: ألا تأخذ ربحًا؟ فقال: أما الثمن فنأخذه ولا أحملك منة؛ لأنه ليس [له][٥] من الخطر ما أتملق به معك، ولكن لا آخذ الربح؛ إذ ليس من الفتوة أن تربح على صديقك. وقيل: خرج إنسان يدعي الفتوة من نيسابور إلى نَسَا، فاستضافه رجل ومعه جماعة من الفتيان، فلما فرغوا من الطعام خرجت جارية تصب الماء على أيديهم، فانقبض النيسابوري عن غسل اليدين، وقال ليس من الفتوة أن تصب النسوان الماء على أيدي الرجال، فقال واحد منهم: أنا منذ سنين أدخل هذه الدار، ولم أعلم أن امرأة تصب علينا أو [رجلًا][٦].

---

(١) هو: ثوبان بن إبراهيم، وقيل: فيض بن أحمد، وقيل: فيض بن إبراهيم النوبي الإخميمي، يُكنى: أبا الفيض، ويُقال: أبا الفياض (ت٢٤٥هـ)، روى عن مالك، والليث، وابن لهيعة، وطائفة، وعنه ابن صبيح الفيومي، وربيعة الطائي، والجنيد بن محمد، وآخرون. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٥٣٢/١١).

(٢) كذا في «الرسالة القشيرية»، وفي (أ) و(ب): «مبرد».

(٣) الرسالة القشيرية (٣٨٢/٢، ٣٨٣).

(٤) هو: عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك بن طلحة بن محمد أبو القاسم القشيري النيسابوري (ت٤٦٥هـ)، أخذ عن أبي علي الدقاق، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي بكر الطوسي، وابن فورك، وغيرهم، وعنه ابنه عبدالمنعم، وابن ابنه أبو الأسعد هبة الرحمن، وأبو عبدالله الفراوي، والشاذياخي، وخلق. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٥٤/٥)، وطبقات الشافعية (٢٥٤/١).

(٥) من «الرسالة القشيرية» فقط.

(٦) كذا في «الرسالة القشيرية»، وفي (أ) و(ب): «رجل».

وقال منصور بن خلف المغربي[١]: أراد [واحد][٢] أن يمتحن نوحًا العيار النيسابوري، فباعه جارية في زي غلام، وشرط أنه غلام، وكانت وضيئة الوجه، فاشتراها نوح على أنها غلام، ولبثت عنده شهورًا كثيرة، فقيل لها: هل علم أنك جارية، فقالت: لا، إنه ما مسني، وهو يتوهم أني غلام.

وقيل: إن بعض الشطار طلب منه تسليم غلام كان يخدمه إلى السلطان فأبى، فضرب ألف سوط، فلم يسلمه، فاتفق أنه احتلم تلك الليلة، وكان بردًا شديدًا، فلما أصبح اغتسل بالماء البارد، قيل له: خاطرت بروحك، فقال: استحييت من الله أن أصبر على ضرب ألف سوط لأجل مخلوق، ولا أصبر على مقاساة برد الاغتسال لأجله.

وقيل: قدم جماعة من الفتيان لزيارة واحد يدعي الفتوة، فقال الرجل: يا غلام، قدم السفرة، فلم يقدم، فقال الرجل كذلك ثانيًا وثالثًا [للغلام][٣]، فلم يقبل، فنظر بعضهم إلى بعض، فقالوا: ليس هذا من الفتوة أن يستخدم من يتعاصى عليه في تقديم السفرة كل هذا، فقال الرجل للغلام: أبطأت بالسفرة، فقال: كان عليها نمل، فلم يكن من الأدب تقديم السفرة إلى الفتيان مع النمل، ولم يكن من الفتوة إلقاء النمل من السفرة، فلبثت حتى دب النمل، فقالوا: دققت يا غلام، مثلك من يخدم الفتيان.

وقيل: إن رجلًا نام بالمدينة، فتوهم أن هميانه[٤] سُرِقَ، فخرج فرأى [جعفرًا][٥] الصادق، فتعلق به وقال: أخذت همياني، فقال: أَيْش كان فيه؟ قال:

---

(١) هو: منصور بن خلف بن حمود أبو القاسم الصوفي المغربي المالكي (ت٤١٥هـ)، من شيوخ الصوفية، حدث عن أبي بكر محمد بن عدي، وأبي أحمد العبدي، وأبي سعيد محمد بن الحسين، والحاكم، وغيرهم، وعنه ابنه أحمد، وغيره. يُنظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص٤٧٩).

(٢) كذا في «الرسالة القشيرية»، وفي (أ) و(ب): «واحدا».

(٣) من (ب) فقط.

(٤) الهميان: الذي تُجعل فيه الدراهم. يُنظر: لسان العرب (١٥/٣٦٤) (همي).

(٥) كذا في «الرسالة القشيرية»، وفي (أ) و(ب): «جعفر». وهو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن =

ألف دينار، فأدخله داره ووزن له ألف دينار، فرجع الرجل إلى منزله ودخل بيته، فوجد هميانيه فيه، فرجع إلى جعفرٍ معتذرًا، ورد عليه الدنانير، فأبى أن يقبل، وقال: شيء أخرجته من يدي لا أسترده، فقال الرجل: من هذا؟ فقيل: جعفر الصادق.

وقيل: سأل شقيقُ البلخي[1] جعفرَ بن محمد عن الفتوة، فقال: ما تقول أنت؟ فقال شقيق: إن أعطينا شكرنا، وإن منعنا صبرنا، فقال جعفر: الكلاب عندنا بالمدينة كذلك، فقال شقيق: يا ابن بنت رسول الله ﷺ، ما الفتوة عندكم؟ فقال: إن أعطينا آثرنا، وإن منعنا شكرنا.

وقال الجريري[2]: دعانا أبو [العباس][3] بن مسروق[4] ليلة إلى بيته، فاستقبلنا صديق لنا، فقلنا ارجع معنا إلى بيت الشيخ، فنحن في ضيافته، فقال: إنه لم يدعني، فقلنا: نحن نستثني كما [استثنى][5] رسول الله ﷺ [لعائشة][6] رضي الله عنها، فأخذناه معنا، فلما بلغ باب الشيخ أخبرناه بما قال، فقال له

=

علي بن أبي طالب أبو عبدالله الصادق (ت١٤٨هـ)، كان من سادات أهل البيت فقهًا وعلمًا وفضلًا، سمع أباه، والقاسم، وعطاء، وعنه الثوري، ومالك، وشعبة، والقطان. يُنظر: الثقات (١٣١/٦)، والكاشف (٢٩٥/١).

(١) هو: شقيق بن إبراهيم أبو علي الأزدي البلخي (ت١٥٣)، الصوفي الزاهد، روى عن إبراهيم بن أدهم، وكثير بن عبدالله، وعباد بن كثير، وأبي حنيفة النعمان، وعنه حاتم الأصم، وعبدالصمد ابن زيد المعروف بمردويه البغدادي. يُنظر: تاريخ مدينة دمشق (١٣١/٢٣)، والمنتظم (١٧٠/٨).

(٢) هو: أبو محمد أحمد بن محمد بن الحسين الجريري (ت٣١١هـ)، من مشايخ الصوفية، صحب الجنيد، وسهل بن عبدالله. يُنظر: الرسالة القشيرية (١٠٢/١)، والكامل في التاريخ (١٦/٧).

(٣) كذا في الرسالة القشيرية»، وهو الصواب، وفي (أ) و (ب): «القاسم».

(٤) هو: أَبو العباس أَحمد بن محمد بن مسروق الطوسي (ت٢٩٨هـ)، سكن بغداد، وصحب الحارث المحاسبي، والسري السقطي. يُنظر: حلية الأولياء (٢١٣/١٠)، والرسالة القشيرية (١٠٠/١).

(٥) كذا في «الرسالة القشيرية»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «نستثني».

(٦) كذا في «الرسالة القشيرية»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بعائشة».

الشيخ: جعلت موضعي من قلبك أن تجيء منزلي من غير دعوة؟ عَلَيَّ كذا وكذا، إن مشيتَ إلى الموضع الذي تقعد فيه إلا على خدي، وألحَّ عليه، فوضع الشيخ خده على الأرض، وحمل الرجل فوضع قدمه على خده من غير أن يوجعه، وسحب الشيخ وجهه على الأرض إلى أن بلغ موضع جلوسه»(١).

قال الأستاذ أبو القاسم القشيري: «واعلم أن من الفتوة الستر على عيوب الأصدقاء، سيما إذا كان لهم فيها شماتة، كان يقال [للنصراباذي](٢) كثيراً: إن عليًّا [القوَّال](٣) يشرب بالليل، ويحضر مجلسنا بالنهار، وكان لا يسمع فيه ما يقال، فاتفق أنه كان يمشي يومًا ومعه واحد ممن يذكر عليًّا بذلك، فوجد عليًّا مطروحًا في موضع، وقد ظهر عليه أثر السكر، وصار يغسل فمه، فقال الرجل: إلى كم نقول للشيخ ولا يسمع، وهذا عليٌّ على هذا الوصف الذي نقول؟! فنظر إليه [النصراباذي](٤) وقال: احمله في رقبتك، وانقله إلى منزله، فلم يجد بُدًّا من طاعته فيه».

وقال المرتعش(٥): دخلنا مع أبي جعفر على مريض نعوده، ونحن جماعة، فقال للمريض: تحب أن تبرأ؟ فقال: نعم، فقال لأصحابه: تحملوا عنه، فقام العليل،

---

(١) الرسالة القشيرية (٣٨٣/٢، ٣٨٤).

(٢) كذا في «الرسالة القشيرية»، وهو الصواب، وفي (أ): «للتصواباذي»، و(ب): «للنصواباذي». وهو: إبراهيم بن محمد بن أحمد بن محمويه أبو القاسم النصراباذي النيسابوري الصوفي (ت٣٦٧هـ)، صحب الشبلي، وأبا علي الروذباري، والمرتعش، قدم بغداد، وحدث بها عن عبدالله بن محمد بن الحسن الشرقي، وأحمد بن محمد بن يحيى، ومكحول البيروتي. يُنظر: تاريخ بغداد (١٦٩/٦).

(٣) كذا في «الرسالة القشيرية»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الفوال».

(٤) كذا في «الرسالة القشيرية»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «النصواباذي».

(٥) هو: أبو محمد عبدالله بن محمد المرتعش النيسابوري (ت٣٢٨هـ)، صحب أبا حفص الحداد، وأبا عثمان الحداد، ولقي الجنيد وصحبه، قال أبو عبدالله الرازي: «كان مشايخ العراق يقولون: عجائب بغداد في التصوف ثلاث: إشارات الشبلي، ونكت المرتعش، وحكايات جعفر الخلدي». يُنظر: طبقات الصوفية (ص٢٦٥).

وأصبحنا كلنا أصحاب فرش نعاد»[١].

وإنما أطلت بهذه الحكايات لأن بها في القلـوب الـصادقة نفعًـا، وفي الآذان الواعية وقعًا، والله الموفق لمن أراد، الهادي إلى المراقبة والمقاربة والسداد.

* * *

(١) الرسالة القشيرية (٢/٣٨٤، ٣٨٥).

٩- العَزِيزُ

١٢- عَزِيــزُ مَــرْوِي اثْنَــيْنِ أَوْ ثَلَاثَــهْ

وتاسعها: ما يلقب بأنه: (**عَزِيزُ**)، وترك الناظم تنوينه للوزن، وهو (**مَـرْوِي**) بسكون الياء، لذلك (**اثْنَيْنِ أَوْ**) مروي (**ثَلَاثَهْ**)؛ كأن ينفرد عن الزهـري -وشـبهه ممن يجمع حديثه من الأئمة كقتادة- اثنان أو ثلاثة، كـذا قـاله ابـن الـصلاح[١]، أخذًا من كلام ابن منده[٢]. وأما ابن حجر وغيره فخصوا الاثنين بالعزيز؛ لعزتـه بمجيئه من طريق آخر، ولقلة وجوده.

قال ابن حجر: «وقد ادعى ابن حبان أن روايـة اثنـين عـن اثنـين لا توجـد أصلًا، فإن أراد رواية اثنين فقط، عن اثنين فقط فمسلم، وأما صورة العزيز التي جوزها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين.

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس[٣]، والبخـاري[٤] مـن حـديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ ...**» الحديث، رواه عن أنس[٥]: قتادة، وعبدالعزيز بن صهيب[٦]، ورواه عن قتادة: شعبة، وسعيد، ورواه عن كلٍّ جماعةٌ»[٧].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٧٠).

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده أبـو عبـدالله الأصـفهاني (ت٣٩٥هـ)، قـال ابـن حجر: «كان من أئمة هذا الشأن وثقاتهم». يُنظر: لسان المـيزان (٥/٧٠). وقـوله -الذي نقلـه ابـن الصلاح وأشار إليه المصنف هنا- أخرجه ابن عساكر بسنده في تاريخ مدينة دمشق (٥٣/٢٨٢).

(٣) البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

(٤) برقم (١٤).

(٥) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «و»، والصواب حذفها.

(٦) هو: عبدالعزيز بن صهيب أبو حمزة البناني (ت١٣٠هـ)، يروي عن أنس، وشهر، وعنه شعبة، وابـن علية. يُنظر: الثقات (٥/١٢٣)، والكاشف (١/٦٥٦).

(٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٥٣، ٥٤).

١٠- المَشْهُورُ

١٢- مَشْهُورُ مَـرْوِي فَـوْقَ مَـا ثَلَاثَـهْ

وعاشرها الذي يُقال فيه: (مَشْهُورُ) بلا تنوين لما مر، وهو: (مَرْوِي) بالسكون لما سبق، (فَوْقَ مَا) مزيدة للوزن، أي: أكثر من (ثَلَاثَه) من الرواة.

قال ابن الصلاح: «ومعنى الشهرة مفهوم»(١)، فاكتفى بذلك عن حده.

وقال البلقيني: «لم يذكر -أي: ابن الصلاح- له ضابطًا، وفي كتب الأصول: المشهور -ويقال له: المستفيض-: الذي تزيد نقلته على ثلاثة»(٢).

وقال ابن حجر: «المشهور: ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر، سمي بذلك لوضوحه، وسماه جماعة من الفقهاء: المستفيض؛ لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضًا، ومنهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من عكس.

ثم المشهور ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف، وإلى: مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومشهور بينهم وبين غيرهم من العلماء والعامة، وقد يُراد به ما اشتهر على الألسنة، وقد يُطلق على ما له إسناد واحد فصاعدًا، بل [ما](٣) لا يوجد له إسناد أصلًا»(٤).

وقد صنف في هذا الزركشي كتابه «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»، وألف فيه السيوطي كتابًا مرتبًا على حروف المعجم سماه: «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»، استدرك فيه مما فات الزركشي [الجم](٥) الغفير.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٦٥).
(٢) محاسن الاصطلاح (ص٤٥٠).
(٣) من «نزهة النظر» فقط.
(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٤٩، ٥٠).
(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «النجم».

قال السيوطي: «مثال المشهور على الاصطلاح -وهو حديث صحيح-: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ ...**»(١) إلخ، وحديث: «**مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ**»(٢). ومثَّلَهُ الحاكم(٣) بحديث: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»(٤)، واعترض بأن الشهرة إنما طرأت له من يحيى بن سعيد الأنصاري»(٥).

أي: فقد رواه عنه فوق ثلاث مئة حافظ، وقيل: سبع مئة(٦)، ورواه ابن سعيد وحده عن محمد بن إبراهيم التيمي(٧)، وهو وحده عن علقمة(٨)، وهو وحده عن عمر بن الخطاب، ولم يروه غير عمر من طريق صحيح، وإن رواه نحو عشرين صحابيًّا، فهو -وإن أجمعوا على صحته- فردٌ غريب باعتبار أوله، تكررت فيه الغرابة أربع مرات، مشهور باعتبار آخره.

«ومثاله -وهو حسن-: «**طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**»(٩)، فقد قال

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٠) ، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٨٧٧)، ومسلم (٨٤٤) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٩٢).

(٤) أخرجه البخاري (١) بلفظه، ومسلم (١٩٠٧) بنحوه، من حديث عمر ﷺ.

(٥) تدريب الراوي (٦٢٢/٢).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/١): «حكى محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفسًا، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز الثلاثمائة، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال: كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى. قلت: وأنا استبعد صحة هذا، فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرت على تكميل المائة».

(٧) هو: محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبدالله المدني (ت١٢٠هـ)، يروي عن عائشة، وأبي سعيد، وعلقمة بن وقاص، وعنه يحيى بن سعيد، والأوزاعي، وخلق، وثقوه، وقال أحمد: روى مناكير. يُنظر: الثقات (٣٨١/٥)، والكاشف (١٥٣/٢).

(٨) هو: علقمة بن وقاص الليثي، من أهل المدينة، يروي عن عمر، وعائشة، وعنه ابناه عمرو وعبدالله، ومحمد بن إبراهيم التيمي، والزهري. يُنظر: الثقات (٢٠٩/٥)، والكاشف (٣٥/٢).

(٩) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤)، وأبو يعلى (٢٢٣/٥)، والطبراني في الأوسط (٧/١) جميعهم من طريق
=

المزي: إن له طرقًا يرتقي بها إلى رتبة الحسن.

ومثاله -وهو ضعيف-: «**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**»[١]، كما مَثَّل به الحاكم[٢].

ومثال المشهور عند أهل الحديث خاصة: حديث أنس: «**قَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى [رَعَلْ]**[٣] **وَذَكْوَانَ**»، أخرجه الشيخان[٤] من رواية سليمان التيمي[٥]، عن أبي [مجلز][٦] عن أنس، وقد رواه عن أنس غير أبي [مجلز][٧]، وعن أبي [مجلز][٨] غير سليمان، وعن سليمان جماعة، وهو مشهور بين أهل الحديث، وقد يستغربه غيرهم لأن الغالب على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة.

=

حفص بن سليمان، عن كثير بن شنظير، عن محمد بن سيرين، عن أنس ﷺ. وحفص بن سليمان ضعيف. قال السخاوي: «وهو مع طرقه الكثيرة عنه قد ضعفه أحمد والبيهقي وغيرهما، ولكن يُروى عن جماعة من الصحابة؛ كجابر، وابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وعلي، وأبي سعيد الخدري -رضي الله عنهم- ومعناه صحيح، فقد أجمع العلماء على أن من العلم ما هو فرض ومتعين على كل امرئ في خاصة نفسه، ومنه ما هو فرض على الكفاية، إذا قام به قائم سقط فرضه على أهل ذلك الموضع». يُنظر: العجالة في الأحاديث المسلسلة (ص١٠٧).

(١) أخرجه أبو داود (١٣٤)، والترمذي (٣٧)، وابن ماجه (٤٤٤)، والطبراني في الكبير (٧٥٥٤)، والبيهقي في الكبرى (٦٦/١) من حديث أبي أمامة ﷺ.

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٩٢).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «زعلى».

(٤) البخاري (١٠٠٣)، ومسلم (٦٧٧).

(٥) هو: أبو المعتمر سليمان بن طرخان القيسي مولاهم البصري (ت١٤٣هـ)، لم يكن تيميًّا بل نزل فيهم، سمع أنس بن مالك، وأبا عثمان النهدي، وطاوسًا، وعدة، وعنه شعبة، والسفيانان، وابن المبارك، وخلق. يُنظر: الثقات (٣٠٠/٤)، وتذكرة الحفاظ (١٥٠/١).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مخلز». وهو: لاحق بن حميد أبو مجلز السدوسي البصري (ت١٠٦هـ)، يروي عن جندب، وابن عباس، وأنس، وعنه سليمان التيمي، وعاصم الأحول. يُنظر: الثقات (٥١٨/٥)، والكاشف (٣٥٩/٢).

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مخلز».

(٨) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مخلز».

ومثال المشهور عند أهل الحديث والفقهاء والعوام: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»[١].

ومثال المشهور عند الفقهاء خاصة:

«**أَبْغَضُ الحَلَالِ إِلَى اللهِ...**»، صححه الحاكم[٢].

«**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ ...**» الحديث، حسنه الترمذي[٣].

«**لَا غِيبَةَ لِفَاسِقٍ**»، حسنه الهروي في «ذم الكلام»[٤]، وضعفه البيهقي[٥] وغيره.

«**لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إِلَّا فِي المَسْجِدِ**»، ضعفه الحفاظ[٦].

«**اسْتَاكُوا عَرْضًا، وَادَّهِنُوا غبًّا، وَاكْتَحِلُوا وِتْرًا**»، قال ابن الصلاح: «بحثت عنه فلم أجد له أصلًا ولا ذكرًا في شيء من كتب الحديث»[٧].

---

(١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٤٠) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) المستدرك على الصحيحين (٢/٢١٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) برقم (٢٦٤٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) ذم الكلام وأهله (٤/٢١٠ - ٢١٧) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ﷺ.

(٥) السنن الكبرى (١٠/٢١٠)، وشعب الإيمان (٧/١٠٨).

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٣٧٣)، والدارقطني (١/٤٢٠)، والبيهقي في الكبرى (٣/٥٧) من حديث أبي هريرة ﷺ. وفيه سليمان بن داود وهو ضعيف، قال ابن حجر في الدراية (٢/٢٩٣): «وعن جابر نحوه أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن مسكين وهو ضعيف، وعن عائشة نحوه أخرجه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة عمر بن راشد، وقال: إنه كان يضع الحديث، وقال ابن حزم: هذا الحديث ضعيف، وقد صح من قول علي. انتهى. وهو عند الشافعي من طريق أبي حيان التيمي عن أبيه عن علي به، وزاد: قيل ومن جار المسجد؟ قال: من أسمعه المنادي. ورجاله ثقات».

(٧) ذكره النووي في المجموع شرح المهذب (١/٢٨٠). وقال العجلوني في كشف الخفاء (١/١٣٣، ١٣٤): «روى أبو داود مرسلًا عن عطاء بن أبي رباح قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شربتم فاشربوا مصًّا، وإذا استكتم فاستاكوا عرضًا»، وعند البيهقي أيضًا والبغوي وابن عدي وابن منده وابن قانع والطبراني -بسند فيه ضعف وانقطاع- عن بهز بن حكيم قال: كان النبي ﷺ يستاك عرضًا، ويشرب مصًّا، ويتنفس ثلاثًا، ويقول: «هو أهنأ وأمرأ وأبرأ»، ورواه علي بن ربيعة القرشي عن سعيد بن المسيب عن ربيعة بن أكتم بدل بهز، وأخرجه البيهقي والعقيلي عنه أيضًا بسند ضعيف جدًّا، بل قال ابن عبدالبر: ربيعة قُتل بخيبر فلم يدركه ابن المسيب، وقال في التمهيد:
=

ومثال المشهور عند الأصوليين: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»، صححه ابن حبان بلفظ: «إِنَّ اللهَ وَضَعَ»[(١)].

ومثال المشهور عند النحاة: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْب لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ»، قال العراقي وغيره: «لا أصل له، ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث»[(٢)].

ومثال المشهور بين العامة:

«مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»، أخرجه مسلم[(٣)].

«مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ»، صححه ابن حبان[(٤)].

«البَرَكَةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ»، صححه ابن حبان والحاكم[(٥)].

«لَيْسَ الخَبَرُ كَالمُعَايَنَةِ»، صححاه أيضًا[(٦)].

«المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»، حسنه الترمذي[(٧)].

=

لا يصحان من جهة الإسناد، وروى أبو نعيم معنى الجملة الأولى عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «كان رسول الله ﷺ يستاك عرضًا، ولا يستاك طولًا»، وفي سنده عبدالله بن حكيم متروك.

وروى معنى الجملة الثانية: أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي مما صححه وابن حبان عن عبدالله بن مغفل قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الترجل إلا غبًّا»، وفي الشمائل بإسناد حسن عن صحابي لم يُسم أنه ﷺ كان يترجل غبًّا، وروى الجملة الثالثة أبو داود عن أبي هريرة ﷺ: «من اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج»».

(١) بل صححه ابن حبان (٢٠٢/١٦) بلفظ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) يُنظر: التذكرة في الأحاديث المشتهرة (ص١٦٩)، وكنز العمال (١٨٩/١٣).

(٣) برقم (١٨٩٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ.

(٤) صحيح ابن حبان (٢١٦/٢) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٥) صحيح ابن حبان (٣١٩/٢)، والمستدرك على الصحيحين (١٣١/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) صحيح ابن حبان (٩٦/١٤)، والمستدرك على الصحيحين (٣٥١/٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) برقم (٢٨٢٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.

«العَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ»، حسنه الترمذي[١] أيضًا.

«اختلاف أمتي رحمة». «نية المؤمن خير من عمله». «من بورك له في شيء فليلزمه». «الخير عادة». «عرفوا ولا تعنفوا». «جبلت القلوب على حب من أحسن إليها». «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»، وكلها ضعيفة.

«من عرف نفسه فقد عرف ربه». «كنت كنزًا لا أعرف ...» إلخ. «الباذنجان لما أكل له». «يوم صومكم يوم نحركم». «من بشرني بآذار فله الجنة»، وكلها باطلة لا أصل لها»[٢].

وكتاب «الدرر المنتثرة» للسيوطي كافل ببيان هذا النوع من الأحاديث والآثار والموقوفات بيانًا شافيًا.

«واعلم أن من المشهور والمتواتر المعروف في الفقه وأصوله، ولا يذكره المحدثون باسمه الخاص المشعر بمعناه [الخاص][٣]، وإن وقع في كلام الخطيب البغدادي، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الأحاديث»، قاله ابن الصلاح[٤].

«قيل: وقد ذكره الحاكم وابن عبدالبر وابن حزم، وأجاب العراقي[٥] بأنهم لم يذكروه باسمه المشعر بمعناه، بل وقع في كلامهم: تواتر عنه ﷺ كذا، وأن الحديث الفلاني متواتر»[٦].

وهو: ما نقله جمع لا يمكن توافقهم على الكذب عن مثلهم، من أول الإسناد إلى آخره، فيحصل العلم بصدقهم ضرورة، ولذلك يجب العمل به من غير

---

(١) برقم (٢٠١٢) من حديث سهل بن سعدٍ الساعدي ﷺ، وقال: «هذا حديث غريب».
(٢) تدريب الراوي (٦٢٢/٢ - ٦٢٦).
(٣) من (ب) فقط.
(٤) مقدمة ابن الصلاح (٢٦٧/١).
(٥) التقييد والإيضاح (ص٢٦٥).
(٦) تدريب الراوي (٦٢٦/٢، ٦٢٧).

بحث عن رجاله، ولا يعتبر فيه عدد معين في الأصح.

«وقال القاضي أبو بكر الباقلاني(١): ولا يكفي الأربعة، وما فوقها صالح، وتوقف في الخمسة.

وقال الإصطخري(٢): أقله عشرة، وهو المختار؛ لأنها أول جموع الكثرة.

وقيل: اثنا عشر، عدة نقباء بني إسرائيل.

وقيل: عشرون. وقيل: أربعون. وقيل: سبعون، عدة أصحاب موسى.

وقيل: ثلاث مئة وبضعة عشر، عدة أصحاب طالوت وأهل بدر؛ لأن كل ما ذكر [من العدد المذكور](٣) في الأدلة المذكورة أفاد العلم»(٤).

قال النووي -كابن الصلاح-: «وهو -أي المتواتر- قليل لا [يكاد](٥) يوجد في رواياتهم، وحديث «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(٦) متواتر»(٧).

قال ابن الصلاح: «رواه اثنان [وستون](٨) من الصحابة»(٩). وقال غيره: «رواه أكثر من مئة نفس»(١٠). وفي «شرح مسلم»(١١) للنووي: «رواه نحو مئتين».

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني، البصري المتكلم (ت٤٠٣هـ)، سمع القطيعي، وابن ماسي، والحسين بن علي النيسابوري، كان على مذهب الأشعري، مؤيدًا اعتقاده، وناصرًا طريقته. يُنظر: تاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، ووفيات الأعيان (٢٦٩/٤).

(٢) هو: الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى أبو سعيد الإصطخري (ت٣٢٨هـ)، شيخ الشافعية ببغداد ومحتسبها، أخذ عن أبي القاسم الأنماطي وغيره. يُنظر: طبقات الشافعية (١٠٩/١).

(٣) من «تدريب الراوي» فقط.

(٤) تدريب الراوي (٦٢٧/٢).

(٥) من (ب) فقط.

(٦) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٧) التقريب والتيسير (ص٨٥، ٨٦).

(٨) كذا في «مقدمة ابن الصلاح»، و«تدريب الراوي»، وفي (أ) و (ب): «وسبعون».

(٩) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٦٧).

(١٠) وقد جمعه طرقه أبو القاسم الطبراني في جزء مطبوع متداول.

(١١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٦٨/١).

قال العراقي: «وليس في هذا المتن بعينه، ولكنه في مطلق الكذب عليه ﷺ»[١]، والخاص بهذا المتن رواية [بضعة][٢] وسبعين صحابيًّا، أي: ومنهم العشرة، كما سرد أسماء الجميع ومن أخرج عنهم السيوطي[٣].

وليس حديث «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» بمتواتر، كما مر آنفًا، ويأتي في نوع الشاذ، إن شاء الله.

قال ابن حجر: «وما ادعاه ابن الصلاح من عزة المتواتر، وكذا ما ادعاه غيره من العدم ممنوع؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق، وأحوال الرجال، وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على الكذب، أو يحصل منه اتفاقًا»، قال: «ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودًا وجود كثرة في الأحاديث، أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقًا وغربًا، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها، [إذا][٤] اجتمعت على إخراج حديث، وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب - أفادت العلم اليقيني بصحته إلى قائله»، قال: «ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير»[٥].

قال السيوطي: «قد ألفت في هذا النوع كتابًا لم أسبق إلى مثله سميته: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»، ثم لخصته في جزء سميته: «قطف الأزهار فيما تواتر [من][٦] الأخبار»، اقتصرت فيه على عزو كل طريق لمن خرجها من الأئمة، وأوردت [فيه][٧] أحاديث كثيرة، منها:

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٢٧٢).
(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بضع».
(٣) تدريب الراوي (٦٢٨/٢).
(٤) كذا في «نزهة النظر»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «إذ».
(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٤٧، ٤٨).
(٦) في (أ): «في».
(٧) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ): «منها»، وفي (ب): «منه».

حديث: الحوض(١)، من رواية نيف وخمسين صحابيًّا.

وحديث: المسح على الخفين(٢)، من رواية سبعين.

وحديث: رفع اليدين في الصلاة(٣)، من رواية نحو خمسين.

وحديث: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي ...»(٤) إلخ، من رواية نحو ثلاثين.

وحديث: «نَزَلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»(٥) من رواية سبع وعشرين.

وحديث: «مَنْ بَنَى للهِ مَسْجِدًا بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ»(٦) من رواية عشرين.

وكذا حديث: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»(٧).

وحديث: «بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا»(٨).

وحديث: سؤال منكر ونكير(٩).

وحديث: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»(١٠).

---

(١) أحاديث الحوض عند البخاري، كتاب الرقاق، باب: في الحوض (رقم: ٦٥٧٥ - ٦٥٩٣)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (رقم: ٢٢٨٩ - ٢٣٠٥).

(٢) أحاديث المسح على الخفين عند البخاري، كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين (رقم: ٢٠٢ - ٢٠٥)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين (رقم: ٢٧٢ - ٢٧٤).

(٣) أحاديث رفع اليدين عند البخاري، كتاب صفة الصلاة، أبواب: رفع اليدين في التكبيرة، ورفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع، وإلى أين يرفع يديه، ورفع اليدين إذا قام من الركعتين (رقم: ٧٣٥ - ٧٣٩)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام وفي الركوع وفي الرفع من الركوع (رقم: ٣٩٠، ٣٩١).

(٤) تقدم تخريجه (ص٢٧).

(٥) أخرجه البخاري (٢٤١٩)، ومسلم (٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

(٦) أخرجه البخاري (٤٥٠)، ومسلم (٥٣٣) من حديث عثمان بن عفان ﷺ.

(٧) أخرجه البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (١٧٣٣) من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

(٨) أخرجه مسلم (١٤٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٩) أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(١٠) أخرجه البخاري (٧٥٥١)، ومسلم (٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين ﷺ.

وحديث: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»(١).

وحديث: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ ...»(٢) إلخ.

وحديث: «بَشِّرِ المَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى المَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِ يَوْمَ القِيَامَةِ»(٣).

في أحاديث جمة أودعناها كتابنا المذكور ولله الحمد»(٤).

فائدة:

قسَّم أهل الأصول المتواتر إلى: لفظي ومعنوي، فالأول: ما تواتر لفظه، والثاني: أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر يتواتر ذلك القدر المشترك، كما إذا نقل رجل عن حاتم -مثلًا- أنه أعطى جملًا، وآخر أنه أعطى فرسًا، وآخر أنه أعطى دينارًا، وهلم جرًّا، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو الإعطاء؛ لأن وجوده مشترك بين جميع هذه القضايا.

قال السيوطي: «وذلك -أيضًا- يأتي في الحديث، فمنه ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة، ومنه ما تواتر معناه كأحاديث: رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مئة حديث فيها رفع اليدين في الدعاء، وقد جمعتها في جزء واحد، لكنها في قضايا مختلفة، وكل قضية منها لم يتواتر، والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء، تواتر باعتبار المجموع»(٥).

* * *

(١) أخرجه البخاري (٦١٦٨)، ومسلم (٢٦٤٠) من حديث ابن مسعود ﷺ.
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود ﷺ.
(٣) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣)، وابن ماجه (٧٨١) من حديث بريدة الأسلمي ﷺ.
(٤) تدريب الراوي (٢/٦٣٠، ٦٣١).
(٥) تدريب الراوي (٢/٦٣١، ٦٣٢).

١١- المُعَنْعَنُ

١٣- مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَــرَمْ

وحادي عشرها: ما يقال فيه إسناد (مُعَنْعَنٌ) وهو المشتمل على العنعنة، وهي قول الراوي: عن فلان، ومثله الناظم بقوله: (كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَــرَمْ) من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع، فقيل: «إنه مرسل حتى تَبيُّن اتصاله».

قال النووي -كابن الصلاح-: «والصحيح الذي عليه العمل، وقاله جماهير العلماء من أصحاب الحديث والفقه والأصول: أنه متصل»[١].

قال ابن الصلاح: «ولذلك أودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم، وادَّعى أبو عمرو الداني[٢] إجماع أهل النقل عليه، وكاد ابن عبدالبر [أن][٣] يدَّعي إجماع أئمة الحديث عليه»[٤]. قال العراقي: «بل صرح بادعائه في خطبة التمهيد»[٥].

«ويُشترط ألا يكون المعَنْعِن -بكسر العين- مُدَلِّسًا، وأن يمكن لقاؤه من روى عنه بلفظ «عن»، وحينئذ يحكم بالاتصال، إلا أن يظهر خلاف ذلك.

---

(١) التقريب والتيسير (ص٣٧).

(٢) هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي، الإمام العلم المعروف في زمانه بابن الصيرفي، وفي زماننا بأبي عمرو الداني لنزوله بدانية (ت٤٤٤هـ)، قرأ بالروايات على عبدالعزيز بن جعفر، وخلف بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وغيرهم، وسمع الحديث من أبي مسلم، والعبقسي، وابن أبي زمنين، وطائفة، قرأ عليه ابن الفصيح، وأبو الذواد، ويحي بن أبي زيد، وخلق. يُنظر: معرفة القراء الكبار (٤٠٦/١).

(٣) من (ب) فقط.

(٤) مقدمة ابن الصلاح (٦١/١).

(٥) التقييد والإيضاح (ص٨٣)، وقال ابن عبدالبر في التمهيد (١٢/١): «اعلم -وفقك الله- أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروط ثلاثة، وهي: عدالة المحدثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضًا مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا براء من التدليس».

ثم الاكتفاء بإمكان اللقاء الذي عبر عنه بعضهم بالمعاصرة، هو مذهب مسلم، وادَّعى فيه الإجماع في خطبة صحيحه، وقال: إن اشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع، لم يسبق قائله إليه، وأن القول الشائع المتفقَ عليه بين أهل العلم بالأخبار قديمًا وحديثًا، أنه يكفي أن يثبت كونهما في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها»[١].

قال ابن الصلاح: «وفيما قاله مسلم نظر»، قال: «ولا أرى هذا الحكم يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم مما ذكروه عن مشايخهم، قائلين: ذكر فلان، أو: قال فلان، أي: فليس له حكم الاتصال ما لم يكن له من شيخه إجازة، ومنهم من شرط اللقاء وحده، وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين من أئمة هذا العلم»[٢].

«قيل: إلا أن البخاري لا يشترط ذلك في أصل الصحة، بل التزمه في جامعه، وابن المديني يلتزمه فيهما، ونص على ذلك الشافعي في الرسالة[٣].

ومنهم من شرط طول الصحبة بينهما، ولم يكتف بثبوت اللقاء، وهو أبو المظفر السمعاني[٤].

ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه، ولم يكتف بطول الصحبة، وهو أبو عمرو الداني.

واشترط أبو الحسن القابسي[٥] أن يدركه إدراكًا بينًا، وهو داخل فيما تقدم

---

(١) تدريب الراوي (١/٢٤٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٦).

(٣) الرسالة (١/٣٧٣).

(٤) هو: منصور بن محمد بن عبدالجبار بن أحمد بن محمد أبو المظفر السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تفقه أولًا على أبيه في مذهب أبي حنيفة، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، فأخذ عن أبي إسحاق، وابن الصباغ، وأبي الهيثم، وغيرهم، وعنه: أولاده، وأبو طاهر السنجي، وإبراهيم المروروذي، والسرخسي، وخلق. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/٣٣٥)، وطبقات الشافعية (١/٢٧٣).

(٥) هو: علي بن محمد بن خلف المعافري الفروي أبو الحسن القابسي (ت٤٠٣هـ) أخذ عن ابن مسرور =

من الشروط»[١].

وقال النووي: «وقد كثر في هذه الأعصار استعمال «عن» في الإجازة، فإذا قال بعضهم: قرأت على فلان عن فلان، فمراده أنه روى عنه بالإجازة»[٢]. أي: وذلك لا يخرجه عن الاتصال[٣].

فائدة:

من أنواع الحديث: **المُؤَنَّن:**

وشبهه: كأن يقول مالك: حدثنا الزهري، أن ابن المسيب حدثه بكذا، أو يقول الزهري: قال ابن المسيب كذا، أو فعل كذا، أو يقول: كان ابن المسيب يفعل كذا، وشبه ذلك.

فأحمد بن حنبل، وجماعة -منهم البرديجي[٤]- لا يلحقون «أن» وشبهها بـ«عن» في الاتصال، بل يكون منقطعًا، حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى[٥].

وقال الجمهور -ومنهم مالك-: «أن» كـ«عن» في الاتصال، وَمُطْلَقُهُ محمول

=

الدباغ، ودارس بن إسماعيل، وأبي زيد المروزي، تفقه عليه أبو عمران الفاسي، وأبو القاسم الكبيدي، وعتيق السوسي، وغيرهم، وروى عنه عبدالله بن الوليد الأنصاري، وأبو عمرو الداني، وغيرهما. يُنظر: الديباج المذهب (ص١٩٩)، وتذكرة الحفاظ (١٠٧٩/٣).

(١) تدريب الراوي (٢٤٦/١).

(٢) التقريب والتيسير (ص٣٧).

(٣) تدريب الراوي (٢٤٧/١).

(٤) هو: أحمد بن هارون بن روح البرذعي، ويعرف بالبرديجي (ت٣٠١هـ)، سكن بغداد وحدث بها عن أبي سعيد الأشج، وهارون بن إسحاق، ويوسف بن سعيد، وغيرهم، وعنه أبو بكر الشافعي، وأبو علي بن الصواف، وعلي بن محمد بن لؤلؤ، وآخرون. يُنظر: تاريخ بغداد (١٩٤/٥).

(٥) يُنظر: التمهيد لابن عبدالبر (٢٦/١).

على السماع، [بشرط][(١)] اللقاء والبراءة من التدليس[(٢)].

قال السيوطي: «كثر استعمال «أن» أيضًا [في][(٣)] هذه الأعصار في الإجازة، وهذا وما تقدم في «عن» في المشارقة، أما المغاربة فيستعملونها في السماع والإجازة معًا»[(٤)].

فائدة ثانية:

من أنواع الحديث -أيضًا-: **المُعَلَّق:**

«وقد ذكره الحميدي وغيره من المغاربة في أحاديث من البخاري، وسبقهم باستعماله الدارقطني، وصورته: أن يُحذف من أول الإسناد واحد فأكثر على التوالي بصيغة الجزم، ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته.

وبينه وبين المعضل عموم وخصوص من وجه، فيجامعه في حذف اثنين فصاعدًا، ويفارقه في حذف واحد، وفي اختصاصه بأول السند.

وكأنه مأخوذ من تعليق الجدار لقطع الاتصال فيهما.

واستعمله بعضهم في حذف كل الإسناد، كقوله: قال رسول الله ﷺ، أو قال ابن عباس، أو عطاء، أو غيره: كذا.

وهذا التعليق له حكم الصحيح، إذا وقع في كتاب التزمت صحته.

ولم يستعملوا التعليق في غير صيغة الجزم، كيُروى عن فلان كذا، أو: يُقال عنه، ويُذكر، ويُحكى ونحوها، بل خصوا به صيغة الجزم، كقال، وفعل، وأمر،

---

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «يشترط».

(٢) قال ابن عبدالبر في التمهيد (٢٦/١): «فجمهور أهل العلم على أن «عن» و«أن» سواء، وأن الاعتبار ليس بالحروف وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحًا كان حديث بعضهم عن بعض أبدًا بأي لفظ ورد محمولًا على الاتصال حتى تتبين فيه علة الانقطاع».

(٣) في (ب): «من».

(٤) تدريب الراوي (٢٤٦/١).

ونهى، وذكر، وحكى. كذا قال ابن الصلاح[(١)]»[(٢)].

قال العراقي: «وقد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير المجزوم به، منهم الحافظ أبو الحجاج المزي، حيث أورد في «الأطراف» ما في البخاري من ذلك، معلِّمًا عليه علامة التعليق»[(٣)].

بل النووي نفسه أورد في «الرياض»[(٤)] حديث عائشة: «أمرنا أن ننزل الناس منازلهم»، وقال: «ذكره مسلم في «صحيحه»[(٥)] تعليقًا، فقال: «وذكر عن عائشة».

ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده؛ لأن له اسمًا يخصه من الإرسال والانقطاع والإعضال، وقد فرق ابن الصلاح والنووي مباحث المطلق، فذكرا حقيقته هنا، وحكمه في نوع الصحيح.

قال السيوطي: «وأحسن من صنيعهما صنيع العراقي، حيث جمعهما في مكان واحد في نوع الصحيح، وأحسن من ذلك صنيع ابن جماعة، حيث أفرده بنوع مستقل هنا»[(٦)].



(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٦).
(٢) تدريب الراوي (١/٢٥٠، ٢٥١) بتصرف واختصار.
(٣) التقييد والإيضاح (ص٩٣، ٩٤).
(٤) رياض الصالحين (ص٨٣) رقم (٣٥٦).
(٥) مقدمة صحيح مسلم (١/٦).
(٦) تدريب الراوي (١/٢٥٣).

١٢- المُبْهَمُ

١٣- وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

(و) ثاني عشرها: معرفة المبهمات ومفردها (مُبْهَمٌ)، وقد عرَّفه الناظم بأنه (مَا) أي: حديث (فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ)، ويكون في السند وفي المتن من الرجال أو النساء، ويتوصل لمعرفة المبهمات بجمع طرق الحديث غالبًا.

مثاله في السند: إبراهيم بن [أبي عبلة](1)، عن رجل، عن واثلة، فالرجل هو: [الغريف](2)، بفتح المعجمة.

ومثاله في المتن: «حديث أبي سعيد الخدري في ناس من أصحاب النبي ﷺ مرُّوا بحي، فلم يضيفوهم، فلدغ سيدهم، فرقاه رجل منهم»، الراقي هو: أبو سعيد الراوي المذكور.

وقد صنف في هذا النوع الحافظ عبدالغني بن سعيد [المصري](3)، ثم الخطيب البغدادي، وأبو القاسم بن بشكوال(4)، وأبو الفضل بن طاهر(5)،

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عَيْلَةَ». وهو: إبراهيم بن أبي عبلة العقيلي المقدسي (ت١٥٢هـ)، يروي عن أبي أمامة، وأنس، وعدة، وعنه مالك، وابن المبارك، وخلق. يُنظر: الكاشف (٢١٨/١).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الغريق». وهو: الغريف بن عياش بن فيروز الديلمي، يروي عن جده، وواثلة، وعنه إبراهيم بن أبي عبلة، قال ابن حبان: له صحبة. يُنظر: الثقات (٢٩٤/٥).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البصري». وهو: عبدالغني بن سعيد بن علي بن سعيد أبو محمد الأزدي المصري (ت٤٠٩هـ)، سمع عثمان بن محمد السمرقندي، وأحمد بن بهزاذ، وإسماعيل بن يعقوب الجراب، وأبا بكر الميانجي، وعنه محمد بن علي الصوري، وأبو عبدالله القضاعي، وأبو علي الأهوازي، وخلق كثير. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٠٤٧/٣)، وطبقات الحفاظ (ص٤١٢).

(٤) هو: أبو القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال الأنصاري الأندلسي (ت٥٧٨هـ)، سمع أباه، وعبدالرحمن بن عتاب، وابن رشد الفقيه، وأبا بكر بن العربي، وآخرون، وعنه أبو بكر بن خير، والقنطري، وابن سمحون، وغيرهم. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٣٣٩/٤).

(٥) هو: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الأثري الظاهري الصوفي، سمع الحسن بن عبدالرحمن الشافعي، وسعد الزنجاني، وهياج بن عبيد، وغيرهم، وعنه شيرويه بن =

واختصر النووي كتاب الخطيب، فهذبه ورتبه، وضم له نفائس، وللولي العـراقي[(١)] مؤلف [سماه][(٢)] «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»، جمع فيه كتاب الخطيب، وابن بشكوال، والنووي، مع زيادات أخر، ورتبه على الأبواب.

قال السيوطي: «وهو من أحسن ما صنف في هذا النـوع، ومـن النـاس مـن أفرد مُبْهَمَاتِ كِتَابٍ مَخْصُوصٍ، كابن حجر، فإنه عقد بابًـا لمبهمـات البخـاري في مقدمة شرحه، استوعب ما وقع فيه»[(٣)].

قال الولي العراقي: «ومن فوائد تبيين الأسماء المبهمة:

- تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوفة إليه.
- وأن يكون في حديث له منقبة، فيستفاد بمعرفته فضيلته.
- وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب، فيحـصل بتعيينـه الـسلامة مـن جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة، خصوصًا إذا كان ذلك من المنافقين.
- وأن يكون [المبهم][(٤)] سائلًا عن حُكْمٍ عارضه حديث آخـر، فيـستفاد بمعرفته هل هو ناسخ أو منسوخ، إن عُرف إسلامه»[(٥)].
- وإن كان المـبهم في إسـناده، فمعرفتـه تفيـد ثقتـه أو ضـعفه؛ ليحكـم للحديث بالصحة أو غيرها[(٦)].

=

شهردار، وأبو جعفر بن أبي علي الهمذاني، وعبدالوهاب الأنماطي، وابن نـاصر والـسلفي، وطائفـة سواهم. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٦١/١٩)، وتذكرة الحفاظ (١٢٤٢/٤).

(١) هو: أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن ولي الدين أبو زرعة، ابن الحافظ زيـن الديـن أبي الفضل، العراقي الأصل، المـصري (ت٨٢٦هـ)، أخـذ عـن أبي الحـرم القلانـسي، وأبي الحـسن الفرضي، والسراج البلقيني، وغيرهم. يُنظر: طبقات الشافعية (٨٠/٤).

(٢) في (أ): «أسماه».

(٣) تدريب الراوي (٨٥٤/٢).

(٤) من «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للولي العراقي، فقط.

(٥) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (٩١/١، ٩٢).

(٦) تدريب الراوي (٨٥٤/٢).

والمبهمات أقسام:

[أبهمها][(١)]: رجل أو امرأة:

كحديث ابن عباس: «أن رجلًا قال: يا رسول الله، الحج كل عام؟»[(٢)]، هو: الأقرع بن حابس.

وكحديث البخاري[(٣)] في ليلة القدر: «فتلاحا رجلان»، هما: كعب بن مالك، وعبدالله بن أبي حدرد.

وكحديث: «أن عبادة بن الصامت ... وهو أحد النقباء ليلة العقبة ...» الحديث[(٤)]، بقية النقباء: أسعد بن زرارة، وسعد بن الربيع، وسعد بن خيثمة، والمنذر بن عمر، وعبدالله بن رواحة، والبراء بن معرور، وأبو الهيثم بن التيهان، وأسيد بن حضير، و[عبدالله][(٥)] بن عمرو بن حرام، ورافع بن خديج.

وكحديث السائلة عن غسل الحيض، فقال النبي ﷺ: «**خُذِي فِرْصَةً**[(٦)] **مِنْ مِسْكٍ، فَتَطَهَّرِي بِهَا**»[(٧)]. هي: أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، وفي رواية لمسلم[(٨)]: أسماء بنت شكل، بفتح المعجمة والكاف، وقيل: «بسكون الكاف»، قال النووي: «فيحتمل أن القصة جرت للمرأتين في مجلس أو مجلسين»[(٩)].

---

(١) كذا في «تدريب الراوي» للسيوطي (٢/٩٧٥)، وهو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «أهمها».

(٢) أخرجه أحمد (١/٣٠١)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١/٣٤٨)، وابن الجارود في المنتقى (ص١٠٩)، وابن عدي في الكامل (٧/٧٦)، والدارقطني (٢/٢٨١) كلهم بإبهام السائل.

(٣) برقم (٤٩) من حديث عبادة بن الصامت ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري (١٨)، ولفظه عند مسلم (١٧٠٩): «عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ أَنَّهُ قال: إني لَمِنْ النُّقَبَاءِ...».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عبيدالله».

(٦) الفِرْصَةُ: القطعة من صوف أو قطن، أو خرقة تتمسح بها المرأة من الحيض. يُنظر: لسان العرب (٧/٦٥) (فرص).

(٧) أخرجه البخاري (٣١٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٨) برقم (٣٣٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٩) الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات (ص٥٦٣).

وكحديث البخاري[١] عن عائشة -رضي الله عنها-: «دخل النبي ﷺ، فرأى امرأة، فقال: من هذه؟ قلت: فلانة لا تنام الليل، فقال: مه ...» الحديث، هي الخولاء بنت تويت بن حميد بن أسد بن عبد العزى، كما هو مصرح به في مسلم[٢].

وكحديث أم زرع بطوله: «إحدى عشرة امرأة ...»[٣]، الأولى والتاسعة لم يسميا، والثانية: عمرة بنت عمرو، والثالثة: حُبَّى بنت كعب، والرابعة: مَهْدَد بنت [هرومة][٤]، والخامسة: كبشة، والسادسة: هند بنت الأرقم، والسابعة: حُبَّى بنت علقمة، والثامنة: أسماء بنت عبد، والعاشرة: كبشة بنت الأرقم، والحادية عشرة: أم زرع عاتكة بنت أُكَيمل بن [ساعدة][٥].

والقسم الثاني من المبهمات: الابن والبنت:

كابن أم مكتوم، واسمه: عبدالله، وقيل: عمرو بن قيس، وقيل غير ذلك، واسم أمه: عاتكة.

وكحديث أم عطية في غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدر[٦]، وهي: زينب -رضي الله عنها- زوج أبي العاص بن الربيع بن اللتبية، واسمه: عبدالله، وهذه النسبة إلى بني لُتْب، بضم اللام، وسكون التاء الفوقية: بطن من الأزد.

والقسم الثالث: العم والعمة:

كرافع بن خديج عن عمه في النهي عن المخابرة، هو: ظُهَيْر -بضم الظاء المشالة- بن رفع بن عدي، وقيل: أسيد بن ظهير بن الحارث.

---

(١) برقم (١١٥١).

(٢) برقم (٧٨٥).

(٣) أخرجه البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «هردمة».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ساعد».

(٦) أخرجه البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩).

وكزياد بن علاقة[١] عن عمه مرفوعًا: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ ...» الحديث في الترمذي[٢]، هو: قطبة بن مالك الثعلبي كما في مسلم[٣]، في حديث آخر.

ومن ذلك: عمة جابر التي بكت أباه لما قتل يوم أحد[٤]، كما في «الصحيح»[٥] هي: فاطمة بنت عمرو بن حرام، وقعت مسماة في «مسند الطيالسي»[٦]، وقيل: «هند»[٧].

القسم الرابع: الزوج والزوجة:

كزوج سبيعة الأسلمية التي ولدت بعد وفاته بليال، وهو: سعد بن خولة. وكزوج برْوَع -بفتح الموحدة عند أهل اللغة، وبكسرها عند المحدثين- بنت واشق، اسم زوجها: هلال بن مرة الأشجعي.

وتتمات هذه الأقسام ونظائرها، وإيضاحها يُعلم من الكتب المؤلفة في فن المبهمات.



---

(١) هو: زياد بن علاقة أبو مالك الثعلبي (ت١٢٥هـ)، يروي عن عمه قطبة، وجرير البجلي، وعنه شعبة، والسفيانان. يُنظر: الكاشف (٤١٢/١).

(٢) برقم (٣٥٩١).

(٣) برقم (٤٥٧).

(٤) وهو قول جابر ﷺ: «فجاءت عمتي تبكيه». أخرجه هكذا مبهمًا: النسائي في المجتبى (١٨٤٥)، والطيالسي في مسنده (٢٣٧/١).

(٥) بل صرح به البخاري (١٢٤٤) ولفظه: «فَجَعَلَتْ عَمَّتِي فَاطِمَةُ تَبْكِي»، ومسلم (١٣٠) ولفظه: «وَجَعَلَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ عَمْرٍو تَبْكِيهِ».

(٦) لم أقف عليه عنده مصرحًا باسمها، إنما أخرجه مبهمًا كما تقدم قريبًا.

(٧) عزاه إلى الواقدي ابن طاهر المقدسي في إيضاح الإشكال (ص٨٠)، والولي العراقي في المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (١٢٣٨/٢).

١٣، ١٤- العَالِي والنَّازِلُ

١٤- وَكُلُّ مَــا قَلَّــتْ رِجَــالُهُ عَــلَا وَضِـــدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَــدْ نَــزَلَا

وثالث عشرها، ورابع عشرها: معرفة الإسناد العالي، والإسناد النازل لهما بقوله: (**وَكُلُّ مَا**) أي: الحديث (**قَلَّتْ رِجَالُهُ**) في العدد (**عَلَا**) وارتفع بقربه من النبي ﷺ مثلًا، (**وَضِدُّهُ**) وهو الذي كثرت رجاله (**ذَاكَ**) أي: المذكور هو: (**الَّذِي قَدْ نَزَلَا**) بألف الإطلاق، والإسناد في أصله خصيصة فاضلة لهذه الأمة ليست لغيرها من الأمم.

قال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبيَّ ﷺ، مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال، فيوجد في كثير من اليهود، لكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد عليهما الصلاة والسلام، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرًا، وإنما يبلغون من شمعون ونحوه».

قال: «وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى».

قال: «وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلًا، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصاري أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص»[1].

وقال أبو علي [الجياني][2]: «خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من

(١) الفصل في الملل (٢/٦٨، ٦٩).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجُبَّائي». وهو: الحسين بن محمد بن أحمد الغساني أبو علي الجياني الأندلسي (ت٤٩٨هـ)، حدث عن حكم الجذامي، وحاتم الطرابلسي، وابن عبدالبر، وطائفة، وعنه محمد الباهلي، وابن سكرة، وزهر الإيادي. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٩/١٤٨).

قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب»[١].

قال السيوطي: «ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق[٢]، في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[٣]، قال: إسناد الحديث»[٤].

ثم الإسناد سنة بالغة مؤكدة، قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، أخرجه مسلم[٥]، وقال سفيان بن عيينة: «حدث الزهري يومًا بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أترقى السطح بلا سلم؟»[٦]، وقال الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن»[٧].

ثم طلب العلو في الإسناد سنة أيضًا، قال أحمد بن حنبل: «طلب الإسناد العالي سنة عمَّن سلف؛ لأن أصحاب عبدالله -يعني: ابن عمر- كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر، ويسمعون منه»[٨].

وقال محمد بن أسلم الطوسي[٩]: «قرب الإسناد قرب -أو: قربة- إلى النبي

---

(١) ذكره الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٨٧/١) وعزاه إلى أبي علي الجياني في كتابه «شرف المحدثين».وأخرجه أبو بكر الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٤٠) من بلاغات أبي بكر محمد بن أحمد.

(٢) هو: مطر الوراق بن طهمان أبو رجاء الناسخ (ت١٢٩هـ)، يروي عن أنس -فقيل: مرسلًا- وعن شهر، والحسن، وعنه الحمادان، وهمام. يثنظر: الكاشف (٢٦٨/٢).

(٣) سورة الأحقاف، الآية: (٤).

(٤) أخرجه الحاكم في المدخل إلى الإكليل (ص٢٧)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٣٩).

(٥) في مقدمة صحيحه، باب: بيان أن الإسناد من الدين (١٥/١).

(٦) أخرجه بسنده: الهروي في ذم الكلام وأهله (٢٠٨/٥)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص٦)، وساقه بغير سند: البيهقي في شعب الإيمان (٢٩/١)، وأبو بكر الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٤٢).

(٧) أخرجه أبو بكر الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٤٢)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص٨).

(٨) أخرجه أبو بكر الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٣/١).

(٩) هو: محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد أبو الحسن الكندي مولاهم الخراساني الطوسي (ت٢٤٢هـ)، =

ﷺ»[(١)]، ولهذا استحبت الرحلة، ولا ريب في اتفاق أئمة الحديث، في القديم والحديث، على الرحلة إلى من عنده الإسناد العالي.

ثم العلو خمسة أقسام:

أجلها: القرب من رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسناد صحيح نظيف، بخلاف ما إذا كان مع ضعف، فلا التفات إلى هذا العلو، سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى [سماعًا][(٢)] من الصحابة، كأبي [هدبة][(٣)]، ودينار[(٤)]، و[خِرَاش][(٥)]، و[يغنم][(٦)] بن سالم، ويعلى بن [الأشدق][(٧)]، وأبي الدنيا

=

سمع يزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد، وجعفر بن عون، وعنه إبراهيم بن أبي طالب، والحسين بن محمد القباني، وابن خزيمة، وأبو بكر بن أبي داود، وخلق. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٢/١٩٥).

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١٢٣).

(٢) في (أ): «سماعه».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «هدية». وهو: إبراهيم بن هدبة أبو هدبة، قال ابن حبان: «دجال من الدجاجلة، وكان رقاصًا بالبصرة يُدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروى عن أنس ويضع عليه». يُنظر: المجروحين (١/١١٥)، والجرح والتعديل (٢/١٤٣).

(٤) هو: دينار بن عبدالله، شيخ كان يروي عن أنس بن مالك، روى عنه أحمد بن محمد بن غالب وغيره، قال ابن حبان: «روى عن أنس أشياء موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب، ولا كتابة ما رواه، إلا على سبيل القدح فيه». يُنظر: المجروحين (١/٢٩٥).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حراش». وهو: خراش بن عبدالله، شيخ كان يزعم أنه خدم أنس بن مالك، روى عنه أهل العراق، قال ابن حبان: «أتى عن أنس عن النبي ﷺ بنسخة، منها أشياء مستقيمة، وفيها أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلا على جهة الاعتبار». يُنظر: المجروحين (١/٢٨٨).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و (ب): «نعيم». وهو: يغنم بن سالم بن قنبر، شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك، قال ابن حبان: «روى عنه بنسخة موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، إلا على سبيل الاعتبار». يُنظر: المجروحين (٣/١٤٥).

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ): «الأشرف»، وفي (ب): «الأشرق». وهو: يعلى بن الأشدق العقيلي، روى عن عبدالله بن جراد، ونابغة بنى جعدة، وعنه الوليد بن عبدالملك، وعمرو بن قسيط، وداود بن

=

الأشج[١]. قال الذهبي: «متى رأيت المحدث يفرح بعوالي هؤلاء، فاعلم أنه عامي [بعد][٢]»[٣].

قال السيوطي: «وأعلى ما يقع لنا ولأضرابنا في هذا الزمان من الأحاديث الصحاح المتصلة بالأسماع، ما بيننا وبين النبي ﷺ فيه اثنا عشر رجلًا، وبالإجازة في الطريق أحد عشر، وذلك كثير، وبضعف يسير غير واه عشرة، ولم يقع لنا بذلك إلا أحاديث قليلة جدًا في معجم الطبراني الصغير»[٤].

قلت: وقد ذكرها السيوطي بأسانيدها في مؤلف مستقل، وسماها «العشاريات»، وبيني وبين السيوطي من غيرما [طريق][٥] اثنان، فيكون بيني وبين المصطفى ﷺ ثلاثة عشر، ولله الحمد.

القسم الثاني: القرب من إمام من أئمة الحديث، كالأعمش، وهشيم، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، وشعبة، وغيرهم، مع الصحة أيضًا، وإن كثر العدد إلى رسول الله ﷺ.

=

رشيد، قال ابن حبان: «كان شيخًا كبيرًا، لقي عبدالله بن جراد، فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له، فدفعوا له شبيهًا بمائتي حديث نسخة عن عبدالله بن جراد عن النبي ﷺ وأعطوه إياها، فجعل يحدث بها وهو لا يدري ... لا يحل الرواية عنه بحال، ولا الاحتجاج به بحيلة، ولا كتابته، إلا للخواص عند الاعتبار». يُنظر: المجروحين (١٤١/٣).

(١) هو: عثمان بن خطاب بن عبدالله بن عوام أبو عمرو البلوي المغربي الأشج المعروف بأبي الدنيا (ت٣٢٧هـ)، يدَّعي أنه سمع من علي بن أبي طالب، قال ابن حجر: «طير طرأ على أهل بغداد، وحدَّث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب ﷺ، فافتضح بذلك، وكذبه النقاد». يُنظر: لسان الميزان (١٣٤/٤)، والوافي بالوفيات (٣١٦/١٩).

(٢) في (ب): «بعيد».

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما قال في ترجمة أبي الدنيا الأشج في «ميزان الاعتدال» (٣٦٤/٧): «وما يُعنى برواية هذا الضرب ويفرح بعلوها إلا الجهلة».

(٤) تدريب الراوي (٦٠٧/٢).

(٥) في (أ): «طرق».

الثالث: العلو المقيد بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الخمسة، أو غيرها من الكتب المعتمدة، وسماه ابن دقيق العيد: «علو التنزيل»[١]، وليس بعلو مطلق؛ إذ الراوي لو روى الحديث من طريق كتاب منها، [لوقع][٢] أنزل مما رواه من غير طريقها.

وقد يكون عاليًا مطلقًا أيضًا، وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة، والإبدال، والمساواة، والمصافحة.

فالموافقة: أن يقع لك حديث عن شيخ الإمام مسلم مثلًا، من غير جهة مسلم، بعدد أقل من عددك، إذا رويته بإسنادك عن مسلم، عن شيخه.

و[**البدل**][٣]: أن يقع هذا العلو عن شيخ غير شيخ الإمام مسلم، وهو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث، وقد يُسمى هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ مسلم؛ فهو موافقة مقيدة.

قال النووي: «**والمساواة** في أعصارنا: قلة عدد إسنادك إلى الصحابي، أو من قاربه، بحيث يقع بينك وبين صحابي مثلًا من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه»[٤].

قال السيوطي: «وهذا كان يوجد قديمًا، وأما الآن فلا يوجد في حديث بعينه، بل يوجد مطلق العدد، كما قال العراقي[٥]»[٦].

والمصافحة: أن تقع هذه المساواة لشيخك، فتكون لك مصافحة، كأنك صافحت مسلمًا فأخذت عنه، فإن كانت المساواة لشيخ شيخك، كانت المصافحة

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٤٧).
(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «لو وقع».
(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المبدل».
(٤) التقريب والتيسير (ص٨٤).
(٥) التقييد والإيضاح (ص٢٥٩).
(٦) تدريب الراوي (٢/٦١٣).

[لشيخك][١]، وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك، فالمصافحة لشيخ[٢] شيخك. وهذا العلو تابع للنزول غالبًا، فلولا نزول مسلم وشبهه، لم تعل أنت، وقد يكون مع علوه أيضًا فيكون عاليًا مطلقًا.

الرابع: العلو بتقدم وفاة الراوي، وإن تساويا في العدد، فما يروى عن ثلاثة، عن البيهقي، عن الحاكم، أعلا مما يروى عن ثلاثة، عن أبي بكر بن خلف[٣]، عن الحاكم؛ لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف.

وأما علوه بتقديم وفاة شيخك، لا مع التفات لأمر آخر، أو شيخ آخر، فَحَدَّهُ الحافظ أحمد بن عمير بن [جوصاء][٤] الدمشقي، بمضي خمسين سنة من وفاة الشيخ، وَحَدَّهُ أبو عبدالله بن منده بثلاثين سنة تمضي من موته، وليس يقع في تلك المدة أعلى من ذلك، قال ابن الصلاح: «وهو أوسع»[٥].

الخامس: العلو بتقدُّمِ السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدمًا كان أعلى ممن سمع منه بعده، ويدخل كثير منه فيما قبله، ويمتاز عنه بأن يسمع شخصان من شيخ، وسماع أحدهما من ستين سنة مثلًا، والآخر من أربعين سنة، وتساوت العدة إليهما، فالأول أعلى من الثاني.

ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خرف، وربما كان المتأخر أرجح

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «لشيخ شيخك».

(٢) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «شيخ»، والصواب حذفها.

(٣) هو: أحمد بن عليّ بن عبدالله بن عمر بن خلف أبو بكر الشيرازيّ ثمّ النّيسابوريّ (ت٤٨٧هـ)، أكثر عن أبي عبدالله الحاكم، وحمزة بن عبدالعزيز، وابن فورك، وعنه عبدالله بن السّمرقنديّ، ومحمد بن طاهر المقدسيّ، ووجيه الشّحاميّ، وخلق. يُنظر: تاريخ الإسلام (١٩٨/٣٣).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «خَوْصاء». وهو: أبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصاء (ت٣٢٠هـ)، قال الدارقطني: لم يكن بالقوي، وقال: حمزة الكتاني: عندي عن ابن جوصاء مائتا جزء ليتها كانت بياضًا، ووثقه الطبراني. يُنظر: ميزان الاعتدال (٢٦٨/١).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٦٢).

بأن يكون تحديث الأول قبل أن يبلغ درجة [الإتقان][١] والضبط، ثم حصل له ذلك بعدُ، إلا أن هذا علو معنوي كما يأتي.

وأما النزول: فضد العلو، وهو خمسة أقسام أيضًا، تُعرف من ضدها، فكل قسم من أقسام العلو ضده قسم من أقسام النزول، وهو مفضول مرغوب عنه على الصواب، و[هو][٢] قول الجمهور، قال ابن المديني: «النزول شؤم»[٣]، وقال ابن معين: «الإسناد النازل قرحة في الوجه»[٤].

وحكى ابن خلاد[٥] عن بعض أهل النظر تفضيله على العلو؛ لأن الإسناد كلما زاد عدده زاد الاجتهاد فيه، فيزداد الثواب. قال ابن الصلاح: «وهذا مذهب ضعيف الحجة»[٦]، قال ابن دقيق العيد: «لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية، وهو الصحة أولى»[٧].

فإن تميز الإسناد النازل بفائدة، كزيادة الثقة في رجاله على العالي، أو كونهم أحفظ أو أفقه، أو كونه متصلًا بالسماع، وفي العالي حضور، أو إجازة، أو مناولة، أو تساهل بعض رواته في الحمل، ونحو ذلك، فمختار.

«قال وكيع لأصحابه: الأعمش أحب إليكم، عن أبي وائل، عن عبدالله، أم سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله؟ فقالوا: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله أقرب، فقال -أي وكيع-: الأعمش شيخ، وأبو وائل

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الاتفاق».
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٣/١)، ومحمد بن طاهر المقدسي في العلو والنزول (ص٥٥).
(٤) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٣/١).
(٥) هو:الرامهرمزي، تقدمت ترجمته. يُنظر: المحدث الفاصل (ص٢١٦).
(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٦٤).
(٧) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٤٦).

شيخ، وسفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة: فقيه، عن فقيه، عن فقيه، عن فقيه»[١].

وقال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال»[٢].

وقال السِّلَفِيُّ: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق»[٣].

قال ابن الصلاح: «ليس هذا من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى»[٤].

قال الحافظ ابن حجر: «ولابن حبان تفصيل حسن، وهو: أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى، وإن كان للمتن فالفقهاء»[٥].

* * *

---

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٩٤)، وأبو بكر الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٤٣٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٥/٤١).

(٢) أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٩٠/٢)، وأبو بكر الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠١/٢)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص٥٧).

(٣) يُنظر: تدريب الراوي (٦٢٠/٢).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٦٢).

(٥) يُنظر: تدريب الراوي (٦٢١/٢).

١٥- المَوْقُوفُ

١٥- وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

(و) خامس عشرها: الموقوف، وهو كما قال: (مَا) أي: المتن الذي (أَضَفْتَهُ) أي: أسندته (إِلَى الأَصْحَابِ) الآتي تعريفهم ومباحثهم (مِنْ قَوْلٍ، وَ) بمعنى أو (فِعْلٍ) أو تقرير، (فَهْوَ) حديث (مَوْقُوفٌ) على ذلك الصحابي (زُكِنْ) أي: عُلِم، متصلًا كان إسناده أو منقطعًا، ويستعمل في غيرهم كالتابعين مقيدًا، فيُقال: وقفه فلان على الزهري، ونحوه.

تنبيهات

الأول:

«قول الصحابي: كنا نقول كذا، أو نفعل كذا، أو نرى كذا. إن لم يضفه إلى زمنه ﷺ، فهو موقوف»، كذا قاله ابن الصلاح(١) تبعًا للخطيب(٢)، وحكاه النووي في «شرح مسلم»(٣) عن الجمهور من المحدثين والفقهاء والأصوليين.

وأطلق الحاكم(٤) والرازي(٥) والآمدي(٦) أنه مرفوع، وقال ابن الصباغ:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص٤٢٢).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/٣٠).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص٢١).

(٥)هو: محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي، المعروف بالفخر الرازي (ت٦٠٦هـ). يُنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢١/٥٠٠). قال في المحصول (٤/٦٤٣): «المرتبة السابعة: قوله الصحابي: (كنا نفعل كذا)، فالظاهر أنه قصد أن يعلمنا بهذا الكلام شرعًا، ولن يكون كذلك إلا وقد كانوا يفعلونه في عهد النبي ﷺ مع علمه بذلك، ومع أنه ﷺ ما كان ينكر ذلك عليهم، وهذا يقتضي كونه شرعًا عامًّا. فأما إذا قال الصحابي قولًا لا مجال للاجتهاد فيه، فحسن الظن به يقتضي أن يكون قاله عن طريق، فإذا لم يمكن الاجتهاد فليس إلا السماع من النبي ﷺ».

(٦) الإحكام للآمدي (٢/١١٦). وهو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي سيف الدين الآمدي =

«إنه الظاهر»[١]، ومَثَّلَهُ بقول عائشة -رضي الله عنها-: «كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه»[٢]، وحكاه النووي في «شرح المهذب»[٣] عن كثير من الفقهاء.

قال: «وهو قوي من حيث المعنى»، وصححه العراقي[٤] وابن حجر[٥].

ومن أمثلته ما رواه البخاري[٦] عن جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما- قال: «كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا».

وإن أضافه، فالصحيح -الذي قطع به الجمهور من أهل الحديث والأصول- أنه مرفوع، قال ابن الصلاح: «[لأن ظاهر][٧] ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه؛ لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة»[٨].

ومن أمثلة ذلك قول جابر ﷺ: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ»، أخرجه الشيخان[٩]، وقوله: «كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ﷺ»، رواه النسائي وابن ماجه[١٠].

=

(ت٦٣١هـ)، شيخ المتكلمين في زمانه، كان حنبليًّا ثم تحول شافعيًّا، وصحب أبا القاسم بن فضلان، له: الإحكام في أصول الأحكام، وأبكار الأفكار، ودقائق الحقائق، وغير ذلك. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٠٦/٨)، وطبقات الشافعية (٧٩/٢).

(١) ذكره العراقي في التقييد والإيضاح (ص٦٧) وعزاه إلى ابن الصباغ في كتابه «عدة العالم».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٧٧/٥) بلفظ: «لم يكن يُقطع على عهد النبي ﷺ في الشيء التافه».

(٣) المجموع شرح المهذب (٥٩/١).

(٤) التقييد والإيضاح (ص٦٧).

(٥) التلخيص الحبير (٧٤/٣).

(٦) برقم (٢٩٩٣).

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «لا تظاهر».

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧).

(٩) البخاري (٥٢٠٧)، ومسلم (١٤٤٠).

(١٠) النسائي في المجتبى (٤٣٣٠)، وابن ماجه (٣١٩٧).

وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: «إنه [موقوف][(١)]»[(٢)]، وهو بعيد جدًا كما قاله السيوطي[(٣)]، والصواب الأول.

وقال آخرون: «إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالبًا كان مرفوعًا، و[إلا][(٤)] كان موقوفًا، وبه قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي[(٥)]، فإن كان في القصة تصريح باطلاعه ﷺ، فمرفوع إجماعًا، كقول ابن عمر: «كنا نقول، ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وعمر، وعثمان، ويسمع ذلك رسول الله ﷺ، فلا ينكره»، رواه الطبراني في «الكبير»[(٦)]، والحديث في «الصحيح»[(٧)] بدون التصريح المذكور.

وكذا قول الصحابي: «كنا لا نرى بأسًا بكذا في حياة رسول الله ﷺ»، أو: «وهو فينا»، أو: «وهو بين أظهرنا»، أو: «كانوا يقولون، أو يفعلون»، أو: «لا يرون بأسًا بكذا في حياة رسول الله ﷺ»، فكله مرفوع مخرج في المسانيد.

ومن المرفوع: قول المغيرة بن شعبة: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير»، أخرجه البخاري في «الأدب»[(٨)] من حديث أنس.

قال ابن الصلاح: «بل هو أحرى باطلاعه ﷺ»[(٩)].

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «موقوفًا».
(٢) حكاه ابن الصلاح عن البرقاني بلاغًا أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي فأنكر أن يكون مرفوعًا. يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧).
(٣) تدريب الراوي (١/٢٠٥).
(٤) في (أ): «إن».
(٥) التبصرة في أصول الفقه (ص٣٣٣).
(٦) برقم (١٣١٣٢).
(٧) أخرجه البخاري (٣٦٥٥)، ولفظه: «كنا نُخَيِّرُ بين الناس في زَمَنِ النبي ﷺ، فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بن عَفَّانَ رضي الله عَنْهُمْ».
(٨) الأدب المفرد (ص٣٧١) رقم (١٠٨٠).
(٩) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٩).

قال ابن حجر: «تعب الناس في التفتيش عليه من حديث المغيرة، فلم يظفروا به»[١]. قال السيوطي: «ظفرت به بلا تعب، ولله الحمد، فأخرجه البيهقي في المدخل[٢]»[٣]، فذكره بسنده إليه.

ومن المرفوع أيضًا اتفاقًا: الأحاديث التي فيها ذكر صفته ﷺ وخَلْقِهِ، ككونه ليس بالطويل ولا بالقصير، وأيامه كاستشهاد حمزة، وقتل أبي جهل.

ومن المرفوع أيضًا: ما جاء عن الصحابي، ومثله لا يُقال من قبل الرأي، ولا مجال للاجتهاد فيه، فيحمل على السماع، جزم به الرازي في «المحصول»[٤] وغير واحد من أئمة الحديث، وترجم عليه الحاكم في كتابه[٥]: «معرفة المسانيد التي لا يعرف سندها»، ومَثَّله بقول ابن مسعود: «من أتى ساحرًا أو عرافًا، فقد كفر بما أنزل على محمد»[٦].

وأشار العراقي[٧] إلى تخصيصه بصحابي لم يأخذ من أهل الكتاب، وصرح بذلك ابن حجر في «شرح النخبة»[٨] جازمًا به، ومَثَّله بأخبار عن الأمور

---

(١) كذا أفاد السيوطي في تدريب الراوي (٢٠٧/١)، ولا يستقيم ذلك مع قول الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٦/١١): «وأخرجه الحاكم في علوم الحديث من حديث المغيرة بن شعبة». وهو -كما قال- عند الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٩).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى (ص٣٨١).

(٣) تدريب الراوي (٢٠٧/١).

(٤) المحصول (٦٤٣/٤).

(٥) قال في معرفة علوم الحديث (ص٢١): «النوع السادس من هذا العلم: معرفة الأسانيد التي لا يُذكر سندها عن رسول الله ﷺ».

(٦) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٢١٠/١١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٢/٥)، والبزار في مسنده (٣١٥/٥)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٢٨٠/٩)، والطبراني في الكبير (١٠٠٠٥)، والأوسط (١٢٢/٢)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٢١)، والبيهقي في الكبرى (١٣٦/٨). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨/٥): «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، خلا هبيرة بن مريم، وهو ثقة».

(٧) شرح التبصرة والتذكرة (٢٠٠/١).

(٨) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١٣٤).

الماضية، من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، والآتية كالملاحم والفتن، وأحوال القيامة، وعَمَّا يحصل به ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص.

قال: «ومن ذلك فعله ما لا مجال للاجتهاد فيه، فينزل على أن ذلك عنده عن النبي ﷺ، كما قال الشافعي في صلاة عليٍّ ﵁ في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين»[(١)].

قال: «ومثل ذلك: حكمه على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسوله، أو معصية، كقوله: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم»»[(٢)].

وجزم بذلك أيضًا الزركشي في «مختصره»[(٣)] نقلًا عن ابن عبدالبر.

وأما البلقيني، فقال: «الأقرب أن هذا ليس بمرفوع؛ لجواز إحالة الاسم على ما ظهر من القواعد»[(٤)]، وسبقه إلى ذلك أبو القاسم الجوهري[(٥)]، نقله عنه ابن عبدالبر، ورده عليه.

قال السيوطي: «وأما قول التابعي ما تَقَدَّم، فليس بمرفوع قطعًا، ثم إن لم يضفه إلى زمن الصحابة، فمقطوع لا موقوف، وإن أضافه فاحتمالان للعراقي، وجه المنع أن تقرير الصحابي قد لا ينسب إليه، بخلاف تقريره ﷺ»[(٦)].

ولو قال التابعي: «كانوا يفعلون كذا»، فقال النووي في «شرح مسلم»[(٧)]: «إنه

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١٣٤).
(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١٣٩).
(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٤١٣/١).
(٤) محاسن الاصطلاح (ص٢٠٠).
(٥) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد الغافقي أبو القاسم الجوهري المالكي (ت٣٨٥هـ)، صاحب مسند الموطأ، سمع مؤمل بن يحيى، وابن القاسم العثماني، والحسن بن رشيق، وغيرهم، وعنه أبو بكر بن عبدالرحمن، وأبو محمد الأجداي، وابن فهر، وابن نفيس المقري، وأبو عمر الطلمنكي، وخلق. يُنظر: الديباج المذهب (ص١٤٨)، والوافي بالوفيات (٩٧/١٨).
(٦) تدريب الراوي (٢٠٨/١).
(٧) المنهاج شرح صحيح مسلم ين الحجاج (٣١/١).

لا يدل على فعل جميع الأمة، بل البعض، فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلًا له، وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف».

التنبيه الثاني:

قول الصحابي: «أمرنا بكذا»، كقول أم عطية: «أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين»، أخرجه الشيخان(١). أو: «نهينا عن كذا»، كقولها أيضًا: «نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا»، أخرجاه(٢) أيضًا.

أو: «من السنة كذا»، كقول علي: «من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة»، رواه أبو داود(٣) في رواية ابنِ داسة، وابنِ الأعرابي(٤). أو: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة»، أخرجاه(٥) عن أنس.

فهذا كله وما أشبهه مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور؛ لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي، ويجب اتباع سنته، وهو رسول الله ﷺ، ولأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة ولا العادة، والشرع يُتلقى من الكتاب والسنة، والقياس والإجماع، ولا يصح أن يريد أمر الكتاب؛ لأن [ما](٦) فيه مشهور يعرفه الناس، ولا الإجماع؛ لأن المتكلم بهذا من أهل الإجماع، ويستحيل أمره بنفسه، ولا القياس، إذ لا أمر فيه، فتعين كون المراد

---

(١) أخرجه البخاري (٩٨١)، ومسلم (٨٩٠).
(٢) أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨).
(٣) برقم (٧٥٦).
(٤) هو: أحمد بن محمد بن زياد أبو سعيد بن الأعرابي (ت٣٤٠هـ)، سمع أحمد الرمادي، والحسن بن علي بن عفان، والحسين الزعفراني، وحدث بالسنن لأبي داود السجستاني، وعنه الطبراني، والخطابي، وابن المقري، وابن جميع، وخلق كثير. يُنظر: لسان الميزان (٣٠٨/١).
(٥) أخرجه البخاري (٦٠٣)، ومسلم (٣٧٨).
(٦) زيادة يقتضيها السياق.

أمر رسول الله ﷺ.

وقيل: ليس ذلك بمرفوع؛ لاحتمال أن يكون [الآمر][١] غيره، كأمر [القرآن][٢]، أو الإجماع، أو بعض الخلفاء، أو الاستنباط، وأن يريد سنة غيره ﷺ. وأجيب ببعد ذلك لِمَا تقدم، مع أن الأصل هو الأول.

وفي البخاري[٣] في قول ابن عمر للحَجَّاج[٤]: «إن كنت تريد السنة، فهجِّر بالصلاة»، أن ابن شهاب قال لسالم: «أفعله رسول الله ﷺ؟» فقال: «وهل يعنون بذلك إلا سنته؟». فنقل سالم -وهو أحد الفقهاء السبعة، وأحد الحفاظ التابعين- عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة رسول الله ﷺ.

وقول بعضهم: إن كان مرفوعًا، فلم لا يقولون: قال رسول الله ﷺ؟

جوابه: أنهم تركوا الجزم بذلك تورعًا واحتياطًا، ومن ذلك: قول أبي قلابة[٥]، عن أنس: «من السنة إذا تزوج [الرَّجلُ البِكْرَ][٦] على الثيب أقام عندها سبعًا» أخرجاه[٧]، قال أبو قلابة: «لو شئت لقلت: إن أنسًا رفعه إلى النبي ﷺ»، أي: لو قلت لم أكذب؛ لأن قوله: «من السنة» هذا معناه، لكن إيراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي أولى.

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وساقط في (أ) و(ب).

(٢) كذا في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»، و«تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الأقران».

(٣) برقم (١٦٦٢).

(٤) هو: الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي، الظالم المبير، والي العراق من قبل عبدالملك (ت٩٥هـ). يُنظر: تاريخ مدينة دمشق (١٢/١١٣)، ووفيات الأعيان (٢/٢٩).

(٥) هو: عبدالله بن زيد أبو قلابة الجرمي (ت١٠٤هـ)، حديثه عن عمر وأبي هريرة وعائشة ومعاوية وسمرة في سنن النسائي وتلك مراسيل، وعن ثابت بن الضحاك، ومالك بن الحويرث، وأنس، وذلك في الصحاح، وعنه قتادة، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب، وخلق. يُنظر: الكاشف (١/٥٥٤).

(٦) كذا في الصحيحين، وساقط في (أ) و (ب).

(٧) أخرجه البخاري (٥٢١٤)، ومسلم (٤٩١٦).

وخصص بعضهم[١] الخلاف بغير الصديق ﷺ، أما هو فإن قال ذلك فمرفوع بلا خلاف، فإن صرح الصحابي بالأمر كقوله: «أمرنا رسول الله ﷺ»، فلا خلاف فيه، إلا ما حُكي عن داود[٢] وبعض المتكلمين، أنه لا يكون حجة حتى ينقل لفظه.

قال السيوطي: «وهذا ضعيف باطل؛ لأن الصحابي عدل عارف باللسان، فلا يُطلق ذلك إلا بعد التحقق»[٣].

قال البلقيني: «وحكم قوله: «من السنة»، قول ابن عباس في متعة الحج: «سنة أبي القاسم»[٤]، وقول عمرو بن العاصي في عدة أم الولد: «لا تُلَبِّسوا علينا سنة نبينا»، رواه أبو داود[٥]. وقول عمر في المسح: «أصبت السنة»، صححه الدارقطني في «سننه»[٦].

قال: «وبعضها أقرب من بعض، وأقربها للرفع: سنة أبي القاسم، ويليه: سنة نبينا، ويليه: أصبت السنة»[٧].

«ولا فرق بين قول الصحابي ما تقدم في حياة رسول الله ﷺ أو بعده، أما إذا قال التابعي ذلك، فجزم ابن الصباغ في «العدة» بأنه مرسل، وحكى فيه إذا قاله ابن المسيب وجهين: هل يكون حجة أو لا؟ وللغزالي[٨] فيه احتمالات بلا ترجيح،

---

(١) يُنظر: مقدمة جامع الأصول لابن الأثير (٩٤/١).

(٢) هو:داود الظاهري، تقدمت ترجمته. وقد حكى عنه هذا القول أبو إسحاق الشيرازي في «اللمع في أصول الفقه» (ص٢٣)، وعقب عليه بقوله: «الراوي مصدق فيما يرويه، وهو عارف بالأمر والنهي؛ لأنه لغته، فوجب أن يُقبل كسائر ما يرويه».

(٣) تدريب الراوي (٢١١/١).

(٤) أخرجه البخاري (١٦٨٨)، ومسلم (١٢٤٢).

(٥) برقم (٢٣٠٨).

(٦) سنن الدارقطني (١٩٦/١).

(٧) محاسن الاصطلاح (ص١٩٩).

(٨) المستصفى للغزالي (ص١٠٥)، وهو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي =

هل يكون موقوفًا، أو مرفوعًا، أو مرسلًا»[١].

وكذا قوله: «من السنة» فيه وجهان حكاهما النووي في «شرح مسلم»[٢] وغيره، وصحح وقفه، وحكى الداودي[٣] الرفع عن القديم[٤].

التنبيه الثالث:

إذا قيل: في الحديث عند ذكر الصحابي يرفعه أو رفعه، أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية، كقول ابن عباس: «**الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارٍ**»، رَفَع الحديثَ، رواه البخاري[٥].

وكقول سهل بن سعد: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة»، رواه مالك في «الموطأ»[٦] عن أبي حازم[٧] عنه، وقال

=

الشافعي (ت٥٠٥هـ)، تفقه على إمام الحرمين، وبرع في علوم كثيرة، وله مصنفات منتشرة في فنون متعددة، من أشهرها: إحياء علوم الدين، فيه أحاديث كثيرة، وغرائب، ومنكرات، وموضوعات. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٦/١٩١)، وطبقات الشافعية (١/٢٩٣).

(١) تدريب الراوي (١/٢١١، ٢١٢). وقد أخرج الشافعي في الأم (٥/١٠٧) بسنده عن أبي الزناد، قال: سألت سعيد بن المسيب عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته؟ قال: يفرق بينهما. قال أبو الزناد: قلت سُنّة؟ فقال سعيد: سنّة. قال الشافعي: «والذي يشبه قول سعيد: (سنة) أن يكون سنة رسول الله ﷺ».

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/٣٠).

(٣) هو: عبدالرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد أبو الحسن الداودي البوشنجي، أحد رواة البخاري، ويُلقب بجمال الإسلام (ت٤٦٧هـ)، أخذ عن أبي بكر القفال، وأبي حامد الإسفراييني، وأبي الطيب الصعلوكي، وعنه أبو الوقت، ومسافر بن محمد، وعائشة بنت عبد الله البوشنجية، وغيرهم. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/١١٨)، طبقات الشافعية (١/٢٤٩).

(٤) تدريب الراوي (١/٢١٢).

(٥) برقم (٥٦٨٠).

(٦) برقم (٣٧٦)، وهو عند البخاري برقم (٧٤٠).

(٧) هو: سلمة بن دينار أبو حازم المدني الأعرج (ت١٤٤هـ)، يروي عن سهل بن سعد، وابن المسيب، وعنه مالك، وأبو ضمرة. يُنظر: الكاشف (١/٤٥٢).

أبو حازم: «لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك».

وكحديث الأعرج عن أبي هريرة يَبْلُغُ به: «**النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ**»، أخرجاه[(١)].

وكحديث [الأعرج][(٢)] عنه أيضًا رواية: «**تُقَاتِلُونَ [قَوْمًا]**[(٣)] **صِغَارَ الأَعْيُنِ**»، الحديث، أخرجاه[(٤)] أيضًا.

فكل هذا وشبهه، كـ «يرويه»، و«رواه» بلفظ الماضي مرفوع عند أهل العلم.

وإذا قيل عن التابعي: يرفعه، وشبهه مما سبق، فهو مرفوع مرسل.

«قال ابن حجر: ولم يذكروا ما حكم ذكر ذلك لو قيل عن النبي ﷺ. قال: وقد ظفرت لذلك بمثال في «مسند البزار» عن النبي ﷺ يرويه، أي: عن ربه عز جل، فهو حينئذ من الأحاديث القدسية»[(٥)].

وقال ابن أبي رَوَّاد: «بلغني أن عمر بن عبدالعزيز كان يكره أن يقول في الحديث: رواية، ويقول: إنما الرواية في الشعر»، وقال -أيضًا-: «كان نافع ينهاني أن أقول: رواية، فربما نسيت فقلت: رواية، فينظر إليَّ، فأقول: نسيت»[(٦)].

وما ذكره الحاكم في «المستدرك»[(٧)]، من أن تفسيرَ الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديثٌ مسند، أي: مرفوع، فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول الآية، كقول جابر: «كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها، جاء الولد أحول، فأنزل الله: ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٩٥) مرفوعًا، ومسلم بروايات (١٨١٨) في إحداهما: يبلغ به النبي ﷺ، وفي الأخرى: رواية.

(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أيضًا».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يومًا».

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٢٩) عن أبي هريرة: رواية، ومسلم (٢٩١٢) عن أبي هريرة: يبلغ به النبي ﷺ.

(٥) تدريب الراوي (١/٢١٤، ٢١٥).

(٦) يُنظر: المرجع السابق.

(٧) المستدرك على الصحيحين (١/٧٩).

حَرْثَكُمْ...﴾[١] الآية»، رواه مسلم[٢].

«أو نحو ما يتعلق بالسبب، مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبي ﷺ، ولا مدخل للرأي فيه، وغيره موقوف، وكذا يُقال في التابعي، إلا أن المرفوع من جهته مرسل»[٣].

فائدة: «تقرر أن السنة: قول، وفعل، وتقرير، وقسمها ابن حجر إلى: صريح، وحُكم.

فمثال المرفوع قولًا صريحًا: قول الصحابي: قال رسول الله ﷺ كذا، أو حدثنا بكذا، أو سمعته يقول كذا.

وحكمًا: قوله ما لا مجال للرأي فيه.

ومثال المرفوع من الفعل صريحًا: قوله: فعل رسول الله ﷺ كذا، أو رأيته يفعل كذا.

قال الشمنِّي: ولا يتأتى فعل مرفوع حكمًا.

ومثَّله ابن حجر بما تقدم عن عليٍّ في صلاة الكسوف.

قال الشمني: ولا يلزم من كونه عند عليٍّ عن النبي ﷺ أن يكون عنده من فعله، لجواز أن يكون عنده من قوله.

ومثال التقرير صريحًا: قول الصحابي: فعلت كذا، أو: فعل بحضرته ﷺ.

وحكمًا: حديث المغيرة بن شعبة في قرع بابه ﷺ بالأظافير، وقد سبق»[٤].

---

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٣).

(٢) برقم (١٤٣٥).

(٣) تدريب الراوي (٢١٦/١).

(٤) تدريب الراوي (٢١٧/١، ٢١٨).

فروع فيما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم أجمعين

وهو عِلْمٌ كبير جليل المقدار، عظيم الفائدة، وبه يُعرف المرسل من المتصل، وفيه تصانيف كثيرة، كـ «كتاب الصحابة» لابن حبان وهو في مجلد، وكتاب ابن منده وهو كبير، وذيل عليه أبو موسى المديني[١]، وكتاب أبي نعيم الأصبهاني، وكتاب العسكري[٢]، ومن أحسنها وأكثرها فوائد «الاستيعاب» لابن عبدالبر، وذيَّل عليه ابن فتحون[٣].

ولابن الأثير الجزري في الصحابة مؤلف سماه «أسد الغابة»، جمع فيه: كتاب ابن منده، وأبي موسى، وأبي نعيم، وابن عبدالبر، وزاد من [غيرها][٤] أسماء، وضبط وحقق أشياء حسنة، واختصره النووي ولم يشتهر، واختصره الذهبي أيضًا في مؤلف لطيف سماه «التجريد»، ولابن حجر «الإصابة في تمييز الصحابة»، وهو كتاب حافل واختصره السيوطي.

الفرع الأول:

اختلف في حد الصحابي، فالمعروف عند المحدثين: «أنه كل مسلم رأى

---

(١) ما يراه المصنف هنا من أن كتاب أبي موسى ذيل على كتاب ابن منده، هو ما يراه السخاوي في فتح المغيث (٩٢/٣)، وابن حجر في الإصابة (٢/١)، والعراقي في شرح التبصرة والتذكرة (١١٩/٢)، والأبناسي في الشذا الفياح (٤٨٥/٢)، بينما يرى الذهبي في تذكرة الحفاظ (١٣٣٥/٤)، والصفدي في الوافي بالوفيات (١٧٤/٤)، والتاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٦١/٦)، وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (٤٠/٢) إلى أنه ذَيَّلَ به على كتاب أبي نعيم.

(٢) صنف ابن منده، وأبو نعيم كتاب: «معرفة الصحابة»، ولأبي أحمد العسكري كتاب: «القبائل فيمن روى عن النبي ﷺ»، ذكره مصنفه في كتابه «تصحيفات المحدثين» (٤٢٩/٢).

(٣) هو: محمد بن خلف بن سليمان بن خلف أبو بكر بن فتحون الأندلسي الأوريولي (ت٥٢٠هـ)، روى عن أبيه، وأبي الحسن طاهر بن مفوز، وأكثر عن أبي علي بن سكرة وغيره، وكان معتنيًا بالحديث عارفًا بالرجال، وله استدراك على ابن عبدالبر في كتاب الصحابة في سفرين، وكتاب آخر في أوهام الصحابة. يُنظر: تاريخ الإسلام (٤٤٥/٣٥)، والوافي بالوفيات (٣٨/٣).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «غيرهما».

رسول الله ﷺ»، كذا قال ابن الصلاح(١)، ونقله عن البخاري(٢) وغيره، وأورد عليه: أنه إن كان فاعل الرؤية الرائي خرج الأعمى، كابن أم مكتوم ونحوه، وهو صحابي بلا خلاف، ولا رؤية له، ومن رآه كافرًا ثم أسلم بعد موته، كرسول قيصر، فلا صحبة له، ومن رآه بعد موته ﷺ قبل الدفن، وهو أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، فلا صحبة له، وإن كان فاعلها رسول الله ﷺ دخل فيه جميع الأمة، فإنه كشف له عنهم ليلة الإسراء أو غيرها. وأورد عليه -أيضًا-: من صحبه ثم ارتد، كابن خطل.

فالأولى أن يُقال: «من لقي النبي ﷺ مسلمًا ومات على إسلامه»، أما من ارتد بعده ثم أسلم ومات مسلمًا، فقال العراقي: «في دخوله فيهم نظر، فقد نص الشافعي وأبو حنيفة على أن الردة محبطة للعمل»، قال: «والظاهر أنها محبطة للصحبة السابقة، كقرة بن ميسرة والأشعث بن قيس، أما من رجع للإسلام في حياته ﷺ، كعبدالله بن أبي سرح، فلا مانع من دخوله في الصحبة»(٣).

وجزم ابن حجر في هذا والذي قبله ببقاء اسم الصحبة لهما. قال: «وهل يشترط لقيه حال النبوة أو أعم؟ حتى يدخل من رآه قبلها ومات على الحنيفية، كزيد بن عمرو بن نفيل»(٤). وقد عده ابن منده في الصحابة.

«وكذا لو رآه قبلها، ثم أدرك البعثة وأسلم، ولم يره»(٥).

قال العراقي: «ولم أر من تعرض لذلك»، قال: «ويدل على اعتبار الرؤية بعد النبوة ذكرهم في الصحابة ولده إبراهيم، دون من مات قبلها كالقاسم»، قال: «وهل

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩١).

(٢) ترجم البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، قبل حديث رقم (٣٦٤٩)، قال: «باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه».

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (٢/١٢٠).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٢/٦١٤).

(٥) تدريب الراوي (٢/٦٦٨). إلا أن ابن حجر قال في الإصابة (١/٦): «ويخرج بقيد الإيمان من لقيه كافرًا، ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرة أخرى».

يُشترط في الرائي التمييز، حتى لا يدخل من رآه وهو لا يعقل، أو لا يشترط؟ لم يذكروه أيضًا، إلا أن العلائي قال في «المراسيل»(١): «عبدالله بن الحارث بن نوفل، حنكه رسول الله ﷺ ودعا له، ولا صحبة له، بل ولا رواية أيضًا»، وكذا قال في عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري(٢): «حنكه ودعا له، ولا نعرف له رؤية، بل هو تابعي»(٣).

وقال في «النكت»(٤): «ظاهر كلام الأئمة -ابن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، وغيرهم- اشتراطه، فإنهم لم يثبتوا الصحبة لأطفال حنكهم النبي ﷺ، أو مسح وجوههم، أو تفل في أفواههم، كمحمد بن حاطب، وعبدالرحمن بن عثمان التيمي، وعبيدالله بن معمر ونحوهم».

قال: «ولا يشترط البلوغ على الصحيح، وألا يخرج من أجمع على عده، كالحسنين وابن الزبير، ونحوهم».

قال: «والظاهر اشتراط رؤيته في عالم الشهادة، فلا يطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والنبيين».

قال: «وقد استشكل ابن الأثير ذكر مؤمني الجن في الصحابة، دون من رآه من الملائكة، وهم أولى بالذكر من الجن».

قال: «وليس كما زعم؛ لأن الجن من جملة المكلفين الذين شملتهم الرسالة والبعثة، فكان ذكر من عرف اسمه ممن رآه حسنًا، بخلاف الملائكة».

قال: «وإذا نزل عيسى وحكم بشرعه ﷺ، فهل يطلق عليه اسم الصحبة؛ لأن ثبت أنه رآه في الأرض؟ الظاهر نعم».

وفي تعريف الصحابي أقوال أخر، فعن أصحاب الأصول أو بعضهم،

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٠٨) رقم (٣٤٤).
(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢١٣) رقم (٣٧٣).
(٣) شرح التبصرة والتذكرة (١٢٢/٢).
(٤) التقييد والإيضاح (ص٢٩٢ - ٢٩٥).

ووافقهم بعض أصحاب الحديث: «أن الصحابي: من طالت مجالسته له ﷺ على طريق التبع والأخذ عنه، بخلاف من وفد عليه وانصرف، بلا مصاحبة ولا متابعة»(١).

قالوا: «وذلك معنى الصحابي لغة»(٢).

ورُد بإجماع أهل اللغة على أنه مشتق من الصحبة(٣)؛ لا من قدر مخصوص منها، وذلك يُطلق على كل من صحب غيره قليلًا أو كثيرًا، يُقال: صحب فلانًا حولًا، وشهرًا، ويومًا، وساعة.

وعن سعيد بن المسيب، أنه كان لا يُعد صحابيًّا إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين(٤)؛ لأن لصحبته شرفًا، فلا تُنال إلا [باجتماع](٥) طويل، يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص، كالغزو المشتمل عليه السفر الذي هو قطعة من العذاب، والسنة المشتملة على الفصول الأربعة

---

(١) وهذا قول شيخ المعتزلة أبو الحسين البصري في «المعتمد في أصول الفقه» (١٧٢/٢)، حيث قال: «أما الصحابي فينبغي أن يجتمع فيه أمران حتى يكون صحابيًّا: أحدهما: أن يطيل مجالسة النبي ﷺ؛ لأن من رآه من الوافدين عليه وغيرهم ولم يطل المكث لا يُسمى صحابيًّا، والآخر: أن يطيل المكث معه على طريق التبع له، والأخذ عنه، والاتباع له، ولهذا لا نصف من أطال مجالسة العالم ولم يقصد المتابعة له بأنه من أصحابه».

(٢) قال به أبو المظفر السمعاني في «قواطع الأدلة في الأصول» (٣٩٢/١).

(٣) نقل الخطيب عن أبي بكر الباقلاني أنه قال: «لا خلاف بين أهل اللغة في أن القول: (الصحابي) مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره، قليلًا كان أو كثيرًا، كما أن القول: (مكلم)، و(مخاطب)، و(ضارب) مشتق من المكالمة والمخاطبة والضرب، وجار على كل من وقع منه ذلك قليلًا كان أو كثيرًا، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال، وكذلك يُقال: صحبت فلانًا حولًا ودهرًا وسنة وشهرًا ويومًا وساعة، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم». يُنظر: الكفاية في علم الرواية (ص٥١).

(٤) أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٥٠).

(٥) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «بإجماع».

المختلف بها المزاج.

قال النووي -كابن الصلاح[١]-: «فإن صح هذا القول عنه -أي: سعيد- فضعيف؛ فإن مقتضاه أن لا يُعد جرير بن عبدالله البجلي وشبهه، ممن فقد ما [اشترطه] -كوائل بن حُجْر- صحابيًّا، ولا خلاف أنهم صحابة»[٢].

قال العراقي: «ولا يصح هذا عن ابن المسيب»[٣].

وقال الجاحظ[٤]: «هو -أي الصحابي-: من طالت صحبته، وروى عنه»[٥].

وحكى الواقدي: «أنه من رآه بالغًا»[٦]. قال السيوطي: «وهو شاذ»[٧].

«وقال يحي بن عثمان بن صالح المصري[٨]: إنه من أدرك زمنه ﷺ وهو

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩٤).

(٢) التقريب والتيسير (ص٩٢)، وما بين المعقوفتين هو الصواب كما في تدريب الراوي (٢/٦٧٠)، وفي (أ) و(ب): «اشتراطه».وجملة: «ممن فقد اشترطه كوائل بن حجر» مدرجة من كلام السيوطي.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (٢/١٢٥).

(٤) هو: عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحظ، أحد شيوخ المعتزلة (ت٢٥٥هـ)، كان تلميذ أبي إسحاق النظام، روى عن حجاج الأعور، وأبي يوسف القاضي، وغيرهما، وعنه أبو بكر بن أبي داود، قال الذهبي: «كان من أئمة البدع ... فسبحان من أضله على علم». يُنظر: تاريخ بغداد (١٢/٢١٢)، ولسان الميزان (٤/٣٥٥).

(٥) حكاه الآمديُّ في الإحكام (٢/١١٢) عن عمرِو بنِ يحي، فقال: «ذهبَ إلى أنَّ هذا الاسم إنَّما يُسمى بِهِ مَنْ طالتْ صحبتُهُ للنبيِّ ﷺ وأخذَ عنهُ العلمَ». قال العراقي في شرح التبصرة (٢/١٢٥): «وحكاهُ ابنُ الحاجبِ أيضًا قولًا، ولم يعزهُ لعمرِو بنِ يحي؛ ولكنْ أبدلَ الروايةَ بالأخذِ عنهُ، وبينهما فرقٌ. وعمرٌو هذا الظاهر أنَّه الجاحظُ، فقدْ ذكرَ الشيخُ أبو إسحاقَ في اللمع أنّ أباهُ اسمُهُ يحيى، وذلكَ وهمٌ، وإنَّما هو عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ من أئمة المعتزلة، قال فيه ثعلب: إنَّه غير ثقة، ولا مأمون، ولم أرَ هذا القول لغير عمرو هذا، وكأنَّ ابن الحاجب أخذ هذا القول من كلام الآمديِّ، ولذلك أسقطته من الخلاف في حدِّ الصحابيِّ تبعًا لابن الصلاح».

(٦) يُنظر: الكفاية في علم الرواية (ص٥٠)، وتلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي (ص٧١).

(٧) تدريب الراوي (٢/٦٧٨).

(٨) هو: يحي بن عثمان بن صالح بن صفوان القرشي السهمي أبو زكريا المصري (ت٢٨٢هـ)، روى عن أبيه، وعبدالغفار بن داود، وسعيد بن أبي مريم، قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه، وكتب عنه =

مسلم ، وإن لم يره. وعدَّ من ذلك أبا تميم عبدالله مالك الجيشاني، ولم يرحل إلى المدينة إلا في خلافة عمر باتفاق، وممن حكى هذا القول القرافي في «شرح التنقيح»[(١)].

وكذا من حُكم بإسلامه تبعًا لأحد أبويه، وعليه عمل ابن عبدالبر، وابن منده في كتابهما.

وشرط الماوردي[(٢)] في الصحابي أن يختص [بالرسول][(٣)]، ويتخصص به [الرسول][(٤)] ﷺ.

ثم إن الصحبة تُعرف إما بالمتواتر، كصحبة أبي بكر وعمر، وبقية العشرة في خلق منهم، أو بالاستفاضة والشهرة القاصرة عن التواتر، كصحبة ضمام بن ثعلبة، وعكاشة بن محصن، أو بقول صحابي، كصحبة حُمَمَة بن أبي حُمَمَة الذي مات بأصبهان مبطونًا، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي ﷺ، حكم له بالشهادة، أو بخبر أحد التابعين بأنه صحابي، أو بقول الصحابي: أنا صحابي إذا كان عدلًا، وأمكن ذلك.

وشرط الأصوليون في قبوله أن تُعرف معاصرته له ﷺ، وفي أصل المسألة احتمال أنه لا يُصدق؛ لاتهامه بدعوى رتبة يثبتها لنفسه، وبه جزم الآمدي[(٥)]، ورجحه أبو الحسن بن القطان[(٦)].

=

أبي، وتكلموا فيه». يُنظر: الجرح والتعديل (١٧٥/٩)، وتهذيب الكمال (٤٦٢/٣١).

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١٢٦/٢).

(٢) الحاوي الكبير (١٧٣/١٧)، والماوردي: هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي البصري (ت٤٠٥هـ)، شيخ الشافعية، حدث عن الحسن بن علي الجبلي، ومحمد المنقري، وغيرهما، وعنه أبو بكر الخطيب، ووثقه. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٦٤/١٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٦٧/٥).

(٣) كذا في «الحاوي الكبير»، وفي (أ) و(ب): «بالمرسل».

(٤) كذا في «الحاوي الكبير»، وفي (أ) و(ب): «المرسل».

(٥) الإحكام للآمدي (١١٤/٢).

(٦) قال في «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» (٦٠٩/٢): «وهذا الصنف الذي لم يشهد التابعي

=

لطيفة: قال الذهبي في «الميزان»[١]: «رَتَنٌ الهندي[٢]، وما أدراك ما رتن! شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الست مئة، فادعى الصحبة، وهو جريء على الله ورسوله»، قال: «وقد أَلَّفتُ في أمره جزءًا».

الفرع الثاني:

الصحابة كلهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم، بإجماع من يعتد به[٣]، لآية ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[٤]، أي: عدولًا، ولقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[٥]، والخطاب للموجودين حينئذ، ولحديث «الصحيحين»[٦]: «خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِي».

قال إمام الحرمين: «والسبب في عدم الفحص عن عدالتهم أنهم حملة

=

لأحدهم بالصحبة ولا بالرؤية ولا بالسماع وإنما هو زعمهم، اختلف الناس في تصحيح أحاديثه، فقبلها قوم، وردها بعض أهل الظاهر، وهو الصواب عندي، وذلك أنهم لو ادعوا لأنفسهم أنهم ثقات لم يُقبل منهم، فكيف يُقبل منهم ادعاء مزية الصحبة؟». وابن القطان: هو علي بن محمد بن عبدالملك بن يحي أبو الحسن ابن القطان، الحميري، الكتامي، الفاسي، المالكي (ت٦٢٨هـ)، سمع ابن زرقون، وأبا ذر الخشني، وابن الفخار، وغيرهم، له: بيان الوهم والإيهام، ونقع الغلل ونفع العلل، والإقناع، وغير ذلك. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٦/٢٢)، وشذرات الذهب (١٢٨/٥).

(١) ميزان الاعتدال (٧٠/٣).

(٢) هو: رتن بن ساهوك بن جكندريق الهندي البترندي (ت٦٣٢هـ). يُنظر: لسان الميزان (٤٥٠/٢).

(٣) قال ابن عبدالبر في التمهيد (٤٧/٢٢): «الصحابة كلهم عدول مرضيون ثقات أثبات، وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث». وقال في الاستيعاب (١٩/١): «قد كفينا البحث عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحق من المسلمين -وهم أهل السنة والجماعة- على أنهم كلهم عدول».

(٤) سورة البقرة، الآية: (١٤٣).

(٥) سورة آل عمران، الآية: (١١٠).

(٦) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود ﷺ، ولفظه: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي...».

الشريعة، فلو ثبت توقف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصره ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار»[١].

وقيل: «يجب البحث عن عدالتهم مطلقًا». وقيل: «بعد وقوع الفتن». وقالت المعتزلة: «هم عدول إلا من قاتل عليًّا». وقيل: «إذا انفرد». وقيل: «إلا المقاتِل والمقاتَل»[٢].

وهذا كله ليس بصواب إحسانًا للظن بهم، وحملًا لهم في ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كل منهم.

والذي صرح به الجمهور -وهو المعتبر- القول بتعميم العدالة لمن لازمه، وعزَّره ونصره، أو رآه يومًا، أو زاره لمامًا، أو اجتمع به لغرض وانصرف، وإن خصها المازري في «شرح البرهان»[٣] بمن لازمه وعزره ونصره، فقد قال العلائي: «إنه قول غريب، يخرج كثيرًا من المشهورين بالصحبة والرواية عن الحكم بالعدالة، كوائل بن حجر، ومالك بن الحويرث، وعثمان بن أبي العاصي، وغيرهم ممن وفد عليه ﷺ، ولم يقم عنده إلا قليلًا وانصرف، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد، ولم يعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل»[٤].

الفرع الثالث:

أكثر الصحابة حديثًا ستة، كما في «تهذيب النووي»[٥]، وهم: أبو هريرة، وهو أكثرهم، ثم ابن عمر، ثم جابر، وابن عباس، وأنس، وعائشة.

---

(١) البرهان في أصول الفقه (٤٠٧/١).

(٢) جمع هذه الأقوال الآمدي في الإحكام (١١٠/٢، ١١١)، وعقب عليها بقولها: «والمختار إنما هو مذهب الجمهور من الأئمة، وذلك بما تحقق من الأدلة الدالة على عدالتهم ونزاهتهم وتخييرهم على من بعدهم».

(٣) إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص٤٨٢).

(٤) تحقيق منيف الرتبة (ص٦٢)، وكذا قال الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه (٣٥٨/٣).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢٥٨/١).

فأبو هريرة روى خمسة آلاف وثلاث مئة وأربعة وتسعين حديثًا، اتفقا منها على ثلاث مئة وخمسة وعشرين، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين، ومسلم بمئة وتسعة وثمانين، وروى عنه أكثر من ثمان مئة رجل، وهو أحفظ الصحابة.

قال الشافعي: «أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره»(١).

وكان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول: «كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ﷺ»(٢).

وفي الصحيح(٣) عنه: «قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه، قال: ابسط رداءك، فبسطته، فغرف بيديه، ثم قال: ضمَّه، فما نسيت شيئًا بعدُ».

وفي «المستدرك»(٤) عن زيد بن ثابت قال: «كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبي ﷺ، فقال: ادعوا، فدعوت أنا وصاحبَي وأمَّن النبي ﷺ، ثم دعا أبو هريرة، فقال: اللَّهُمَّ إني أسألك مثل ما سألك صاحباي، وأسألك علمًا لا ينسى، فأمَّن النبي ﷺ، فقلنا: ونحن يا رسول الله كذلك، فقال: سبقكما الغلام الدوسي»، يعني أبا هريرة.

وعبدالله بن عمر بن الخطاب روى ألفي حديث، وست مئة(٥) وثلاثين حديثًا، اتفقا منها على مئة وسبعين، وانفرد البخاري بثمانين، ومسلم بأحد وثلاثين.

وأنس بن مالك روى ألفين ومئتين وستة وثمانين حديثًا، اتفقا منها على مئة وثمانية، وانفرد البخاري بثلاثة وثمانين، ومسلم بأحد وسبعين.

---

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/٢٠٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧/٣٤١).
(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/٣٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧/٣٥٠).
(٣) أخرجه البخاري (١١٩).
(٤) المستدرك على الصحيحين (٣/٥٨٢).
(٥) بعدها في (أ) و(ب): «ثمانية»، والصواب حذفها.

وعائشة أم المؤمنين روت ألفين، وقيل: ألفًا ومئتين وعشرة، اتفقا منها على مئة وأربعة وسبعين، وانفرد البخاري بأربعة وسبعين، ومسلم بثمانية وعشرين، وقيل: وخمسين، وقيل: وستين.

وابن عباس روى ألفًا وست مئة وستين حديثًا، اتفقا منها على خمسة وسبعين، وانفرد البخاري بمئة وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين.

وأبو سعيد الخدري روى ألفًا ومئة وسبعين حديثًا، اتفقا منها على ستة وأربعين، وانفرد البخاري بستة عشر، ومسلم باثنين وخمسين.

وجابر بن عبدالله الأنصاري روى ألفًا وخمس مئة وأربعين حديثًا، اتفقا منها على ستين، وانفرد البخاري بستة وعشرين، ومسلم بمئة وستة وعشرين، وليس في الصحابة من يزيد على ألف إلا هؤلاء.

فائدة: السبب في قلة رواية الصديق مع تقدُّمه وسبقه وملازمته له ﷺ، أنه تقدمت وفاته قبل انتشار الحديث واعتناء الناس بسماعه وتحصيله وحفظه، ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»[1]، قال: «وجملة ما روي له مئة حديث، واثنان وأربعون حديثًا اتفقا منها على ستة، وانفرد البخاري بأحد عشر، ومسلم بواحد».

الفرع الرابع:

أكثر الصحابة فتيا تروى عنه: ابن عباس، كما قاله أحمد بن حنبل[2]، وعن مسروق، أنه قال: «انتهى علم الصحابة إلى ستة: عمر، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وابن مسعود، ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى: علي، وعبدالله بن مسعود»[3].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٤٧٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩٦)، والشذا الفياح (٢/٤٩٩).

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/٣٥١)، والمديني في العلل (ص٤٢)، والطبراني في الكبير =

وروى الشعبي عنه نحوه[١]، إلا أنه ذكر أبا موسى الأشعري بدل أبي الدرداء، واستُشكل بتأخر وفاة أبي موسى وزَيْدٍ، عن ابنِ مسعود وعليٍّ، فكيف انتهى علم الستة إليهما؟ قال العراقي: «وقد يجاب بأن المراد: ضمًّا علمهم إلى علمهما، وإن تأخرت وفاتهما»[٢].

وقال الشعبي: «كان يؤخذ العلم عن ستة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان عمر وعبدالله -أي: ابن مسعود- وزَيْد -يعني: ابن ثابت- يشبه [علم][٣] بعضهم بعضًا، ويقتبس بعضهم من بعض، وكان عليٌّ والأشعريُّ -يعني: أبا موسى- وأُبَيٌّ، يشبه علم بعضهم بعضًا، ويقتبس بعضهم من بعض»[٤].

وقال ابن حزم: «أكثر الصحابة فتوى مطلقًا سبعة: عمر، وعليٌّ، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة».

قال: «ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخم».

قال: «ويليهم عشرون: أبو بكر، وعثمان، وأبو موسى، ومعاذ، وسعد بن أبي وقاص، وأبو هريرة، وأنس، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وسلمان، وجابر، وأبو سعيد، وطلحة، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وعمران بن الحصين، وأبو بكرة، وعبادة بن الصامت، ومعاوية، وابن الزبير، وأم سلمة».

قال: «يمكن أن يجمع من فتيا كل [واحد منهم][٥] جزء صغير».

قال: «وفي الصحابة نحو من مئة وعشرين يقلون الفتيا جدًّا، لا يُروى عن

=

(٩٤/٩) رقم (٨٥١٣)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص١٦٠).

(١) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص١٦٠)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٥٥/٣٣).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٣٠٥).

(٣) كذا في «المدخل إلى السنن»، و«تاريخ دمشق»، وساقط في (أ) و(ب).

(٤) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن (ص١٦١)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٦٤/٣٢).

(٥) كذا في «الإحكام» لابن حزم، و ساقط في (أ) و(ب).

الواحد منهم إلا المسألة والمسألتان والثلاث، كأُبَي بن كعب، وأبي الدرداء، وأبي طلحة، والمقداد»[١]، وسرد الباقين، كذا أفاده السيوطي[٢] عنه.

الفرع الخامس:

العبادلة من الصحابة أربعة: عبدالله بن عمر بن الخطاب، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وليس منهم عبدالله بن مسعود لتقدم وفاته، وهم عاشوا حتى احتيج لعلمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: «هذا قول العبادلة»[٣].

وقيل: «هم ثلاثة بإسقاط ابن الزبير»، وعليه اقتصر الجوهري في «الصحاح»[٤] وما حكاه عنه النووي في «تهذيبه»[٥] من أنه ذكر ابن مسعود وأسقط ابن العاص، وهم.

نعم، وقع للرافعي في «الديات»[٦]، وللزمخشري في «المفصل»[٧] أن العبادلة: «ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس»، وغلطا في ذلك من حيث الاصطلاح، أفاده السيوطي[٨].

---

(١) الإحكام لابن حزم (٥٦٣/٤، ٥٦٤).

(٢) تدريب الراوي (٦٧٨/٢، ٦٧٩).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩٦)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢٥٢/١).

(٤) الصحاح للجوهري (٥٠٥/٢). وهو: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، أحد أئمة اللغة والأدب، يُضرب به المثل في ضبط اللغة وحسن الخط وجودته. ينظر: معجم الأدباء (٢٩٢/٢)، وسير أعلام النبلاء (٨٠/٧).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢٥٢/١).

(٦) من الشرح الكبير (٣٢٨/١٠).

(٧) المفصل للزمخشري (ص٢٨). وهو: محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، النحوي اللغوي المتكلم المعتزلي المفسر، لقي الأفاضل والكبار، وصنف في التفسير وشرح الأحاديث وفي اللغة. يُنظر: طبقات المفسرين (١٢/١)، ولسان الميزان (٤/٦).

(٨) تدريب الراوي (٦٧٩/٢).

ولا يُطلق العبادلة على بقية من سُمي عبدالله من الصحابة، وهم نحو ثلاث مئة رجل[١].

الفرع السادس:

في عدد الصحابة، قال أبو زرعة الرازي جوابًا لمن قال له: أليس يُقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ فقال: ومن قال هذا [قَلْقَلَ][٢] الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قُبِضَ رسول الله ﷺ عن مئة ألف وأربعة [عشر][٣] ألفًا من الصحابة، ممن روى عنه وسمع منه، فقيل له: هؤلاء أين كانوا؟ وأين سمعوا؟ قال: أهل المدينة، وأهل مكة، وما بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه»[٤].

قال العراقي: «وقريب منه ما أسنده ابن المديني عنه، قال: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مئة ألف إنسان، من رجل وامرأة»[٥]. وهذا لا تحديد فيه، وكيف يمكن الاطلاع على تحديده مع تفرق الصحابة في البلدان والبوادي والقرى، وقد روى البخاري في «صحيحه»[٦]، أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن تبوك: «وأصحاب رسول الله كثير لا يجمعهم كتاب حافظ، يعني: الديوان».

وعن الشافعي قال: «قبض رسول الله ﷺ والمسلمون ستون ألفًا؛ ثلاثون ألفًا بالمدينة، وثلاثون ألفًا بقبائل العرب، وغير ذلك»[٧].

---

(١) قال السيوطي في تدريب الراوي (٦٧٩/٢، ٦٨٠): «وهم نحو مائتين وعشرين نفسًا، كذا قال ابن الصلاح أخذًا من الاستيعاب، وزاد عليه ابن فتحون جماعة يبلغون بهم نحو ثلاثمائة رجل».

(٢) في (أ): «قَلَّل».

(٣) كذا في «الجامع» لأبي بكر الخطيب، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «وعشرين».

(٤) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٩٣/٢).

(٥) التقييد والإيضاح (ص٣٠٦).

(٦) برقم (٤٤١٨).

(٧) ذكره العراقي في التقييد والإيضاح (ص٣٠٦) وعزاه إلى أبي بكر الساجي في «مناقب الشافعي».

قال العراقي: «ومع هذا فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف، مع كونهم يذكرون من توفي في حياته ﷺ، ومن عاصره أو أدركه صغيرًا»[(١)].

الفرع السابع:

اختُلف في عدد طبقات الصحابة باعتبار السبق إلى الإسلام، أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة، [فجعلهم][(٢)] ابن سعد خمس طبقات، وجعلهم الحاكم[(٣)] ثنتي عشرة طبقة:

الأولى: قوم أسلموا بمكة، كالخلفاء الأربعة.

الثانية: أصحاب دار الندوة.

الثالثة: مهاجرة الحبشة.

الرابعة: أصحاب العقبة الأولى.

الخامسة: أصحاب العقبة الثانية، وأكثرهم من الأنصار.

السادسة: أول المهاجرين الذين وصلوا إليه بقباء.

السابعة: أهل بدر.

الثامنة: الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

التاسعة: أهل بيعة الرضوان.

العاشرة: من هاجر بين الحديبية وفتح مكة.

الحادية عشرة: مسلمة يوم الفتح.

الثانية عشرة: صبيان وأطفال رأوه يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما.

---

(١) التقييد والأيضاح (ص٣٠٦).

(٢) كذا في تدريب الراوي، وفي (أ) و(ب): «فجمعهم».

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٢٢).

الفرع الثامن:

أفضل الصحابة على الإطلاق: أبو بكر الصديق، ثم عمر -رضي الله عنهما- بإجماع أهل السنة، وممن حكى الإجماع على ذلك أبو العباس القرطبي، قال: «ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع، ولا أهل البدع»[١]، وكذلك حكى الشافعي إجماع الصحابة والتابعين على ذلك، رواه عنه البيهقي في «الاعتقاد»[٢].

وحكى المازري[٣] عن الخطابية تفضيل عمر، وعن الشيعة [تفضيل][٤] عَلِيٍّ، وعن الراوندية تفضيل العباس، وعن بعضهم الإمساك عن التفضيل.

وذهبت طائفة إلى أن من مات منهم في حياته ﷺ أفضل ممن بقي بعده، لقوله: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ»[٥]، قال النووي: «وهذا الإطلاق غير مرضي ولا مقبول»[٦].

ثم بعد عمر عثمانُ، ثم عليٌّ عند جمهور أهل السنة[٧]، «وإليه ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وسفيان الثوري وهو آخر قوليه، وكافة أهل الحديث والفقه، والأشعري[٨]، والباقلاني، وكثير من المتكلمين»[٩].

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/٢٣٨).
(٢) الاعتقاد (ص٣٦٨).
(٣) يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/١٤٨).
(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ): «تفضيلهم»، وفي (ب): «تفضيله».
(٥) أخرجه البخاري (١٣٤٣) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.
(٦) يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/١٤٨).
(٧) التقريب والتيسير (ص٩٣).
(٨) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري (ت٣٢٠هـ)، نشأ على مذهب المعتزلة، وتتلمذ على أبي علي الجبائي من أكابر المعتزلة، ومضى على ذلك صدرًا من حياته، ثم ترك مذهبهم وتبرأ منه وسلك طريقة ابن كلاب، وانتشر مذهبه، ثم رجع عنه إلى مذهب أهل الحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد، وألف في مذهب أهل السنة: الإبانة، والموجز، إلا أنه بقيت عليه بقايا من مذهب ابن كلاب. يُنظر: تاريخ بغداد (١١/٣٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٨٥).
(٩) تدريب الراوي (٢/٦٨٣).

وعن أهل السنة من الكوفة تقديم عليٍّ على عثمان، وبه قال ابن خزيمة، وهو رواية عن الثوري(١)، وحكى المازري عن «المدونة»(٢) توقف مالك بينهما، وقال القاضي عياض: «رجع مالك عن التوقف إلى تفضيل عثمان»(٣)، قال القرطبي: «وهو الأصح إن شاء الله»(٤).

وتوقف أيضًا إمام الحرمين(٥)، ثم التفضيل عنده وعند الباقلاني وصاحب «المفهم»(٦) ظنيٌّ. وقال الأشعري: «قطعي»(٧)، أفاد ذلك السيوطي(٨).

قال أبو منصور البغدادي: «أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم تمام العشرة المشهود لهم بالجنة»(٩). أي: وهم طلحة بن عبيدالله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبدالرحمن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، ثم أهل بدر، وهم ثلاث مئة، وبضعة عشر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية تحت الشجرة.

وممن له مزية أهل العقبتين من الأنصار، والسابقون الأولون من المهاجرين

---

(١) قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (٥٠٣/٢): «والعجب أنه قد ذهب بعض أهل الكوفة من أهل السنة إلى تقديم علي على عثمان، ويحكى عن سفيان الثوري، لكن يُقال: إنه رجع عنه، ونُقل مثله عن وكيع بن الجراح، ونصره ابن خزيمة والخطابي، وهو ضعيف مردود بما تقدم».
(٢) المدونة الكبرى (٦٧٠/٤).
(٣) ترتيب المدارك (١٧٥/١).
(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤٨/٨). وهو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح، أبو عبدالله الأنصاري، الأندلسي، القرطبي، المالكي (ت٦٧١هـ)، صاحب التفسير، وشرح الأسماء الحسنى، والتذكرة، وغير ذلك، سمع من أبي العباس أحمد بن عمر بن أحمد القرطبي شارح صحيح مسلم، وسمع من غيره. يُنظر: الديباج المذهب (ص٣١٧)، وطبقات المفسرين للأدنه وي (٢٤٦/١).
(٥) الإرشاد إلى قواطع الأدلة (ص٤٣٠).
(٦) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢٣٨/٦).
(٧) يُنظر: شرح التبصرة والتذكرة (١٣٩/٢).
(٨) تدريب الراوي (٦٨٤/٢).
(٩) أصول الدين (ص٣٣١).

والأنصار، وهم: «من صلى إلى القبلتين» في قول ابن المسيب، وابن الحنفية، وابن سيرين، وقتادة، وطائفة، وفي قول الشعبي: «هم أهل بيعة الرضوان»، وفي قول محمد بن كعب القرظي[١]، وعطاء بن يسار[٢]: «هم أهل بدر»[٣].

وقد ورد في أحاديث تفضيل أعيان من الصحابة، كل واحد في أمر مخصوص، فروى الترمذي[٤] عن أنس مرفوعًا: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أبو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَقْضَاهُمْ عَلِيٌّ بن أبي طَالِبٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بن جَبَلٍ، يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ أَمَام العُلَمَاءِ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بن ثَابِتٍ، وَأَقْرَؤُهُمْ أُبَيُّ بن كَعْبٍ، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هذه الْأُمَّةِ أبو عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ»، «وَقَدْ أُوتِيَ عُوَيْمِرُ عِبَادَةً»[٥]، يعني: أبا الدرداء، و«أَبُو هُرَيْرَةَ وِعَاءٌ مِنَ العِلْمِ، وَسَلْمَانُ عَالِمٌ لا يُدْرَك، وَ[مَا][٦] أَظَلَّتِ الخَضْرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الغَبْرَاءُ أَصْدَقَ لَهْجَةٍ مِنْ أَبِي ذَرٍّ»[٧].

واختُلف في التفضيل بين فاطمة وعائشة على أقوال، ثالثها الوقف، والأصح

---

(١) هو: محمد بن كعب بن سليم بن عمرو القرظي (ت١١٨)، يروي عن أبي هريرة، وأنس بن مالك، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، وعنه محمد بن المنكدر، وزيد بن أسلم، والحكم بن عتيبة، وغيرهم. يُنظر: الثقات (ت٥/٣٥١)، والجرح والتعديل (٨/٦٧).

(٢) هو: عطاء بن يسار الهلالي مولى ميمونة (ت١٠٣هـ)، يروي عن مولاته، وأبي ذر، وزيد بن ثابت، وعدة، وعنه زيد بن أسلم، وشريك بن أبي نمر، وخلق. يُنظر: الكاشف (٢/٢٥).

(٣) تفسير الطبري (٦/١١ - ٨)، والاستيعاب لابن عبدالبر (١/٢ - ١٤)، وزاد المسير (٣/٤٩٠، ٤٩١).

(٤) برقم (٣٧٩٠)، وليس فيه قوله: «وَأَقْضَاهُمْ عَلِيٌّ بن أبي طَالِبٍ»، ولا قوله: «يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ أَمَام العُلَمَاءِ». وأخرجه ابن ماجه (١٥٤) وفيه الجملة الأولى، وأخرجه تامًّا بنحو هذا اللفظ الطبراني في الصغير (١/٣٣٥) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه الطبراني في الصغير (١/٣٣٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/٢٩١) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٦) في (أ): «لا».

(٧) أخرجه الآجري في الشريعة (٤/١٦٨٨)، وابن عبدالبر في الاستيعاب (١/١٧) شاملًا هذه الألفاظ جميعًا، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

تفضيل فاطمة، فهي بضعة منه، وصححه السبكي في «الحلبيات»[١]، وبالغ في تصحيحه، وفي الحديث الصحيح: «**فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ هَذِهِ الأُمَّةِ**»[٢].

وروى النسائي[٣] عن حذيفة، أن رسول الله ﷺ قال: «**هَذَا مَلِكٌ مِنَ المَلَائِكَةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ لِيُسَلِّمَ عَلَيَّ، وَبَشَّرَنِي أَنَّ حَسَنًا وحُسَيْنًا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَأُمَّهُمَا سَيِّدَةِ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ**». وفي «مسند الحارث»[٤] بسند صحيح لكنه مرسل: «**مَرْيَمُ خَيْرُ نِسَاءِ عَالَمِهَا، وَفَاطِمَةُ خَيْرُ نِسَاءِ عَالَمِهَا**». ورواه الترمذي[٥] موصولًا من حديث عليٍّ، بلفظ: «**خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا فَاطِمَةُ**»، قال ابن حجر: «والمرسل يفسر المتصل»[٦].

وأفضل أزواجه ﷺ خديجة وعائشة، وفي التفضيل بينهما أوجه حكاها النووي في «الروضة»[٧]، ثالثها: الوقف، «واختار السبكي في «الحلبيات» تفضيل خديجة، ثم عائشة، ثم حفصة، ثم الباقيات سواء»[٨].

الفرع التاسع:

أول الصحابة [إسلامًا][٩] أبو بكر ﷺ، قاله ابن عباس، [وحسَّان][١٠]،

---

(١) يُنظر: تدريب الراوي (٢/٦٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٨٥)، ومسلم (٢٤٥٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «**يا فَاطِمَةُ، أَمَا تَرْضَيْنَ أن تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، أو سَيِّدَةَ نِسَاءِ هذه الأُمَّةِ**».

(٣) في السنن الكبرى (٥/١٤٦) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) مسند الحارث (٢/٩٠٩) عن هشام بن عروة عن أبيه.

(٥) كذا قال ابن حجر في المطالب العالية (١٦/١٦٧)، وتبعه السيوطي في إتمام الدراية لقراء النقاية (ص١٩)، أما الذي أخرجه الترمذي (٣٨٧٧) فلفظه: «**خَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ**»، وهو بهذا اللفظ عند البخاري (٣٤٣٢)، ومسلم (٢٤٣٠).

(٦) المطالب العالية (١٦/١٦٧).

(٧) روضة الطالبين (٧/١٢).

(٨) تدريب الراوي (٢/٦٨٦).

(٩) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «إسلام».

(١٠) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حبان».

والشعبي، والنخَعي في آخرين[١].

وقيل: «علي بن أبي طالب»، رواه الطبراني[٢] بسند صحيح عن ابن عباس أيضًا. وقيل: «زيد بن حارثة»، قاله الزهري[٣].

وقيل: «خديجة»[٤]، قال النووي: «وهو الصواب عند جماعة من المحققين»[٥]. قال السيوطي: «وروي ذلك عن ابن عباس والزهري أيضًا، وهو قول قتادة وابن إسحاق، وادعى الثعلبي فيه الإجماع، وأن الخلاف فيمن بعدها، وروي عن ابن عباس أيضًا»[٦].

وقال ابن عبدالبر: «اتفقوا على أن خديجة أول من أسلم، ثم عليٌّ بعدها»، ثم ذكر أن الصحيح أن أبا بكر أول من أظهر إسلامه، ثم روى أن عليًّا أخفى إسلامه من أبي طالب، وأظهر أبو بكر إسلامه، ولذلك شُبِّه على الناس[٧].

وقيل: «خالد بن سعيد بن العاص»[٨]، وقيل: «خباب بن الأرت»، وقيل: «بلال»، وقيل: «عبدالرحمن بن عوف»[٩].

---

(١) يُنظر لذلك المصادر التالية: مصنف ابن أبي شيبة (٣٧١/٦)، ومسند أحمد (٣٧١/٤)، وسنن الترمذي (٣٧٣٤، ٣٧٣٥)، والمعجم الكبير (٨٩/١٢) برقم (١٢٥٦٢)، والمستدرك (٦٧/٣).

(٢) في المعجم الكبير (١٠٩٢٤، ١٢١٥١).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤٦٥٣) عن ابن لهيعة عن ابن شهاب الزهري.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦٤٨) عن مالك بن الحويرث ﷺ.

(٥) التقريب والتيسير (ص٩٣).

(٦) تدريب الراوي (٦٨٩/٢).

(٧) الاستيعاب (١٠٩٢/٣).

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٧٨/٣) عن أبي اليقظان وغيره، وقال عقبه: «هذا وهم من قائله، فقد قدمت الرواية أن أبا بكر ﷺ هو الذي دعاه إلى الإسلام حتى أسلم».

(٩) ذهب بعضهم إلى هذه الأقوال؛ لحديث عمار ﷺ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَمَا مَعَهُ، إِلَّا خَمْسَةُ أَعْبُدٍ، وَامْرَأَتَانِ وَأَبُو بَكْرٍ». أخرجه البخاري (٣٦٦٠). قال ابن حجر في فتح الباري (٢٤/٧): «أما الأعبد فهم: بلال، وزيد بن حارثة، وعامر بن فهيرة مولى أبي بكر، فإنه أسلم قديمًا مع أبي بكر... وأما المرأتان فخديجة والأخرى أم أيمن أو سمية... وفي هذا الحديث أن أبا بكر أول من =

وقال العراقي: «ينبغي أن يُقال: أول من آمن به من الرجال ورقة بن نوفل؛ لحديث «الصحيحين»[١] في بدء الوحي»[٢].

وقال النووي -تبعًا لابن الصلاح-: «[والأورع][٣] أن يُقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن الأرقاء بلال»[٤].

«قال البرماوي[٥]: ويُحْكَى هذا الجمع عن أبي حنيفة. قال ابن خالويه: وأول امرأة أسلمت بعد خديجة لبابة بنت الحارث زوج العباس»[٦].

الفرع العاشر:

آخر الصحابة موتًا مطلقًا أبو الطفيل عامر بن واثلة بن الأسقع الليثي، جزم به مسلم، ومصعب [الزبيريُّ][٧]، وابن منده، والمزي[٨] في آخرين، وفي «صحيح

=

أسلم من الأحرار مطلقًا، ولكن مراد عمار بذلك: من أظهر إسلامه، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم، لكنهم كانوا يخفونه من أقاربهم».

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (٢٣٣٣) في حديث طويل، قال فيه ورقة بن نوفل للنبي ﷺ: «وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا».

(٢) التقييد والإيضاح (ص٣١٢).

(٣) كذا في «التقريب» للنووي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ولا ورع».

(٤) التقريب والتيسير (ص٩٣، ٩٤).

(٥) هو: محمد بن عبد الدائم بن موسى شمس الدين أبو عبدالله العسقلاني الأصل البرماوي المصري (ت٨٣١هـ)، أخذ عن البلقيني، وابن الملقن، وزين الدين العراقي، وابن جماعة، وغيرهم، له اللامع الصبيح في شرح صحيح البخاري، ونظم النبذة الذكية في الفقه، وغير ذلك. يُنظر: طبقات الشافعية (١٠١/٤)، وهدية العارفين (١٨٦/٢).

(٦) تدريب الراوي (٦٩١/٢).

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الزبير». وهو: مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت الزبيري (ت٢٣٦هـ)، يروي عن مالك، والضحاك بن عثمان، وإبراهيم بن سعد، وعنه ابن ماجه، والنسائي بواسطة، والبغوي. يُنظر: الكاشف (٢٦٨/٢).

(٨) تهذيب الكمال (٨١/١٤).

مسلم»[١] عن أبي الطفيل: «رأيت رسول الله ﷺ، وما على وجه الأرض رجل رآه غيري»، «مات بمكة سنة مئة من الهجرة»، قاله مسلم في «صحيحه»[٢]، ورواه الحاكم[٣] عن خليفة بن خياط[٤]، وقال خليفة في غير رواية الحاكم: «أنه تأخر عن المئة»[٥]، وقيل: «مات سنة ثنتين ومئة»[٦]، وقيل: «سنة سبع ومئة»[٧]، وقيل: «سنة عشر»[٨].

وأفاد العراقي[٩] أن ما حُكي من أن عكراش بن ذؤيب تأخر بعد ذلك، وأنه عاش بعد وقعة الجمل مئة سنة، إما باطل أو مؤول بأنه استكمل المئة بعد الجمل، لا أنه بقي بعدها مئة سنة.

وأما قول جرير بن حازم[١٠]: «إن آخرهم موتًا سهل بن سعد الساعدي الأنصاري»[١١]، فالظاهر أنه أراد بالمدينة؛ لقوله لأهلها: «لو مت لم تسمعوا أحدًا يقول: قال رسول الله ﷺ»[١٢]. مات سنة ثمان وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين،

---

(١) رقم (٢٣٤٠).
(٢) برقم (٢٣٤٠).
(٣) المستدرك على الصحيحين (٣/٧١٧).
(٤) هو: خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط أبو عمرو العصفري المعروف بشباب (ت٢٤٠هـ)، يروي عن جعفر بن سليمان، ويزيد بن زريع، وعنه البخاري، وأبو يعلى، وابن ناجية. يُنظر: الثقات (٨/٢٣٣)، والكاشف (١/٣٧٥).
(٥) الطبقات لابن خياط (١/٢٧٩).
(٦) المستدرك على الصحيحين (٣/٧١٦).
(٧) مشاهير علماء الأمصار (ص٣٦).
(٨) تهذيب التهذيب (٥/٧١).
(٩) التقييد والإيضاح (ص٣١٢).
(١٠) هو: جرير بن حازم الأزدي (ت١٧٠هـ)، رأى جنازة أبي الطفيل، وسمع أبا رجاء العطاردي، والحسن، وعنه ولده وهب، وابن مهدي، وهدبة، وشيبان. يُنظر: الكاشف (١/٢٩١).
(١١) الاستيعاب (٢/٦٦٥)، والتقييد والإيضاح (ص٣١٢)..
(١٢) الاستيعاب (٢/٦٦٥)، وأسد الغابة (٢/٥٤٨).

وقيل: مات بالإسكندرية[١].

وآخرهم موتًا بالبصرة[٢]: أنس بن مالك، سنة ثلاث وتسعين، وقيل: ثنتين، وقيل: إحدى، وقيل: تسعين. وقيل: السائب.

وآخرهم بالكوفة[٣]: عبدالله بن أبي أوفى، سنة ست وثمانين، أو سبع، أو ثمان، أقوال، والأول أصح.

وآخرهم بالشام[٤]: عبدالله بُسْر المازني، وقيل: أبو أمامة الباهلي، والصحيح الأول، وقيل: واثلة بن الأسقع.

وآخرهم بحمص[٥]: عبدالله بن بشر.

وآخرهم بالجزيرة[٦]: العُرْس بن عميرة الكندي.

وآخرهم بفلسطين[٧]: أبو أُبَيٍّ عبدالله بن حرام، ربيب عبادة بن الصامت، وقيل: مات بدمشق، وقيل: ببيت المقدس.

وآخرهم بمصر[٨]: عبدالله بن جَزْء الزبيدي، مات سنة ست وثمانين، أو سبع، أو ثمان، أو تسع، أقوال.

قال السيوطي: «قال الطحاوي: وكانت وفاته بسفط القدور، وتعرف الآن بسفط أبي تراب»[٩].

قال مؤلفه -عفا الله عنه-: وهي بالغربية، من أعمال الديار المصرية، بشرقي

---

(١) المرجعان السابقان.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٦/٧)، وتاريخ مدينة دمشق (٤٨/٣١).

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) أسد الغابة (١٧/٣).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (٣٦٦/٦٢)، وتهذيب الكمال (٣٩٥/٣٠).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٠)، واختصار علوم الحديث (٥١٦/٢).

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٠).

(٨) تاريخ مدينة دمشق (٣٦٦/٦٢)، تهذيب الكمال (٣٩٥/٣٠).

(٩) تدريب الراوي (٦٩٦/٢).

محلة روح التي بها مدفن الأستاذ سيدي محمد أبي عبدالرحمن الشناوي، شيخ شيخ عبدالوهاب أبي عبدالرحمن الشعراوي.

قال السيوطي: «وقيل: إنه -أي: الإمام عبدالله المذكور- شهد بدرًا. ولا يصح، فعلى هذا هو آخر البدريين موتًا»[١].

وآخر الصحابة موتًا باليمامة[٢]: الهِرْمَاس بن زياد الباهلي.

وآخرهم ببرقة[٣]: رويفع بن ثابت الأنصاري، وقيل: بإفريقية، وقيل: بأنطابلس، وقيل: بالشام.

وآخرهم بالبادية[٤]: سلمة بن الأكوع، والصحيح موته بالمدينة.

وآخرهم بخراسان[٥]: بريدة بن الحَصِيب.

قال العراقي: «وفيه نظر، فإن وفاته سنة ثلاث وسبعين، وقد تأخر بعده أبو برزة الأسلمي، ومات بها سنة أربع وسبعين»[٦].

وآخرهم بسجستان[٧]: [العدَّاء][٨] بن خالد بن [هوذة][٩].

وآخرهم بالطائف[١٠]: ابن عباس.

وآخرهم بأصبهان[١١]: النابغة الجعدي.

---

(١) تدريب الراوي (٢/٦٩٦).
(٢) اختصار علوم الحديث (٢/٥١٦).
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٠).
(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٠)، واختصار علوم الحديث (٢/٥١٧).
(٥) تهذيب الكمال (٤/٥٥).
(٦) التقييد والإيضاح (ص٣١٦).
(٧) ذكره السيوطي في تدريب الراوي (٢/٦٩٧)، وقال: «ذكره أبو زكريا بن منده».
(٨) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «العد».
(٩) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «هودة».
(١٠) تدريب الراوي (٢/٦٩٧).
(١١) ذكره السيوطي في تدريب الراوي (٢/٦٩٧)، وقال: «قاله أبو الشيخ وأبو نعيم».

وآخرهم بسمرقند[١]: الفضل بن العباس.

لطائف:

لا يُعرف أب وابنه شهدا بدرًا إلا مرثد وأبوه أبو مرثد بن حصين الغنوي، قاله النووي[٢] كابن الصلاح.

قال السيوطي: «وأغرب منه معن بن يزيد بن [الأخنس][٣]، شهد هو وأبوه وجده بدرًا مسلمين، ولا يعلم ذلك لغيرهم. وقال ابن الجوزي: لا يعرف سبعة إخوة شهدوا بدرًا إلا بنو عفراء: معاذ، ومعوذ، وإياس، وخالد، وعاقل، وعامر، وعرفلة. قال: ولم يشهدها مؤمن ابن مؤمنَين إلا عمار بن ياسر.

قال: ومن غريب ذلك امرأة لها أربعة أخوة وعمان شهدوا بدرًا: أخوان وعم مع المسلمين، وأخوان وعم مع المشركين، وهي أم أبان بنت عتبة بن ربيعة، أخواها المسلمان: أبو حذيفة بن عتبة ومصعب بن عمير، والعم: المسلم معمر بن الحارث، وأخواها المشركان: الوليد بن عتبة وأبو عزيز، والعم المشرك: شيبة بن ربيعة»[٤].

«ولا يعرف سبعة إخوة صحابة مهاجرون إلا بنو مقرن، وهم: النعمان، ومعقل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبدالرحمن، وعبدالله»، قاله ابن الصلاح[٥].

واعتُرض عليه عدهم سبعة، بأن عبدالبر زاد فيهم ضرارًا ونعيمًا، وحكى غيره أن أولاد مقرن عشرة، فالمثال الصحيح أولاد عفراء السابق ذكرهم.

واعتُرض -أيضًا- نفي الصحبة والهجرة عن هذا العدد من الإخوة في غيرهم بأولاد الحارث بن قيس السهمي، فإنهم كلهم هاجروا وصحبوا، وهم سبعة أو

---

(١) المرجع السابق.

(٢) التقريب والتيسير (ص٩٤).

(٣) كذا في تدريب الراوي، وهو الصواب، وفي (أ): «الأخنث»، وفي (ب): «الأحنث».

(٤) تدريب الراوي (٢/٦٩٧).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص٣١٢).

تسعة: بشر، وتميم، والحارث، والحجاج، والسائب، وسعيد، وعبدالله، ومعمر، وقيس، وهم أشرف نسبًا في الجاهلية والإسلام من بني مقرن، وزادوا عليهم بأن استشهد منهم سبعة في سبيل الله(١).

ولا يُعرف أربعة متوالدون أدركوا النبي ﷺ إلا عبدالله بن أسماء بنت أبي بكر الصديق بن أبي قحافة، وإلا أبو عتيق محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق بن أبي قحافة، قال ابن حجر: «وقد ذكروا أن أسامة بن زيد ولد له في حياة رسول الله ﷺ، فعلى هذا يكون كذلك؛ إذ حارثة والد زيد، وزيد وأسامة صحابيون»(٢). وكذا إياس بن سلمة بن عمرو بن الأكوع، الأربعة ذُكروا في الصحابة. وطلحة بن معاوية بن [جاهمة](٣) بن العباس بن مرداس، في أمثلة أخرى لا تصح.

وليس في الصحابة من اسمه عبدالرحيم، بل ولا في التابعين، ولا من اسمه إسماعيل من وجه يصح إلا واحد بصري روى عنه أبو بكر بن عمارة(٤) حديث: «لَا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا»، أخرجه ابن خزيمة(٥).

---

(١) يُنظر: التقييد والإيضاح (ص٣٤٠).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٥٠/٦).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حمامة».

(٤) هو: أبو بكر بن عمارة بن رويبة الثقفي الكوفي، تابعي ثقة، روى عن أبيه، وإسماعيل بن أبي خالد، والبختري، ومسعر بن كدام، وغيرهم. يُنظر: الثقات (٥٦٣/٥)، والكاشف (٤١١/٢).

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٦٤/١) رقم (٣١٨، ٣٢٠)، والحديث عند مسلم برقم (٦٣٤).

١٦- المُرْسَلُ

١٦- وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ

(و) سادس عشرها: حديث يوصف بأنه (مُرْسَلٌ)، وهو الذي (مِنْهُ)، أي: من سنده (الصَّحَابِيُّ) السابق تعريفه، مع ما يتعلق بالصحابة (سَقَطْ) بأن تركه التابعي، أو من قبله.

وقد اتفق علماء الطوائف على أن أقوال التابعي الكبير، كعبيدالله بن عدي بن الخِيَار، وقيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب: «قال رسول الله: كذا، أو فعله»، يُسمى مرسلًا. فإن انقطع قبل الصحابي واحد أو أكثر، قال الحاكم[١] وغيره من المحدثين: لا يُسمى مرسلًا، بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي ﷺ، فإن سقط قبل الصحابي واحد، فهو منقطع، أو أكثر فمعضل ومنقطع أيضًا.

والمشهور في الفقه والأصول أن الكل مرسل، وبه قطع من المحدثين الخطيب البغدادي[٢]، قال: «إلا أنَّ أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ».

قال النووي: «وهذا اختلاف في الاصطلاح والعبارة»[٣]، لا في المعنى؛ لأن الكل لا يُحتج به عند هؤلاء ولا هؤلاء، والمحدثون خصوا اسم المرسل بالأول دون غيره، والفقهاء والأصوليون عمموا.

«وأما قول الزهري وغيره من صغار التابعين: قال رسول الله ﷺ. فالمشهور عند من خصه بالتابعي أنه مرسل كالكبير، وقيل: ليس بمرسل، بل منقطع»[٤]؛ لأن أكثر روايتهم عن التابعي.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٢٥).
(٢) الكفاية في علم الرواية (ص٢١).
(٣) التقريب والتيسير (ص٣٥).
(٤) المرجع السابق.

ويرد على تخصيص المرسل بالتابعي، مَنْ سمع من النبي ﷺ وهو كافر، ثم أسلم بعد وفاته ﷺ، فهو تابعي اتفاقًا، وحديثه ليس بمرسل، بل موصول، لا خلاف في الاحتجاج به، كالتنوخي رسول هرقل -وفي رواية: قيصر- فقد أخرج حديثه أحمد وأبو يعلى في «مسنديهما»[١]، وساقاه مساق الأحاديث المسندة.

ويرد عليه -أيضًا- من رأى النبي ﷺ غير مميز، كمحمد بن الصديق؛ فإنه صحابي، وحُكم روايته حكم المرسل لا الموصول، ولا يجيء فيه ما قيل في مراسيل الصحابة؛ لأن أكثر رواية هذا وشبهه عن التابعين، بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع، فإن احتمال روايته عن التابعين بعيد جدًّا.

ونقل العراقي عن ابن القطان: أن الإرسال رواية الرجل عمن لم يسمع منه، قال: «فعلى هذا هو قول رابع في حد مرسل»[٢].

وإذا قال الراوي في الإسناد: فلان عن رجل، أو عن شيخ عن فلان، فقال الحاكم: «هو منقطع ليس مرسلًا»[٣]. وحكى ابن الصلاح[٤] عن كتاب «البرهان»[٥] لإمام الحرمين في الأصول: «أنه مرسل». وكل من القولين خلاف ما عليه الأكثرون، فإنهم ذهبوا إلى أنه متصل، في سنده مجهول، حكاه الرشيد[٦]

(١) مسند أحمد بن حنبل (٣/٤٤١)، ومسند أبي يعلى (٣/١٧٠).
(٢) شرح التبصرة (١/٢٠٥).
(٣) معرفة علوم الحديث (ص٢٨).
(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٣).
(٥) البرهان في أصول الفقه (١/٤٠٧).
(٦) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «بن»، والصواب حذفها. وهو: رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي بن عبدالله بن علي بن مفرج القرشي الأموي النابلسي ثم المصري المالكي (ت٦٦٢هـ)، سمع أباه وعمه، وأبا القاسم البوصيري، وخلقًا، كان حافظًا متقنًا ثقة ثبتًا مأمونًا حسن التخريج، انتهت إليه رياسة الحديث بالديار المصرية. يُنظر: طبقات الحفاظ (ص٥٠٥).

العطار، واختاره العلائي[١].

«ثم المرسل حديث ضعيف لا يُحتج به عند جماهير المحدثين، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول»[٢] والنظر؛ للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك، فيحتمل أن يكون ضعيفًا، وإن اتفق أن المرسِل لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإبهام غير كافٍ، ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يُقبل، فالمجهول عينًا وحالًا أولى.

وقال مالك في المشهور عنه، وأبو حنيفة في طائفة منهم أحمد في المشهور عن: «إنه صحيح ويحتج به»[٣]، وقيده ابن عبدالبر بما إذا لم يكن مرسِله مِمَّنْ لا يحترز، ويُرسل عن غير الثقات، وإلا فلا خلاف في ردِّه، وقال غيره: «محل قبوله عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها فلا؛ لحديث: «**خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِين يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِين يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الكَذِبُ**»، صححه النسائي[٤].

وقال ابن جرير: «أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المئتين»، قال ابن عبدالبر: «كأنه -يعني: أن الشافعي- أوَّل من رده، وبالغ بعضهم فقوى المرسل على المسند، وقال: من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك»[٥].

فإن صح مخرج المرسل بمجيئه، أو نحوه، من وجه آخر مسندًا أو مرسلًا أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول كان صحيحًا، هكذا نص

---

(١) جامع التحصيل (ص٣٨).

(٢) التقريب والتيسير (ص٣٥).

(٣) المرجع السابق.

(٤) سنن النسائي الكبرى (٣٨٧/٥) من حديث عمر ﷺ. وأصله في البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين ﷺ، وليس فيه: «**ثُمَّ يَفْشُو الكَذِبُ**».

(٥) التمهيد لابن عبدالبر (٤/١).

عليه الشافعي في «الرسالة»[١] مقيدًا له بمرسل كبار التابعين، ومن إذا سمَّى من أرسل عنه سمَّى ثقة وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه، وزاد في الاعتضاد أن يوافق قول صحابي، أو يفتي أكثر العلماء بمقتضاه، فإن فقد شرط مما ذكر لم يُقْبل مرسله، وإن وجدت قُبِل.

وتبين بذلك صحة المرسل، وأنه وما عضده صحيحان، لو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق، إذا تعذر الجمع بينهما.

وصوَّر الرازي[٢] وغيره من أهل الأصول المسند العاضد بأن لا يكون منتهض الإسناد؛ ليكون الاحتجاج بالمجموع، وإلا فالاحتجاج حينئذ بالمسند فقط.

فوائد

اشتهر عن الشافعي أنه لا يحتج بالمرسل، إلا مراسيل سعيد بن المسيب، قال النووي في «الإرشاد»، و«شرح المهذب»[٣]: «والإطلاق في النفي والإثبات غلط، بل هو يحتج بالمرسل بالشروط المذكورة، ولا يحتج بمراسيل سعيد إلا بها أيضًا».

«وقال القاضي أبو بكر: لا أقبل المرسل، ولا في الأماكن التي قبلها الشافعي حسمًا للباب، ولا مرسل الصحابي إذا احتمل سماعه من التابعين.

قال: والشافعي لا يوجب الاحتجاج به في هذه الأماكن، بل يستحبه. كما قال: أستحب قبوله، ولا أستطيع أن أقول: إن الحجة تثبت به ثبوتها [بالمتصل][٤]».

وقال غيره: فائدة ذلك أنه لو عارضه متصل قدم عليه، ولو كان حجة مطلقًا تعارضا. لكن قال البيهقي: «مراد الشافعي بقوله «أستحب»: أختار»[٥]. وكذا قاله

---

(١) الرسالة (ص٤٦٢).
(٢) المحصول (٤/٦٦١).
(٣) المجموع شرح المهذب (١/٦٣).
(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بالمعضل».
(٥) تدريب الراوي (١/٢٢٨).

النووي في «شرح المهذب»[١]. وإذا لم يكن في الباب دليل سوى المرسل، فثلاثة أقوال للشافعي، ثالثها -وهو الأظهر-: يجب الانكفاف لأجله.

وفي مسلم[٢] عن ابن سيرين: «لقد أتى على الناس زمان وما يُسأل عن إسناد حديث، فلما وقعت الفتن سُئل عن إسناد الحديث، فيُنظر إن كان من أهل السنة يُؤخذ من حديثه، وإن كان من أهل البدعة تُرك حديثه».

وقال الحاكم في «علوم الحديث»[٣]: «أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن [سعيد بن][٤] المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل البصرة عن الحسن البصري، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول».

قال: «وأصحها -كما قال ابن معين- مراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنه من أولاد الصحابة، وأدرك العشرة، وفقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وأول الفقهاء السبعة الذين يعتد مالك بإجماعهم، كإجماع كافة الناس، وقد تأمل المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره».

قال: «والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع من الكتاب: قوله تعالى: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾[٥]، ومن السنة: حديث: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ»[٦]».

ووقع في مسلم أحاديث مرسلة، وانتُقدت عليه، ومنها ما وقع الإرسال في

---

(١) المجموع شرح المهذب (٦٣/١).

(٢) في مقدمة صحيحه، باب: بيان أن الإسناد من الدين (١٤/١).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٢٥).

(٤) من «معرفة علوم الحديث» للحاكم فقط.

(٥) سورة التوبة، الآية: (١٢٢).

(٦) أخرجه أحمد (٣٢١/١)، وأبو داود (٣٦٥٩)، وصححه ابن حبان (٢٦٣/١)، والحاكم (١٧٤/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

بعضه، وهذا الثاني إنما هو للاحتجاج بالمسند منه، لا بالمرسل، ولم يقتصر على البعض المسند، للخلاف في تقطيع الحديث على أن المرسل منه تبين اتصاله من وجهه، كما ذكر في محله.

ثم الذي تقدم في مرسل غير الصحابي، أما مُرْسَلُهُ، كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ، أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، فمحكوم بصحته على المذهب الذي قطع به الجمهور من أصحاب الشافعي وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح، القائلون بضعف المرسل، وفي «الصحيحين» من ذلك ما لا يحصى؛ لأن أكثر روايتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، بل أكثر ما رواه الصحابة، عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيليات، أو حكايات، أو موقوفات.

وقيل: «إن مرسل الصحابي كمرسل غيره لا يحتج به، إلا أن [يبين][1] الرواية له عن صحابي»، حكاه النووي في «شرح المهذب»[2]، عن أبي إسحاق الإسفرايني[3]، وقال: «الصواب الأول».

تتمة:

تلخص في الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال:

الأول: حجة مطلقًا.

الثاني: لا يحتج به مطلقًا.

الثالث: يحتج به إن أرسله أهل القرون الثلاثة الأُوَل.

---

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «تبين».

(٢) المجموع شرح المهذب (٦٢/١).

(٣) هو: ركن الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو إسحاق الإسفراييني الأصولي الشافعي (ت٤١٨)، سمع دعلج السجزي، وابن أبي روبا، ومحمد بن يزداد، وأبا بكر الإسماعيلي، وعدة، وعنه أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو الطيب الطبري، وطائفة. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٥٣/١٧)، وطبقات الشافعية (١٧٠/١).

الرابع: يحتج به إن لم يرو إلا عن عدل.

الخامس: يحتج به إن أرسله سعيد بن المسيب فقط.

السادس: يحتج به إن اعتضد.

السابع: يحتج به إن لم يكن في الباب سواه.

الثامن: هو أقوى من المسند.

التاسع: يحتج به ندبًا لا وجوبًا.

العاشر: يحتج به إن أرسله صحابي.

وقد صنف في المراسيل أبو داود، ثم أبو حاتم، ثم الحافظ أبو سعيد العـلائي من المتأخرين.

* * *

١٧- الغَرِيبُ

١٦- وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

(و) سابع عشرها: وفي قوله: (قُلْ) في تعريف ما هو (غَرِيبٌ) هو: (مَا) أي: حديث (رَوَى) أي رواه (رَاوٍ) واحد (فَقَطْ) هو من أسماء الأفعال بمعنى: انتهِ، وكثيرًا ما يصدر بالفاء تزيينًا للفظ، وكأنه جزاء شرط محذوف، أي: إذا علمت أن الحديث الغريب ما رواه راوٍ فقط، أي: فانته عن اشتراط زيادة عليه، فلم يروه غيره، كأن ينفرد عن الزهري -وشبهه ممن يَجْمَعُ حديثَه من الأئمة، كقتادة- رجلٌ بحديثٍ.

ويدخل في الغريب ما تفرد راوٍ بروايته، كما تقدم، أو بزيادة في متنه وإسناده لم يذكرها غيره، مثالهما: حديث رواه الطبراني -رحمه الله- في «الكبير»[(١)] من رواية عبدالعزيز بن محمد الدراوردي[(٢)]، ومن رواية عباد بن منصور[(٣)]، [فَرَّقهما][(٤)]، كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بحديث أم زرع، ففيه غرابة بعض المتن، حيث جعلاه مرفوعًا، وإنما المرفوع منه: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع»، وفيه غرابة بعض السند، حيث جعلاه: عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

---

(١) برقم (٢٦٩، ٢٧٤).

(٢) هو: أبو محمد عبدالعزيز بن محمد الدراوردي (ت١٨٧هـ)، يروي عن صفوان بن سليم، وزيد بن أسلم، وعنه علي بن حجر، ويعقوب الدورقي، قال أبو زرعة: «سيئ الحفظ». يُنظر: الكاشف (٦٥٨/١).

(٣) هو: عباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري (ت١٥٢)، يروي عن أبي رجاء العطاردي، وعكرمة، وعنه القطان، وروح، وطائفة، قال أبو حاتم: «ضعيف»، وقال النسائي: «ليس بالقوي». يُنظر: الجرح والتعديل (٨٦/٦)، والكاشف (٥٣٢/١).

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فوقهما».

والمحفوظ: ما رواه عيسى بن يونس[١]، عن هشام، عن أخيه عبدالله بن عروة[٢]، عن عروة، عن عائشة، كذا أخرجه الشيخان[٣]، ورواه مسلم[٤] -أيضًا- من رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام[٥]، عن هشام. ولا يدخل فيه أفراد البلدان الآتية في قسم الفرد.

وينقسم الغريب إلى: صحيح، كأفراد الصحيح، وإلى غيره، وهو الغالب على الغرائب، قال أحمد بن حنبل: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[٦]. وقال الإمام مالك: «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس»[٧].

وعن الزهري قال: «حدثت عليَّ بن الحسن بحديث، فلما فرغت قال: أحسنت، بارك الله فيك، هكذا حدثنا، قلت: ما أُراني إلا حدثتك بحديث أنت أعلم به مني، قال: لا تقل ذلك، فليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن»[٨].

---

(١) هو: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق (ت١٨٧هـ)، يروي عن أبيه، وهشام بن عروة، والأعمش، وعنه حماد بن سلمة، وابن المديني، وابن عرفة، وأمم. يُنظر: الكاشف (١١٤/٢).

(٢) هو: عبدالله بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر المدني (ت١٢٠هـ)، يروي عن عمه ابن الزبير، وأبي هريرة، وابن عمر، وعنه أخوه هشام، ونافع المقرىء ويوسف بن الماجشون. يُنظر: تهذيب الكمال (٢٩٦/١٥)، والكاشف (٥٧٤/١).

(٣) البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨).

(٤) برقم (٢٤٤٨).

(٥) هو: سعيد بن سلمة بن أبي الحسام المدني، يروي عن أبيه، وابن المنكدر، وعنه التبوذكي، ومحمد ابن أبي بكر المقدمي، ضعفه النسائي، وقواه ابن حبان. يُنظر: الثقات (٣٥٨/٦)، وميزان الاعتدال (٢٠٧/٣).

(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٩/١).

(٧) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠٠/٢).

(٨) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (١٠٧/٥)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٣٧٦/٤١).

وعن أبي يوسف[١] قال: «من طلب الدين بالكلام فقد تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس»[٢].

وينقسم أيضًا إلى: غريب متنًا وإسنادًا، كما لو تفرد بمتنه راوٍ واحد، وإلى: غريب إسنادًا لا متنًا، كحديث معروف روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الإمام الترمذي: «غريب من هذا الوجه».

ومن أمثلته -كما قال ابن سيد الناس-: حديث رواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد[٣]، عن مالك، عن زيد بن أسلم[٤]، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «**الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ**»[٥].

قال الخليلي في «الإرشاد»[٦]: «أخطأ فيه عبدالمجيد، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، فهو مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة».

قال ابن سيد الناس: «هذا إسناد غريب كله، والمتن صحيح»[٧].

---

(١) هو: أبو يوسف القاضي القاضى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الكوفى (ت١٨٢هـ)، صاحب أبي حنيفة، سمع هشام بن عروة، وأبا إسحاق الشيباني، وعطاء بن السائب، وطبقتهم، وعنه محمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وغيرهم. يُنظر: تاريخ بغداد (١٤/٢٤٢)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٩٢).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/١٤٥)، والخطيب في الكفاية في علم الرواية (١/١٤٢)، وفي شرف أصحاب الحديث (ص٥).

(٣) هو: عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد أبو عبدالحميد المكي (ت٢٠٦هـ)، يروي عن أبيه، وابن جريج، وأيمن بن نابل، وعنه كثير بن عبيد، والزبير بن بكار، قال أبو حاتم: «ليس بالقوي». يُنظر: الجرح والتعديل (٦/٦٤)، والكاشف (١/٦٢٢).

(٤) هو: زيد بن أسلم الفقيه العمري (ت١٣٦هـ)، يروي عن أبيه، وابن عمر، وجابر، وعنه مالك، والدراوردي، وغيرهما. يُنظر: الكاشف (١/٤١٤).

(٥) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢/١٩٦)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٦٢/٢٣٥).

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/٢٣٣).

(٧) يُنظر: تدريب الراوي (٢/٦٣٥).

ولا يوجد حديث غريب متنًا لا إسنادًا إلا إذا اشتهر الفرد، فرواه عن المنفرد كثيرون صار غريبًا متنًا لا إسنادًا بالنسبة إلى أحد طرفيه المشتهر، وهو الأخير، كحديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»(١)، كما تقدم.

وقد يكون الحديث -أيضًا- عزيزًا مشهورًا كحديث: «[نَحْنُ](٢) الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ»(٣)، أفاد السيوطي(٤) عن العلائي أنه عزيز عن النبي ﷺ، رواه عنه حذيفة بن اليمان، وأبو هريرة، وهو مشهور عن أبي هريرة، رواه عنه سبعة: أبو سلمة بن عبدالرحمن، وأبو حازم، وطاوس، والأعرج، وهمام(٥)، وأبو صالح، وعبدالرحمن مولى أم [برثن](٦).

* * *

(١) تقدم تخريجه (ص١٥٤).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «نحو».

(٣) أخرجه البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) تدريب الراوي (٦٣٧/٢).

(٥) هو: همام بن منبه الأبناوي الصنعاني (ت١٣٢هـ)، يروي عن أبي هريرة، ومعاوية، وعنه ابن أخيه عقيل بن معقل، ومعمر بن راشد. يُنظر: الثقات (٥١٠/٥)، والكاشف (٣٣٩/٢).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «هرتن». وهو: عبدالرحمن بن آدم، صاحب السقاية، مولى أم برثن، يروي عن أبي هريرة، وجابر، وعنه قتادة، وعوف، وأبو الورد بن ثمامة. يُنظر: الثقات (٨٣/٥)، والكاشف (٦٢٠/١).

١٨- المُنْقَطِعُ

١٧- وَكُلُّ مَـــا لَـــمْ يَتَّـــصِلْ بِحَـــالِ　　　إِسْـــنَادُهُ مُنْقَطِـــعُ الأَوْصَـــالِ

(و) ثامن عشرها: ما عرف بقوله: (**كُلُّ مَا**) أي: سند (**لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ**) من الأحوال على أي وجه كان، سواء أكان الساقط منه الصحابي أم غيره، فهو والمرسل واحد، وفاعل يتصل (**إِسْنَادُهُ**)، وقوله: (**مُنْقَطِعُ [الأَوْصَالِ]**[1]) خبر «كل».

قال النووي: «وهذا هو الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبدالبر، وغيرهما من المحدثين، ولكن أكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر، وقيل: المنقطع ما سقط منه رجل قبل التابعي»[2]. كذا عبر به النووي كابن الصلاح[3] تبعًا للحاكم[4].

قال السيوطي: «والصواب قبل الصحابي، محذوفًا كان الرجل أو مبهمًا كـ «رجل»، وهذا بناء على ما تقدم أَنَّ «حدثنا فلان عن رجل»، يسمى منقطعًا، وتقدم أن الأكثرين على خلافه، ثم إن هذا القول هو المشهور بشرط أن يكون الساقط واحدًا فقط، أو اثنين [لا][5] على التوالي كما جزم به العراقي[6] وابن حجر[7]، وقيل: المنقطع ما رُوِيَ عن تابعي أومن دونه، قولًا له أو فعلًا، وهذا غريب ضعيف، والمعروف أن ذلك مقطوع لا منقطع كما سبق»[8].

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الاتصال».
(٢) التقريب والتيسير (ص٣٥).
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٦).
(٤) معرفة علوم الحديث (ص٢٧).
(٥) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «إلا».
(٦) شرح التبصرة والتذكرة (ص٢١٥).
(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٥٧٢).
(٨) تدريب الراوي (١/٢٣٥).

والانقطاع قد يكون ظاهرًا، وقد يخفى فلا يدركه إلا أهل المعرفة، وقد يعرف بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر.

وأفاد الرشيد[1] العطار أن في «صحيح مسلم» بضعة عشر حديثًا في إسنادها انقطاع، وأجيب عنها بأنها تبين اتصالها، إما من وجه آخر عنده، أو من ذلك الوجه عند غيره.

* * *

(١) بعدها في (ب) زيادة: «بن»، والصواب حذفها.

١٩- المُعْضِلُ

١٨- وَالمُعْـضِلُ الـسَّاقِطُ مِنْـهُ اثْنَـانِ

(و) تاسع عشرها: (**المُعْضَل**) بفتح الضاد المعجمة، وأهل الحديث يقولـون: «أعضله، فهو معضل». قال ابن الصلاح: «وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة»[(١)]. قال السيوطي: «أي: لأن «مفعلًا» بفتح العين لا يكون إلا مـن ثـلاثي لازم، عُدِّي بالهمزة، وهذا لازم معها»[(٢)].

قال ابن الصلاح: «وبحثت فوجدت له قولهم: أمر [عَضِيل][(٣)]، أي: مستغلق شديد»[(٤)]. و[«فَعِيل»][(٥)] بمعنى فاعل يدل على الثلاثي، فعلى هذا يكون «عـضل» قاصرًا، و«أعضل» متعديًا كما قالوا: ظلم الليل، وأظلم.

وهو: (**السَّاقِطُ**) أي: الذي سقط (**مِنْهُ**) أي: من إسناده (**اثْنَان**) فأكثر بشرط التوالي، أما إذا لم يتوال فهو منقطع مـن موضـعين، قـال العـراقي: «ولـم أجـد في كلامهم إطلاق المعضل عليه»[(٦)]. ويُسمى المعضل: منقطعًا أيضًا، ويُسمى: مرسـلًا عند الفقهاء وغيرهم، كما مر في نوع المرسل.

وقيل: «إن قول الراوي: بلغني، كقول مالك في «الموطـأ»[(٧)]: «بلغـني عـن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « **لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلاَ يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا ما يُطِيقُ**»، يـسمى معـضلًا عنـد أصـحاب الحـديث، نقلـه ابـن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٩).

(٢) تدريب الراوي (١/٢٤٠).

(٣) كذا في «مقدمة ابن الصلاح»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عضل».

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٩).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فعل».

(٦) شرح التبصرة والتذكرة (ص٢١٦).

(٧) برقم (١٧٦٩)، وهو عند مسلم موصولًا برقم (١٦٦٢).

الصلاح[(١)] عن الحافظ أبي نصر السجزي[(٢)].

قال العراقي: «وقد استشكل لجواز أن يكون الساقط واحدًا فقط، سمع مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة، كسعيد المقبري، ونعيم المجمر، ومحمد بن المنكدر. والجواب: أن مالكًا وصله خارج «الموطأ» عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، فعرفنا بذلك سقوط اثنين منه»[(٣)].

«بل ذكر النسائي في «التمييز»[(٤)] أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، بل رواه عن بكير، عن عجلان»[(٥)].

وقد صنف ابن عبدالبر ﷺ كتابًا في وصل ما في «الموطأ» من المرسل والمنقطع والمعضل، قال: «وجميع ما فيه من قوله: «بلغني»، ومن قوله: «عن الثقة»، عنده مما لم يسند؛ أحد وستون حديثًا، كلها مسندة من غير طريق مالك ﷺ إلا أربعة لا تعرف»[(٦)]، وذكرها.

«وإذا روى تابع التابعي عن التابعي حديثًا وقفه عليه، وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل، فهو معضل»، نقله ابن الصلاح[(٧)] عن الحاكم[(٨)]، ومثّله بما

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٩).

(٢) هو: أبو نصر عبيدالله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري السجستاني (ت٤٤٤هـ)، يروي عن أحمد بن فراس العبقسي، وأبي أحمد الفرضي، وأبي عبدالله الحاكم، وغيرهم، وعنه أبو إسحاق الحبال، وسهل بن بشر، وأبو معشر الطبري، وخلق. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١١١٨/٣).

(٣) التقييد والإيضاح (ص٨٢، ٨٣).

(٤) أسماء الرواة والتمييز بينهم، للنسائي، لم أقف عليه مطبوعًا.

(٥) تدريب الراوي (٢٤٢/١).

(٦) قال في مقدمة التمهيد (٩/١): «...ووصلت كل مقطوع جاء متصلًا من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسندًا من غير طريقه -رحمة الله عليه- فيما بلغني علمه، وصح بروايتي جمعه»، وقال في موضع آخر من التمهيد (١٦١/٢٤): «باب: بلاغات مالك ومرسلاته، مما بلغه عن الرجال الثقات، وما أرسله عن نفسه في موطئه ورفعه إلى النبي ﷺ وذلك أحد وستون حديثًا».

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٩).

(٨) معرفة علوم الحديث (ص٣٦).

روى الأعمش، عن الشعبي، قال: «**يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ القِيَامَةِ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا عَمِلْتُهُ، فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ ...**» الحديث[١]. أعضله الأعمش، ووصله فضيل بن عمرو[٢]، عن الشعبي، عن أنس، قال: «كنا عند رسول الله ﷺ ...»[٣]، فذكر الحديث. قال ابن الصلاح: «وهذا جيد حسن؛ لأن هذا الانقطاع بواحد مضمومًا إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين، ورسول الله ﷺ، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى»[٤]. قال ابن جماعة: «وفيه نظر»[٥]. قال السيوطي: «لأن ذلك لا يقال من قبل الرأي، فحكمه حكم المرسل، وذلك ظاهر لا شك فيه»[٦]. وعن الحافظ ابن حجر أنه لِـمَا ذكر ابن الصلاح شرطين: «أن يكون مما يجوز نسبته لغيره ﷺ، فإن لم يكن فمرسل. وأن[٧] يُروى مسندًا من طريق ذلك الذي وقفه عليه، فإن لم يكن فموقوف لا معضل؛ لاحتمال أنه قاله من عنده، فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين»[٨].

فوائد

قال ابن الصلاح: «وقول المصنفين: قال رسول الله ﷺ كذا، من قبيل المعضل»[٩]. وخصَّ التبريزي المنقطع والمعضل بما ليس في أول الإسناد، وأما ما كان في أوله فمعلق، وكلام ابن الصلاح أعم.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/٢٤)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٣٨).
(٢) هو: فضيل بن عمرو الفقيمي (ت١١٠هـ)، يروي عن إبراهيم النخعي، والشعبي، وجمع، وعنه، الأعمش، وأبان بن تغلب، وحجاج بن أرطاة. يُنظر: الثقات (٣١٤/٧)، والكاشف (١٢٤/٢).
(٣) أخرجه مسلم (٢٩٦٩).
(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٦١).
(٥) المنهل الروي (ص٤٧).
(٦) تدريب الراوي (٢٤٣/١).
(٧) بعدها في (أ)، و(ب) زيادة: «لم»، والصواب حذفها كما في «تدريب الراوي».
(٨) تدريب الراوي (٢٤٤/١).
(٩) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٩).

ومن مظان المعضل والمنقطع والمرسل كتاب «السنن» لسعيد بن منصور[١]، ومؤلفات ابن أبي الدنيا[٢]. كما أفاد ذلك كله الإمام السيوطي[٣]ﷺ، انتهى.

تتمة: إذا روى بعض الثقات الضابطين الحديث مرسلًا وبعضهم متصلًا، أو بعضهم مرفوعًا وبعضهم موقوفًا، أو وصله هو أو رفعه في وقت، وأرسله ووقفه في وقت آخر، فالصحيح عند أهل الحديث والفقه والأصول أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله في الحفظ والإتقان، أو أكبر منه؛ لأن الرفع والوصل زيادة ثقة، وهي مقبولة.

وقيل: الحكم لمن أرسله، أو وقفه. قال الخطيب: «وهو قول أكثر المحدثين»[٤]. وقيل: الحكم للأكبر، وقيل: للأحفظ. وعلى هذا القول لو أرسله أو وقفه الأحفظ لا يقدح الوصل والرفع في عدالة راويه ومسنده من الحديث غير الذي أرسله. وقيل: يقدح فيه وصْلُه ما أرسله، أو رفْعُه ما وقفه الحفاظ.

وصحح الأصوليون في تعارض ذلك من واحدٍ في أوقات، أن الحكم لِمَا وقع منه أكثر، فإن كان الرفع أو الوصل أكثر قدم، أو ضدهما فكذلك. قال السيوطي: «وبقي عليهم ما إذا استويا بأن وقع كل منهما في وقت فقط، أو وقتين فقط.

فائدة: قال الماوردي: «لا تعارض بين ما ورد مرفوعًا مرة، وموقوفًا على الصحابي أخرى؛ لأنه قد يكون قد رواه وأفتى به»[٥].

---

(١) هو: سعيد بن منصور أبو عثمان الخراساني (ت٢٢٧هـ)، يروي عن فليح، والليث، وعنه مسلم، وأبو داود، وبهلول بن إسحق. يُنظر: الثقات (٢٦٨/٨)، والكاشف (٤٤٥/١).

(٢) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا القرشي الأموي مولاهم البغدادي (ت٢٨١هـ)، سمع سعيد بن سليمان، وعلي بن الجعد، وخلف بن هشام، وخلائق، وعنه الحارث بن أبي أسامة، وأحمد اللنباني، والحسين البرذعي، وآخرون. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٦٧٧/٢).

(٣) تدريب الراوي (٢٤٤/١).

(٤) الكفاية في علم الرواية (ص٤٢٥).

(٥) تدريب الراوي (٢٥٦/١).

٢٠- المُدَلَّس

١٨- .... وَمَـا أَتَى مُدَلَّسًا نَـوْعَانِ

١٩- الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

٢٠- وَالثَّانِ لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفْ

(و) عشروها: (مَا) أي: الحديث الذي (أَتَى) حال كونه (مُدَلَّسًا)، وهو (نَوْعَان) بل ثلاثة وأكثر، كما سيأتي:

(الأَوَّلُ) تدليس الإسناد، وهو: (الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ، وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ) هو (فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ)، كأن يروي عمن عاصره، أو لقيه، ما لم يسمع منه، بل سمعه من رجل عنه موهمًا سماعه، قائلًا: قال فلان، أو: عن فلان، أو: أن فلانًا، فإن لم يكن عاصره، فليست الرواية عنه بذلك تدليسًا على المشهور، وقال قوم: «إنه تدليس»، فحدُّوه بأن يُحدِّث الرجل عن الرجل بما لم يسمع منه بلفظ لا يقتضي تصريحًا بالسماع.

قال ابن عبدالبر: «وعلى هذا فما سلم أحد من التدليس، لا مالك، ولا غيره»[(١)].

وقال البزار ﷺ وابن القطان: «هو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه»، قال: «والفرق بينه وبين الإرسال، أن الإرسال [روايته][(٢)] عمن لم يسمع منه»[(٣)]. قال العراقي: «والقول الأول هو المشهور»[(٤)].

قال السيوطي: «وقيده ابن حجر بقسم اللقيّ، وجعل قسم المعاصرة إرسالًا

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٥/١).

(٢) كذا في «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤٩٣/٥).

(٤) التقييد والإيضاح (ص٩٨).

خفيًّا، ومثل «قال» و«عن» و«أن» ما لو أسقط أداة الرواية، وسمى الشيخ فقط، فيقول: فلان.

قال عليٌّ بن خشرم: «كنا عند ابن عيينة، فقال: الزهري، فقيل له: حدثكم [الزهري؟ فسكت][(١)] ثم قال: الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممَّنْ سمعه من الزهري، حدثني عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري»[(٢)].

لكن سمى ابن حجر هذا تدليس القطع[(٣)].

وربما لم يسقط المدلس شيخه وأسقط شيخ شيخه، أو أعلى منه لكونه ضعيفًا وشيخه ثقة أو صغيرًا، وأتى فيه بلفظ محتمل عن الثقة الثاني تحسينًا للحديث، وهو قسم آخر من التدليس يُسمى: تدليس التسوية، وهو شر أقسامه؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفًا بالتدليس، ويجده الواقف على السند [كذلك][(٤)] بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر، فيحكم له بالصحة، وفيه غرور شديد، وممن اشتهر بفعل ذلك بقية بن الوليد[(٥)]»[(٦)].

وكان من أفعل الناس له، وممن عرف به أيضًا الوليد بن مسلم[(٧)].

قال الخطيب: «وكان الأعمش وسفيان الثوري يفعلان مثل هذا»[(٨)].

---

(١) كذا في «الكفاية» للخطيب»، و«تدريب الراوي»، وهو ساقط في (أ)، و(ب).

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٣٥٩).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦١٧).

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «لذلك».

(٥) هو: بقية بن الوليد أبو يحمد الكلاعي الميتمي (ت١٩٧هـ)، يروي عن بحير، ومحمد بن زياد الألهاني، وأمم، وعنه ابن جريج، وشعبة، وهما من شيوخه، وكثير بن عبيد، وأحمد بن الفرج الحجازي، وخلق، قال النسائي: «إذا قال: حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة». يُنظر: الكاشف (١/٢٧٣).

(٦) تدريب الراوي (١/٢٥٧).

(٧) هو: الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي (ت١٩٥هـ)، يروي عن يحيى الذماري، وثور بن يزيد، وعنه أحمد، وإسحاق، ودحيم، قال ابن حبان: «ربما قلب الأسامي وغيَّر الكنى»، وقال الذهبي: «كان مدلسًا، فيُتقى من حديثه ما قال فيه: عن». يُنظر: الثقات (٩/٢٢٢)، والكاشف (٢/٣٥٥).

(٨) الكفاية في علم الرواية (ص٣٦٤).

قال العلائي: «وبالجملة فهو أفحش أنواع التدليس مطلقًا وشرها»[1].

قال العراقي: «وهو قادح فيمن تعمد فعله»[2].

«وقال ابن حجر: لا شك أنه جرح، وإن وصف به الثوري والأعمش، [فالاعتذار][3] عنهما: أنهما لا يفعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما، ضعيفًا عند غيرهما».

قال: ثم إن ابن القطان سماه تسوية بدون لفظ التدليس، ويقول: «سَوَّاه فُلان، وهذه تسوية»، [والقُدماء][4] يسمونه تجويدًا، فيقولون: جوَّده فلان، أي: ذكر من فيه من الأجواد، وحذف غيرهم.

قال: والتحقيق أن يُقال: متى قيل تدليس التسوية، فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل: تسوية، بدون لفظ التدليس، لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه كما فعل مالك؛ فإنه لم يقع في التدليس أصلًا ووقع في هذا، فإنه يروى عن ثور[5] عن ابن عباس، وثور لم يلقه، وإنما روى عن عكرمة عنه، فأسقط عكرمة لأنه غير حجة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع بأن شرط الساقط هنا أن يكون ضعيفًا، فهو منقطع خاص.

وزاد ابن حجر تدليس العطف، ومثَّله بما فعل هشيم فيما نقل الحاكم[6] والخطيب: «أن أصحابه قالوا له: نريد أن تحدثنا حديثًا اليوم لا يكون فيه تدليس، فقال: خذوا، ثم أملى عليهم مجلسًا يقول في كل حديث منه: «حدثنا

---

(١) جامع التحصيل (ص١٠٤).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٩٧).

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ): «فلا اغترار»، وفي (ب): «فلا عتزار».

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «وأبعد ما».

(٥) هو: ثور بن زيد الديلي المدني (ت١٣٥)، يروي عن أبي الغيث، وعكرمة، وعنه مالك، والدراوردي. يُنظر: الجرح والتعديل (٢/٤٦٨)، والكاشف (١/٢٨٥).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص١٠٥).

فلان وفلان»، ثم يسوق السند والمتن، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئًا؟ قالوا: لا، قال: بل كل ما قلت فيه: «وفلان»، فإني لم أسمعه منه». قال ابن حجر: وهذه الأقسام كلها يشملها تدليس الإسناد»[(١)].

قال السيوطي: «ومن أقسامه أيضًا ما ذكر ابن سعد[(٢)] ﷺ، عن أبي حفص المقدمي[(٣)]، أنه كان يدلس تدليسًا شديدًا، يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، الأعمش.

وقال أحمد بن حنبل: كان -أي: المقدمي- يقول: حجاجٌ سمعته، يعني: حدثنا آخر»[(٤)].

وقسم الحاكم[(٥)] التدليس إلى ستة أقسام:

الأول: قوم لم يميزوا بين ما سمعوه، وما لم يسمعوه.

الثاني: قوم يدلسون، فإذا وقع لهم من يُنَقِّر عنهم، ويلح في سماعاتهم، ذكروا له، ومثَّله بما حكى ابن خشرم عن ابن عيينة.

الثالث: قوم دلسوا عن مجهولين، لا يُدرى ممن هم.

الرابع: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

الخامس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم، فيقولون: قال فلان، فحمل ذلك

---

(١) تدريب الراوي (١/٢٥٩، ٢٦٠).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/٢٩١).

(٣) هو: عمر بن علي بن عطاء بن مقدم أبو حفص المقدمي البصري (ت١٩٠هـ)، يروى عن هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وأبي حازم المديني، وعنه خليفة بن خياط، وأحمد بن عبدة، والفلاس، وبندار، وآخرون، قال الذهبي: «احتج به الجماعة، واحتملوا له تدليسه». يُنظر: تذكرة الحفاظ (١/٢٩٢).

(٤) تدريب الراوي (١/٢٦٠).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص١٠٣ وما بعدها).

منهم على السماع، وليس [عندهم][(١)] سماع.

قال الإمام البلقيني: «وهذه الخمسة كلها داخلة تحت تدليس الإسناد»[(٢)].

وذكر **السادس** وهو: تدليس الشيوخ المذكور في قول الناظم: (**وَالثَّانِي**) من قسمي التدليس (**لَا يُسْقِطُهُ**) أي: الراوي شيخه مثلًا، (**لَكِنْ**) يسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو (**يَصِفْ**) أي: يذكر (**أَوْصَافَهُ بِمَا**) أي بالشيء الذي (**بِهِ**) مما ذكر (**لا [يَنْعَرِف]**[(٣)]) أي: لا يُعرف.

قال ابن حجر: «ويدخل أيضًا في هذا القسم التسوية، أما القسم الأول فمكروه جدًّا، ذمه أكثر العلماء، وبالغ شعبة في ذمه فقال: «لأن أزني أحب إلي من أن أدلس»[(٤)]، وقال: «التدليس أخو الكذب»[(٥)].

قال ابن الصلاح: «وهذا منه إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه، والتنفير منه»[(٦)].

ثم قال فريق مِنْ أهل الحديث والفقهاء: مَنْ عرف بالتدليس صار مجرحًا مردود الرواية مطلقًا، وإن بين السماع، وقال جمهور من لا يقبل المرسل: يقبل رواية المدلس مطلقًا. حكاه الخطيب[(٧)].

وما نقله الإمام النووي في «شرح المهذب»[(٨)] من الاتفاق على رد ما عنعنه المدلس، تبعًا للبيهقي وابن عبدالبر، محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل،

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عدهم».

(٢) محاسن الاصطلاح (ص٩١٣).

(٣) كذا في «المنظومة البيقونية» (ص٣٤)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ينصرف».

(٤) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٩٤/٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٥١/٧)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٦/١)، والخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٣٥٦).

(٥) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠٧/٩)، والخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٣٥٥).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٥).

(٧) الكفاية في علم الرواية (ص٣٦١).

(٨) المجموع شرح المهذب (٥٤٦/٤).

لكن حكى ابن عبدالبر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: «يقبل تدليس ابن عيينة؛ لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر، ونظرائهما»(١)، ورجحه ابن حبان، قال: «وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة؛ فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته»(٢)، ثم مَثَّل ذلك بمراسيل كبار التابعين؛ فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي، وسبقه إلى ذلك أبو بكر البزار، وأبو الفتح الأزدي(٣)، وعبارة البزار: «من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولًا»(٤).

وفي «الدلائل» لأبي بكر الصيرفي(٥): «من ظهر تدليسه عن غير الثقات، لم يُقبل خبره حتى يقول: حدثني، أو سمعت».

قال السيوطي: «فعلى هذا هو قول ثالث مفصل غير التفصيل الآتي. أي: وهو ما قاله الإمام النووي كابن الصلاح، وعُـزي للأكثرين، منهم: الشافعي، وابن المديني، وابن معين، وآخرون، من أن الصحيح التفصيل، فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمرسل لا يُقبل، وما يبينه فيه، كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا، [وشبهها](٦)، فمقبول يحتج به.

وفي «الصحيحين» وغيرهما من هذا الضرب كثير، كقتادة، والسفيانين،

---

(١) التمهيد لابن عبدالبر (٣١/١).

(٢) صحيح ابن حبان (١٦١/١).

(٣) هو: محمد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن بريدة الموصلي (ت٣٧٤هـ)، حدث عن أبي يعلى، والباغندي، وأبي عروبة، وعنه إبراهيم بن عمر، وأبو نعيم، وأحمد بن الفتح بن فرغان، وآخرون. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٩٦٧/٣).

(٤) يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١٠٣/١).

(٥) هو: محمد بن عبدالله أبو بكر الصيرفي (ت٣٣٠هـ)، تفقه على ابن سريج، قال القفال الشاسي: «كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي». وكتابه «البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام» لم أقف عليه مطبوعًا. يُنظر: وفيات الأعيان (١٩٩/٤)، وطبقات الشافعية (١١٦/١).

(٦) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «شبههما».

وغيرهم، كعبدالرزاق، والوليد بن مسلم؛ لأن التدليس ليس كذبًا، وإنما هو ضرب من الإبهام، وهذا الحكم جارٍ كما نصَّ عليه الشافعي فيمن دلس مرة واحدة.

وما كان في «الصحيحين» وشبههما في الكتب الصحيحة عن المدلسين بعن، فمحمول على ثبوت السماع له من جهة أخرى، وإنما اختار صاحب «الصحيح» طريق العنعنة على طريق التصريح بالسماع لكونها على شرطه دون تلك»[١].

قال السيوطي: «وفصَّل بعضهم تفصيلًا آخر، فقال: إن كان الحامل له على التدليس تغطية الضعيف فجرح؛ لأن ذلك حرام وغشّ، وإلا فلا.

وأما القسم الثاني -وهو تدليس الشيوخ- فكراهته أخف من الأول، وسببها: توعير طريق معرفته على السامع، كقول أبي بكر بن مجاهد[٢] أحد أئمة القراءات: حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله. يريد: أبا بكر بن أبي داود السجستاني، وفيه تضييع للمروي عنه، والمروي أيضًا؛ لأنه قد لا يُفطن له فيُحكم عليه بالجهالة.

ويختلف الحال في كراهته بحسب غرضه، فإن كان لكون المغيَّر اسمه ضعيفًا، فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، فهو شرُّ هذا القسم»[٣].

وقال السيوطي: «الأصح أنه ليس [بجرح][٤]، وجزم ابن الصباغ في «العدة» بأن من فعل ذلك لكون شيخه غير ثقة عند الناس، فغيره ليقبلوا خبره، يجب أن

---

(١) تدريب الراوي (١/٢٦٣، ٢٦٤).

(٢) هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أبو بكر المقرئ (ت٣٢٤هـ)، إمام القراء في زمانه، قرأ على عبدالرحمن بن عبدوس، وقنبل المكي، وعبدالله بن كثير المؤدب، وغيرهم، وأخذ عنه الجم الغفير. يُنظر: طبقات الشافعية (١/١٠٧).

(٣) تدريب الراوي (١/٢٦٤).

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بجر».

لا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه [الثقة][١]، لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو.

وقال الآمدي: إن فَعَلَهُ لضعفه فجرح أو لضعف نسبه، أو اختلافهم في قبول روايته، فلا.

وقال ابن السمعاني: إن كان بحيث لو سئل عنه لم يبينه فجرح، وإلا فلا.

ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا، روى البيهقي في «المدخل» عن محمد بن رافع، قال: قلت لأبي عامر: كان الثوري يدلس؟ قال: لا، قلت: أليس إذا دخل كورة يعلم [أن][٢] أهلها لا يكتبون حديث رجل، قال: حدثني رجل، وإذا عُرِف الرجل بالاسم كناه، وإذا عُرِف بالكنية سماه؟ قال: هذا تزيين، ليس [بتدليس][٣].

وإن كان التغيير لكون المغير اسمه صغيرًا في السن، أو متأخر الوفاة، حتى شاركه فيه من هو دونه، فالأمر فيه سهل، أو لكونه سمع منه كثيرًا، فامتنع من تكراره على صورة واحدة، إيهامًا لكثرة الشيوخ، أو تفننًا في العبارة، فسهل أيضًا، وقد تسمح الخطيب وغيره من الرواة المصنفين بهذا»[٤].

تنبيه:

قال السيوطي: «من أقسام التدليس ما هو عكس هذا، وهو إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيهًا، ذكره ابن السبكي في «جمع الجوامع»، قال: كقولنا: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ -يعني الذهبي- تشبيهًا بالبيهقي، حيث يقول ذلك يعني به الحاكم.

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البته».

(٢) من «تدريب الراوي» فقط.

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب):«تدليس».

(٤) تدريب الراوي (١/٢٦٥).

وكذا إيهام اللقي والرحلة، [كحدثنا][١] من وراء النهر، يوهم أنه جيحون[٢]، ويريد نهر عيسى ببغداد، أو [الجيزة بمصر][٣]، وليس ذلك بجرح قطعًا؛ لأن ذلك من المعاريض، لا من الكذب. قاله الآمدي في «الأحكام»[٤]، وابن دقيق العيد في «الاقتراح»[٥][٦].

فائدة:

قال السيوطي: «قال الحاكم: أهل الحجاز والحرمين ومصر، والعوالي، وخراسان، والجبال، وأصبهان، وبلاد فارس، وخورستان، وما وراء النهر، لا نعلم أحدًا من أئمتهم دلس. قال: وأكثر المحدثين تدليسًا أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة. قال: وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد منهم التدليس، إلى زمان أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان [الباغندي][٧] الواسطي، فهو أول من أحدث التدليس بها، ومن دلس من أهلها إنما تبعه في ذلك»[٨].

وقد أفرد الخطيب كتابا في أسماء المدلسين، ثم ابن عساكر.

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «كحديث».

(٢) جَيْحُون: هو اسم أعجمي لوادي خراسان على وسط مدينة يُقال لها: جيهان، فنسبه الناس إليها وقالوا: جيحون، على عادتهم في قلب الألفاظ. يُنظر: معجم البلدان (١٩٦/٢)، وتهذيب الأسماء واللغات (٥٧/٣).

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجبر بصر».

(٤) الإحكام للآمدي (١١٠/٢).

(٥) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٢٠).

(٦) تدريب الراوي (٢٦٦/١).

(٧) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الماعندي». وهو: أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي ثم البغدادي (ت٣١٢هـ)، سمع علي بن المديني، وشيبان بن فروخ، ومحمد بن نمير، وخلقًا كثيرًا، وعنه دعلج، ومحمد بن المظفر، وعمر بن شاهين، وعلي بن المحاملي، وخلق كثير. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٧٣٦/٢).

(٨) تدريب الراوي (٢٦٦/١).

قال السيوطي: «استُدِل على أن التدليس غير حرام بما أخرجه ابن عـدي[١] عن البراء، قال: لم يكن فينا [فارس][٢] يوم بدر إلا المقداد. قال ابن عساكر[٣]: قوله: «فينا» يعني: المسلمين؛ لأن البراء لم يشهد بدرًا»[٤].

* * *

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ص١٨).

(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فارسي».

(٣) تاريخ مدينة دمشق (١٦٢/٦٠).

(٤) تدريب الراوي (٢٦٧/١).

٢١- الشَّاذُ

٢١- وَمَـا يُخَـالِفْ ثِقَـةٌ فِيـهِ المَـلَا فَالـشَّاذُ ....

وحادي عِشْرِيهَا: في قوله: (ومَا) أي: الحديث الذي (يُخَالِفْ) بسكون الفـاء للوزن (ثِقَةٌ فِيهِ) أي: في روايته (المَلَا) هو في الأصل الأكـابر والأشراف، سـموا بذلك لأنهم [يميلون][١] الصدور لعظمة شأنهم، أو لعظمتهم في المحافل، ويُطلـق على الجماعة يتشاورون في الأمر، والمراد هنا: جماعة المحدثين.

(فَـ) هو (الشَّاذُ) بتخفيف الذال المعجمة للوزن، وهذا تعريفه عند الشافعي وجماعة من علماء الحجاز، وعبارة الشافعي: «الشاذ ما رواه الثقـة مخالفًـا لروايـة الناس، لا أن يروي الثقة ما لا يروي غيره»[٢].

قال الحافظ أبو يعلى الخلـيلي[٣]: «والذي عليـه حفـاظ الحـديث أن الـشاذ: ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان منه من غير ثقة، فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة، توقف فيه ولا يحتج به»[٤]. فجعل الشاذ مطلق التفرد، لا مع اعتبار المخالفة. وقال الحاكم: «هو ما انفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة»، قال: «ويغاير المعلل، بأن ذاك وقف على علته الدالة على جهة الـوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك»[٥]. فجعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلي.

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يملون».

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٩).

(٣) هو: أبو يعلى الخليل بن عبدالله بـن أحمـد القـزويني (ت٤٤٦هـ)، سـمع علي بـن أحمـد، ومحمـد الكسائي، والقاسم بن علقمة، وغيرهم، وعنه ابن لال أحد شيوخه، وابنه أبو زيد، وإسماعيل بـن ماكي القزويني، وآخرون. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١١٢٣/٣)، وطبقات الحفاظ (ص٤٣٠).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١٧٦/١).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص١١٩).

«قال ابن حجر: وبقي من كلام الحاكم وينقدح في نفس الناقد، أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك، وهذا القيد لا بد منه. قال: وإنما يغاير المعلل من هذه الجهة. قال: وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في ذروة من الفهم الثاقب، ورسوخ القدم في الصناعة»[(١)].

قال السيوطي: «ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف، ومن أوضح أمثلته ما أخرجه في «المستدرك»[(٢)] من طريق عبيد بن غنام النخعي[(٣)]، عن علي بن حكيم[(٤)]، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى[(٥)]، عن ابن عباس، قال: في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدمكم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى».

قال الإمام السيوطي: «ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح، ولكن شاذ بمرة»[(٦)].

قال النووي[(٧)] كابن الصلاح[(٨)]: «وما ذكره الخليلي والحاكم مشكل؛ فإنه

---

(١) تدريب الراوي (٢٦٨/١).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٥٣٥/٢).

(٣) هو: عبيد بن غنام بن حفص بن غياث أبو محمد النخعي الكوفي (ت٢٩٧هـ)، حدث عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن نمير، وجبارة بن المغلس، وأبي كريب، وعدة، وعنه ابن عقدة، ويزيد بن محمد، وأبو القاسم الطبراني، وآخرون. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٥٥٨/١٣).

(٤) هو: علي بن حكيم الأودي (ت٢٣١هـ)، يروي عن شريك، وعبثر، وعنه مسلم، ومطين، والفريابي. يُنظر: الكاشف (٣٩/٢).

(٥) هو: مسلم بن صبيح أبو الضحى الهمداني، مولى لآل سعيد بن العاص القرشي (ت١٠٠هـ)، يروى عن ابن عمر، وابن العباس، والنعمان بن بشير، وعنه منصور، والأعمش، وغيرهما. يُنظر: الثقات (٣٩١/٥)، والكاشف (٢٥٩/٢).

(٦) تدريب الراوي (٢٦٨/١، ٢٦٩).

(٧) التقريب والتيسير (ص٤٠).

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٦).

ينتقض بإفراد العدل الضابط الحافظ، كحديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، فإنه حديث تفرد به عمر ﷺ عن رسول الله ﷺ، ثم علقمة عن عمر، ثم محمد بن إبراهيم عن علقمة، ثم عنه يحيى بن سعيد، وكحديث النهي عن بيع الولاء وهبته[١]، تفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر، وغير ذلك من الأحاديث الأفراد مما أخرج في كتابي «الصحيح»، كحديث: مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنهم: «أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[٢]، تفرد به مالك عن الزهري، فكل هذه مخرجة في «الصحيحين» مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة، وقد قال مسلم: «للزهري نحو تسعين حرفًا يرويه، لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد»[٣].

قال ابن الصلاح: «فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي قالاه، وحينئذ فالصحيح التفصيل، فإن كان ثقةٌ بتفرده مخالفًا أحفظَ منه، أي: لما رواه مَن هو أولى منه بالحفظ لذلك، كما هي عبارة ابن الصلاح، وعبارة ابن حجر: «لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، كان ما انفرد به شاذًّا مردودًا»[٤].

قال ابن حجر: «ومقابله يقال له: المحفوظ».

قال: «مثاله ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه؛ من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة[٥]، عن ابن عباس: «أن رجلًا توفي على عهد

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٣٥)، ومسلم (١٥٠٦).
(٢) أخرجه البخاري (١٨٤٦)، ومسلم (١٣٥٧).
(٣) قاله عقب حديث رقم (١٦٤٧).
(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٨).
(٥) هو: عوسجة مولى ابن عباس، يروى عن مولاه، وعنه عمرو بن دينار، قال أبو حاتم: «ليس بمشهور»، ووثقه أبو زرعة، وقال البخاري: «لم يصح حديثه» . يُنظر: الجرح والتعديل (٢٤/٧)، والكاشف (١٠١/٢).

رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه ...» الحديث[١]. وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن [زيد][٢]، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس، قال أبو حاتم: «المحفوظ حديث ابن عيينة»[٣].

قال ابن حجر: «فحماد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه».

قال: «وعرف من هذا التقرير أن الشاذ: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في حد الشاذ بحسب الاصطلاح»[٤].

«ومن أمثلته في المتن: ما رواه أبو داود، والترمذي؛ من حديث عبدالواحد بن زياد[٥]، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَنْ يَمِينِهِ**»[٦]، قال الإمام البيهقي: «خالف عبدالواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ، لا من قوله، وانفرد عبدالواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ».

وإن لم يخالف الراوي بتفرده غيره، وإنما روى أمرًا لم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بضبطه كان تفرده صحيحًا، وإن لم يوثق بحفظه، ولكن لم يبعد عن درجة الضابط كان ما انفرد به حسنًا، وإن بعد من ذلك كان شاذًّا منكرًا مردودًا»[٧].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٨٨/٤)، وابن ماجه (٢٤٧١).
(٢) كذا في «نزهة النظر»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يزيد».
(٣) علل الحديث (٥٢/٢).
(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٨٤، ٨٥).
(٥) هو: عبدالواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري (ت١٧٦هـ)، يروي عن عاصم الأحول، والأعمش، وعنه ابن مهدي، ومسدد، وقتيبة. يُنظر: الكاشف (٦٧٢/١).
(٦) أخرجه أبو داود (١٢٦١)، والترمذي (٤٢٠).
(٧) تدريب الراوي (٢٧١/١).

والحاصل: أن الشاذ المردود هو: الفرد المخالف، والفرد الذي ليس في [رواته](١) من الثقة والضبط ما يجبر به تفرده، وهو بهذا التفسير يجامع المنكر، وسيأتي.

قال السيوطي: «ما تقدم من الاعتراض على الخليلي والحاكم بإفراد الصحيح، أورد عليه أمران:

أحدهما: أنهما إنما [ذكرا](٢) تفرد الثقة، فلا يرد عليهما تفرد [الضابط](٣) الحافظ لما بينهما من الفرق، وأجيب بأنهما أطلقا الثقة فيشمل الحافظ وغيره.

الثاني: أن حديث النية لم ينفرد به عمر وحده، بل رواه عن النبي ﷺ أبو سعيد الخدري كما ذكره الدارقطني وغيره، بل ذكر أبو القاسم بن منده أنه رواه سبعة عشر أُخَر من الصحابة، وسماهم، وذكر ابن منده أنه رواه عن عمر غير علقمة، وعن علقمة غير محمد، وعن محمد غير يحيى، وأن حديث الولاء رواه غير ابن دينار»(٤). وبين ذلك.

«وأجيب بأن حديث الأعمال لم يصح له طريق غير حديث عمر، ولم يرد بلفظ حديث عمر إلا من حديث: أبي سعيد، وعلي، وأنس، وأبي هريرة، فحديث [أبي](٥) سعيد صرحوا [بتغليط](٦) ابن أبي روَّاد الذي رواه عن مالك، ووهَّمه فيه الدارقطني وغيره، وحديث علي في «أربعين علوية» بإسناد أهل البيت، فيه من لا يُعرف، وحديث أنس رواه ابن عساكر في أول «أماليه» من رواية يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أنس، وقال: «غريب، والمحفوظ حديث عمر»،

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».
(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ذكر».
(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الضبط».
(٤) تدريب الراوي (١/٢٧٢، ٢٧٣).
(٥) زيادة يقتضيها السياق.
(٦) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بتغليظ».

وحديث أبي هريرة رواه الرشيد العطار في جزء له بسند ضعيف.

وسائر أحاديث الصحابة الذين رووه إنما هي في مطلق النية، كحديث: «**يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ**»(١)، وحديث: «**لَيْسَ لَهُ مِنْ غَزَاتِهِ إِلَّا مَا نَوَى**»(٢)، ونحو ذلك.

وهكذا يفعل الترمذي في «الجامع» [حيث](٣) يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان»، فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين، بل يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب في الباب»(٤).

قال العراقي: «وهو عمل صحيح، إلا أن كثيرًا من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروي ذلك الحديث بعينه، وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثًا يصح إيراده في ذلك الباب»(٥).

ولم يصح حديث الأعمال من طريق عن عمر إلا من الطريق المتقدمة.

«قال البزار في «مسنده»: لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى»(٦).

وأما حديث النهي عن بيع الولاء، فقال الترمذي في «الجامع»(٧) و«العلل»(٨): «أخطأ فيه يحيى بن سُليم، وعبدالله بن دينار تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر»، وقال ابن عدي عقب ما أورده: «لم أسمعه إلا من عصمة عن إبراهيم بن فهد،

---

(١) أخرجه البخاري (٢١١٨)، ومسلم (٢٨٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه النسائي (٣١٣٨) من حديث عبادة بن الصامت ﷺ، ولفظه: «**من غَزَا في سَبِيلِ اللَّهِ ولم يَنْوِ إلا عِقَالًا فَلَهُ ما نَوَى**».

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حديث».

(٤) تدريب الراوي (١/٢٧٤).

(٥) التقييد والإيضاح (ص١٠٢).

(٦) تدريب الراوي (١/٢٧٥).

(٧) برقم (١٢٣٦).

(٨) علل الترمذي (ص١٨٢).

وإبراهيم مظلم له مناكير»[١].

«نعم، حديث المغفر لم ينفرد به مالك عن الزهري، بل تابعه عن الزهري ابن أخي الزهري[٢]: رواها[٣] البزار في «مسنده»، وأبو أويس بن أبي عامر[٤]: رواها ابن عدي في «الكامل»[٥]، وابن سعد في «الطبقات»[٦]، ومعمر: رواها ابن عدي[٧]، والأوزاعي: نبه عليها [المزي][٨] في «الأطراف»[٩]، وقال ابن حجر[١٠]: قد جمعت طرقه فبلغت سبعة عشر»[١١]. والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٧٠/١).

(٢) بعده في (أ) و(ب) زيادة: «مع الزهري»، والصواب حذفها. وهو: محمد بن عبدالله بن أخي الزهري (ت١٥٧هـ)، يروي عن عمه، وعنه معن، والقعنبي، وطائفة، لينه ابن معين، ووثقه أبو داود وغيره. يُنظر: الكاشف (١٩٠/٢).

(٣) كتب في حاشية (أ) و(ب): «أي: المتابعة».

(٤) هو: عبدالله بن عبدالله بن أويس بن أبي عامر أبو أويس الأصبحي (ت١٦٧هـ)، يروي عن شرحبيل بن سعد، وضمرة بن سعيد، والزهري، وعنه ابناه أبو بكر وإسماعيل، ومنصور بن أبي مزاحم، قال ابن معين وغيره: «صالح»، قال الذهبي: «وليس بذاك». يُنظر: الكاشف (٥٦٥/١).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (١٨٣/٤).

(٦) الطبقات الكبرى (١٤٠/٢).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (١٨٣/٤).

(٨) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المزني».

(٩) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٣٨٨/١) رقم (١٥٢٧).

(١٠) فتح الباري (٦٢/٤)، (٢٧٥/١٠).

(١١) تدريب الراوي (٢٧٥/١، ٢٧٦).

٢٢- المَقْلُوبُ

٢١- .... وَالمَقْلُـوبُ قِـسْمَانِ تَـلَا

٢٢- إِبْـدَالُ رَاوٍ مَـا بِـرَاوٍ قِـسْمُ وَقَلْـبُ إِسْـنَادٍ لِمَـتْنٍ قِـسْمُ

(و) ثاني عِشْرِيهَا: (المَقْلُوبُ) وهو (قِسْمَانِ تَلَا) أي: تبع ما سبق: (إِبْدَالُ رَاوٍ مَا) من الرواة الذين اشتهر ذلك الحديث برواتهم (بِرَاوٍ) آخر في طبقته، فيجعل مكانه، وهذا (قِسْمُ) أَوَّلُ، نحو حديث مشهور عن سالم، جُعِلَ [عن][1] نافع؛ لِيُرْغَبَ فيه لغرابته، أو عن مالك جُعِل عن عبيدالله -بالتصغير- بن عمر.

قال السيوطي: «وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين: حماد بن [عمرو][2] النصيبي، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية اليسع[3]، وبهلول بن عبيد الكندي[4]»[5].

قال ابن دقيق العيد: «وهذا هو الذي يطلق على [راويه][6] أنه يسرق

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عمر». وهو: حماد بن عمرو أبو إسماعيل النصيبي، روى عن زيد بن رفيع، والأعمش، وعنه موسى بن أيوب، وإبراهيم بن موسى، ومحمد بن مهران، قال ابن حبان: «يضع الحديث وضعًا على الثقات »، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث جدًّا». يُنظر: المجروحين (١/٢٥٢)، والجرح والتعديل (٣/١٤٤).

(٣) هو: إبراهيم بن أبي حية اليسع بن الأشعث أبو إسماعيل المكي، قال ابن حبان: «يروى عن جعفر ابن محمد وهشام بن عروة مناكير وأوابد تسبق إلى القلب أنه المتعمد لها»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال الدارقطني: «متروك». يُنظر: المجروحين (١/١٠٣)، وميزان الاعتدال (١/١٤٨).

(٤) هو: بهلول بن عبيد الكوفي، روى عن أبي إسحاق، وسلمة بن كهيل، وعنه أبو عبيدة الفضل بن الفضل، ومحمد بن معاوية، ضعفه أبو حاتم، وقال ابن حبان: «شيخ يسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به بحال». يُنظر: المجروحين (١/٢٠٢)، والجرح والتعديل (٢/٤٢٩).

(٥) تدريب الراوي (١/٣٤٢).

(٦) كذا في «الاقتراح» لابن دقيق العيد، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».

الحديث»(١).

قال العراقي: «مِثاله: حديث رواه عمرو بن خالد الحراني(٢)، عن حماد النصيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا: «إِذَا لَقِيتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي طَرِيقٍ، فَلَا تَبْدَؤُهُمْ بِالسَّلَامِ ...» الحديث، فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف بسهيل بن [أبي](٣) صالح(٤)، عن أبيه(٥)، هكذا أخرجه مسلم(٦) من رواية شعبة والثوري، وجرير بن عبدالحميد، وعبدالعزيز الدراوردي؛ كلهم [عن](٧) سهيل».

قال: «ولهذا كره أهل الحديث تتبع الغرائب؛ فإنه قلَّما يصح منها»(٨).

تنبيه:

قال البلقيني: «قد يقع القلب في المتن». قال: «ويمكن تمثيله بما رواه خبيب بن عبدالرحمن(٩)، عن عمته أُنَيْسَة مرفوعًا: «إِذَا أَذَّن ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَكُلُوا

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٢٦).

(٢) هو: عمرو بن خالد بن فروخ أبو الحسن الحراني ثم المصري (ت٢٢٩هـ)، يروي عن حماد بن سلمة، والليث، وعنه البخاري، وولداه محمد أبو علاثة وعلي أبو خيثمة، وعثمان بن خرزاذ، وخلق. يُنظر: الثقات (٨/٤٨٥)، والكاشف (٢/٧٥).

(٣) من «شرح التبصرة» للعراقي فقط.

(٤) هو: سهيل بن أبي صالح السمان أبو يزيد (ت١٤٠هـ)، يروي عن أبيه، وابن المسيب، وعطاء بن يزيد، وعنه مالك، والثوري، وشعبة، والحمادان. يُنظر: الكاشف (١/٤٧١).

(٥) هو: ذكوان أبو صالح السمان الزيات (ت١٠١هـ)، يروي عن عائشة، وأبي هريرة، وعنه بنوه عبدالله وسهيل وصالح، والأعمش. يُنظر: الكاشف (١/٣٨٦).

(٦) برقم (٢١٦٧).

(٧) من «شرح التبصرة» للعراقي فقط.

(٨) شرح التبصرة والتذكرة (١/٣٢٠).

(٩) هو: خبيب بن عبدالرحمن بن خبيب بن يساف الأنصاري الخزرجي أبو الحارث المدني، يروي عن عمته أنيسة ولها صحبة، وأبيه عبدالرحمن خبيب، وحفص بن عاصم، وعنه شعبة، ومالك، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم. يُنظر: نهذيب الكمال (٨/٢٢٧)، والكاشف (١/٣٧١).

وَاشْرَبُوا، وَإِذَا أَذَّنَ بِلَالٌ فَلَا تَأْكُلُوا وَلَا تَشْرَبُوا ...» الحديث، رواه أحمد، وابن خزيمة وابن حبان في «صحيحهما»(١). والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»(٢).

قال: «فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة». قال: «إلا أن ابن حبان، وابن خزيمة، لم يجعلا ذلك من المقلوب، وجمعا باحتمال أن يكون بين بلال وبين ابن أم مكتوم تناوب». قال: «ومع ذلك فدعوى القلب لا تبعد، ولو فتحنا [باب](٣) التأويلات لاندفع كثير من علل الحديث». قال: «ويمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس فيفرد بنوع، ولم أر من تعرض لذلك»(٤).

وقد مثل ابن حجر في «شرح النخبة»(٥) القلب في الإسناد بنحو: كعب بن مرة، ومرة بن كعب، وفي المتن بحديث مسلم(٦) في السبعة الذين يظلهم الله في ظله: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حتى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ ما تُنْفِقُ شِمَالُهُ»، قال: فهذا [مما](٧) انْقَلَبَ على أحد [الرواة](٨)، وإنما هو: «لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»، كما في «الصحيحين»(٩).

---

(١) أخرجه أحمد (٦/٤٣٣)، وابن خزيمة (١/٢١٠)، وابن حبان (٨/٢٥٢). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/١٥٣): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٢)، ومسلم (١٠٩٢).

(٣) من «محاسن الاصطلاح» للبلقيني فقط.

(٤) محاسن الاصطلاح (ص٢٨٥، ٢٨٦).

(٥) نزهة النظر توضيح نخبة الفكر (١/١١٦).

(٦) برقم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٧) كذا في «نزهة النظر» لابن حجر، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بما».

(٨) كذا في «نزهة النظر» لابن حجر، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الرواية».

(٩) بل انفرد به البخاري (٦٦٠) بهذا اللفظ، وهو عند مسلم مقلوبًا كما مر. قال النووي في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٧/١٢٢): «هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم: «لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»، والصحيح المعروف: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، هكذا رواه مالك في الموطأ، والبخاري في صحيحه، =

قال السيوطي: «ووجدت مثالًا آخر، وهو ما رواه الطبراني[١] من حديث أبي هريرة: «**إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوهُ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»، فإن المعروف ما في «الصحيحين»[٢]: «**مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»»[٣].

(**وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ**) ثانٍ، وهو: أن يُؤخذ إسناد متن فيُجعل على متن آخر وبالعكس، وهذا قد يُقصد به أيضًا الإغراب فيكون كالوضع، وقد يُفعل اختبارًا لحفظ المحدث، أو لقبوله التلقين، وقد فعل ذلك شعبة، وحماد بن سلمة، وأهل الحديث.

فائدة:

قَلَبَ أهلُ بغداد على البخاري لما جاءهم مئةَ حديث امتحانًا، دفعوها لعشرة أنفس، كل واحد عشرة، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوها عليه، وتواعدوا فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان، وغيرهم، ومن البغداديين.

فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: «لا أعرفه»، فسأله عن آخر، فقال: «لا أعرفه»، فما زال يلقيها عليه واحدًا واحدًا حتى فرغ [من][٤] عشرته، والبخاري يقول: «لا أعرفه»، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: «الرجل فَهِمَ»، ومنهم من كان يقضي على البخاري بالعجز والتقصير، وقلة الفهم.

=

وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام؛ لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين».

(١) في المعجم الأوسط (١٣٥/٣). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٨/١): «رجاله ثقات».

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٣) تدريب الراوي (٣٤٤/١).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

ثم سأله آخر عن عشرته التي معه واحدًا بعد واحد، وهو يقول في كل حديث: «لا أعرفه»، ثم سأله بقية العشرة رجال، كل عن العشرة التي معه واحدًا بعد [واحدٍ][١]، وهو لا يزيد في كل حديث على: «لا أعرفه»، فلما علم أنهم قد فرغ ما عندهم التفت للسائل الأول وقال له: «أما حديثك الأول فهو كذا، وأما الثاني فهو كذا»، إلى تمام عشرته، ثم قال للثاني كذلك، وهكذا إلى تمام العشرة أنفس، فرد متون الأحاديث المئة إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل، رحمه الله[٢].

تنبيهان:

أولهما: قال العراقي: «في جواز هذا [الفعل][٣] نظر؛ إلَّا أنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثًا ... وقد أنكر حَرَمِيٌّ[٤] على شعبة لما قلب أحاديث على أبان بن أبي عياش، وقال: بئس ما صنع، وهذا يحل؟!»[٥].

ثانيهما: قد يقع القلب غلطًا لا قصدًا كما يقع الوضع كذلك، وقد مثله ابن الصلاح[٦] بحديث رواه جرير بن حازم، عن ثابت[٧]، عن أنس مرفوعًا: «إِذَا

---

(١) في (ب): «واحدًا».

(٢) أخرج هذه القصة بطولها الخطيب في تاريخ بغداد (٢/٢٠)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٥٢/٦٦).

(٣) كذا في «شرح التبصرة»، وهو الصواب، وفي (أ): «الفصل»، وفي (ب): «الفضل».

(٤) هو: حرمي بن عمارة بن أبي حفصة أبو روح البصري (ت٢٠١هـ)، يروي عن شعبة، وشداد بن سعيد، وقرة بن خالد، وعنه ابن المديني، وعمر بن شبة، وعصمة بن الفضل، وغيرهم. يُنظر: تهذيب الكمال (٥/٥٥٦).

(٥) شرح التبصرة والتذكرة (١/٣٢١).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠١).

(٧) هو: ثابت بن أسلم البناني أبو محمد البصري (ت١٢٧هـ)، يروي عن أنس، وابن عمر، وابن الزبير، وخلق، وعنه عطاء، وقتادة، والحمادان، وأمم، قال حماد بن سلمة: «كنت أسمع أن القصاص لا يحفظون الحديث، فكنت أقلب على ثابت الأحاديث: أجعل أنسًا لابن أبي ليلى، وأجعل ابن أبي =

أُقِيمَت الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»، فهذا حديث انقلب إسناده على جرير وهو مشهور ليحي بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة[(١)]، عن أبيه، عن النبي ﷺ، هكذا رواه الأئمة الخمسة[(٢)]، وهو عند مسلم والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف[(٣)]، عن يحي، وجرير إنما سمعه من حجاج، فانقلب عليه.

وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود في «المراسيل»[(٤)] عن أحمد بن صالح[(٥)]، عن يحي بن حَسَّان[(٦)]، عنه، قال: «كنت أنا وجرير عند ثابت، [فحدَّث][(٧)] حجاج، عن يحي بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، فظن جرير [أنه][(٨)] إنما حدَّث به ثابت عن أنس». والله أعلم.



=

ليلى لأنس، أشوشها عليه، فيجيء بها على الاستواء». يُنظر: تهذيب الكمال (٣/٢).

(١) هو: عبدالله بن أبي قتادة أبو يحي الأنصاري السلمي، واسم أبي قتادة: الحارث بن ربعي (ت٩٥هـ) يروي عن أبيه، وعنه المقبري، ويحي بن أبي كثير. يُنظر: الثقات (٢٠/٥)، والكاشف (٥٨٦/١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٧)، ومسلم (٦٠٤)، وأبو داود (٥٣٩)، والترمذي (٥٩٢)، والنسائي (٦٨٧، ٧٩٠).

(٣) هو: حجاج بن أبي عثمان الصواف أبو الصلت البصري (ت١٤٣هـ)، يروي عن الحسن وعدة، وعنه القطان، وأبو عاصم. يُنظر: الجرح والتعديل (١٦٦/٣)، والكاشف (٣١٣/١).

(٤) المراسيل لأبي داود (ص١٠٧).

(٥) هو: أحمد بن صالح أبو جعفر بن الطبري المصري (ت٢٤٨هـ)، سمع ابن عيينة، وابن وهب، وعنه البخاري، وأبو داود، وابن أبي داود، وآخرون. يُنظر: الثقات (٢٥/٨)، والكاشف (١٩٥/١).

(٦) هو: يحي بن حسان أبو زكريا التنيسي (ت٢٠٨هـ)، يروي عن معاوية بن سلام، وحماد بن سلمة، والليث بن سعد، وعنه الشافعي، والدارمي، والربيع. يُنظر: الثقات (٢٥٢/٩)، والكاشف (٣٦٣/٢).

(٧) كذا في «المراسيل» لأبي دواد، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «محمد بن».

(٨) من «المراسيل» فقط.

٢٣- الفَرْدُ

٢٣- وَالْفَــرْدُ مَــا قَيَّدْتَــهُ بِثِقَــةِ أَوْ جَمْــعٍ أَوْ قَــصْرٍ عَلَى رِوَايَــةِ

(و) ثالث عِشْرِيهَا: (الفَرْدُ)، ويكون مطلقًا بأن ينفرد الراوي الواحد من الثقات وغيرهم، ويكون بالنسبة إلى جهة خاصة، وهو أنواع:

الأول: (مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَة)، كقول القائل في حديث قراءته ﷺ في الأضحى والفطر بقاف، واقتربت[١]، لم يروه إلا ضمرة بن سعيد[٢]، فقد انفرد به عن عبيدالله بن أبي عبدالله[٣]، عن أبي واقد الليثي صحابيِّه.

والثاني: ما قيدته ببلد معين وهو معنى قوله: (أَوْ جَمْعٍ)، كقول القائل في حديث أبي سعيد الخدري، عن أبي الوليد الطيالسي، عن همام[٤] عن قتادة، عن أبي [نضرة][٥]، عنه، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»[٦]، لم يرو هذا الحديث غير أهل البصرة، قال الحاكم: «إنهم تفردوا بذكر الأمر فيه من أول الإسناد فيه إلى آخره، ولم يشركهم في لفظه سواهم»[٧].

وكذا قال في حديث عبدالله بن زيد في صفة وضوئه ﷺ[٨]: «إن قوله:

---

(١) أخرجه مسلم (٨٩١).

(٢) هو: ضمرة بن سعيد بن أبي حنة المازني الأنصاري، سمع أبا سعيد الخدري، وعبيدالله بن عبدالله ابن عتبة، وعنه مالك، وابن عيينة، وفليح. يُنظر: الثقات (٣٨٨/٤)، والكاشف (٥١٠/١).

(٣) هو: عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود (ت٩٨هـ)، يروي عن عائشة، وأبي هريرة، وابن عباس، وعنه الزهري، وأبو الزناد، وصالح بن كيسان. يُنظر: الثقات (٦٣/٥)، والكاشف (٦٨٢/١).

(٤) هو: همام بن يحيى العوذي (ت١٦٣هـ)، يروي عن الحسن، وقتادة، وعطاء، وعنه ابن مهدي، وهدبة، وشيبان. يُنظر: الكاشف (٣٣٩/٢).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بصرة».

(٦) أخرجه أبو داود (٨١٨).

(٧) معرفة علوم الحديث (ص٩٧).

(٨) أخرجه مسلم (٢٣٦).

«ومسح رأسه بماء غير فضل يده» سنة غريبة، تفرد بها أهل مصر، لم يشركهم أحد»[١].

ولا يفضي شيء من ذلك [إلى][٢] ضعفه، إلا أن يُراد تفرد واحد من أهل البصرة، فيكون من الفرد المطلق.

والثالث: ما قُيد براوٍ مخصوص، كما قال: (**أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةٍ**)، أي: راوٍ، والتاء فيه للوحدة؛ حيث لم يروه عن فلان إلا فلان، كقول أبي الفضل بن طاهر عقب الحديث المروي في «السنن الأربعة»[٣] من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود[٤]، عن [ابنه][٥] بكر بن وائل[٦] -وهو [من][٧] رواية الآباء عن الأبناء- عن الزهري، عن أنس: «أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر»: «لم يروه عن بكر إلا والده وائل، ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة، فهو غريب»[٨].

وكذا قال الترمذي: «إنه حسن غريب». قال: «وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، عن الزهري»، يعني: بدون وائل وولده. قال: «وكان ابن عيينة ربما دلسهما»[٩].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٩٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٧٤٤)، والترمذي (١٠٩٥)، والنسائي في الكبرى (١٣٩/٤)، وابن ماجه (١٩٠٩).

(٤) هو: وائل بن داود التيمي أبو بكر الكوفي، يروي عن إبراهيم النخعي، وإبراهيم التيمي، وابنه بكر، والحسن البصري، وعنه ابنه بكر، وخالد بن يزيد القسري، والسفيانان، وشعبة، وغيرهم. يُنظر: الثقات (٥٦١/٧)، وتهذيب الكمال (٤٢٠/٣٠).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «وليه».

(٦) هو: بكر بن وائل بن داود الليثي الكوفي، يروى عن الزهرى، وعنه أبوه وائل، وقريش بن حيان، وهشام بن عروة. يُنظر: الثقات (١٠٣/٦)، والجرح والتعديل (٣٩٣/٢).

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) أطراف الغرائب لابن طاهر (٢٢١/١) رقم (١٠٦٨).

(٩) سنن الترمذي (١٠٩٦، ١٠٩٧).

تنبيه:

الحكم بالتفرد يكون بعد الاعتبار، وهو: تتبع طرق الحديث الذي يُظن أنه فرد، فيُنظر هل شارك راويه أحدٌ أم لا؟ فإن وُجد بعد كونه فردًا أن راويًا آخر ممن يصلح أن يُخرَّج حديثه للاعتبار والاستشهاد به وافقه، فإن كان التوافق باللفظ سمي متابعًا، وإن كان بالمعنى سمي شاهدًا، وإن لم يوجد من وجه بلفظه أو بمعناه، فإنه يتحقق فيه التفرد المطلق حينئذٍ، فليس الاعتبار قسيمًا للمتابع والشاهد، بل هو هيئة التوصل إليهما، فهي أمور يتداولها أهل الحديث يتعرفون بها حاله، وقد أفرد أهل المصطلح الثلاثة بنوع مستقل ذكرنا هنا زبدته.

ومظنة معرفة الطرق التي تحصل بها المتابعات والشواهد، وتنتفي بها الفردية، الكتب المصنفة في الأطراف للمزي وغيره.

وقد مثَّل ابن حبان(١) لكيفية الاعتبار بأن يروي حماد بن سلمة حديثًا لم يُتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فيُنظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب، عن ابن سيرين؛ فإن وُجد عُلِم أن للحديث أصلًا يُرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي آخر غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي ذلك وجد عُلِم به أن للحديث أصلًا يُرجع إليه، وإلا فلا.

وكما أنه لا [انحصار](٢) للمتابعات في الثقة كذلك الشواهد، فيدخل فيهما رواية من لا يُحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضعفاء، وفي «الصحيحين» جماعة من الضعفاء ذكروا في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك.

وقال النووي في «شرح مسلم»(٣): «وإنما يُدخلون الضعفاء لكون المتابع

---

(١) صحيح ابن حبان (١/١٥٥).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «نحصار».

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/٣٤).

لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على من قبله».

قال الشهاب القسطلاني[(١)] عن بعض شيوخه: «ولا انحصار له في هذا، بل قد يكون كلٌّ من المتَابَع والمتَابِع لا اعتماد عليه، فباجتماعهما تحصل القوة، ومثال المتابع والشاهد: ما رواه الشافعي في «الأم»[(٢)] عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «**الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حتى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ**»، فإنه في جميع «الموطآت» عن مالك بهذا السند بلفظ: «**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ**»[(٣)]، وأشار البيهقي[(٤)] إلى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك، فنظرنا فإذا [البخاري][(٥)] روى في «صحيحه»[(٦)]، فقال: «حدثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك»، به بلفظ الشافعي سواءً، فهذه متابعة تامة في غاية الصحة لرواية الشافعي، ودل هذا على أن مالكًا رواه عن عبدالله بن دينار باللفظين معًا.

وقد توبع فيه عبدالله بن دينار من وجهين عن ابن عمر:

أحدهما: أخرجه مسلم[(٧)] من طريق أبي أسامة[(٨)]، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، فذكر الحديث، وفي آخره: «**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا ثَلَاثِينَ**».

---

(١) هو: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالملك القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، صاحب إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري في عشرة أجزاء، أخذ الفقه عن الفخر المقدسي، والشهاب العبادي، وقرأ على الشمس البامي، والبرهان العجلوني. ينظر: الضوء اللامع (١٠٣/٢).

(٢) الأم (٩٤/٢).

(٣) موطأ مالك (٦٣٠، ٦٣١).

(٤) معرفة السنن والآثار (٣٥٤/٣).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البخار».

(٦) برقم (١٩٠٧).

(٧) برقم (١٠٨٠).

(٨) هو: حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي (ت٢٠١هـ)، يروي عن الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وهشام بن عروة، وعبيدالله بن عمر، وعنه سعيد بن سليمان الواسطي، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وعبد الله وعثمان ابنا أبي شيبة. يُنظر: الثقات (٢٢٢/٦)، والجرح والتعديل (١٣٢/٣).

والثاني: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»[(١)] من طريق عاصم بن محمد بن زيد[(٢)]، عن أبيه[(٣)]، عن جده ابن عمر بلفظ: «**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَكَمِّلُوا ثَلَاثِينَ**»، فهذه متابعة، لكنها ناقصة.

وله شاهدان: **أحدهما**: من حديث أبي هريرة، رواه البخاري[(٤)] عن آدم[(٥)]، عن شعبة، عن محمد بن زياد[(٦)]، عن أبي هريرة بلفظ: «**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ**».

وثانيهما: من حديث ابن عباس، أخرجه النسائي[(٧)] من رواية عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين[(٨)]، عن ابن عباس بلفظ حديث ابن دينار عن ابن عمر سواءً»[(٩)]. والله أعلم.

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/٢٠٢).

(٢) هو: عاصم بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، يروي عن أبيه، وأخيه واقد، وزيد ابن محمد، وعنه أبو نعيم، وعلي بن الجعد، وأحمد بن يونس، وإسماعيل بن أبي أويس، وآخرون. يُنظر: الثقات (٧/٢٥٦)، والجرح والتعديل (٦/٣٥٠).

(٣) هو: محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، يروي عن جده ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وعنه بنوه واقد وزيد وعاصم، وغيرهم. يُنظر: الثقات (٥/٣٦٥)، والجرح والتعديل (٧/٢٥٦).

(٤) برقم (١٩٠٩)، ولفظه: «فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ...».

(٥) هو: آدم بن أبي إياس العسقلاني (ت٢٢١هـ)، يروي عن ابن أبي ذئب، وشعبة، وعنه البخاري، وأبو حاتم، وخلق. يُنظر: الكاشف (١/٢٣٠).

(٦) هو: محمد بن زياد القرشي أبو الحارث الجمحي مولاهم، يروي عن أبي هريرة، وعائشة، وعنه شعبة، والحمادان. يُنظر: الثقات (٥/٣٧٢)، والكاشف (٢/١٧٢).

(٧) في المجتبى برقم (٢١٢٥).

(٨) قال ابن حجر: «يروي عن ابن عباس، وعنه عمرو بن دينار، كذا وقع في بعض النسخ من النسائي، وفي الأصول القديمة: محمد بن جبير، وهو ابن مطعم، وهو الصواب، وكذلك هو في المسند وغيره، وقد ذكر الدارقطني أن محمد بن حنين أيضًا روى عن ابن عباس، قال: وهو أخو عبيد بن حنين ... وقال الحاكم: لا أعرف روى عنه غير عمرو بن دينار». يُنظر: تهذيب التهذيب (٩/١١٩).

(٩) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري (١/١٢).

٢٤- المُعَلُّ

٢٤- وَمَـا بِعِلَّـةٍ غُمُـوضٍ أَوْ خَفَـا   مُعَلَّـلٌ عِنْـدَهُمُ قَـدْ عُرِفَـا

ورابع عِشْرِيهَا: في قوله: (وَمَا) أي: الحديث الذي [التبس][(١)] (بِعِلَّـةٍ) كائنة في (غُمُوضٍ)، وسيأتي بيانها (أَوْ) في (خَفَا) وهو عطف تفسير لغموض، ويجوز أن كلًا من «غموض» و«خفا» بمعنى غامضة، أو «خافية» وصفًا للعلة بالمصدر مبالغة.

(مُعَلَّلٌ) خبر (ما) الواقع مبتدأ (عِنْدَهُمُ) بوصل الميم بضم للوزن، أي: عند أهل الحديث (قَدْ عُرِفَا) بألف الإطلاق، أي: تميَّز عن غيره، واشتهر بهذا الاسم، ويسمونه «المعلول» أيضًا، كما وقع في عبارة البخاري، والترمذي، والحاكم، والدارقطني، وغيرهم، قال النووي[(٢)] كابن الصلاح[(٣)]: «وهو لحن؛ لأن اسم المفعول من «أَعَلَّ» الرباعي لا يأتي على مفعول».

قال السيوطي: «بل والأجود فيه أيضًا «مُعَلٌّ» بلام واحدة؛ لأنه مفعول [«أُعِلَّ»][(٤)] قياسًا، وأما «معلل» فمفعول «علل»، وفي اللغة: «علله: ألهاه بالشيء وشغله به»، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم»[(٥)].

واعلم أن هذا النوع من أجل علوم الحديث وأشرفها وأدقها، وإنما يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة[(٦)]، وأبي حاتم، وأبي زرعة

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «التلبس».
(٢) التقريب والتيسير (ص٤٣).
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٨٩).
(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أعلي».
(٥) تدريب الراوي (١/٢٩٤).
(٦) هو: يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور أبو يوسف السدوسي البصري، نزيل بغداد =

والدارقطني، قال الحاكم: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ... والحجة في التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة، لا غير»[١]. وقال ابن مهدي: «لَأَنْ أَعْرِفَ علة حديث، أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثًا ليس عندي»[٢].

ثم العلة عبارة عن: سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه، قال ابن الصلاح: «فالحديث المعلل: ما اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع ظهور السلامة، و[يتطرق][٣] إلى الإسناد الجامع [شروط][٤] الصحة ظاهرًا، وتدرك العلة بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم لذلك، تُنَبِّه العارف بهذا الشأن على وهم وقع بإرسال [في][٥] الموصول، أو وقف المرفوع، أو دخول حديث في حديث آخر وغير ذلك، بحيث يغلب ذلك على ظنه، فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف فيه»[٦].

وربما تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدراهم، قال ابن مهدي: «معرفة علة الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك»[٧].

=

(ت٢٦٢هـ)، صاحب المسند الكبير المعلل، سمع علي بن عاصم، ويزيد بن هارون، وروح بن عبادة، وعنه حفيده محمد بن أحمد بن يعقوب، ويوسف بن يعقوب الأزرق، وجماعة، وثقة الخطيب وغيره. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٢/٥٧٧).

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٢، ١١٣).

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٢).

(٣) كذا في « مقدمة ابن الصلاح »، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «تتطرق».

(٤) كذا في « مقدمة ابن الصلاح »، وهو الصواب، وفي (ب): «بشروط».

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٨٩).

(٧) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٣).

وقيل له أيضًا: «إنَّك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعَمَّن تقول ذلك؟ فقال: أرأيتَ لو أتيتَ النَّاقد فأريته دراهمكَ، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج، أكنتَ تسأل عَمَّن ذلكَ، أو تُسلم لهُ الأمر؟ قال: بل أُسلِّمُ له الأمر، قال: فهذا كذلك لطُول المُجَالسة والمُنَاظرة والخِبْرة»[١].

«وسئل أبو زرعة: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ فقال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، فتقصد ابن [وارة][٢] فتسأله عن علته، ثم [تقصد][٣] أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافًا فاعلم أن كلًّا منَّا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»[٤].

ثم الطريق إلى معرفته: جمع طرق الحديث، والنظر في طرق اختلاف رواته وضبطهم [وإتقانهم][٥]، قال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه»[٦].

وقد كثر التعليل بالإرسال للموصول بأن يكون [راويه][٧] أقوى ممن وصل، وتقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وما وقع منها في الإسناد قد يقدح فيه وفي المتن أيضًا، كالإرسال والوقف، وقد يقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن معروفًا صحيحًا، كحديث يعلى بن عبيد الطنافسي[٨] -أحد

---

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣١/١).
(٢) هذا هو الصواب، وفي (ب): «وراة».
(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «تقص».
(٤) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٣).
(٥) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «واتفاقهم».
(٦) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢١٢/٢).
(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».
(٨) هو: يعلى بن عبيد الطنافسي (ت٢٠٩هـ)، يروي عن يحيى بن سعيد، والأعمش، وعنه ابن نمير، =

رجال «الصحيح»- عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «البَيِّعَانُ بِالخِيَارِ»(١)، غلط يعلى على سفيان في قوله: «عمرو بن دينار»، إنما هو عبدالله بن دينار، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان، كأبي نعيم الفضل بن دكين(٢)، ومحمد بن يوسف الفريابي(٣)، ومخلد بن يزيد(٤)، وغيرهم.

ومثال العلة في المتن: ما انفرد به مسلم في «صحيحه»(٥) من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك: أنه حدثه، قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها». ثم رواه(٦) من رواية الوليد، عن الأوزاعي، أخبرني [إسحاق](٧) بن عبدالله بن أبي طلحة أنه سمع أنسًا يذكر ذلك.

=

والصاغاني، قال ابن معين: «ثقة إلا في سفيان». يُنظر: الكاشف (٢/٣٩٧).

(١) رواية عمرو بن دينار أخرجها النسائي في المجتبى (٤٤٧٧) من طريق مخلد بن يزيد، عن سفيان، عنه، بلفظ: «كُلُّ بَيِّعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حتى يَتَفَرَّقَا إلا بَيْعَ الْخِيَارِ». ولم أقف عليها من طريق يعلى ابن عبيد عن سفيان.

(٢) هو: الفضل بن دكين بن حماد أبو نعيم الملائي مولى آل طلحة (ت٢١٩هـ)، يروي عن الأعمش، وزكريا بن أبي زائدة، وفطر بن خليفة، وأمم، وعنه البخاري، وأبو زرعة، وأمم. يُنظر: الثقات (٧/٣١٩)، والكاشف (٢/١٢٢).

(٣) هو: محمد بن يوسف بن واقد أبو عبد الله الفريابي الضبي مولاهم (ت٢١٢)، يروي عن فطر بن خليفة، وعمر بن ذر، وسفيان، وعنه الجماعة، والبخاري بواسطة، والذهلي، وابن واره. يُنظر: التاريخ الكبير (١/٢٦٤)، والكاشف (٢/٢٣٢).

(٤) هو: مخلد بن يزيد أبو الحسن الحراني (ت١٩٣)، يروي عن يحيى بن سعيد، والثوري، وابن جريج، وعنه أحمد، وإسحاق. يُنظر: الثقات (٩/١٨٦)، والكاشف (٢/٢٤٩).

(٥) برقم (٣٩٩).

(٦) برقم (٣٩٩).

(٧) كذا في «صحيح مسلم»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أبو إسحاق». وهو: إسحاق بن عبدالله ابن أبي طلحة الأنصاري المدني (ت١٣٤هـ)، يروي عن عمه أنس، وأبيه، وعدة، وعنه الأوزاعي،

=

وروى مالك في «الموطأ»[١] عن حميد[٢]، عن أنس قال: «صليت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك: «صليت خلف رسول الله ﷺ».

قال السيوطي: «هذا الحديث معلول، أعله الحفاظ بوجوه جمعتها وحررتها في المجلس الرابع والعشرين من «الأمالي» بما لم أسبق إليه». قال: «وأنا ألخصها هنا: فأما رواية حميد فأعلها الشافعي [بمخالفة][٣] الحفاظ مالكًا، فقال في «سنن حرملة» -فيما نقله [عنه][٤] البيهقي[٥]-: فإن قال قائل: قد روى مالك فذكره، قيل له: خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعددٌ لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين، [مخالفين][٦] له، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد، ثم رجح روايتهم بما رواه [عن][٧] سفيان، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس، قال: «كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، [يفتتحون][٨] القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾»، قال الشافعي: يعني يبدءون بقراءة أم القرآن قبل ما يُقْرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»[٩].

=

ومالك، وابن عيينة. يُنظر: الثقات (٢٣/٤)، والكاشف (٢٣٧/١).

(١) برقم (١٧٨)، ولفظه: «قُمْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ...».

(٢) هو: حميد بن تير الطويل أبو عبيدة البصري مولى طلحة الطلحات الخزاعي، ويُقال: الدارمي (ت١٤٢هـ)، يروي عن أنس، والحسن، وعنه شعبة، والقطان، وكان طوله في يديه. يُنظر: الجرح والتعديل (٢١٩/٣)، والكاشف (٣٥٢/١).

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مخالفة».

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عن».

(٥) في السنن الكبرى (٥٢/٢).

(٦) من «تدريب الراوي» للسيوطي فقط.

(٧) من «تدريب الراوي» للسيوطي فقط.

(٨) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (ب): «يفتحون».

(٩) تدريب الراوي (٢٩٨/١).

قال الدارقطني: «وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس»(١).

قال البيهقي: «وكذلك رواه عن قتادة أكثر أصحابه، كأيوب، وشعبة، والدستوائي(٢)، وشيبان بن عبدالرحمن(٣)، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي عوانة، وغيرهم»(٤).

قال ابن عبدالبر: «فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة، وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يُوجب سقوط البسملة»(٥).

وهذا هو اللفظ المتفق عليه في «الصحيحين»(٦)، وهو رواية الأكثر، ورواه كذلك أيضًا عن أنس: ثابت البناني، وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، وما أوَّله الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني بسند صحيح: «فكانوا يستفتحون بأم القرآن»».

قال ابن عبدالبر: «ويقولون إن أكثر رواية حميد عن أنس إنما سمعها من قتادة وثابت عن أنس، ويؤيد ذلك أن ابن عدي صرح بذكر قتادة بينهما في هذا الحديث، فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين إلى واحدة.

وأما رواية الأوزاعي فأعلَّها بعضهم بأن الراوي عنه -وهو الوليد- يدلس تدليس التسوية، وإن كان قد صرح بسماعه من شيخه، وإن ثبت أنه لم يسقط بين الأوزاعي وقتادة أحد، فقتادة [وُلِد أكمه](٧) فلا بد أن يكون أَمْلَى على من

---

(١) سنن الدارقطني (٣١٦/١).

(٢) هو: هشام بن أبي عبدالله أبو بكر الدستوائي (ت١٥٤هـ)، يروي عن قتادة، ويحيى بن أبي كثير، وعنه أبو نعيم، ومسلم. يُنظر: الكاشف (٣٣٧/٢).

(٣) هو: شيبان بن عبدالرحمن النحوي المؤدب أبو معاوية التميمي مولاهم البصري (ت١٦٤هـ)، سمع الحسن، ويحيى بن أبي كثير، وعنه ابن مهدي، وعلي بن الجعد. يُنظر: الكاشف (٤٩١/١).

(٤) سنن البيهقي الكبرى (٥١/٢).

(٥) التمهيد لابن عبدالبر (٢١٤/٢٠).

(٦) البخاري (٧٤٣)، ومسلم (٣٩٩).

(٧) من «تدريب الراوي» فقط، ومكانها بياض في (أ) و(ب).

كتب إلى الأوزاعي، ولم يسم هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحًا، أو غير ضابط، فلا تقوم به الحجة مع ما في أصل الرواية بالكتابة من الخلاف، وأن بعضهم يرى انقطاعها.

وقال ابن عبدالبر: «اختلفت ألفاظ هذا الحديث [اختلافًا](١) كثيرًا متدافعًا مضطربًا: منهم من يقول: «صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان»، ومنهم من لا يذكر: «فكانوا [لا](٢) يقرءون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، ومنهم من قال: «فكانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، ومنهم من قال: «فكانوا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، ومنهم من قال: «فكانوا [يفتتحون](٣) القرآن بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾»، ومنهم من قال: «فكانوا يقرءون: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد»(٤).

قال السيوطي: «ومما يدل على أن أنسًا لم يرد نفي البسملة، وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث روى بالمعنى فأخطأ: ما صح عنه أن أبا سلمة سأله: أكان رسول الله ﷺ يستفتح بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أو بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ فقال: «إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألني عنه أحد قبلك»، أخرجه أحمد(٥) وابن خزيمة(٦) بسند على شرط الشيخين.

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «خلافا».
(٢) من «تدريب الراوي» فقط.
(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يفتحون».
(٤) التمهيد لابن عبدالبر (٢٠/٢١٤، ٢١٥).
(٥) في المسند (٣/١٦٦).
(٦) لم أقف عليه في المطبوع من صحيحه. يُنظر: أحاديث البسملة (١/٢٤٨ - ٢٥١).

وما قيل [من][(١)] أن من حفظ حجة على من سأله في حال نسيانه، فقد أجاب أبو شامة بأنهما مسألتان، فسؤال أبي سلمة عن البسملة وتركها، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة، وقد ورد من طريق آخر عنه: «كان رسول الله ﷺ يسر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، أخرجه الطبراني[(٢)] من طريق: معتمر بن سليمان[(٣)]، عن أبيه[(٤)]، عن الحسن، عنه. وابن خزيمة[(٥)] من طريق: سويد بن عبدالعزيز[(٦)]، عن عِمْرَان القصير[(٧)]، عن الحسن، عنه.

وورد من طريق أخرى عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، قال: «كان رسول الله ﷺ يجهر بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، رواه الدارقطني، والخطيب، وأخرجه الحاكم[(٨)] من جهة أخرى عن المعتمر.

وقد ورد ثبوت قراءتها في الصلاة عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة من

---

(١) من «تدريب الراوي» فقط.

(٢) في المعجم الكبير (٧٣٩).

(٣) هو: معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي (ت١٨٧هـ)، يروي عن أبيه، ومنصور، وعبدالملك بن عمير، وعنه ابن مهدي، وعفان، ومسدد. يُنظر: الثقات (٥٢١/٧)، والكاشف (٢٧٩/٢).

(٤) هو: سليمان بن طرخان أبو المعتمر التيمي (ت١٤٣هـ)، سمع أنسًا، وأبا عثمان النهدي، وعنه أبو عاصم، ويزيد والأنصاري. يُنظر: الثقات (٣٠٠/٤)، والكاشف (٤٦١/١).

(٥) صحيح ابن خزيمة (٢٥٠/١).

(٦) هو: سويد بن عبدالعزيز أبو محمد الدمشقي (ت١٩٤هـ)، يروي عن أبي الزبير، وعاصم الأحول، وغيرهما، وعنه دحيم، ومحمد بن مصفى، قال البخاري: «في حديثه نظر لا يُحتمل»، وقال أبو حاتم: «كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، حتى يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلى من يسمعها أنها عملت تعمدًا». يُنظر: المجروحين (٣٥٠/١)، والكاشف (٤٧٢/١).

(٧) هو: عمران بن مسلم القصير أبو بكر المنقري، يروي عن أبي رجاء العطاردي، وعطاء، وابن سيرين، وعنه شعبة، والقطان، وبشر بن المفضل، وعدة. يُنظر: الثقات (٢٤٢/٧)، والكاشف (٩٥/٢).

(٨) المستدرك على الصحيحين (٣٥٨/١).

[طرق][(١)] عند الحاكم، وابن خزيمة، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب[(٢)].

ومن حديث ابن عباس عند الترمذي، والحاكم، والبيهقي[(٣)].

ومن حديث عثمان، وعلي، وعمار بن ياسر، وجابر بن عبدالله، والنعمان بن [بشير][(٤)]، وابن عمر، والحكم بن عمير، وعائشة، وأحاديثهم عند الدارقطني[(٥)].

ومن حديث سمرة بن جندب، وأُبَيّ، وهما عند البيهقي[(٦)].

ومن حديث بريدة، ومجالد بن ثور، وبِشْر -بكسر الموحدة، وسكون المعجمة، أو بُسْر بضم الموحدة، وسكون المهملة- ابن معاوية، وحسين بن عرفطة، وأحاديثهم عند الخطيب[(٧)].

ومن حديث أم سلمة عند الحاكم[(٨)].

ومن حديث جماعة من [المهاجرين][(٩)] والأنصار عند الشافعي[(١٠)]»[(١١)].

قال السيوطي: «قد بلغ بذلك مبلغ التواتر، وقد بينا طرق هذه الأحاديث في كتاب الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة».

قال: «وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسعَ علل:

---

(١) كذا في «تدريب الراوي» للسيوطي، وهو الصواب، وفي (أ) (ب): «طريق».

(٢) النسائي في المجتبى (٩٠٥)، وابن خزيمة (٢٥١/١)، والحاكم في المستدرك (٣٥٧/١)، والدارقطني (٣٠٧/١)، والبيهقي في الكبرى (٤٧/٢).

(٣) الترمذي (٢٤٥)، والحاكم (٣٢٦/١)، والبيهقي في الكبرى (٤٧/٢).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بشر».

(٥) سنن الدارقطني (٣٠٢/١ - ٣١٢).

(٦) سنن البيهقي الكبرى (١٩٥/٢، ١٩٦).

(٧) مختصر كتاب الجهر بالبسملة (ص٣٦، ٣٧).

(٨) المستدرك على الصحيحين (٣٥٦/١).

(٩) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المتأخرين».

(١٠) الأم (١٠٧/١، ١٠٨).

(١١) تدريب الراوي (٢٩٩/١ - ٣٠٢).

الأولى: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، الثانية: الانقطاع، الثالثة: تدليس التسوية من الوليد، الرابعة: الكتابة، الخامسة: جهالة الكاتب، السادسة: الاضطراب في لفظه، السابعة: الإدراج، الثامنة: ثبوت ما يخالفه عن صحابيه، التاسعة: مخالفته لما رواه [عدد التواتر][(١)]»[(٢)].

قال العراقي: «وقول ابن الجوزي: «إن الأئمة اتفقوا على صحته»[(٣)] فيه نظر، فهذا الشافعي، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبدالبر، لا يقولون بصحته، أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله؟»[(٤)].

ثم إن العلة تطلق على غير مقتضاها المتقدم ذكره من الأسباب القادحة، ككذب الراوي، أو فسقه، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث المذكورة في كتب العلل.

وسمى الترمذي النَّسخ علة، قال العراقي: «فإن أراد أنه علة في العمل بالحديث فصحيح، [وإنْ يُرد أنّهُ علةٌ في صحةِ نقلِهِ، فلا][(٥)]؛ لأن في «الصحيح» أحاديث كثيرة منسوخة»[(٦)].

وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة الضابط، حتى قال أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد»[(٧)]: «من الصحيح صحيح معلل، وصحيح شاذ»، ومَثَّل الأول بحديث مالك: «**لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ**»، فإنه أورده في «الموطأ»[(٨)] معضلًا، وسبق في نوعه، ورواه عنه إبراهيم بن طهمان

---

(١) من «تدريب الراوي» فقط.
(٢) تدريب الراوي (٣٠٢/١) بتصرف يسير.
(٣) التحقيق في أحاديث الخلاف (٣٥٤/١).
(٤) التقييد والإيضاح (ص١٢٠).
(٥) كذا في «شرح التبصرة»، وفي (أ) و(ب): «أو في صحته فلا».
(٦) شرح التبصرة والتذكرة (٢٩٠/١).
(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ص١٦٣ - ١٦٥).
(٨) تقدم تخريجه (ص٢٣٠).

والنعمان بن عبدالسلام موصولًا، قال: «فقد صار الحديث [بتبيين][1] الإسناد صحيحًا، يُعتمد عليه».

قيل: «وذلك عكس المعلل؛ فإنه: ما ظاهره[2] السلامة، فاطلع فيه بعد الفحص على قادح، وهذا كان ظاهره الإعلال [بالإعضال][3]، فلما فتش تبين وصله»[4].

فائدة:

قال البلقيني: «أجل كتاب صنف في العلل كتاب ابن المديني، وابن أبي حاتم، والخلال[5]، وأجمعها كتاب الدارقطني»[6].

قال السيوطي: «وقد صنف فيه ابن حجر «الزهر المطلول في الخبر المعلول»، وقد قسم الحاكم في «علوم الحديث»[7] أجناس العلل إلى عشرة:

أحدها: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه آخر ظاهره الصحة.

الثالث: أن يكون محفوظًا عن صحابي، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد

---

(١) كذا في الإرشاد للخليلي، وهو الصواب، حيث قال بعده: «وهذا من الصحيح المبين بحجة ظهرت»، وفي (أ) و(ب): «متين».

(٢) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «إلى»، والصواب حذفها.

(٣) من «تدريب الراوي» فقط.

(٤) تدريب الراوي (٣٠٣/١).

(٥) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال (ت٣١١هـ)، شيخ الحنابلة، سمع الحسن بن عرفة، وسعدان بن نصر، وأبا داود السجستاني، وخلقًا كثيرًا، وعنه عبدالعزيز بن جعفر، ومحمد بن المظفر، وطائفة. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٩٨/١٣)، ومعجم المؤلفين (٣٠٢/١).

(٦) محاسن الاصطلاح (ص٢٦٨).

(٧) معرفة علوم الحديث (ص١١٢ ـ ١١٨).

رُواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين.

الرابع: أن يكون محفوظًا عن صحابي، فيروى عن تابعي، يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل [ولا][(١)] يكون معروفًا من جهته.

الخامس: أن يكون روي بالعنعنة، وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة.

السادس: أن يختلف على رجل في الإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلَّتُها أنه لم يسمعها منه.

التاسع: أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها [حديثًا][(٢)] من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق في الوهم بناء على الجادة.

العاشر: أن يُروى الحديث مرفوعًا من وجه، و[موقوفًا][(٣)] من وجه»[(٤)].

هكذا لخصها السيوطي من كلام الحاكم، ولخص أمثلة لكل منها عقبه، ثم قال: «وما ذكره الحاكم من الأجناس، شمله القسمان المذكوران»[(٥)]، يعني: أن العلة: سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن ظاهره السلامة، وأنها قد تطلق على غير مقتضاها، ككذب الراوي، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوها.

* * *

(١) من «تدريب الراوي» فقط.
(٢) من «تدريب الراوي» فقط.
(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مرفوعا».
(٤) تدريب الراوي (١/٣٠٤ - ٣٠٧).
(٥) تدريب الراوي (١/٣٠٧).

٢٥- المُضْطَرِبُ

٢٥- وَذُو اخْـتِلَافِ سَـنَدٍ أَوْ مَـتْنِ   مُـضْطَرِبٌ عِنْـدَ أُهَيْـلِ الْفَـنِّ

وخامس عِشْرِيهَا: في قوله: (و) الحديث الذي هو (ذُو) أي: صاحب (اخْتِلَافِ) بإضافته إلى (سَنَدٍ أَوْ) اختلاف (مَتْنِ) بأن اختلف في هذا أو هذا (مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ) بالتصغير للوزن (الْفَنِّ) المعهود المعلوم من المقام، وهو فن الحديث.

وحاصل ما فيه: أنه الذي يُروى من راوٍ واحد مرتين أو أكثر، أو من راويين، أو رواة، على أوجه مختلفة متقاربة، كما عبر به النووي[١]، وعبارة ابن الصلاح[٢] متساوية، وعبارة ابن جماعة[٣] متقاوِمَة -بالواو والميم- أي: ولا مرجح، فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات، بحفظ راويها مثلًا، وكثرة صحبته للمروي عنه، أو غير ذلك من المرجِّحات، فالحكم للمرجَّحة، ولا يكون الحديث مضطربًا، لا بالنظر للراجحة كما هو ظاهر، ولا للمرجوحة، بل هي شاذة أو منكرة.

ثم إن الاضطراب موجب لضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم ضبط رواته، الذي شُرِطَ في الصحة والحسن.

ويقع الاضطراب في الإسناد تارة، والمتن أخرى، وفيهما معًا، من راو واحد، أو راويين، أو جماعة.

ومثَّل العراقي[٤] للأول بحديث أبي بكر الصديق أنه قال: يا رسول الله،

---

(١) التقريب والتيسير (ص٤٥).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٩٣).
(٣) المنهل الروي (ص٥٢).
(٤) يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١١٨/١).

أراك قد شبت؟ قال: «شَيَّبَتْنِي هُودُ وَأَخَوَاتُهَا»[١]، قال الدارقطني: «هذا مضطرب»[٢]؛ فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه عنه مرسلًا، ومنهم من رواه موصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر.

ومثَّل السيوطي للثاني بحديث البسملة السابق عن أنس في قسم المعلول، قال: «فإن ابن عبدالبر أعله بالاضطراب» كما تقدم فيه، والمضطرب يجامع المعلل؛ لأنه قد تكون علته لذلك.

قال: «ووقع في كلام ابن حجر أن الاضطراب قد يجامع الصحة، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد، وأبيه، ونسبته، ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربًا، وفي «الصحيحين» أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا جزم به الزركشي في «مختصره»، فقال: ويدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن»[٣]. ولابن حجر كتاب «المقترب في المضطرب».

* * *

(١) أخرجه بهذا اللفظ: البزار (١/١٦٩)، وأخرجه الترمذي (٣٢٩٧)، والحاكم في المستدرك (٢/٣٧٤) بلفظ: «شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَالْوَاقِعَةُ وَالْمُرْسَلَاتُ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وإذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ».

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/١٩٤).

(٣) تدريب الراوي (١/٣١٤).

٢٦- المُدْرَجُ

٢٦- وَالمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْض أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

وسادس عِشْرِيهَا: في قوله: (و) الكلمات (المُدْرَجَاتُ فِي) جنس (الحَدِيثِ ما) أي: كلمات (أَتَتْ) حال كونها (مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ) الذين رووا ذلك الحديث، أو تلك الأحاديث (اتَّصَلَتْ) بألفاظ الحديث، وليس منه.

ثم المدرج قسمان:

الأول: مدرج في حديثه ﷺ، بأن يذكر الراوي عقبه كلامًا لنفسه أو لغيره، فيرويه مَنْ بعده متصلًا بالحديث من غير فصل، فيتوهم أنه من تتمة الحديث المرفوع، ويُدْرَك ذلك بوروده منفصلًا في رواية أخرى، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو بعض الأئمة المطَّلعين، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

مثال ذلك: ما رواه أبو داود(١): «حدثنا عبدالله بن محمد النفيلي(٢)، حدثنا زهير(٣)، حدثنا الحسن بن [الحر](٤)، عن القاسم بن [مخيمرة](٥)، قال: أخذ علقمة بيدي فحدثني: أن عبدالله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد

---

(١) برقم (٩٧٠).

(٢) هو: عبدالله بن محمد بن علي بن نفيل أبو جعفر النفيلي الحراني (ت٢٣٤هـ)، يروي عن مالك، وزهير، وعنه أبو داود، وهلال بن العلاء، والفريابي. يُنظر: الكاشف (٥٩٥/١).

(٣) هو: زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي (ت١٧٣هـ)، يروي عن زياد بن علاقة، ومنصور، وعنه القطان، وعلي بن الجعد، ويحيى بن يحيى. يُنظر: الكاشف (٤٠٨/١).

(٤) كذا في «سنن أبي داود»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أبجر». وهو: الحسن بن الحر بن الحكم النخعي، ويُقال: الجعفي (ت١٣٣هـ)، يروي عن خاله عبدة بن أبي لبابة، وأبي الطفيل، وعنه ابن أخته حسين الجعفي، وحميد بن عبدالرحمن الرؤاسي. يُنظر: الكاشف (٣٢٢/١).

(٥) كذا في «سنن أبي داود»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مجيمرة». وهو: القاسم بن مخيمرة أبو عروة (ت١١١هـ)، يروي عن أبي سعيد، وعبدالله بن عمرو، وعلقمة، وعنه الحكم، وابن أبي خالد، والأوزاعي، وعدة. يُنظر: الكاشف (١٣١/٢).

عبدالله بن مسعود، فعلمنا التشهد في الصلاة ...» الحديث، وفيه: «إذا قلت هذا -أو: قضيت هذا- فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد».

فقوله: «إذا قلت ...» إلخ، وصله زهير بن معاوية بالحديث المرفوع في رواية أبي داود هذه، وفيما رواه عنه أكثر الرواة، قال الحاكم[١]: «وذلك مدرج في الحديث من كلام ابن مسعود»، وكذا قال البيهقي[٢] والخطيب[٣]، وقال النووي في «الخلاصة»[٤]: «اتفق الحفاظ على أنها مدرجة».

وقد رواه شَبَابة بن سَوَّار[٥] عن زهير ففصله، فقال: «قال عبدالله: إذا قلت ذلك ... إلخ»، رواه الدارقطني[٦]، وقال: «شبابة ثقة، وقد فصل آخر الحديث وجعله من قول ابن مسعود، وهو أصح من رواية من [أدرج][٧]، وقوله أشبه بالصواب؛ لأن ابن ثوبان[٨] رواه عن الحسن كذلك». مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره، عن ابن مسعود على ذلك.

وفي «الصحيح»[٩] عن أبي هريرة مرفوعًا: «للعبد المملوك أجران، والذي

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٣٩).
(٢) معرفة السنن والآثار (٣٨/٢).
(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢٤/١).
(٤) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام (٤٤٩/١).
(٥) هو: شبابة بن سوار أبو عمر الفزاري مولاهم المدائني (ت٢٠٦هـ)، يروي عن شعبة، ويونس بن أبي إسحاق، وحريز بن عثمان، وعنه أحمد الدورقي، وعباس الدوري، قال أبو حاتم: «صدوق يُكتب حديثه ولا يُحتج به». يُنظر: الجرح والتعديل (٣٩٢/٤)، والكاشف (٤٧٧/١).
(٦) سنن الدارقطني (٣٥٣/١).
(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «اندرج».
(٨) هو: عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي (ت١٦٥هـ)، يروي عن خالد بن معدان، وحسان بن عطية، وعنه بقية بن الوليد، والفريابي، وعلي بن الجعد، لينه بعضهم، ووثقه آخرون. يُنظر: الجرح والتعديل (٢١٩/٥)، والكاشف (٦٢٣/١).
(٩) أخرجه البخاري (٢٥٤٨).

نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبِرُّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»، فقوله: «والذي نفسي بيده ...» إلخ، من كلام أبي هريرة[١]؛ لأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق، ولأن أمه لم تكن إذ ذاك موجودة حتى يبرها.

وهذا القسم يسمى: «مدرج المتن»، وهو تارةً يكون في آخره كما مثل، وهو الغالب، وتارةً يكون في أوله وهو أكثر مما في وسطه؛ لأن الراوي يقول كلامًا يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل، فيتوهم أن الكل حديث.

مثاله: ما رواه الخطيب[٢] من رواية أبي قطن[٣] [وشبابة][٤] -فرقهما- عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة مرفوعًا: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»، فقوله: «أسبغوا الوضوء» مدرج من كلام أبي هريرة كما بين في رواية البخاري[٥] عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة: «قال أسبغوا الوضوء؛ فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار».

قال الخطيب: «وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم»[٦].

ومثال المدرج في الوسط، والسبب فيه: إما استنباط الراوي حكمًا من الحديث قبل أن يتم فيدرجه، وإما تفسير بعض الألفاظ الغريبة، ونحو ذلك.

فمن الأول ما رواه الدارقطني في «السنن»[٧] من رواية عبدالحميد بن

---

(١) يوضحه قوله في رواية مسلم (١٦٦٥): «وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بيده لَوْلَا الْجِهَادُ ...».

(٢) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/١٥٨، ١٥٩).

(٣) هو: عمرو بن الهيثم بن قطن أبو قطن البصري (ت١٩٨هـ)، يروي عن شعبة، وابن أبي عروبة، وأبي حنيفة، وعنه أحمد بن حنبل، وابن معين، وبندار، وجماعة. يُنظر: الجرح والتعديل (٦/٢٦٨)، والكاشف (٢/٩٠).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «وسبابة».

(٥) برقم (١٦٥).

(٦) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/١٥٩).

(٧) سنن الدارقطني (١/١٤٨).

جعفر[١]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بُسرة بنت صفوان، مرفوعًا: «من مس ذكره أو أنثييه أو رُفْغَهُ، فليتوضأ».

قال الدارقطني: «كذا رواه عبدالحميد، عن هشام، ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ، وفي إدراجه [ذلك][٢] في حديث بسرة، والمحفوظ أن ذلك قول عروة، وكذا رواه الثقات عن هشام، منهم: أيوب، وحماد بن زيد، وغيرهما».

ثم رواه من طريق أيوب بلفظ: «من مس ذكره فليتوضأ»، قال: «وكان عروة يقول: إذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره، فليتوضأ»[٣]، «[وكذا][٤] قال الخطيب[٥]».

فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة، جعل ما قرب من الذكر كذلك، فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر، فنقله مدرجًا فيه، وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا.

ومن الثاني: حديث عائشة في بدء الوحي: «كان النبي ﷺ يتحنث في غار [حِرَاء][٦] -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد»[٧]. فقوله: «وهو التعبد» مدرج من قول الزهري.

ومنه حديث فضالة: «أنا زعيم -والزعيم: الحَمِيل- ببيت في رَبَضِ الجنة ...» الحديث[٨]، فقوله: «والزعيم: الحميل» مدرج من تفسير ابن وهب، وأمثلة ذلك

---

(١) هو: عبدالحميد بن جعفر بن عبدالله الأنصاري الأوسي المدني (ت١٥٣هـ)، يروي عن عم أبيه عمر بن الحكم، ونافع، وعنه القطان، وابن وهب. يُنظر: الكاشف (٦١٤/١).

(٢) كذا في «سنن الدارقطني»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «كذلك».

(٣) سنن الدارقطني (١٤٨/١).

(٤) من «تدريب الراوي» فقط.

(٥) الفصل للوصل المدرج في النقل (٣٤٧/١).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حارًا».

(٧) تقدم تخريجه (ص٢٧٩).

(٨) أخرجه النسائي في المجتبى (٣١٣٣)، وابن حبان (٤٧٩/١٠)، والبزار (٢٠٨/٩)، والطبراني في الكبير (٨٠١)، والحاكم في المستدرك (٦٩/٢)، والبيهقي في الكبرى (٧٢/٦)، ولفظه: «أنا زَعِيمٌ -وَالزَّعِيمُ =

كثيرة»[١].

قال ابن دقيق العيد: «والطريق إلى الحكم بالإدراج في الأول أو الأثناء [صعب][٢]، لا سيما إن كان مقدمًا على اللفظ المروي أو معطوفًا عليه بواو العطف»[٣].

القسم الثاني: مدرج الإسناد، وهو أيضًا ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون عنده متنان مختلفان، بإسنادين مختلفين، فيرويهما بأحدهما، أو يروي أحدهما بإسناده الخاص به، ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

الثاني: أن يكون عنده المتن بإسنادٍ إلا طرفًا منه، فإنه عنده بإسنادٍ آخر، فيرويه تامًّا بإسناد الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخه، إلا طرفًا منه فيسمعه بواسطة عنه، فيرويه تامًّا بحذف الواسطة.

مثال ذلك: حديث رواه سعيد بن أبي مريم[٤]، عن مالك، عن الزهري، عن أنس مرفوعًا: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا ...» الحديث[٥]، فقوله: «ولا تنافسوا» مدرج، أدرجه ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك، عن أبي الزناد، عن[٦] الأعرج، عن أبي هريرة، عنه ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن

=

الْحَمِيلُ- لِمَنْ آمَنَ بِي وَأَسْلَمَ وَهَاجَرَ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ...». قال ابن حبان: «الزَّعِيمُ لُغَةٌ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَالْحَمِيلُ لُغَةٌ: أَهْلُ مِصْرَ، وَالْكَفِيلُ لُغَةٌ: أَهْلُ الْعِرَاقِ، وَيُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ «الزَّعِيمُ الْحَمِيلُ» مِنْ قَوْلِ ابْنِ وَهْبٍ، أُدْرِجَ فِي الْخَبَرِ».

(١) تدريب الراوي (٣١٨/١، ٣١٩).

(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ضعيف».

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٢٣).

(٤) هو: سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد أبو محمد الجمحي مولاهم المصري (ت٢٢٤هـ)، يروي عن مالك، ونافع بن عمر، وعنه البخاري، وأحمد بن حماد، و أبو حاتم. يُنظر: الكاشف (٤٣٣/١).

(٥) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (١١٦/٦) من طريق سعيد بن أبي مريم.

(٦) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «أبي»، والصواب حذفها.

أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا»[١]، وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس في الأول «ولا تنافسوا»، وهي في الثاني، وكذا الحديثان عند رواة «الموطأ»[٢].

قال الخطيب: «وهم ابن أبي مريم على مالك، عن ابن شهاب، وإنما يرويها مالك في حديثه عن أبي الزناد»[٣].

وروى أبو داود[٤] من رواية زائدة[٥] وشريك، فرقهما، والنسائي[٦] من رواية سفيان بن عيينة؛ كلهم عن عاصم بن كليب[٧]، عن أبيه[٨]، عن وائل بن حجر، في صفة صلاته ﷺ، قال فيه: «ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جل الثياب، تحرك أيديهم تحت الثياب».

فقوله: «ثم جئتهم ...» إلخ، ليس هو بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، وهو من رواية عاصم، عن عبدالجبار بن وائل[٩]، عن بعض أهله، عن وائل، وهكذا رواه مبينًا زهير بن معاوية، وأبو بدر شجاع بن الوليد[١٠]، فميزا قصة تحريك الأيدي،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٦٣).
(٢) برقم (١٦١٥، ١٦١٦).
(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل (٧٤٢/٢).
(٤) برقم (٧٢٧، ٧٢٨).
(٥) هو: زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي الكوفي (ت١٦١هـ)، يروي عن زياد بن علاقة، وسماك، وعاصم بن كليب، وعنه ابن مهدي، وأحمد بن يونس. يُنظر: الكاشف (٤٠٠/١).
(٦) في المجتبى (١١٥٩) وفيه: «ثم أتيتهم من قابل فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس».
(٧) هو: عاصم بن كليب بن شهاب الجرمي (ت١٣٧هـ)، يروي عن أبيه، وأبي بردة، وعدة، وعنه شعبة، والسفيانان، وابن فضيل. يُنظر: الكاشف (٥٢١/١).
(٨) هو: كليب بن شهاب الجرمي الكوفي، يروي عن عمر، وعلي، وسعد، وأبي ذر، ووائل بن حجر، وعنه ابنه عاصم، وإبراهيم بن مهاجر. يُنظر: الجرح والتعديل (١٦٧/٧)، والكاشف (١٤٩/٢).
(٩) هو: عبدالجبار بن وائل بن حجر الحضرمي الكوفي (ت١١٢هـ)، يروي عن أبيه، وأخيه علقمة، وعنه ابن جحادة، ومسعر. يُنظر: الكاشف (٦١٢/١).
(١٠) هو: شجاع بن الوليد بن قيس أبو بدر السكوني (ت٢٠٤هـ)، يروي عن هشام بن عروة، ويحيى =

وفصلاها من الحديث، [وذكرا][١] إسنادهما.

قال موسى بن هارون [الحمال][٢]: «وهما أثبت ممن روى رفع الأيدي تحت الثياب عن عاصم، عن أبيه، عن وائل»[٣].

الثالث: أن يسمع حديثًا من جماعة مختلفين في إسناده، فيرويه عنهم باتفاق، فلا يبين ما اختلف فيه.

مثاله: حديث الترمذي[٤] عن بُندار[٥]، [عن][٦] ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل[٧] ومنصور [و][٨]الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل[٩]، عن عبدالله، قال: قلت: «يا رسول الله، أَيُّ الذنب أعظم؟ ...» الحديث.

=

ابن سعيد، والأعمش، وعنه ابنه أبو همام الوليد بن شجاع، وإدريس العطار. يُنظر: الثقات (٤٥١/٦)، والكاشف (٤٨٠/١).

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «وذكر».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجمال». وهو: موسى بن هارون بن عبدالله بن مروان الحمال البغدادي البزاز (ت٢٩٤هـ)، سمع أباه، وعلي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، ويحي الحماني، وعنه أبو سهل القطان، وأبو الطاهر الذهلي، وجعفر الخلدي، وغيرهم. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٦٦٩/٢).

(٣) يُنظر: الفصل للوصل المدرج في النقل (٤٣٩/١).

(٤) برقم (٣١٨٢).

(٥) هو: محمد بن بشار بن عثمان أبو بكر العبدي مولاهم الحافظ بندار (ت٢٥٢هـ)، يروي عن معتمر، وغندر، وعنه الجماعة، وابن خزيمة. يُنظر: الكاشف (١٥٩/٢).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) هو: واصل بن حيان الأسدي الأحدب (ت١٢٩هـ)، يروي عن شريح، والمعرور بن سويد، وعنه شعبة، وسفيان. يُنظر: الثقات (٥٥٨/٧)، والكاشف (٣٤٦/٢).

(٨) من «سنن الترمذي» فقط.

(٩) هو: عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة الهمداني (ت٦٣هـ)، يروي عن عمر، وعلي، وعنه القاسم بن مخيمرة، وأبو إسحاق، وعدة. يُنظر: الثقات (١٦٨/٥)، والكاشف (٧٨/٢).

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور [و][1] الأعمش؛ لأن واصلًا لا يذكر فيه عمرًا، بل يجعله عن أبي وائل، عن عبدالله، هكذا رواه شعبة، ومهدي بن ميمون[2]، ومالك بن مغول[3]، وسعيد بن مسروق[4]، عن واصل، كما ذكره الخطيب[5].

وقد بَيَّنَ الإسنادين معًا يحي بن سعيد القطان في روايته عن سفيان، وفصل أحدهما من الآخر، رواه البخاري في «صحيحه»[6] عن عمرو بن علي[7]، عن يحي[8]، عن سفيان، عن منصور [و][9]الأعمش؛ كلاهما عن أبي وائل، عن عمرو، عن عبدالله. وعن سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عبدالله، من غير ذكر عمرو، قال عمرو بن علي: «فذكرته لعبدالرحمن، وكان [حدثنا][10] عن سفيان، عن الأعمش ومنصور وواصل، عن أبي وائل، عن عمرو - فقال: دعه دعه».

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هو: مهدي بن ميمون أبو يحي الأزدي المعولي (ت١٧٢هـ)، يروي عن أبي رجاء، وابن سيرين، وعنه يحي، وابن مهدي، ومسدد. يُنظر: تهذيب الكمال (٢٨/٥٩٢)، والكاشف (٢/٣٠٠).

(٣) هو: مالك بن مغول بن عاصم بن مالك البجلي الكوفي (ت١٥٩هـ)، يروي عن ابن بريدة، والشعبي، وعنه شعبة، وأبو نعيم، وقبيصة. يُنظر: الثقات (٧/٤٦٢)، والكاشف (٢/٢٣٧).

(٤) هو: سعيد بن مسروق الثوري (ت١٢٦هـ)، يروي عن أبي وائل، والشعبي، وعنه ابناه، وأبو عوانة. يُنظر: الكاشف (١/٤٤٤).

(٥) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢/٨٢٣).

(٦) برقم (٦٨١١).

(٧) هو: عمرو بن علي بن بحر أبو حفص الفلاس الصيرفي (ت٢٤٩هـ)، يروي عن معتمر، ويزيد بن زريع، وبشر، وعنه الجماعة، وابن جرير، وأبو روق الهزاني. يُنظر: التاريخ الكبير (٦/٣٥٥)، والكاشف (٢/٨٤).

(٨) هو:يحي بن سفيان أبو زكريا البغدادي (ت٢٣٣هـ)، يُنظر: التاريخ الكبير (٨/٢٧٨)، و

(٩) من «صحيح البخاري» فقط.

(١٠) كذا في «صحيح البخاري» هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حدثا».

قال العراقي: «لكن روى النسائي[١]، عن بندار، عن [ابن][٢] مهدي، عن سفيان، عن واصل وحده، عن أبي وائل، عن عمرو، فزاد في السند عمرًا من غير ذكر أحد، وكأن ابن مهدي لما حدث به عن سفيان، عن منصور والأعمش وواصل، بإسناد واحد ظن [الرواةُ عن ابنِ مهديٍّ][٣] اتفاق طرقهم، [فربَّما اقتصرَ أحدُهم][٤] على أحد شيوخ سفيان»[٥].

فائدة: الإدراج [بأقسامه][٦] حرام بإجماع أهل الحديث والفقه، قال ابن السمعاني وغيره: «من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن حرف الكَلِمَ عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين»[٧].

قال السيوطي: «وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمتنع، وقد فعله الزهري وغير واحد من الأئمة»[٨].

تتمة: قد صنف الخطيب في نوع المدرج كتابًا سماه «الفصل للوصل المدرج في النقل»، شفى وكفى على ما فيه من إعواز، ولخصه ابن حجر وزاد عليه قدره مرتين أو أكثر سماه «تقريب المنهج بترتيب المدرج».

* * *

---

(١) في المجتبى (٤٠١٣).

(٢) من «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي فقط.

(٣) من «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي فقط.

(٤) كذا في «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فاقتصر».

(٥) شرح التبصرة والتذكرة (١/٣٠٤).

(٦) من (ب) فقط.

(٧) تدريب الراوي (١/٣٢٢).

(٨) المرجع نفسه.

٢٧- المُدَبَّجُ

٢٧- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

وسابع عِشْرِيهَا: ما ذكره بقوله: (وَمَا) أي: الحديث الذي (رَوَى) متنه (كُلُّ قَرِينٍ) من الصحابة والتابعين وأتباعهم، كما يأتي بيانه (عَنْ أَخِهْ) بالقصر، كقوله[(١)]:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

(مُدَبَّجٌ) خبر «ما» (فَاعْرِفْهُ) عرفانًا (حَقًّا) ثابتًا (وَ[انْتَخِهْ][(٢)]) انظر إليه بعين بصيرتك، وتأمله حق التأمل، مجازًا عن النظر بعين البصر، ففي «القاموس»[(٣)]: «أن [انتخى][(٤)] إليه ببصره: نظره».

ثم هذا النوع يُقال له: «المدبج، ورواية القرين عن القرين»، ومن فوائد معرفته أن لا يظن الزيادة في الإسناد، أو إبدال عن بـ «الواو»، والقرينان: هما متقاربان في السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم[(٥)] بالإسناد، أي: بالتقارب فيه وإن لم يتقاربا في السن، فإن روى كل منهما عن صاحبه، كعائشة وأبي هريرة في الصحابة، والزهري وأبي الزبير في الأتباع، ومالك والأوزاعي في أتباعهم، فهو: المُدبَّج، بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحدة، وآخره جيم.

قال العراقي: «وأول من سماه بذلك الدارقطني فيما أعلم».

قال: «إلا أنه لم يقيده بكونهما قرينين روى كل منهما عن الآخر، يسمى بذلك وإن كان أحدهما أكبر، وذكر منه رواية النبي ﷺ، عن أبي بكر، وعمر،

---

(١) البيت لرؤبة بن الحجاج، يُنظر: ديوانه (ص١٨٢).
(٢) كذا في «المنظومة البيقونية»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «انتجه».
(٣) القاموس المحيط (ص٣٣٣).
(٤) كذا في «القاموس المحيط»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «انتجي».
(٥) معرفة علوم الحديث (ص٢١٥).

وسعد بن عبادة رضي الله عنهم، وروايتهم عنه، ورواية عمر عن كعب، وكعب عنه، وبذلك يندفع اعتراض ابن الصلاح [على][(١)] الحاكم في ذكره في هذا رواية أحمد، عن عبدالرزاق، وعبدالرزاق عنه؛ لأنه ماشٍ على ما قاله شيخه ونقله عنه».

ثم وجه التسمية، قال العراقي: «لم أر من تعرض له». قال: «إلا أن الظاهر أنه سمي به لحسنه؛ لأنه -أي: المدبج- لغةً: المُزَيَّن».

والرواية كذلك إنما تقع [لنكتة][(٢)] يعدل فيها عن العلو إلى المساواة أو النزول، فيحصل بذلك للإسناد تزيين.

قال: «ويحتمل أن يكون سمي بذلك لنزول الإسناد، فيكون ذمًّا من قولهم: رجل مدبج: قبيح الوجه والهامة، حكاه صاحب «المحكم»، وقد قال ابن المديني والمستملي: النزول شؤم، وقال ابن معين: الإسناد النازل حدرة في الوجه».

قال: «وفيه بعد، والظاهر الأول».

قال: «ويحتمل أن القرينين الواقعين في المدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة تشبيهًا بالخدين، إذ يقال لهما الديباجتان، كما قال الجوهري وغيره».

قال: «وهذا المعنى متجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم: إن المدبج مختص بالقرينين»[(٣)].

وجزم ابن حجر بهذا في «شرح النخبة»[(٤)]؛ فإنه قال: «لو روى الشيخ عن تلميذه، فهل يسمى مدبجًا؟ فيه بحث، والظاهر لا؛ لأنه من رواية الأكابر عن [الأصاغر][(٥)]، والتدبيج مأخوذ من [ديباجتي][(٦)] الوجه، فيقتضي أن يكون

---

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «عن».
(٢) من «تدريب الراوي» للسيوطي فقط.
(٣) التقييد والإيضاح (ص٣٣٤، ٣٣٥).
(٤) نزهة النظر توضيح نخبة الفكر (ص١٥٠، ١٥١).
(٥) كذا في «نزهة النظر»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أصاغر».
(٦) في (أ): «ديباجة».

مستويًا من الجانبين».

أما رواية القرين عن قرينه من غير أن تُعلم رواية الآخر عنه، فلا يُسمى مدبجًا، كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ، ولا يُعْلم لزهير رواية عنه، وأما تمثيل ابن الصلاح برواية التميمي عن مسعر، وقوله: «ولا نعلم لمسعر رواية عنه»[١]، فاعتُرض بأنه -أيضًا- روى عنه فيما ذكره الدارقطني في «المدبج».

وتمثيل الحاكم برواية يزيد بن الهاد[٢]، عن إبراهيم بن سعد[٣]، وسليمان بن طرخان عن [رقبة بن مصقلة][٤]، وقوله: «لا أعلم لابن سعد و[رقبة][٥] رواية عن يزيد وسليمان»[٦]، اعتُرض -أيضًا- بوجودها، فرواية ابن سعد عن يزيد في «صحيح مسلم»[٧] والنسائي[٨]، ورواية رقبة عن سليمان في «المدبج» للدارقطني.

لطيفة:

قد يجتمع جماعة من الأقران في حديث، كما روى أحمد بن حنبل[٩] عن أبي

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٩).

(٢) هو: يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد الليثي أبو عبد الله المدني (ت١٣٩هـ)، يروي عن أبي مرة مولى أم هانئ، والقرظي، وعنه مالك، وأبو ضمرة. يُنظر: الكاشف (٣٨٥/٢).

(٣) هو: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني (ت١٨٣هـ)، روى عن أبيه، وصالح بن كيسان، والزهري، ويزيد بن الهاد، وخلق، وعنه الليث، وقيس بن الربيع، وهما أكبر منه، ويزيد بن الهاد، وشعبة، وهما من شيوخه. يُنظر: الثقات (٧/٦).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رقية بن معقلة». وهو: رقبة بن مصقلة العبدي أبو عبدالله الكوفي، يروي عن بريد بن أبي مريم، وثابت، وأبو إسحاق، وعنه جرير، وابن عيينة. يُنظر: تهذيب الكمال (٢١٩/٩)، والكاشف (٣٩٨/١).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رقية».

(٦) معرفة علوم الحديث (ص٢٢٠).

(٧) برقم (٧٩٦).

(٨) في السنن الكبرى (٦٧/٥).

(٩) أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (٣٧١/١) من طريق الإمام أحمد، بهذا السند.
=

خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن علي بن المديني، عن عبيدالله بن معاذ، عن أبيه[١]، عن [شعبة][٢]، عن أبي بكر بن حفص[٣]، عن أبي سلمة، عن عائشة، قالت: «كُنَّا -أزواج النبي ﷺ- يأخذن من شعورهن، حتى يكون [كالوَفْرة][٤]»، فأحمد والأربعة فوقه، خمستهم أقران[٥].

* * *

=

والحديث أصله عند مسلم (٣٢٠) من طريق عبيدالله بن معاذ العنبري.

(١) هو: معاذ بن معاذ التميمي العنبري (ت١٩٦هـ)، قاضي البصرة، يروي عن حميد، والتيمي، وعنه ابناه عبيدالله ومثنى، وأحمد، وبندار. يُنظر: الكاشف (٢٧٣/٢).

(٢) كذا في «معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»، وهو الصواب، وفي (أ) و (ب): «سعد».

(٣) هو: عبدالله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص أبو بكر الزهري المدني، يروي عن أبيه، وأنس بن مالك، وابن عمر، وعنه شعبة، وأبو غسان محمد بن مطرف. يُنظر: الكاشف (٥٤٦/١).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «كالوقرة».

(٥) تدريب الراوي (٧١٩/٢).

٢٨، ٢٩- المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ

٢٨- مُتَّفِــقٌ لَفْظًــا وَخَطًّــا مُتَّفِــقْ وَضِــدُّهُ فِيمَــا ذَكَرْنَــا المُفْــتَرِقْ

وثامن عِشْرِيهَا، وتاسع عِشْرِيهَا: المتفِق والمفـترِق مـن الأسـماء والأنـساب ونحوها، وفي [عدهما][(١)] قسمين تسمح؛ لأن أهل هذا الفن عدوهما نوعًا واحـدًا، وقد ذَكَر ذلك في قوله: (**مُتَّفِقٌ لَفْظًا**) أي: فيـه، (**وَخَطًّـا**) أي: رسـمًا، (**مُتَّفِـقْ**) في اصطلاح المحدثين، (**وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ**) في مصطلحهم.

وللخطيب فيه كتاب نفيس على إعواز فيـه، وإنمـا يحـسن إيـراد ذلـك إذا اشـتبه الراويـان المتفقـان في الاسـم؛ لكونهمـا متعـاصرين، واشـتركا في بعـض شيوخهما، أو في الرواة عنهما، وقد زلق [بسببه][(٢)] غير واحد من الأكابر.

وهو أقسام:

الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد، وهو ستة:

أولهم: شيخ سيبويه صاحب النحـو والعـروض، بـصري، روى عـن عاصـم الأحول وآخرين، ولد سنة مئة، ومات سنة سبعين[(٣)]، وقيل: «بضع وستين». قيـل: «ولم يسم أحد بأحمد بعد نبيِّنَا قبل أبي الخليل هذا»[(٤)].

وثانيهم: أبو بشر المزني البصري، حدث عن المستنير بن أخضر، وحدث عنه العنبري.

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حدهما».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بسببه».

(٣) أي: سنة سبعين ومئة.

(٤) المنتظم لابن الجوزي (٢٧٩/٧). وتُعقب ذلك بأحمد بن حفص بن المغـيرة المخـزومي زوج فاطمـة ابنة قيس والمكني بأبي عمرو، فقد سماه كذلك النسائي عن إبراهيم بن يعقـوب الجوزجـاني أنـه سأل أبا هشام المخزومي -وكان علامة بأنسابهم- عنه، وتبعه الذهبي، إلا أنه بكنيته أشهر بحيث ذكره البخاري فيمن لا يُعرف اسمه، وبغيره أوردهم السخاوي في فتح المغيث (٢٧١/٣).

وثالثهم: أصبهاني، روى عن روح بن عبادة.

ورابعهم: أبو سعيد السجزي، قاضي سمرقند الحنفي، حدث عن: [ابن][١] خزيمة وابن صاعد والبغوي، وعنه الحاكم، مات سنة سبع وثمانين وثلاث مئة.

وخامسهم: أبو سعيد البستي، القاضي المهلبي، سمع من الخليل السجزي المذكور قبله، وأحمد بن [المظفر][٢] البكري، روى عنه البيهقي.

وسادسهم: أبو سعيد البستي الشافعي، فاضل متصرف في علوم، دخل الأندلس، وحدَّث عن أبي حامد الإسفرايني، وروى عنه أبو العباس أحمد بن عمر العذري.

قال العراقي: «وممن تسمى بذلك الخليل بن أحمد بن إسماعيل القاضي، أبو سعيد السجزي الحنفي، روى عنه أبو عبدالله الفارسي».

قال: «وهذا غير السجزي السابق؛ فإن ذلك اسم جده الخليل، ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور»، وهذا اسم جده إسماعيل، ذكره عبدالغافر في «ذيله» عليه، والخليل بن أحمد أبو سليمان بن أبي جعفر البخاري، سمع خلائق ومات سنة ثلاث وخمس مئة، ذكره عبدالغافر»[٣].

فائدة:

قال السيوطي: «من أمثلة هذا القسم في الصحابة: أنس بن مالك، وهم عشرة، روى منهم الحديث خمسة:

الأول: أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ، أنصاري نجاري، يُكنى أبا حمزة، نزل البصرة.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المظفري».
(٣) التقييد والإيضاح (ص٤٠٨).

الثاني: كعبي قشيري، يكنى أبا أمية، نزل البصرة أيضًا، ليس له عن النبي ﷺ إلا حديث: «**إِنَّ اللهَ وَضَعَ عَنِ المُسَافِرِ الصِّيَامَ، وَشَطْرَ الصَّلَاةِ**»، أخرجه أصحاب «السنن الأربعة»(١).

والثالث: أبو مالك الفقيه.

والرابع: حمصي.

والخامس: الكوفي»(٢).

قلت: ولم يبين السيوطي الخمسة الباقين؛ لأنه لا رواية لهم.

الثاني من الأقسام:

من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، أو أكثر من ذلك، كـ «أحمد بن جعفر بن حمدان»، وهم أربعة كلهم يروي عمن سُمِّي عبدالله، وكلهم في عصر واحد:

أحدهم: القَطِيعي أبو بكر البغدادي، يروي عن عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل «المسند» وغيره، وعنه أبو نعيم الأصبهاني، مات سنة ثمان وثلاث مئة.

الثاني: السقطي أبو بكر البصري، يروي عن عبدالله بن أحمد الدورقي، وعنه أبو نعيم أيضًا، مات سنة أربع وثلاث مئة.

الثالث: دينوري، يروي عن عبدالله بن محمد بن سنان، صاحب محمد بن كثير، صاحب سفيان الثوري، وعنه علي بن القاسم [ابن](٣) شاذان الرازي.

الرابع: طرسوسي، وعنه القاضي أبو الحسن الخصيب بن عبدالله الخصيبي.

ومن ذلك: محمد بن يعقوب بن يوسف، اثنان في عصر واحد، روى عنهما

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٠٧)، والترمذي (٧١٥)، والنسائي (٢٢٧٦)، وابن ماجه (١٦٦٧).

(٢) تدريب الراوي (٢/٨٢٥).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أبو».

أبو عبدالله الحاكم: أحدهما: أبو العباس الأصم، والثاني: [أبو][(١)] عبدالله بن الأخرم، ويُعرف بالحافظ دون الأول.

قال العراقي: «ومن غريب الاتفاق في ذلك محمد بن جعفر بن محمد، ثلاثة متعاصرون ماتوا في سنة واحدة، وكل منهم في عشر المئة، وهم: أبو بكر محمد بن جعفر بن الهيثم الأنباري، والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري، وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي، ماتوا سنة ستين وثلاث مئة»[(٢)].

الثالث من الأقسام:

ما اتفق في الكنية والنسبة معًا، كأبي عمران الجوني، اثنان:

أحدهما: عبدالملك بن حبيب الجوني التابعي، وسماه [الفلاس][(٣)]: «عبدالرحمن»، ولم يتابع عليه، مات سنة تسع وعشرين ومئة.

والآخر: موسى بن سهل بن عبدالحميد البصري، متأخر الطبقة، روى عن الربيع بن سليمان، وعنه الإسماعيلي والطبراني.

ومن ذلك أبو بكر بن عياش، ثلاثة:

أحدهم: القاري.

والثاني: الحمصي، الذي روى عن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي، قال ابن الصلاح: «وهو مجهول، وجعفر غير ثقة»[(٤)].

والثالث: السلمي الباجدائي صاحب «غريب الحديث»، واسمه: حسين، مات سنة أربع ومئتين.

---

(١) من «تدريب الراوي» فقط.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٦٣).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الغلاس».

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٦١).

وأفرد العراقي[١] هذا المثال بقسم، وهو: ما اتفق فيه الكنية واسم الأب.

الرابع من الأقسام:

عكسه، بأن اتفق فيه الاسم وكنية الأب، [كصالح][٢] بن أبي صالح، وهم أربعة تابعيون:

أحدهم: مولى التوأمة، واسم أبيه: نبهان، وكنيته هو: أبو محمد، مدني، روى عن أبي هريرة وابن عباس وأنس وغيرهم، مختلف في الاحتجاج به، والتوأمة بنت أمية بن خلف الجمحي.

والثاني: الذي أبوه صالح أبو صالح ذكوان السمان مدني يكنى: أبا عبدالرحمن، روى عن أنس، وأخرج له مسلم[٣].

والثالث: السدوسي، روى عن عليٍّ وعائشة، وعنه خلاد بن عمرو، ذكره البخاري في «التاريخ»[٤]، وابن حبان في «الثقات»[٥].

والرابع: مولى عمرو بن حُريث، واسم أبيه مهران، روى عن أبي هريرة، وعنه أبو بكر بن [عياش][٦]، ذكره البخاري في «التاريخ»[٧]، وضعفه ابن معين وجهله[٨].

ولهم **خامس:** أسدي، روى عن الشعبي، وعنه زكريا بن أبي زائدة، وأخرج له النسائي[٩].

---

(١) بعدها في (أ) و(ب) زيادة: «في»، والصواب حذفها. يُنظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٦٤).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الصالح».

(٣) برقم (١٣٧٨)

(٤) التاريخ الكبير (٤/٢٨٣).

(٥) الثقات (٤/٣٧٧).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عباس».

(٧) التاريخ الكبير (٤/٢٨٣).

(٨) يُنظر: الجرح والتعديل (٤/٤١٣)، والكامل في ضعفاء الرجال (٤/٧٢).

(٩) في السنن الكبرى (٢/٢٠٤).

الخامس من الأقسام:

من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأنسابهم، كمحمد بن عبدالله الأنصاري، اثنان متقاربان في الطبقة:

أحدهما: القاضي المشهور [البصري][(١)]، الذي روى عنه البخاري[(٢)] والناس، وجده المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك، مات سنة خمس عشرة ومئتين.

والثاني: أبو سلمة، ضعيف، واسم جده زياد، وهو بصري أيضًا.

ولهم ثالث: جده [حفص][(٣)] بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك، روى عنه ابن ماجه[(٤)]، ووثقه ابن حبان[(٥)].

ورابع: جده زيد بن عبدربه الأنصاري، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين[(٦)].

السادس من الأقسام:

أن يتفقا في الاسم فقط، أو الكنية فقط، ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه، كحماد، ولا يُدرى هل هو ابن زيد أو ابن سلمة، ويُعرف بحسب من روى عنه، فإن كان سليمان بن حرب أو عارمًا، فالمراد ابن زيد، أو موسى بن إسماعيل التبوذكي فابن سلمة.

«وروى الذُّهلي عن عفان، قال: إذا قلت لكم: حدثنا حماد، ولم أنسبه، فهو:

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البصر».

(٢) برقم (١٠١٠).

(٣) كذا في «سنن ابن ماجه»، و«الثقات» لابن حبان، وهو الصواب، وفي (أ) و (ب): «حضر».

(٤) برقم (٢٦٦).

(٥) الثقات (١١٦/٩).

(٦) الثقات (٣٥٦/٥).

ابن سلمة. وكذا إذا أطلقه [حجاج][١] بن منهال، أو هدبة بن خالد، ذكره المزي»[٢].

وعد ممن انفرد بالرواية عن حماد بن زيد نحو ثمانين، وممن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة قريبًا من ذلك، وسماهم [المزي][٣] في «تهذيبه»[٤]، كما أفاده السيوطي[٥].

ومن ذلك إذا أطلق عبدالله، وشبهه، قال سلمة بن سليمان: «إذا قيل بمكة عبدالله فابن الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، أو بالكوفة فابن مسعود، أو بالبصرة فابن عباس، أو بخراسان فابن المبارك»[٦].

وقال الخليلي في «الإرشاد»[٧]: «إذا قاله[٨] المصري -أي: بالميم- فابن عمرو، أو المكي فابن عباس، أو الكوفي فابن مسعود، أو المدني فابن عمر».

وقال النضر بن شميل[٩]: «إذا قال الشامي: عبدالله فابن عمرو بن العاص، أو المدني فابن عمر». قال الخطيب: «وهذا القول صحيح، و[كذا][١٠] يفعل بعض المصريين في ابن عمرو»[١١].

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حماد».

(٢) تدريب الراوي (٢/٨٣٠).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المزني».

(٤) تهذيب الكمال (٧/٢٣٩، ٢٥٣).

(٥) تدريب الراوي (٢/٨٣٠ - ٨٣٣).

(٦) يُنظر: المنهل الروي (ص١٢٨).

(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/٤٤٠).

(٨) كتب في حاشية (أ) و(ب): «أي: قال عبدالله».

(٩) هو: النضر بن شميل أبو الحسن المازني البصري النحوي (ت٢٠٣هـ)، شيخ مرو ومحدثها، يروي عن حميد، وهشام بن عروة، وعنه ابن معين، وإسحاق، والدارمي. يُنظر: الكاشف (٢/٣٢٠).

(١٠) في (ب): «كذلك».

(١١) نقل العراقي في التقييد والإيضاح (ص٤١٣) كلام النضر بن شميل وتعليق الخطيب عليه، وعزاه إلى «الكفاية» ولم أقف عليه في المطبوع منه.

وقال بعض الحفاظ: «إن شعبة يروي عن سبعة عن ابن عباس، كلهم يُقال له: أبو حمزة بالحاء المهملة، والزاي، إلا أبا جمرة؛ فإنه بالجيم والراء: [نَصْر][١] بن عمران الضبعي، فإنه إذا أطلق فهو بالجيم والراء، وإذا روى [عن][٢] غيره ذكره باسمه ونسبه»[٣].

قال العراقي: «وربما أطلق غيره أيضًا»[٤].

قال السيوطي: «مثاله ما روى أحمد في «مسنده»[٥]: حدثنا محمد بن جعفر، عن أبي حمزة، سمعت ابن عباس يقول: «مرَّ بي رسول الله ﷺ وأنا ألعب مع الغلمان، فاختبأت منه خلف باب ...» الحديث، فهذا شعبة أطلق الرواية عن أبي حمزة، وليس هو [نَصْر][٦] بن عمران، إنما هو [بالحاء][٧] والزاي، القصاب، واسمه عمران بن أبي عطاء كما بينه مسلم[٨] في روايته»[٩].

فائدة:

صنف الخطيب في هذا القسم كتابًا نفيسًا سماه: «المكمل في بيان المهمل»، وأفرد الناس التصنيف فيما وقع في «صحيح البخاري» من ذلك.

السابع من الأقسام:

أن يتفقا في النسبة من حيث اللفظ، ويفترقا في المنسوب إليه، ولابن طاهر

---

(١) كذا في «مقدمة ابن الصلاح»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «نصير».
(٢) من «مقدمة ابن الصلاح» فقط.
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٦٣).
(٤) التقييد والإيضاح (ص٤١٤)
(٥) مسند أحمد بن حنبل (١/٢٤٠).
(٦) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «نصير».
(٧) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الحاء».
(٨) برقم (٢٦٠٤).
(٩) تدريب الراوي (٢/٨٣٤).

فيه تأليف حسن.

فمن ذلك: الآمُلِي، قال أبو سعد السمعاني: «أكثر علماء طبرستان من أهلها، وشهر بالنسبة إلى آمل جيحون: عبدالله بن حماد الآملي»(١).

قال النووي(٢) تبعًا لابن الصلاح(٣): «وخُطِّئَ أبو علي الغساني(٤)، ثم القاضي عياض في قولهما: إنه منسوب إلى آمل طبرستان».

ومن ذلك الحنفي نسبة إلى بني حنيفة قبيلة، وإلى المذهب لأبي حنيفة، ومن الأول: أبو بكر عبدالكبير بن عبدالمجيد الحنفي، وأخوه عبدالله، أخرج لهما البخاري(٥)، وكثير من المحدثين، منسوب إلى المذهب، حنيفي بزيادة ياء للفرق، وأكثر النحاة يأبى ذلك، ووافق المحدثين الكمال أبو البركات وحده من النحويين.

قال السيوطي: «والصواب معه، وقد اخترته في كتابي «جمع الجوامع» في العربية، فقد قال ﷺ: «**بُعِثْتُ بِالحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ**»(٦)، فأثبت الياء في اللفظة المنسوبة إلى الحنيف، فلا مانع من ذلك»(٧).

ثم ما وجد في هذا الباب من الأقسام كلها غير مبين، فيُعرف بالراوي عنه، أو المروي عنه، أو ببيانه في طريق آخر كما تقدم؛ فإن لم يبين و[اشتركت](٨)

---

(١) الأنساب (٦٧/١).

(٢) التقريب والتيسير (ص١١١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٦٣).

(٤) هو: أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي (ت٤٩٨هـ)، أخذ عن حكيم الحداني، وحاتم الأطرابلسي، وابن عبدالبر، وابن الحذاء، وعدة، وتصدر بجامع قرطبة وأخذ عنه الأعلام، منهم خلف بن بشكوال، وأبو بكر بن طاهر، وخلق. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٢٣٣/٤).

(٥) برقم (٦٠٠، ١٥٦٠).

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٢٦٦/٥)، والطبراني في الكبير (٧٨٦٨) من حديث أبي أمامة ﷺ. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٩/٥): «رواه أحمد والطبراني، وفيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف».

(٧) تدريب الراوي (٨٣٥/٢، ٨٣٦).

(٨) في (أ): «اشترك».

الرواة [فهو مشكل][(١)] جدًّا يرجع فيه إلى غالب الظنون والقرائن، أو يتوقف.

قال ابن الصلاح: «وربما قيل في ذلك بظن لا يقوى، كما حدث القاسم بن زكريا المطرزي يومًا بحديث عن أبي همام، عن الوليد بن مسلم، عن سفيان، فقال له أبو طالب: من سفيان هذا؟ فقال: الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال له المطرزي: من أين؟ قال: لأن الوليد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو مليٌّ بالرواية عن ابن عيينة»[(٢)].

قال العراقي: «وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من كونه مليًّا أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه، بل يجوز أن يكون من تلك الأحاديث المعدودة».

قال: «على إني لم أر في شيء من كتب التواريخ وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة ألبتة، وإنما ذكروا روايته عن الثوري، ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمن، والله أعلم»[(٣)].

* * *

(١) في (أ): «فمشكل».
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٦٤).
(٣) التقييد والإيضاح (ص٤١٦).

٣٠، ٣١- المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ

٢٩- مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ

وثلاثوها، وحادي ثلاثيها: المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها، وفي عدهما قسمين تسمح؛ لأن أهل الفن عدوهما نوعًا واحدًا، وقد ذكر ذلك بقوله: (مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ) أي: فيه (فَقَطْ) أي: دون اللفظ.

(وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ) أي: احذر (الغَلَطْ)، وهو كما في «القاموس»[1]: «أن تعني بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ -كفَرِحَ- في الحِسابِ وغيرِه، أو خاصٌّ بالمَنْطِقِ، وغَلِتَ -بالتاءِ- في الحِسابِ، والغَلُوطةُ كصَبورةٍ، والأُغْلوطةُ بالضم، والمَغْلَطَةُ: الكلامُ يُغْلَطُ فيه، ويُغالَطُ [به][2]، والمِغْلاطُ بالكسر: الكثيرُ الغَلَطِ، والتَّغْليطُ: أن تقولَ [له: غَلِطْتَ][3]، وغالَطَه مُغَالَطَةً وغِلاطًا» انتهى.

وهذا فن جليل يقبح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه، ويفتضح بين أهله، وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ.

وفيه مصنفات لجماعات من الحفاظ، وأول من صنف فيه عبدالغني بن سعيد[4]، ثم شيخه الدارقطني، وتلاهما الناس، ولكن أحسنها وأكملها

(١) القاموس المحيط (ص٨٧٨).
(٢) كذا في «القاموس المحيط»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فيه».
(٣) كذا في «القاموس المحيط»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «غلت».
(٤) هو: عبدالغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان أبو محمد الأزدي المصري (ت٤٠٩)، سمع عثمان بن محمد، وأحمد بن بهزاذ، وأبا بكر الميانجي، وغيرهم، وعنه محمد الصوري، وأبو عبدالله القضاعي، وأبو علي الأهوازي، وخلق. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٠٤٧/٣).

«الإكمال» لابن ماكولا[(١)] على إعواز فيه، وأتمه الحافظ أبو بكر بن نقطة بذيل مفيد، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ جمال الدين الصابوني[(٢)]، والحافظ منصور بن سليم[(٣)]، ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين مغلطاي بذيل كبير، وجمع فيه الحافظ أبو عبدالله الذهبي مجلدًا سماه «[مشتبه][(٤)] النسبة»، فأجحف في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم، فجاء ابن [حجر][(٥)] فألف فيه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، فضمنه وحرره، وضبطه بالحروف، واستدرك ما فاته في مجلد ضخم، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها.

ثم هذا النوع منتشر لا ضابط في أكثره، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلًا، وما ضبط منه قسمان:

أحدهما: على العموم من غير اختصاص بكتاب:

فمن ذلك: سلام، كله مشدد إلا خمسة:

الأول: والد عبدالله بن سَلَام الإسرائيلي الصحابي.

والثاني: محمد بن سَلَام بن الفرج البيكندي، شيخ البخاري، الصحيح تخفيفه كما روي عنه، ولم يحك الخطيب وابن ماكولا والدارقطني وغنجار[(٦)]

---

(١) هو: علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الحافظ أبو نصر بن ماكولا (ت٤٩٥هـ)، سمع أبا طالب محمد بن غيلان، وعلي بن المذهب، وعبدالعزيز الأزجي، وغيرهم، وعنه أبو الغنائم محمد بن علي، وأبو عبدالله محمد بن فتوح الحميدي، ومحمد بن طرخان. يُنظر: التقييد (ص٤١٧).

(٢) هو: جمال الدين أبو حامد محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن الصابوني الدمشقي (ت٦٨٠هـ)، سمع عبدالصمد الحرستاني، وابن ملاعب، وابن البنا الصوفي، وغيرهم، وعنه الدمياطي، والبرزالي، وابن صصري، وأبو المحاسن ابن العطار. يُنظر: معجم المحدثين (ص٢٤٩).

(٣) هو: منصور بن سليم بن منصور بن فتوح وجيه الدين أبو المظفر الهمداني الإسكندراني (ت٦٧٣)، سمع ابن عماد الحراني، وجعفر الهمداني، وابن رواج، والقطيعي، وأبا بكر الخازن، وجماعة، وعنه الدمياطي، والشريف عز الدين، وجماعة. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٧٥/٨).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مشبه».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حجة».

(٦) هو:) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل البخاري المعروف بغنجار =

غيره، وقيل: «هو مشدد»، حكاه صاحب «المطالع»[١]، وجزم به ابن [أبي][٢] حاتم وأبو علي [الجيَّاني][٣]، قال ابن الصلاح: «والأول أثبت»[٤]، قال العراقي: «وكأن من شدد التبس عليه بشخص آخر عليه يُسمى: محمد بن سلام بن السكن البيكندي الصغير؛ فإنه بالتشديد»[٥].

والثالث: سلام بن محمد بن ناهض المقدسي، وسماه الطبراني: «سَلَامة»، بزيادة هاء.

والرابع: جد محمد بن عبدالوهاب بن سَلَام الجبائي المعتزلي.

والخامس: محمد بن سَلَام بن أبي الحُقَيق.

قال المبرد في «كامله»: «ليس في كلام العرب سلام بالتخفيف، إلا والد عبدالله بن سلام الصحابي، وسلام بن أبي الحقيق». قال: «وزاد آخرون سلام بن مشكم -بتثليث الميم فيما حكى، وإسكان الشين المعجمة، وفتح الكاف وآخره ميم- كان خمارًا في الجاهلية، والمعروف تشديده»[٦].

قال ابن [حجر][٧]: «ويؤيد [التخفيف][٨] قول أبي سفيان بن حرب يمدحه:

=

(ت٤١٢هـ)، حدث عن خلف بن محمد الخيام، وسهل بن عثمان السلمي، وأبي عبيد أحمد بن عروة الكرميني، وخلق كثير، وعنه أبو المظفر بن إبراهيم النسفي. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٠٥٢/٣).

(١) مطالع الأنوار على صحاح الأخبار لابن قرقول، لم أقف عليه مطبوعًا، وهو مختصر من مشارق الأنوار للقاضي عياض.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجبائي».

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٤٤).

(٥) شرح التبصرة والتذكرة (٢١٨/٢).

(٦) كذا عزاه غير واحد من أهل العلم للمبرد في الكامل، ولم أجده في المطبوع منه.

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ): «الصلاح»، وفي (ب): «الصلام».

(٨) كذا في «تدريب الراوي» للسيوطي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «التحقيق».

سَقَانِي فَرَوَانِي كُمَيْتًا مُدَامَةً ... عَلَى ظَمَإٍ مِنِّي سَلَامُ بْنُ مِشْكَمِ

وقال ابن حجر: «وورد في الشعر الذي هو ديوان العرب مخففًا، قال ابن إسحاق في «السيرة»: قال [سماك][(١)] اليهودي:

فَلَا [تَحْسِبَنِّي][(٢)] كُنْتُ مَوْلَى ابْنِ مِشْكَمٍ ... سَلَامٍ وَلَا مَوْلَى حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَا

وقال كعب بن مالك في قصيدته[(٣)]:

[فَطَاحَ][(٤)] سَلَامٌ وَابْنُ [سَعْيَةَ][(٥)] عُنْوَةً ... وَقِيدَ ذَلِيلًا [لِلْمَنَايَا][(٦)] ابْنُ أَخْطَبَا

وكان بيت أبي سفيان سبب تعريف ابن الصلاح له بكونه [خمارًا][(٧)]، لكن عرفه ابن إسحاق في «السيرة» بأنه كان سيد بني النضير»[(٨)].

قال العراقي: «وبقي أيضًا سلام ابن أخت عبدالله بن سلام، صحابي عده ابن فَتْحُون، وسعد بن جعفر بن سلام السيدي، روى عن ابن البطِّي، ذكره ابن نقطة، ومحمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سلام النسفي، روى عن زاهر ابن أحمد، ذكره الذهبي[(٩)]، وأما سلمة بن سلام أخو عبدالله بن سلام،

---

(١) كذا في «تبصير المنتبه» لابن حجر، وهو الصواب، وفي جميع النسخ: «شمال»، وفي «فتح المغيث» للسخاوي: «سمال»، وقال محققه: «والذي يغلب على ظني أنه بالكاف، وذلك لأن الذهبي وابن حجر قد ذكرا في كتابيهما (سمال) -باللام في آخره- ولم يذكرا فيه هذا اليهودي، مما يدل على أنه سماك كالجادة». وهذا البيت الذي نسبه ابن حجر لهذا اليهودي، هو في سيرة ابن هشام (١٥٥/٤) -مع أبيات أخر- لعباس بن مرداس السلمي يمتدح بها بني النضير، وذلك قبل أن يسلم.

(٢) كذا في «تبصير المنتبه»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «تحسبيني».

(٣) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية (١٥٦/٤)، وعزاه لكعب بن مالك ﷺ.

(٤) كذا في «تبصير المنتبه»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فصاح».

(٥) كذا في «تبصير المنتبه»، وهو الصواب، وفي (أ): «شعبة»، وفي (ب): «شعية».

(٦) كذا في «تبصير المنتبه»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يا».

(٧) كذا في «تبصير المنتبه»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حمارا».

(٨) تبصير المنتبه (٧٠٤/٢).

(٩) المشتبه في الرجال (٣٧٩/١).

فلا يعد رابعًا؛ لأن أباهما ذكر»[١].

ومن ذلك: «عمارة» ليس فيهم بكسر العين إلا أُبَيُّ بن عِمارة الصحابي، ممن صلى إلى القبلتين، حديثه عند أبي داود[٢] والحاكم[٣]، ومنهم من ضمه، ومنهم من قال فيه: «ابن عبادة»، وقال أبو حاتم: «صوابه أبو أُبَيٍّ»[٤]، ومن عَدَاهُ جمهورهم بالضم، وفيه جماعة بالفتح وتشديد الميم، فمن الرجال: عَمَّارَة، أحد أجداد ثعلبة والد يزيد وعبدالله وبحاث، وأحد أجداد عبدالله بن زياد البلوي، وجد عبدالله بن مدرك بن القمقام، وغيرهم، ومن النساء: عَمَّارة بنت عبدالوهاب الحمصية، وعَمَّارة بنت نافع بن عمر الجمحي، وغيرهما.

ومن ذلك: «كَرِيز»، بالفتح وكسر الراء، وآخره زاي، مكبَّرًا في خزاعة، وبالضم مصغرًا في عبد شمس، وغيرهم، خلافًا لما حكاه [الجياني][٥] عن محمد بن وضاح[٦] من تخصيصه بهم[٧]. قال ابن الصلاح: «ولا يستدرك في المفتوح بأيوب بن كريز الراوي عن عبدالرحمن بن غنم؛ لكون عبدالغني ذكره بالفتح، لأنه بالضم، كذا ذكره الدارقطني[٨] وغيره»[٩].

ومن ذلك: «حِزَام» بالحاء المهملة المكسورة والزاي في قريش، و[بفتح][١٠]

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢١٨، ٢١٩).

(٢) برقم (١٥٨).

(٣) المستدرك على الصحيحين (١/٢٧٦).

(٤) الجرح والتعديل (٢/٢٩٠).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجبائي».

(٦) هو: محمد بن وضاح بن بزيع أبو عبدالله القرطبي (ت٢٨٩هـ)، مولى ملك الأندلس عبدالرحمن الداخل، سمع يحيى الليثي، وإسماعيل بن أبي أويس، وزهير بن عباد، وغيرهم، وعنه أحمد بن خالد، وقاسم بن أصبغ، وأحمد بن عبادة، وخلق سواهم. يُنظر: تذكرة الحفاظ (٢/٦٤٦).

(٧) يُنظر: تقييد المهمل وتمييز المشكل (١/٤٣٢).

(٨) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/١٩٥٧).

(٩) مقدمة ابن الصلاح (١/٣٤٦).

(١٠) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «فتح».

الحاء والراء في الأنصار، قال العراقي: «قد يتوهم من هذا أنه لا يقع الأول إلا في قريش، ولا الثاني إلا في الأنصار، وليس مرادًا، بل المراد أن ما وقع من ذلك في قريش يكون بالزاي، وفي الأنصار يكون بالراء، وقد ورد الأمران في عدة قبائل غيرهما، فوقع بالزاي في: خزاعة، وبني عامر بن صعصعة، وغيرهما، وبالراء في: بَلِيٍّ، وخثعم، وجذام، وتميم بن مرٍّ، وفي خزاعة أيضًا، وفي عذرة، وبني فزارة، وهذيل، وغيرهم، كما بينه ابن ماكولا[(١)] وغيره»[(٢)].

ومن ذلك: «العيشيون» بالمعجمة، وقبلها تحتية، وأوله عين مهملة، بصريون، منهم: عبدالرحمن بن المبارك، وبالمهملة مع الموحدة، كوفيون، منهم: عبيدالله بن موسى، وبالسين المهملة مع النون، شاميون، منهم: عمير بن هانئ، وبلال بن سعد التابعيان»، قال ذلك الخطيب[(٣)] والحاكم[(٤)].

قال النووي[(٥)] كابن الصلاح[(٦)]: «غالبًا»، أي: فإن عمار بن ياسر [عنسي][(٧)] مع أنه معدود في أهل الكوفة، وعبارة ابن ماكولا[(٨)] والسمعاني[(٩)]: «وعِظَمُ عنسٍ [بالشام][(١٠)]»، و«عامة العيش في البصرة»، وزادوا بالقاف أوله، والسين المهملة بين التحتيتين، بطن من تميم.

ومن ذلك: «أبو عبيدة» بالهاء، كلهم بالضم، قال الدارقطني: «لا نعلم أحدًا

---

(١) الإكمال (١٣٠/٧).
(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٢٢١/٢).
(٣) ذكر ابن الصلاح في مقدمته (ص٣٤٦) عن أبي علي بن البرداني أنه سمع الخطيب يقول ذلك.
(٤) معرفة علوم الحديث (ص٢٢١).
(٥) التقريب والتيسير (ص٩٦).
(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٤٦).
(٧) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عيسي».
(٨) الإكمال (٣٥٥/٦، ٣٥٦).
(٩) الأنساب (٢٥٣/٤).
(١٠) كذا في «الإكمال»، و«الأنساب»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «فالشام».

يكنى أبا عبيدة بالفتح»(١).

ومن ذلك: «السفر» بفتح الفاء في الكنى، وبإسكانها في الأسماء، قال ابن الصلاح: «ومن المغاربة من سكن الفاء من أبي السَّفر سعيد بن محمد، وذلك خلاف ما يقوله أهل الحديث»(٢).

قال العراقي: «ولهم في الأسماء والكنى: «سَقْر» بسكون القاف، وقد يرد ذلك على إطلاقه -يعني: ابن الصلاح- ولهم أيضًا: «شَقَر» بفتح المعجمة والقاف»(٣).

قال السيوطي: «ولم يظهر وجه الإيراد»(٤).

ومن ذلك: «عِسْل» كله بكسر العين، وإسكان السين المهملتين، إلا عَسَل بن ذكوان الأخباري البصري؛ فإنه بفتحهما، ذكره الدارقطني(٥) وغيره. قال ابن الصلاح: «وجدته بخط أبي منصور بالكسر والإسكان، ولا أراه ضبطه»(٦).

ومن ذلك: «غَنَّام» كله بالمعجمة المفتوحة، والنون المشددة، إلا [والد](٧) علي بن عثام بن علي العامري الكوفي، فبالمهملة والمثلثة، وحفيده أيضًا.

ومن ذلك: «قُمَير» كله مضموم مصغر، إلا امرأة مسروق بن الأجدع، فبالفتح، وكسر الميم مكبرًا، بنت عمرو.

ومن ذلك: «مِسْور» كله مكسور الميم ساكن السين المهملة، إلا ابن يزيد الصحابي، وابن عبدالملك اليربوعي، فبالضم وتشديد الواو المفتوحة، قال العراقي: «وذكر البخاري في «التاريخ الكبير»(٨) ابن عبدالملك في «باب: مسور بن مخرمة»،

---

(١) المؤتلف والمختلف (١١٨٥/٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٤٧).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (٢٢٣/٢).

(٤) تدريب الراوي (٧٩٦/٢).

(٥) المؤتلف والمختلف (١٧٣٥/٣).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٤٧).

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ولد».

(٨) التاريخ الكبير (٤١١/٧).

وهذا يدل على أنه عنده مخفف، وذكر مع ابن يزيد مُسَوِّر بن مرزوق، وهو يدل على أنه عنده بالتشديد»[١].

ومن ذلك: «الجمال» كله [بالجيم][٢] في الصفات، منهم: محمد بن مهران الجمال شيخ الشيخين، إلا هارون بن عبدالله الحمال، فبالحاء المهملة، كان بزازًا، فلما تزهد حمل، وحكى ابن الجارود عن أبيه موسى: «أنه كان حمالًا فتحول إلى [البز][٣]»، وقال الخليلي وابن الفلكي: «لقب به لكثرة ما حمل من العلم»[٤]، قال ابن الصلاح: «ولا أراه يصح»[٥]، واستدرك العراقي[٦] على هذا الحصر: [بُنَان][٧] بن محمد الحمال الزاهد، سمع من يونس بن عبدالأعلى وغيره، ورافع بن نصر الحمال، سمع من أبي عمر بن محمد، وأحمد بن محمد الحمال، أحد شيوخ أُبَي [النَّرسي][٨].

وجاء الحاء في الأسماء كثير: كأبيض بن حمال المأربي [السبائي][٩]، صحابي عداده في أهل اليمن، حديثه في «السنن»[١٠]، وحمال بن مالك الأسدي، شهد القادسية.

ومن ذلك: «الهمداني» بسكون الميم، وبالدال المهملة، نسبة إلى قبيلة همدان،

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٢٤، ٢٢٥).
(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بالميم».
(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البزر».
(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/٥٩٩).
(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٤٨).
(٦) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٢٦).
(٧) كذا في «شرح التبصرة»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بيان».
(٨) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الترسي».
(٩) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «السياني».
(١٠) كحديثه عند أبي داود (٣٠٢٨)، والترمذي (١٣٨٠)، والنسائي في الكبرى (٣/٤٠٦)، وابن ماجه (٢٤٧٥): «أَنَّهُ وفد إلى رَسُول الله ﷺ فَاسْتَقْطَعَهُ الْمِلْحَ فَقَطَعَ له، فلما أَنْ ولي قال رَجُلٌ من الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي ما قَطَعْتَ له؟! إنما قَطَعْتَ له الْمَاءَ الْعِدَّ، قال: فَانْتَزَعَهُ منه». الحديث.

في المتقدمين أكثر منه في المتأخرين، ومنه فيهم: أبو العباس بن عقدة، وجعفر بن علي الهمداني من أصحاب السلفي، وبفتح الميم والذال المعجمة، نسبة إلى البلد، في المتأخرين أكثر منه في المتقدمين، قال الذهبي: «الصحابة والتابعون وتابعوهم، من القبيلة، وأكثر المتأخرين من المدينة، ولا يمكن استيعاب هؤلاء ولا هؤلاء»(١)، ولم يقع في «الصحيحين» و«الموطأ» من الثاني شيء.

ومن ذلك: عيسى بن أبي عيسى ميسرة الغفاري، أبو موسى الحناط، بالمهملة ونون، نسبة إلى بيع الحنطة، وبالمعجمة والموحدة، نسبة إلى بيع الخبط الذي يأكله الإبل، وبالمعجمة والتحتية، نسبة إلى الخياطة، وكلها جائزة؛ لأنه باشر الثلاثة، قال ابن سعد: «كان يقول: أنا حناط، وخباط، وخياط، كلها عالجت»(٢)، وأولها أشهر.

ومثله: مسلم بن أبي مسلم الخَيّاط ، وفيه ثلاثة، ولكن الثاني أشهر، ومثل هذا يؤمن فيه الغلط، ويكون اللافظ به مصيبًا كيف نطق.

ومن ذلك: «السلمي» في الأنصار، بفتح السين المهملة واللام، نسبة إلى سلمة، بالكسر، كما يُقال في النسبة إلى نمر: نمري، هذا مقتضى العربية، ويجوز في لُغَيَّةٍ كسر اللام في النسبة، قال السمعاني: «وعليها أصحاب الحديث»(٣)، وذكر ابن الصلاح: «أنه لحن»(٤)، وبضم السين، وفتح اللام، في النسبة إلى بني سليم.

القسم الثاني:

فيما وقع في «الصحيحين» فقط، أو فيهما مع «الموطأ»، أو في أحد الثلاثة:

فمن ذلك: «يسار» كله بالتحتية، ثم المهملة، إلا محمد بن بشار بن بندار،

---

(١) المشتبه في الرجال (٢/٦٥٤، ٦٥٥).

(٢) الطبقات الكبرى (القسم المتمم) (ص٤٢٤).

(٣) الأنساب (٣/٢٨٠).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥٧).

فبالموحدة والمعجمة، قال الذهبي: «وهو نادر في التابعين، معدوم في الصحابة»[١]، وفيهما: [سيار][٢] بن سلامة، وابن أبي سيار بتقديم السين المهملة على التحتية المشددة.

ومن ذلك: «بِشْر» كله بكسر الموحدة، وسكون المعجمة، إلا أربعة فبضم الموحدة، وإهمال السين، وهم: عبدالله بن بُسْر المازني صحابي بن صحابي، وبُسْر بن سعيد، وبُسْر بن عبيدالله الحضرمي، وبُسْر بن [محجن الديلي][٣]، وقيل: «هذا بالمعجمة»، قاله سفيان الثوري، وحكى الدارقطني أنه رجع عنه[٤]، وحديثه في «الموطأ»[٥] فقط.

قال العراقي في «شرح الألفية»[٦]: «ولم يذكر ابن الصلاح بسرًا المازني، فحديثه في «صحيح مسلم»[٧] على ما ذكره المزي في «التهذيب»[٨]، إنما ذكر ابنه عبدالله».

وقال في «نكته»[٩]: «قلَّدتُ في ذلك المزي، ثم تبين لي أنه وهم، فلم يخرج مسلم لبسر، ولا له ذكر فيه باسمه إلا في نسب ابنه». قال: «نعم يرد عليه أبو

---

(١) المشتبه في الرجال (٧٨/١).
(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يسار».
(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «تحجن الديلمي».
(٤) يُنظر: مشارق الأنوار (١٠٩/١).
(٥) برقم (٢٩٦).
(٦) شرح التبصرة والتذكرة (٢٢٩/٢، ٢٣٠).
(٧) لم يخرج له مسلم في صحيحه، إنما أخرج برقم (٢٠٤٢) عن ابنه عبدالله بن بُسْرٍ أنه قال: نَزَلَ رسول الله ﷺ على أبي، قال: فَقَرَّبْنَا إليه طَعَامًا وَوَطْبَةً، فَأَكَلَ منها، ثُمَّ أُتِيَ بِتَمْرٍ فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي النَّوَى بين إِصْبَعَيْهِ وَيَجْمَعُ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى، ثُمَّ أُتِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ ثُمَّ نَاوَلَهُ الذي عن يَمِينِهِ، قال: فقال أبي -وَأَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ-: ادْعُ اللَّهَ لنا، فقال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لهم في ما رَزَقْتَهُمْ وَاغْفِرْ لهم وَارْحَمْهُمْ».
(٨) تهذيب الكمال (٦٩/٤).
(٩) التقييد والإيضاح (٣٩١، ٣٩٢).

اليسر كعب بن عمرو، فهو بفتح التحتية والمهملة، وحديثه في «صحيحه»[١]، ولكن ملازم لأداة التعريف غالبًا، فلا يشتبه بخلاف الأولين».

ومن ذلك: «بَشِير» كله بفتح الموحدة، وكسر المعجمة، إلا اثنين فبالضم ثم الفتح، وهم: بُشَير بن كعب العدوي، وحديثه في البخاري[٢]، وبشير بن يسار الحارثي المدني، وثالثًا: بضم التحتية، وفتح المهملة، وهو: يُسَير بن عمرو، وقيل: «ابن جابر»، ويُقال فيه: «أسير» بالهمزة، ورابعًا بضم النون، وفتح المهملة، وهو: قطن بن نسير.

ومن ذلك: «يزيد» كله بالتحتية المفتوحة أوله، والزاي المكسورة إلا ستة وهم: بُريد -بضم الموحدة، وبالراء المفتوحة- بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وقع عند البخاري[٣] في حديث مالك بن الحويرث: «كصلاة شيخنا أبي بريد بن سلمة»، فذكر الهروي عن الحموني، عن الفربري، عن البخاري: «أنه بضم الموحدة، وفتح الراء»، وكذا ذكر مسلم[٤] والنسائي في الكنى، وبه جزم الدارقطني[٥] وابن ماكولا[٦]، والذي عند عامة رواة البخاري بالتحتية والزاي، كالجادة، قال عبدالغني: «لم أسمعه من أحد بالزاي، ومسلم أعلم»، وبه جزم الذهبي[٧].

ومحمد بن عرعرة بن البرند -بالموحدة والراء المكسورتين، وقيل: بفتحهما ثم النون الساكنة- الشامي، وعلي بن هاشم بن البريد بفتح الموحدة، وكسر الراء، ومثناة تحتية.

---

(١) برقم (٣٠٠٦).
(٢) برقم (٦٣٠٦).
(٣) برقم (٨٠٢).
(٤) الكنى والأسماء (١٥٨/١).
(٥) المؤتلف والمختلف (١٧٥/١).
(٦) الإكمال (٢٢٧/١).
(٧) المشتبه في الرجال (٦٦٨/٢).

ومن ذلك: «البراء» كله بالتخفيف، إلا أبا [معشر][١] يوسف بن يزيد البراء، وأبا العالية زياد بن فيروز البراء، فبالتشديد.

ومن ذلك: «حارثة» كله بالحاء المهملة والمثلثة، إلا جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية، فبالجيم، قال العراقي[٢] زيادة على ابن الصلاح: والأسود بن العلاء بن جارية الثقفي، وعمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي أيضًا، روى مسلم للأول حديث: «**الْبِئْرُ جُبَارٌ**»[٣] في «الحدود»، وللثاني حديث: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ**»[٤]، وروى له البخاري[٥] قصة قتل [خبيب][٦].

ومن ذلك: «جرير» كله بالجيم المفتوحة، والراء المكسورة المكررة، إلا حريز بن عثمان [الرحبي][٧] الحمصي، وأبا حريز عبدالله بن الحسين الأزدي الراوي عن عكرمة، فبالحاء المهملة المفتوحة، والزاي أخيرًا، ويقاربه «حدير» بالحاء المهملة المضمومة، والدال المهملة المفتوحة، آخره راء، والد عمران، روى له مسلم[٨] ووالد زيد وزياد، لهما ذكر في «المغازي» من «صحيح البخاري»[٩] بلا رواية.

ومن ذلك: «خراش» كله بالخاء المعجمة المكسورة، والراء، وآخره شين معجمة، إلا والد ربعي، فبالمهملة أوله، وأدخل ابن ماكولا[١٠] هنا «خداشًا» بالدال

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «معسر».

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٢٣).

(٣) برقم (١٧١٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) برقم (١٩٨) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٥) برقم (٣٠٤٥).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حبيب».

(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الوحبي».

(٨) برقم (٧٠٥).

(٩) برقم (٤٣٩١).

(١٠) الإكمال (٢/٤٢٧).

المهملة، فقد روى مسلم[(١)] عن خالد بن خداش، قال الذهبي: «ولا يلتبس»[(٢)]، قال العراقي: «لم أستدركه»[(٣)]، أي: على ابن الصلاح، قال السيوطي: «وهو من نمط حدير ونحوه»[(٤)].

ومن ذلك: «حُضَين» كله بضم الحاء، والصاد، المهملتين، إلا أبا حَصِين عثمان بن عاصم الأسدي، فبفتح الحاء، وكسر الصاد، وأبا ساسان حُضَين بن المنذر، فبالضم، والضاد معجمة مفتوحة، ولا يُعرف في رواة الحديث من اسمه حضين سواه، وهو تابعي جليل، قاله الحاكم[(٥)]، وتبعه المزي[(٦)].

قال العراقي: «لكن في «الصحيحين»[(٧)] في قصة عتبان بن مالك، من طريق ابن شهاب: سألت الحضين بن محمد الأنصاري عن حديث محمود بن الربيع، فصدقه. فزعم الأصيلي والقابسي أنه بالمعجمة»[(٨)].

قال [المزي][(٩)]: «وهو وهم فاحش، وصوبه بالمهملة»[(١٠)].

وأدخل في هذا القسم: «حضير» بالراء، وهو والد أسيد الأشهلي أحد النقباء ليلة العقبة.

ومن ذلك: «حازم» كله بالمهملة، والزاي، إلا أبا معاوية محمد بن حازم الضرير، فإنه بالمعجمة.

---

(١) برقم (١٥٦٣).
(٢) المشتبه من الرجال (١/٢٢٣).
(٣) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٣٤).
(٤) تدريب الراوي (٢/٨٠٦).
(٥) معرفة علوم الحديث (ص١٨١).
(٦) تهذيب الكمال (٦/٥٤٠).
(٧) البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣).
(٨) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٣٥).
(٩) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المزني».
(١٠) تهذيب الكمال (٦/٥٤٠).

ومن ذلك: «حيان» كله بالتحتية، وفتح أوله المهملة، إلا حبان بن منقذ والد واسع بن حبان، وجد محمد بن يحي بن حبان، وجد حبان بن واسع، وحبان بن هلال الباهلي، منسوبًا إلى أبيه وغير منسوب إليه، فيتميز بشيوخه، كقولهم: حبان عن شعبة، وحبان عن وهب، وحبان عن همام، وحبان عن أبان، وحبان عن سليمان بن المغيرة، فهؤلاء بالموحدة، وفتح الحاء المهملة.

وإلا حبان بن عطية السُّلمي، وحبان بن موسى السلمي المروزي منسوبًا إلى أبيه وغير منسوب فيتميز بشيوخه، كحبان عن عبدالله، وهو ابن المبارك، وحبان بن العرقة، فهؤلاء بكسر الحاء المهملة، وبالموحدة، وقيل: «إن ابن عطية بفتح الحاء»، وقيل: «إن ابن العرقة بالجيم»، والأول فيهما أصح وأشهر، والعرقة أمه فيما قاله القاسم بن سلام، والمشهور أنها بفتح العين المهملة وكسر الراء، وقال الواقدي: «بفتح الراء»[1]، وقيل لها ذلك لطيب ريحها، واسمها: قِلابة -بكسر القاف- بنت شعبة -بضم الشين- بن سهم، وتُكنى: أم فاطمة، واسم أبيه حبان بن قيس.

قال السيوطي: «ويدخل في هذه المادة: جبَّار -بفتح الجيم، والموحدة المشددة- بن صخر، وعدي بن الخيار، بكسر المعجمة، وتحتية مخففة»[2].

ومن ذلك: «حبيب» كله بفتح المهملة، إلا خبيب بن عدي، وخبيب بن عبدالرحمن بن حبيب الأنصاري، وهو خبيب غير منسوب الراوي عن حفص بن عاصم في «الصحيحين»[3]، وعن عبدالله بن محمد بن نعيم في «صحيح مسلم»[4]، وجده كذلك إلا أنه لا رواية له في «الصحيحين»، ولا في «الموطأ»، إلا خبيب كنية عبدالله بن الزبير، كني بابنه خبيب، ولا ذكر له في شيء من «الصحيحين»،

---

(١) ذكره ابن ماكولا في الإكمال (٣١١/٢) عن الواقدي، وأنه قال: «وأهل مكة يقولون ذلك».

(٢) تدريب الراوي (٨٠٨/٢).

(٣) البخاري (٥٨٨)، ومسلم (٥).

(٤) برقم (٨٧٣).

ولا في «الموطأ»، فهؤلاء جميعًا بضم الخاء المعجمة.

ومن ذلك: «حكيم» كله بفتح الحاء، إلا حكيم بن عبدالله بن قيس بن مخرمة القرشي المصري، ويُسمى -أيضًا- الحكيم بالتعريف، ورزيق -بتقديم الراء مصغرًا- بن حكيم، ويُكنى -أيضًا- أبا حكيم كأبيه، فبالضم، وقيل: «الثاني بالفتح».

ومن ذلك: «رباح» كله بالموحدة، وفتح الراء، إلا زياد بن رياح القيسي المصري، يُكنى أبا رياح كأبيه، وقيل: «أبا قيس»، وهو الصواب، الراوي عن أبي هريرة حديثًا في أشراط الساعة، وهو: «**بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ سِتًّا ...**» الحديث[(١)]، وحديث: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ ...**» الحديث[(٢)]، وكلاهما في «صحيح مسلم»، فبالمثناة التحتية، وكسر الراء عند الأكثرين، وقال ابن الجارود: «بالموحدة»، وقال البخاري بالوجهين، حكاه عنه صاحب «المشارق»[(٣)].

قال العراقي: «ووهم في ذلك، فلم [يحك][(٤)] البخاري في «التاريخ» فيه الموحدة أصلًا، وإنما حكى الاختلاف في وروده بالاسم والكنية، وفي اسم أبيه، ولا ذكر له في صحيحه»[(٥)].

ومن ذلك: «زبيد» ليس في «الصحيحين»[(٦)] إلا زبيد بن الحارث اليامي، بموحدة بعد الزاي، ثم تحتية، ولا في «الموطأ»[(٧)] إلا زييد -بمثناتين من تحت، بكسر أوله ويضم- بن الصلت بن معدي كرب الكندي.

ومن ذلك: «سليم» كله بالضم، وفتح اللام، إلا سليم بن حبان، بفتح السين،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٨).

(٣) مشارق الأنوار (١/٣٠٦).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «يحكي».

(٥) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٤٠).

(٦) البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (٩٧٧).

(٧) برقم (١١١).

وكسر اللام.

ومن ذلك: «شريح» كله بالمعجمة، والحاء المهملة، إلا سريج بن يونس، شيخ مسلم، وروى عنه البخاري بواسطة، وسريج بن النعمان، وأحمد بن أبي سريج الصباح، كلاهما سمع منه البخاري، فبالمهملة والجيم.

ومن ذلك: «سالم» كله بالألف إلا سلم بن رزيز بوزن كثير، وسلم بن قتيبة، وسلم بن أبي الذبال، وسلم بن عبدالرحمن، فبحذفها.

قال العراقي: «وبقي عليه -أي: ابن الصلاح- حكام بن سلم الرازي، روى له مسلم(١) حديث: «قبض النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة»، وذكره البخاري(٢) عند حديث النهي عن بيع الثمار غير منسوب».

ثم قال -أي العراقي-: «إن أصحاب المؤتلف والمختلف لم يذكروا هذه الترجمة في كتبهم؛ لأنها لا تأتلف خطًّا لزيادة الألف في سالم، وإنما ذكرها صاحب «المشارق»(٣) [فتبعه](٤) ابن الصلاح(٥)»(٦).

قال السيوطي: «قوله: «لا تأتلف خطًّا» ممنوع؛ لأن القاعدة في علم الخط أن كل عَلَم زاد على ثلاثة تحذف ألفه كما ذكره ابن مالك في «التسهيل» وغيره، فصالح ومالك ونحوهما كل ذلك يكتب بلا ألف، وسالم من هذا القبيل»(٧).

ومن ذلك: «سليمان» كله بالياء إلا سلمان الفارسي، وسلمان بن عامر، وسلمان الأغر، وعبدالرحمن بن سلمان، فبحذفها، قال ابن الصلاح: «وأبو حازم الأشجعي الراوي عن أبي هريرة، وأبو رجاء مولى أبي قلابة، كل منهما اسمه

---

(١) برقم (٢٣٤٨).
(٢) برقم (٢١٩٣).
(٣) مشارق الأنوار (٢/٢٣٤).
(٤) كذا في «التقييد والإيضاح»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «متبعة».
(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥٣).
(٦) التقييد والإيضاح (ص٣٩٧).
(٧) تدريب الراوي (٢/٨١١).

سلمان»[١]، أي: بحذف الياء، لكن ذكروا بالكنية.

وقال العراقي: «هذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤتلف والمختلف لعدم اشتباهها بزيادة الياء، إلا أن صاحب «المشارق»[٢] ذكرها، فتبعه ابن الصلاح».

قال: «وبقي سلمان بن ربيعة الباهلي، حديثه عند مسلم»[٣].

ومن ذلك: «سلمة» كله بفتح اللام، إلا عمرو بن سلمة الحرمي، إمام قومه، وبني سلمة القبيلة من الأنصار، فبالكسر، وفي عبدالخالق بن سلمة الذي روى له مسلم[٤] حديث قدوم عبد القيس الوجهان، قال يزيد بن هارون: «بالفتح»، وقال ابن علية: «بالكسر».

ومن ذلك: «شيبان» كله بالمعجمة والفتح، والتحتية بعدها موحدة، وفي الكتب الثلاثة: سنان بن أبي سنان الدوني، وسنان بن ربيعة، أو ربيعة بن سنان، وسنان بن سلمة، وأحمد بن سنان، وأبو سنان ضرار بن مرة الشيباني، وأم سنان، جميعًا بالسين المهملة، والنون.

قال العراقي: «وكذا الهيثم بن سنان، ومحمد بن سنان العوقي في «صحيح البخاري»[٥]، وسعيد بن سنان عند مسلم[٦]، وليس لأم سنان رواية في الكتب الثلاثة، إنما لها ذكر في حديث الحج[٧]».

قال: «وهذه ترجمة لم يوردها أصحاب المؤتلف والمختلف لزيادة الياء في شيبان، إنما أوردوا: سنان، وشبان، وسيان»[٨].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥٣).
(٢) مشارق الأنوار (٢/٢٣٤).
(٣) التقييد والإيضاح (ص٣٩٧).
(٤) برقم (١٩٩٧).
(٥) برقم (٥٩، ١١٥٥).
(٦) برقم (٥٦٩).
(٧) أخرجه مسلم (١٢٥٦).
(٨) التقييد والإيضاح (ص٣٩٩).

ومن ذلك: «عبيدة» كله بالضم، إلا عبيدة السلماني، وعبيدة بن سفيان الحضرمي، وعبيدة بن حميد، وعامر بن عبيدة الباهلي، فبالفتح، وقيل في عبيدة بن سعد بن العاص: «إنه بالفتح»، والمعروف فيه الضم.

ومن ذلك: «عبيد» بدون هاء، كله بالضم، وأما بالفتح فجماعة، من الشعراء: عبيد الأبرص.

ومن ذلك: «عبادة» كله بالضم، وتخفيف الموحدة إلا محمد بن عبادة الواسطي، شيخ البخاري، بالفتح.

ومن ذلك: «عبدة» كله بإسكان الموحدة، إلا عامر بن عبدة البجلي الكوفي، وبجالة بن عبدة التميمي البصري التابعي، فقيل فيهما الفتح والإسكان، وقيل فيهما «عبد» بلا هاء أيضًا، وعلى الفتح فيهما الدارقطني(١) وابن ماكولا(٢).

ومن ذلك: «عباد» كله بالفتح والتشديد، إلا قيس بن عباد القيسي الضبعي، فبضم العين، وتخفيف الموحدة، وحكى صاحب «المشارق»(٣) أنه وقع عند أبي عبدالله محمد بن مطرف بن المرابط في «الموطأ»: «عباد بن الوليد»، قال: «وهو خطأ، والصواب: عبادة».

ومن ذلك: «عقيل» كله بفتح العين، وكسر القاف، [إلا عقيل](٤) بن خالد الأيلي، وهو الراوي عن الزهري، غير منسوب، وإلا يحيى بن عقيل الخزاعي البصري، وإلا بني عُقيل القبيلة المعروفة، ينسب إليها العقيلي صاحب «الضعفاء»، فبالضم وفتح القاف.

ومن ذلك: «واقد» بالقاف، وأما بالفاء ففي غير الكتب الثلاثة: وافد بن

---

(١) المؤتلف والمختلف (١٥١٧/٣).
(٢) الإكمال (٣٠/٦).
(٣) مشارق الأنوار (١٠٩/٢).
(٤) زيادة يقتضيها السياق.

سلامة، ووافد بن موسى [الذَّارِع][(١)].

وأما الأنساب:

فمنها «الأيلي» كله بفتح الهمزة، وإسكان التحتية، نسبة إلى [أيلة][(٢)] قرية على بحر القلزم، وإليها تُضاف العقبة التي بدرب الحج. قال القاضي عياض: «وليس في الكتب الثلاثة الأبلي بالموحدة»[(٣)]. وتعقبه ابن الصلاح بأن شيبان بن فروخ الأبلي، وقد روى له مسلم[(٤)] الكثير، قال: «لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوبًا، فلا يلحق عياضًا من ذلك تخطئة»[(٥)]. قال العراقي: «وقد تتبعت كتاب مسلم فلم أجد فيه منسوبًا فلا تخطئة حينئذٍ»[(٦)].

ومنها: «البزاز» كله بزايين إلا خلف بن هشام البزار شيخ مسلم، والحسين بن الصباح البزار شيخ البخاري، فآخرهما راء. قال العراقي: «وقد اعترض ذلك بأن أبا علي [الجياني][(٧)] ذكر في «تقييد [المهمل][(٨)]» في هذه الترجمة يحي بن محمد بن السكن البزار، وبشر بن الثابت البزار، وكلاهما في صحيح البخاري». قال: «والجواب أنهما وقعا غير منسوبين، فلا يردان»[(٩)].

ومنها: «البصري» بالباء مفتوحة ومكسورة، والكسر أفصح، نسبة إلى البصرة البلدة المعروفة، إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصري، [مخضرم][(١٠)]

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الزراع».
(٢) من «تدريب الراوي» فقط.
(٣) مشارق الأنوار (٦٩/١).
(٤) برقم (٣٣، ١٠٥، ١٣١، ...).
(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥٥).
(٦) التقييد والإيضاح (ص٤٠٠).
(٧) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجبائي».
(٨) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المنهل». يُنظر: تقييد المهمل (١٢٨/١).
(٩) التقييد والإيضاح (ص٤٠٠).
(١٠) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مخترم».

مختلف في صحبته، وعبدالواحد بن عبدالله النصري، وسالمًا مولى النصريين، فبالنون.

ومنها: «الثوري» كله بالمثلثة، إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التَّوَّزي، فبالفوقية المفتوحة، وتشديد الواو المفتوحة، وبالزاي نسبة إلى توز من بلاد فارس.

ومنها: «الجريري» كله بضم الجيم، وفتح الراء، وسكون التحتية، ثم راء نسبة إلى جرير مصغرًا. قال ابن الصلاح: «فيها -أي: الأنساب- من ذلك: سعيد الجريري، وعباس الجريري، والجُرَيري غير مسمى عن أبي نضرة»(١).

قال السيوطي: «وأسقط ذلك النووي ليعم ما فيها غير منسوب، ويستثنى من الكل المضبوط بما مر: يحي بن بشر شيخ الشيخين؛ فإنه بالحاء المهملة المفتوحة»(٢). قال العراقي: «وقول ابن الصلاح: «إنه شيخهما»، تبع فيه صاحب «المشارق»(٣)، وصاحب «تقييد [المهمل](٤)»، والحاكم(٥)، والكلاباذي(٦)، ولم يصنعوا شيئًا، [إنما](٧) أخرج له مسلم(٨) وحده، وأما شيخ البخاري فهو يحي بن بشر البلخي، وهما رجلان [مختلفا](٩) البلدة والوفاة، فرق بينهما ابن أبي حاتم والخطيب، وجزم به المزي، وزاد [الجياني](١٠) في هذه الترجمة: الجُريري -بالجيم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥٦).
(٢) تدريب الراوي (٨١٦/٢).
(٣) مشارق الأنوار (١٧٣/١).
(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المنهل». يُنظر: تقييد المهمل (١٨٣/١).
(٥) المدخل إلى الصحيح (رقم ٢٥٢١).
(٦) رجال صحيح البخاري (٧٨٨/٢).
(٧) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «إنه».
(٨) برقم (٧٣٨).
(٩) بعده في (أ) و(ب) زيادة: «في»، والصواب حذفها.
(١٠) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجبائي».

مكبرًا- وهو يحيى بن أيوب من ولد جرير البجلي عند البخاري في «الأدب»[(١)]، إلا أنه فيه غير منسوب»[(٢)].

ومنها: «الحارثي» كله بالحاء والمثلثة، وفيها سعيد الجاري بالجيم، وبعد الراء ياء نسبة إلى الجار، موضع بالمدينة، وهو مولى عمر بن الخطاب.

ومنها: [«الحرامي»][(٣)] كله بالراء، وقوله في «صحيح مسلم»[(٤)] في حديث أبي اليسر: «كان لي على فلان بن فلان الحرامي مال، فأتيت أهله ...» الحديث، اختلف في ضبطه، قيل: «بالراء»، وجزم به [عياض][(٥)]، وقيل: «بالزاي»، وعليه الطبري[(٦)]، وقيل: «الجذامي» بالجيم والذال المعجمة، قاله ابن ماهان[(٧)]، وقال ابن الصلاح في حاشية أملاها على كتابه[(٨)]: «لا يرد هذا؛ لأن المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك في أنساب الرواة»، وتبعه النووي في «الإرشاد»[(٩)]، قال العراقي:

---

(١) الأدب المفرد (ص١٦).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٤٠٣).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الجرامي».

(٤) رقم (٣٠٠٦).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عيان». يُنظر: مشارق الأنوار (٢٢٧/١).

(٦) هو: الحسين بن علي بن الحسين أبو عبدالله الطبري (ت٤٩٨هـ)، نزيل مكة ومحدثها، سمع صحيح مسلم عن عبدالغافر الفارسي، وتفقه على ناصر العمري، والقاضي أبي الطيب الطبري، وأبي إسحاق الشيرازي، وعنه إسماعيل الحافظ، والسلفي وآخرون. يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٤٩/٤)، وطبقات الشافعية (٢٦٣/١).

(٧) هو: عبدالوهاب بن عيسى بن عبدالرحمن بن ماهان أبو العلاء البغدادي (ت٣٨٧هـ) راوي صحيح مسلم، حدث عن أبي بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر الفقيه عن القلانسي صاحب مسلم، وله فوق ثلاثة أجزاء الصحيح رواها عن الجلودي، وعنه يحيى بن محمد الأشعري، وأحمد بن الفتح المعافري، ومحمد بن يحيى الحذاء، وقد كتب الدارقطني إلى أهل مصر ليكتبوا عن ابن ماهان كتاب مسلم ووصفه بالثقة والتمييز. يُنظر: تاريخ الإسلام (١٦٠/٣٧).

(٨) هذه الحاشية موجودة في «مقدمة ابن الصلاح» المطبوعة مع «محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص٦١٠)، وذكرها العراقي في «شرح التبصرة» (٢٥٤/٢)، وفي «التقييد والإيضاح» (ص٤٠٥).

(٩) الإرشاد (٦٠٦/٢).

«وهذا ليس بجيد؛ لأنهما [ذكرا][١] في هذا القسم غير واحد ليس لهم في [«الصحيحين»][٢] ولا في «الموطأ» رواية، بل مجرد ذكر، منهم: بنو عقيل، وبنو سلمة، [وحبيب][٣] بن عدي، وحبان بن العرقة، وأم سنان، فما صنعه النووي في «التقريب» أحسن»[٤].

ومنها: «الهمداني» كله بالإسكان، والمهملة، وليس في الكتب الثلاثة بالفتح والمعجمة، قال صاحب «المشارق»[٥]: «لكن فيها من هو من مدينة همذان، إلا إنه غير منسوب»، قال: «إلا أن في البخاري ومسلم ابن سالم الهمداني، ضبطه الأصيلي بالسكون، وهو الصحيح، وفي بعض نسخ النسفي بالفتح والإعجام، وهو وهم». وقال العراقي: «هذا اللفظ وقع في البخاري على الوهم، والصواب: النهدي الجهني»[٦]. قال السيوطي: «هذا آخر ما أورده النووي -كابن الصلاح- من أمثلة»[٧]. قال ابن الصلاح: «هذه [جملة][٨] لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة، ويحق على المحدث أن يودعها سويداء قلبه»[٩].

* * *

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ذكر».
(٢) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «صحيحين».
(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «وخبيب».
(٤) التقييد والإيضاح (ص٤٠٥).
(٥) مشارق الأنوار (٢/٢٧٦).
(٦) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٢٥٦).
(٧) تدريب الراوي (٢/٩١٥).
(٨) كذا في «مقدمة ابن الصرح»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «جماعة».
(٩) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥٧).

٣٢- المُنْكَرُ

٣٠- وَالمُنْكَـرُ الْفَـرْدُ بِـهِ رَاوٍ غَـدَا   تَعْدِيلُـهُ لَا يَحْمِـلُ التَّفَـرُّدَا

(و) ثاني ثلاثيها: (**المُنْكَرُ**)، وهو: الحديث (**الفَرْدُ**) أي: الذي تفرد (**بِهِ رَاوٍ غَدَا**) أي: صار (**تَعْدِيلُهُ**) من أهل الفن (**لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا**) أي: لا يتحمل معه التفرد. وأطلق كثير من أهل الحديث أن المنكر هو: «الحديث الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه، فلا متابع له، ولا شاهد»، كما قاله الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي، بفتح الموحدة، وسكون الراء، وكسر الدال المهملة، بعدها تحتية وجيم، نسبة إلى بَرديج بوزن: فعليل بفتح أوله، بليدة بينها وبين [بردعة][(١)] -بإهمال الدال بأذربيجان- أربعة عشر فرسخًا، ويُقال له [البرذعي][(٢)] أيضًا، كما قال السيوطي[(٣)].

قال ابن الصلاح: «من ينحو بها نحو أوزان كلام العرب كسر أولها -أي: أول برديج[(٤)]- نظرًا إلى أنه ليس في كلامهم «فعليل» بفتح الفاء»[(٥)]. قال الزركشي: «في «العباب» للصغاني: [بِرديج][(٦)] -بكسر الباء-: بليدة بأقصى أذربيجان العامة يفتحون باءها»[(٧)].

قال ابن الصلاح: «والصواب فيه -أي: في المنكر- التفصيل الذي تقدم في

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بريحة».
(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البردعي».
(٣) تدريب الراوي (١/٢٧٦).
(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «برذيج».
(٥) قوله هذا حاشية على مقدمته المطبوعة مع محاسن الاصطلاح (ص٢٢١)، وكذا المطبوعة مع النكت للزركشي (٢/٣٣).
(٦) كذا في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بردبح».
(٧) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/٣٣).

الشاذ». قال: «وعند هذا نقول: المنكر قسمان على ما ذكرناه في الشاذ؛ فإنه بمعناه.

مثال الأول: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، رواية مالك عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ، قال: «**لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ**»[١]، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: «عمر بن عثمان» بضم العين، وذكر مسلم في «التمييز»: «أن كل من رواه من أصحاب الزهري قاله بفتحها، وأن مالكًا وهم في ذلك»[٢].

قال العراقي: «وفي هذا التعليل نظر؛ لأن الحديث ليس بمنكر، ولم يطلق عليه أحد اسم النكارة فيما رأيت، وغايته أن يكون السند منكرًا أو شاذًّا لمخالفة الثقات لمالك في ذلك، ولا يلزم من شذوذ السند ونكارته وجود ذلك الوصف في المتن، وقد ذكر ابن الصلاح في نوع المعلل: أن العلة الواقعة في السند قد تقدح في المتن، وقد لا تقدح».

قال: «فالمثال الصحيح لهذا القسم ما رواه أصحاب «السنن الأربعة»[٣] من رواية همام بن يحي، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه».

قال أبو داود بعد تخريجه: «هذا حديث منكر، وإنما يُعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا من ورق، ثم ألقاه»، قال: «والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام».

وقال النسائي بعد تخريجه: «هذا حديث [غير][٤] محفوظ».

فهمام بن يحي ثقة، احتج به أهل الصحيح، ولكنه خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند، وإنما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذي

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١٠٨٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٨٠).

(٣) أبو داود (١٩)، والترمذي (١٧٤٦)، والنسائي في الكبرى (٥/٤٥٦)، وابن ماجه (٣٠٣).

(٤) من «سنن النسائي»، و«شرح التبصرة» فقط.

أشار إليه أبو داود، فلهذا حكم عليه بالنكارة»(١).

ومثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في [رواته](٢) من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، ما رواه النسائي(٣)، وابن ماجه(٤)؛ من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا: «كلوا البلح بالتمر؛ فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان ...» الحديث، قال النسائي: «هذا حديث منكر، تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل أطلق عليه الأئمة القول بالتضعيف، فقال ابن معين: «هو ضعيف»، وقال ابن حبان: «لا يحتج به»، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه»، وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث مناكير، ومنها هذا.

قال السيوطي: «وقد علم مما تقرر، بل من صريح كلام ابن الصلاح أن الشاذ والمنكر بمعنى، وقال ابن حجر: إنهما يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة وصدوق، والمنكر رواية ضعيف». قال: «وقد غفل من سوى بينهما. ثم مثل المنكر بما رواه ابن أبي حاتم(٥) من طريق حبيب -بضم المهملة، وتشديد التحتية بين موحدتين أولاهما مفتوحة- بن حبيب -بفتح المهملة، بوزن كريم- أخي حمزة الزيات، أحد أئمة القراءات السبع، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن [حريث](٦)، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، و حجَّ، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة»، قال أبو حاتم: هذا منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا، وهو

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١/٢٥٤ - ٤٥٦).
(٢) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «رواية».
(٣) سنن النسائي الكبرى (٤/١٦٦).
(٤) برقم (٣٣٣٠).
(٥) علل الحديث (٢/١٨٢).
(٦) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حريب».

معروف»[١].

تتمة: المنكر يقابله المعروف، قال في «النخبة»[٢]: «فإن خولف الراوي بأرجح، فالراجح يقال له: المحفوظ، ويقابله الشاذ ... وإن وقعت المخالفة مع [الضعف][٣]، فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر».

فائدة: وقع في عبارة المحدثين: «أنكر ما رواه فلان كذا»، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفًا، وقال ابن عدي: «أنكر ما روى يزيد بن عبدالله بن أبي بردة: إذا أراد الله بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها»، قال: «وهذا طريق حسن رواته ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم»[٤].

قال السيوطي: «والحديث في صحيح مسلم[٥]»[٦].

وقال الذهبي: «أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن»[٧]، وهو عند الترمذي[٨] وحسنه، وصححه الحاكم[٩] على شرط الشيخين.



(١) تدريب الراوي (١/٢٧٩، ٢٨٠).
(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (١/٨٤، ٨٦).
(٣) في (أ): «الضعيف».
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٦٣).
(٥) برقم (٢٢٨٨)، ولفظه: «إِنَّ اللهَ -عز وجل- إذا أَرَادَ رَحْمَةَ أُمَّةٍ من عِبَادِهِ قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا، فَجَعَلَهُ لها فَرَطًا وَسَلَفًا بين يَدَيْهَا».
(٦) تدريب الراوي (١/٢٨١).
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٧/١٤٢).
(٨) برقم (٣٥٧٠).
(٩) المستدرك على الصحيحين (١/٤٦١).

٣٣- المَتْرُوكُ

٣١- مَتْرُوكُـهُ مَـا وَاحِـدٌ بِـهِ انْفَـرَدْ وَاجْتَمَعُـوا لِـضَعْفِهِ فَهْـوَ كَـرَدْ

وثالث ثلاثيها في قوله: (**مَتْرُوكُهُ**) أي: الحديث (**مَـا**) أي: حـديث (**وَاحِـدٌ**) أي: من الرجال (**بِهِ**) متعلق بقوله (**انْفَرَدْ وَاجْتَمَعُوا**) بمعنى: أجمعوا (**لِضَعْفِهِ**) أي: على ضعفه، (**فَهْوَ كَرَدْ**) بزيادة الكاف، أي: مردود.

فالحديث الذي لا مخالفة فيه، [وراويه][1] متهم بالكذب، بـأن لا يُـروى إلا من جهته، فهو مخالف للقواعد المعلومـة، أو عُـرف بالكـذب في غـير الحـديث النبوي، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو الغفلة؛ يُسمى: المتروك، كحـديث: صـدقة [الدقيقي][2]، عن فرقد، عن مرة، عن أبي بكر، وحديث: عمرو بـن شـمر، عـن جابر الجعفي، عن الحارث، عن علي.

* * *

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ورواية».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الدقيق».

٣٤- المَوْضُوعُ

٣٢- وَالكَـذِبُ المُخْتَلَـقُ المَـصْنُوعُ عَلَى النَّـبِي فَهُـوَ المَوْضُـوعُ

ورابـع ثلاثيهـا في قـوله: (وَالكَـذِبُ) لعـدم مطابقتـه للواقـع، (المُخْتَلَـقُ) المفترى، (المَصْنُوعُ) المنقول (عَلَى النَّبِي) ﷺ، القائـل: «مَـنْ كَـذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّـدًا فَلْيَتَبَـوَّأْ مَقْعَـدَهُ مِـنَ النَّـارِ»[١]، وفي حـديث: «إِنَّ كَـذِبًا عَلَيَّ لَـيْسَ كَكَـذِبٍ عَلَى أَحَدِكُمْ»[٢]، ومن ثم كان الكذب عليه ﷺ كبيرة.

(فَهُوَ) بضم الهاء للوزن، وقد قرأ بذلك ابـن كثـير، وابـن عامـر، وعاصـم، وحمزة، وقرأ به أيضًا ورش عن نافع، (المَوْضُـوعُ) وهو آخر أقسام هذه المنظومـة، وآخره إشارة إلى أنـه لـيس في الحقيقـة بحـديث اصـطلاحًا، بـل بـزعم واضـعه [قاتله][٣] الله، وهو شر الضعيف، وأقبحه، وهو أمر متفق عليه، ويليـه المـتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثـم المقلـوب، ثـم المـضطرب، كـذا رتبـه ابـن حجر[٤].

وقال الخطابي: «شرها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول»[٥].

«وقال الزركشي في «مختصره»: ما ضـعفه لا لعـدم اتـصاله سـبعة أصـناف، شرها: الموضوع، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المنكـر، ثـم الـشاذ، ثـم المعلـل، ثـم المضطرب»[٦].

قال السيوطي: «وهذا ترتيب حسن، وينبغي جعل المتروك قبل المـدرج، وأن

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٥٩).
(٢) هو شطر الحديث الذي قبله عند البخاري (١٢٩١)، ومسلم (٤) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.
(٣) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «قابله».
(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (٢٢٣/١ وما بعدها).
(٥) معالم السنن (٦/١).
(٦) تدريب الراوي (٣٤٨/١).

يُقال فيما ضعفه لعدم اتصاله: شره المعضل، ثم المنقطع، ثم المدلس».

قال: «ثم رأيت شيخنا الشمني نقل قول الجوزقاني[(١)]: المعضل أسوأ حالًا من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالًا من المرسل، وتعقبه بأن ذلك إذا كان الانقطاع في موضع واحد، وإلا فهو يساوي المعضل»[(٢)].

وتحرم رواية الموضوع مع العلم بوضعه في أي معنى كان، سواء الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلا مبيَّنًا، أي: معروفًا ببيان وضعه؛ لحديث مسلم[(٣)] مرفوعًا: «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِين**».

وفي الموضوع مباحث:

الأول:

يُعرف الوضع للحديث بإقرار واضعه أنه وضعه، كحديث فضائل القرآن الآتي اعترف ميسرة[(٤)] بوضعه، واستشكل ابن دقيق العيد الحكم بوضعه باعتراف من ادَّعى وضعه؛ لأن فيه عملًا بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع، قال: «وهذا كاف في رده، لكن ليس بقاطع في كونه موضوعًا، لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه»[(٥)].

قيل: وليس هذا باستشكال منه، إنما هو توضيح وبيان، وهو أن الحكم

(١) هو: أبو عبدالله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهمذاني (ت٥٤٣هـ)، مصنف كتاب الأباطيل وغيره، سمع عبدالرحمن بن حمد الدونى، ويحيي الغضائري، ومحمد بن طاهر المقدسي، وطائفة، وعنه ابن أخته نجيب بن غانم الطيان، وعبدالرزاق الجيلي، وغيرهما. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٣٠٨/٤)، وطبقات الحفاظ (ص٤٧١).

(٢) تدريب الراوي (٣٤٧/١، ٣٤٨).

(٣) في مقدمة صحيحه، باب: وجوب الرواية عن الثقات (٨/١) من حديث المغيرة بن شعبة ﷺ.

(٤) هو: ميسرة بن عبد ربه الفارسي، قال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع المعضلات عن الثقات في الحث على الخير والزجر عن الشر، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار». يُنظر: المجروحين (١١/٣).

(٥) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٢٥).

بالوضع بالإقرار ليس بأمر قطعي موافق لما في نفس الأمر لجواز كذبه في الإقرار على حد ما تقدم أن المراد بالصحيح والضعيف ما هو الظاهر لا في نفس الأمر، ونحا البلقيني في «محاسن الاصطلاح»[١] قريبًا من ذلك.

وكما يُعرف بإقراره يُعرف بما يُنَزَّل منزلة إقراره، قال العراقي: «كأن يُحدث بحديث عن شيخ، ويسأل عن مولده فيذكر تاريخًا يعلم منه وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم [يعترف][٢] بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده ينزل منزلة إقراره بالوضع؛ لأن ذلك الحديث لم يعرف إلا عن ذلك الشيخ، ولا يعرف إلا برواية هذا عنه»[٣]، وكذا مثل الزركشي في «مختصره»[٤].

ويعرف أيضًا بقرينة في الراوي، أو المروي عنه، فقد وضعت أحاديث طويلة يَشهَد بوضعها ركاكةُ لفظها ومعانيها، قال الربيع بن خيثم[٥]: «إن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره»[٦]، وقال ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب»[٧].

قال البلقيني: «وشاهده أن إنسانًا لو خدم إنسانًا سنين، وعرف ما يحب وما يكره، فادَّعى إنسان أنه كان يكره شيئًا يَعْلَمُ ذاك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه»[٨].

---

(١) محاسن الاصطلاح (١/٢٨٢).

(٢) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «يعرف».

(٣) التقييد والإيضاح (ص١٣٢).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/٢٥٦).

(٥) هو: الربيع بن خيثم بن عائذ أبو يزيد الثوري الكوفي (ت٦٥هـ)، أدرك زمان النبي ﷺ وأرسل عنه، وروى عن ابن مسعود، وأبي أيوب الأنصاري، وعمرو بن ميمون، وعنه الشعبي، وإبراهيم النخعي، وهلال بن يساف، وآخرون. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٥٨).

(٦) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٥/٤٥).

(٧) الموضوعات (١/٦٢).

(٨) محاسن الاصطلاح (١/٢٨٣).

وقال ابن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دل على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرَّدَاءَةِ»، قال: «أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك؛ لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب».

قال: «ومما يدخل في قرينة حال المروي ما نقل عن الخطيب، عن أبي بكر بن الطبيب: أن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفًا للعقل، بحيث لا يقبل التأويل، ويلحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافيًا لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، والإجماع القطعي، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا.

ومنها: ما يصرح بتكذيبه رواة جميع المتواتر، أو يكون خبرًا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع، ثم لا ينقله منهم إلا واحد.

ومنها: الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير، وهذا كثير في حديث القصاص، والأخير راجع إلى الركة»[1].

قال السيوطي: «ومن القرائن: كون الراوي رافضيًّا، والحديث في فضائل آل البيت. وقد أشار إلى غالب ما تقدم الزركشي في «مختصره»، فقال: ويعرف -أي: الوضع- بإقرار واضعه، أو من حال الراوي، كقوله: «سمعت فلانًا يقول»، وعلمنا وفاة المروي عنه قبل وجوده، أو من حال المروي بركاكة ألفاظه، حيث تمنع الرواية بالمعنى ومخالفته القاطع، ولم يقبل التأويل أو لتضمنه لما تتوفر الدواعي على نقله، أو لكونه أصلًا في الدين ولم يتواتر كالنص الذي يزعم الرافضة أنه دل على إمامة عليٍّ. قال الزركشي: وهل يثبت بالبينة على أنه وضعه يشبه أن يكون فيه التردد في أن شهادة الزور هل تثبت بالبينة، مع القطع بأنه لا يُعمل به.

وفي «جمع الجوامع» لابن السبكي أخذًا من «المحصول» وغيره: كل خبرٍ أوهم باطلًا ولم يقبل التأويل، فمكذوب أو نقص منه ما يزيل الوهم، ومن المقطوع

---

(١) يُنظر: تدريب الراوي (١/٣٢٥، ٣٢٦).

بكذبه ما نقب عنه من الأخبار، ولم يوجد عند أهله من صدور الرواة وبطون الكتب، وكذا قال صاحب «المعتمد».

قال العز بن جماعة: وهذا قد ينازع في إفضائه إلى القطع، وإنما غايته غلبة الظن.

ولهذا قال القرافي: يشترط استيعاب الاستقراء بحيث لا يبقى ديوان ولا راوٍ إلا وقد كشف أمره في جميع أقطار الأرض، وهو عسر أو متعذر.

وقد ذكر أبو حازم في مجلس الرشيد حديثًا بحضرة الزهري، فقال الزهري: لا أعرف هذا الحديث، فقال: أحفظت حديث رسول الله ﷺ؟ قال: لا، قال: نصفه؟ قال: أرجو، قال: اجعل هذا في النصف الآخر»[١].

وقال ابن الجوزي: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع».

قال: «ومعنى مناقضته [للأصول][٢] أن يكون خارجًا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة»[٣].

ومن أمثلة ما دل على ما وضعه قرينة في الراوي، ما أسنده الحاكم[٤] عن سيف بن عمر التميمي[٥]، قال: «كنت عند سعد بن [طريف][٦]، فجاء ابنه من

(١) تدريب الراوي (١/٣٢٦، ٣٢٧).

(٢) في (أ): «الأصول».

(٣) الموضوعات (١/٦٥).

(٤) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٥٦).

(٥) هو: سيف بن عمر التميمي الأسيدي الكوفي، يروي عن مغيرة، وهشام بن عروة، وعنه محمد بن عيسى، و إسماعيل الهذلي، ضعفه ابن معين وغيره، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات». يُنظر: المجروحين (١/٣٤٥)، الكاشف (١/٤٧٦).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ظريف». وهو: سعد بن طريف الإسكاف الحنظلي الكوفي، يروي عن أبي وائل، ومقسم، وعنه ابن عيينة، وابن علية، قال الذهبي: «شيعي واهٍ ضعفوه». يُنظر: الكاشف (١/٤٢٩).

الكُتَّاب يبكي، فقال: ما لك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا: معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين».

وقيل للمأمون بن أحمد الهروي[1]: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: «حدثنا أحمد بن عبدالله، حدثنا عبدالله بن معدان الأزدي، عن أنس مرفوعًا: يكون من أمتي رجل يُقال له محمد بن إدريس، أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يُقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي»[2].

وقيل لمحمد بن عكاشة الكرماني[3]: إن قومًا يرفعون أيديهم في الركوع، وفي الرفع منه، فقال: «حدثنا المسيب، عن واضح، حدثنا ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أنس مرفوعًا: من رفع يديه في الركوع، فلا صلاة له»[4].

ومن المخالف للعقل ما رواه ابن الجوزي[5] من طريق عبدالرحمن بن زيد [بن][6] أسلم، عن أبيه، عن جده مرفوعًا: «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا، وصلت عند المقام ركعتين». وأسند[7] من طريق محمد بن شجاع البلخي[8]، عن

---

(١) هو: مأمون بن أحمد السلمي أبو عبدالله الهروي، يروي عن أهل الشام ومصر وشيوخ لم يرهم إنما وقعت عنده كتب عن هؤلاء فحدث بها من غير سماع، قال ابن حبان: «كان دجالًا من الدجاجلة». يُنظر: المجروحين (٣/٤٥).

(٢) رواه عنه الحاكم في المدخل إلى الصحيح (ص٢١٥) وقال: «خبيث كذاب يروي عن الثقات».

(٣) هو: محمد بن عكاشة الكرماني، روى عن عبدالرزاق، وغيره، قال أبو حاتم: «سُئل أبو زرعة عنه فقال: قد رأيته، وكتبت عنه، وكان كذابًا». يُنظر: الجرح والتعديل (٨/٥٢).

(٤) رواه عنه الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٥٧) مستدلًا به على كذبه.

(٥) أخبار الحمقى والمغفلين (ص٨٤).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) في الموضوعات (١/٦٤).

(٨) هو: محمد بن شجاع أبو عبدالله الثلجي القاضي البلخي الفقيه الحنفي، قال ابن عدي: «كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبه إلى أصحاب الحديث ليثلبهم به». يُنظر: الكامل (٦/٢٩١).

حسان بن هلال، عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة مرفوعًا: «إن الله خلق الفرس فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه منها». هذا لا يضعه مسلم، والمتهم به محمد بن شجاع، كان زائغًا في دينه، وفيه أبو المهزم قال شعبة: «رأيته لو أعطي درهمًا وضع خمسين حديثًا»[١].

المبحث الثاني:

قد أكثر ابن الجوزي فجمع الموضوعات في نحو مجلدين، وذكر في كتابه كثيرًا مما لا دليل على وضعه، بل هو ضعيف، بل فيه الحسن، بل والصحيح، وأغرب من ذلك أن في «موضوعاته»[٢] حديثًا أخرجه مسلم في «صحيحه»[٣] من طريق أبي عامر العقدي[٤]، عن أفلح بن سعيد[٥]، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَوْشَكَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلَ أَذْنَابِ البَقَرِ»**.

قال ابن حجر: «لم أقف في كتاب « الموضوعات» على شيء حكم عليه بالوضع، وهو في أحد «الصحيحين» غير هذا الحديث، وإنها لغفلة شديدة»[٦]، ثم تكلم عليه وعلى شواهده. قال الذهبي: «ربما ذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» أحاديث حسانًا قوية»[٧].

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٢٦٦).

(٢) الموضوعات (٢/٢٩٢).

(٣) برقم (٢٨٥٧).

(٤) هو: عبدالملك بن عمرو القيسي أبو عامر العقدي البصري (ت٢٠٤هـ)، يروي عن قرة، وعمر بن ذر، وعنه بندار، وعبد، وابن الفرات. يُنظر: الكاشف (١/٦٦٧).

(٥) هو: أفلح بن سعيد القبائي (ت١٥٦هـ)، يروي عن محمد بن كعب، وجماعة، وعنه زيد بن الحباب، والعقدي. يُنظر: الكاشف (١/٢٥٥).

(٦) القول المسدد في الذب عن مسند أحمد (ص٣١).

(٧) تاريخ الإسلام (٤٢/٣٠٠).

وقال السيف بن المجد[(١)]: «صنف ابن الجوزي كتاب «الموضوعات» فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للعقل والنقل، ومما لم يصب فيه إطلاقه للوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد رواتها، كقوله: فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب أو سنة، ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذلك الرجل في [راويه][(٢)]، وهذا عدوان ومجازفة»[(٣)].

«وقال ابن حجر: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدًّا. قال: وفيه من الضرر أنا نظن ما ليس بموضوع موضوعًا، عكس الضرر بـ «مستدرك الحاكم»، فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحًا. قال: ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين؛ فإن الكلام في تساهلهما أعدم الانتفاع بهما، إلا لعالم بالفن؛ لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون وقع فيه التساهل»[(٤)].

قال السيوطي: «وقد اختصرت هذا الكتاب، فعلقت أسانيده، وذكرت منها موضع الحاجة، وأتيت بالمتون وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقبت كثيرًا منها وتتبعت كلام الحفاظ في تلك الأحاديث خصوصًا ابن حجر في تصانيفه، وأماليه، ثم أفردت الأحاديث المتعقبة في تأليف، وذلك أن ابن حجر ألف «القول المسدد في الذب عن المسند»، أورد فيه أربعة وعشرين حديثًا في «المسند»، وهي

---

(١) قبلها في (أ)، و(ب): (أبي)، والصواب حذفها، كما في تاريخ الإسلام (٤٢/٣٠٠)، وهو: سيف الدين أبو العباس أحمد بن المجد عيسى بن الشيخ موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي (ت٦٤٣هـ)، سمع جده، والكندي، وخلقًا، وجمع وصنف، وكان ثقة حافظًا. يُنظر: طبقات الحفاظ (ص٥٠٧).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «رواية».

(٣) تاريخ الإسلام (٤٢/٣٠٠).

(٤) تدريب الراوي (١/٣٢٩، ٣٣٠).

الموضوعات، وانتقدها حديثًا حديثًا، ومنها حديث في «صحيح مسلم»»[(١)]، وهو السابق ذكره.

قال السيوطي: «وذيلت على هذا الكتاب بذيل في الأحاديث التي بقيت في «الموضوعات» من «المسند»، وهي أربعة عشر، مع كلام عليها، ثم ألفت ذيلًا لهذين الكتابين سميته: «القول الحسن في الذب عن السنن»، [أوردت][(٢)] فيه مئة وبضعة وعشرين حديثًا، ليست بموضوعة، منها ما هو في «سنن أبي داود»، وهو أربعة أحاديث، منها حديث صلاة التسبيح، ومنها ما هو في «جامع الترمذي»، وهو ثلاثة وعشرون حديثًا، ومنها ما هو في «سنن النسائي»، وهو حديث واحد، ومنها ما هو في ابن ماجه، وهو ستة عشر حديثًا، ومنها في «صحيح البخاري» رواية حماد بن شاكر[(٣)]، وهو حديث ابن عمر: «كيف بك يا ابن عمر إذا عُمِّرْتَ بين قوم يخبئون رزق سنتهم»، هذا الحديث أورده الديلمي في «مسند الفردوس»، وعزاه للبخاري، وذكر سنده إلى ابن عمر».

قال السيوطي: «ورأيت بخط العراقي أنه ليس في الرواية المشهورة، وأن المزي ذكر أنه في رواية حماد بن شاكر»، فهذا حديث ثان في أحد «الصحيحين»، ومنها ما هو في تأليف البخاري غير الصحيح، كـ«خلق أفعال العباد»، أو تعاليقه في «الصحيح»، أو في مؤلف أطلق عليه اسم «الصحيح» كـ: «مسند الدارمي»، و«المستدرك» و«صحيح ابن حبان»، أو في مؤلف معتبر، كتصانيف البيهقي، فقد [التزم][(٤)] فيها [أن][(٥)] لا يخرج حديثًا يعلمه موضوعًا، ومنها ما ليس في أحد هذه

---

(١) تدريب الراوي (١/٣٣٠).

(٢) في (ب): «أورد».

(٣) هو: حماد بن شاكر بن سوية أبو محمد النسفي (ت٣١١هـ)، حدث عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي عيسى الترمذي، وطائفة، وهو أحد رواة صحيح البخاري عنه، حدث عنه غير واحد. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٥).

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الترمذي أن».

(٥) من «تدريب الراوي» فقط.

أحد هذه الكتب».

قال السيوطي: «وقد حررت الكلام على ذلك حديثًا حديثًا، فجاء كتابًا حافلًا، وقلت في آخره نظمًا:

كِتَابُ الأَبَاطِيلِ لِلْمُرْتَضِي ... أَبِي الفَرَجِ الحَافِظِ المُقْتَدِي
تَضَمَّنَ مَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ ... لِذِي البَصَرِ النَّافِذِ المُهْتَدِي
فَفِيهِ حَدِيثٌ رَوَى مُسْلِمٌ ... وَفَوْقَ الثَّلَاثِينَ عَنْ أَحْمَدِ
وَفَرْدٌ رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي ... رِوَايَةِ حَمَّادٍ المُسْنَدِ
وَعِنْدَ سُلَيْمَان قُلْ أَرْبَعٌ ... وَبِضْعٌ وَعُشْرُونَ فِي التِّرْمِذِي
[وَلِلنَّسَائِيِّ وَاحِدٌ وَابْنُ مَا ... جَهْ سِتَّ عَشْرَةَ إِنْ تَعْدُدِي][1]
وَعِنْدَ البُخَارِيِّ لَا فِي الصَّحِيحِ ... وَلِلدَّارِمِيِّ [الحَبْرِ][2] فِي المُسْنَدِ
وَعِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ وَالحَاكِمِ ... الإِمَامِ وَتِلْمِيذِهِ الجَهْبَذِ
وَتَعْلِيقُ [إِسْنَادِهِمْ][3] أَرْبَعُونَ ... وَخُذْ مِثْلَهَا وَاسْتَفِدْ وَانْقُدِ
وَقَدْ بَانَ ذَلِكَ مَجْمُوعَةً ... وَأَوْضَحْتُهُ لَكَ كَيْ تَهْتَدِي
وَثَمَّ بَقَايَا لِمُسْتَدْرِكٍ ... فَمَا جَمْعُ العِلْمِ فِي مُفْرَدِ»[4]

المبحث الثالث:

الواضعون أقسام بحسب الحامل لهم على الوضع:

القسم الأول:

وضعوه حسبة، أي: احتسابًا للأجر عند الله في زعمهم الفاسد، فقبلت

---

(١) من «تدريب الراوي» فقط.
(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الخبر».
(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «استاذهم».
(٤) تدريب الراوي (١/٣٣٠ - ٣٣٢).

موضوعاتهم ثقة بهم، وركونًا إليهم لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح، ولهذا قال يحي القطان: «ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير»[(١)]، أي: لعدم علمهم بالتفرقة بين ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم، أو لأن عندهم حسن ظن وسلامة صدر، فيحملون ما يسمعوه على الصدق، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب.

ولكن الواضعون منهم وإن خفي حالهم على كثير من الناس، فإنه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده، وقد قيل لابن المبارك: «هذا الأحاديث الموضوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[(٢)]»[(٣)].

ومن أمثلة ما وُضِع حسبة: ما رواه الحاكم[(٤)] بسنده إلى [أبي][(٥)] عمار المروزي[(٦)]: «أنه قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم[(٧)]: من أين لك: عن عكرمة، عن ابن عباس، في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة»، وكان يُقال لأبي عصمة هذا:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٤٤٨/٢)، وابن عبدالبر في التمهيد (٥٢/١)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٣٩/١).

(٢) سورة الحجر، الآية: (٩).

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٣٦).

(٤) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٥٤).

(٥) من «المدخل إلى كتاب الإكليل» فقط، وهو الصواب.

(٦) هو: الحسين بن حريث بن الحسن بن ثابت بن قطبة أبو عمار المروزي الخزاعي (ت٢٤٤هـ)، يروى ابن المبارك، وابن أبي حازم، والفضل بن موسى، وعنه أبو زرعة، ومحمد بن أيوب. يُنظر: الثقات (١٨٧/٨)، والجرح والتعديل (٥٠/٣).

(٧) هو: أبو عصمة نوح بن أبي مريم قاضي مرو (ت١٧٣هـ)، تفقه بأبي حنيفة، وابن أبي ليلى، وأخذ عن حجاج بن أرطاة، وروى عن الزهري، ومحمد بن المنكدر، وعنه نعيم بن حماد، وحبان بن موسى، وسويد، وخلق. قال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال». يُنظر: المجروحين (٤٩/٣)، والكاشف (٣٢٧/٢).

«نوح الجامع»، قال ابن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق»[(١)].

وروى ابن حبان في «الضعفاء»[(٢)] عن ابن مهدي، قال: «قلت [لميسرة][(٣)] بن عبد ربه[(٤)]: من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها».

وكان غلامٌ جليلٌ[(٥)] يتزهد ويهجر شهوات الدنيا، وغُلِّقت أسواق بغداد لموته، ومع ذلك كان يضع الحديث، وقيل له عند موته: حسِّن ظنك، قال: «كيف لا، وقد وضعت في فضل عليٍّ سبعين حديثًا؟»[(٦)].

وكان أبو داود النخعي[(٧)] أطول الناس قيامًا بليل، وأكثرهم صيامًا بنهار، وكان يضع الحديث[(٨)].

---

(١) ذكره المزي في تهذيب الكمال (٦١/٣٠)، وكذا قال الحاكم في المدخل إلى الصحيح (ص٢١٧).

(٢) تاريخ الضعفاء لابن حبان لم أقف عليه مطبوعًا، وقد أخرج هذا الأثر العقيلي في الضعفاء (٢٦٣/٤)، وأبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد (٢٢٢/١٣).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ليسرة».

(٤) هو: ميسرة بن عبد ربه الفارسي ثم البصري، يروي عن الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وعنه مجيب بن غياث، قال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع المعضلات عن الثقات في الحث على الخير والزجر عن الشر، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار». يُنظر: الجرح والتعديل (٢٥٤/٨)، والمجروحين (١١/٣).

(٥) هو: معلى بن عبدالرحمن الواسطي، يروي عن جرير بن حازم، وعبدالحميد بن جعفر، وعنه كردوس، ومحمد بن عبدالملك الدقيقي، قال الدارقطني: «ضعيف كذاب»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، وذهب ابن المديني إلى أنه كان يضع الحديث، وقال أبو زرعة: «ذاهب الحديث». يُنظر: ميزان الاعتدال (٤٧٤/٦).

(٦) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢١٥/٤).

(٧) هو: سليمان بن عمرو بن عبدالله أبو داود النخعي الكوفي، حدث عن سلمة بن دينار، وعبدالملك بن عمير، وسالم الأفطس، وغيرهم، وعنه عمار بن أبي مالك، وبشر السكري، وأبو الربيع الزهراني. قال ابن معين: «كان أكذب الناس»، وقال البخاري: «متروك، رماه قتيبة وإسحاق بالكذب»، وقال يزيد بن هارون: «لا يحل لأحد أن يروي عنه». يُنظر: الضعفاء الكبير (١٣٤/٢).

(٨) أخرجه ابن حبان في المجروحين (٣٣٣/١).

قال ابن حبان: «وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزي[١] من أصلب أهل زمانه في السنة، وأذبهم عنها، وأقمعهم لمن خالفها، وكان مع هذا يضع الحديث»[٢].

وقال ابن عدي: «كان وهب بن حفص[٣] من الصالحين، مكث عشرين سنة لا يكلم أحدًا، وكان يكذب كذبًا فاحشًا»[٤].

تنبيه:

الكَرَّامِيَّة، وهم قوم من المبتدعة نسبوا إلى محمد بن كرام[٥] -بفتح الكاف، والراء المشددة في الأشهر- السجستاني المتكلم، جوزوا وضع الحديث في الترغيب والترهيب دون ما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب، ترغيبًا للناس في الطاعة، وترهيبًا لهم من المعصية، واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث: «من

---

(١) هو: أبو بشر المروزي أبو بشر أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة المروزي الفقيه (ت٣٢٣هـ)، حدث عن محمود بن آدم، وسعيد بن مسعود، والطبقة، ثم زعم أنه سمع من علي بن خشرم، فأنكروا عليه، قال الدارقطني: «كان حافظًا مجردًا في السنة والرد على المبتدعة، لكنه يضع الحديث»، وقال ابن حبان: يضع المتون، ويقلب الأسانيد، لعله قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث، ثم ادعى شيوخا لم يرهم». يُنظر: طبقات الحفاظ (ص٣٣٧).

(٢) المجروحين (١٦١/١).

(٣) هو: وهب بن حفص بن عمرو البجلي الحراني أبو الوليد المحتسب، يروي عن الفريابي، وأبي قتادة، قال ابن حبان: «كان شيخًا مغفلًا يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطئ فيها ولا يفهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد». يُنظر: المجروحين (٧٦/٣).

(٤) الكامل في الضعفاء (٦٩/٧).

(٥) هو: محمد بن كرام السجستاني المتكلم شيخ الكرامية، قال الذهبي: «ساقط الحديث على بدعته، أكثر عن أحمد الجويباري، ومحمد بن تميم السعدي، وكانا كذابين»، قال ابن حبان: «خذل حتى التقط من المذاهب أردأها، ومن الأحاديث أوهاها»، وقال أبو العباس السراج: «شهدت البخاري ودفع إليه كتاب من ابن كرام يسأله عن أحاديث منها: الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعًا: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص»، فكتب أبو عبدالله على ظهر كتابه: من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل». يُنظر: ميزان الاعتدال (٣١٤/٦).

كذب عليَّ متعمِّدًا ليضل الناس ...»[(١)] إلخ، وحمل بعضهم «من كذب عليَّ»، أي: قال: إنه شاعر أو مجنون.

وقال بعض الواضعين: «إنما نكذب له لا عليه»[(٢)].

وقال محمد بن سعيد المصلوب[(٣)] الكذَّاب الوضَّاع: «لا بأس أن يضع له إسنادًا»[(٤)].

وقال بعض أهل الرأي فيما حكى القرطبي: «ما وافق القياس الجلي جاز أن يعزى [إلى النبي][(٥)] ﷺ»[(٦)].

قال النووي: «وهو -أي: وما أشبهه- خلاف إجماع المسلمين الذين يقتدى بهم»[(٧)].

قال السيوطي: «بل بالغ الشيخ أبو محمد الجويني، فجزم بتكفير واضع الحديث»[(٨)].

---

(١) أخرجه البزار في مسنده (٢٦٢/٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٠/١، ٣٧١) من طريق يونس بن بكير، عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود مرفوعًا. قال الطحاوي: «وهذا حديث منكر، وليس أحد يرفعه بهذا اللفظ غير يونس بن بكير، وطلحة بن مصرف ليس في سنه ما يُدْرِكُ به عمرو بن شرحبيل؛ لقدم وفاته، وقد حدثناه من غير حديث يونس بن بكير، وقد دخل فيه بين طلحة وعمرو بن شرحبيل أبو عمار، وهو غريب». وأخرجه الحاكم في المدخل إلى الصحيح (ص٩٧) عن البراء مرفوعًا، وقال: «وهذا حديث واهٍ».

(٢) الموضوعات (٥٨/١).

(٣) هو: محمد بن سعيد المصلوب شامي هالك، يروي عن مكحول ونحوه، وعنه أبو معاوية، وابن عياش، كذبه النسائي، وترك البخاري حديثه. يُنظر: الكاشف (١٧٤/٢).

(٤) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٧١/٤).

(٥) في (ب): «للنبي».

(٦) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١١٥/١).

(٧) التقريب والتيسير (ص٤٦).

(٨) تدريب الراوي (ص٤٧).

القسم الثاني:

وهو مقابل الأول، وضعت الزنادقة جملًا من الأحاديث يفسدون بها الدين، فَبَيَّنَ أمرَها -ولله الحمد- جهابذةُ الحديثِ -بفتح الجيم، جمع: جهبذ بالكسر، وآخره ذال معجمة- أي: نقاده.

روى العقيلي بسنده إلى حماد بن زيد، قال: «وَضَعَتْ الزنادقةُ على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث، منهم: عبدالكريم بن أبي العوجاء، الذي قتل وصلب في زمن المهدي[١]»[٢]، قال ابن عدي: «لما أُخِذ ليُضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال، وأحل فيها الحرام»[٣].

و[كبيان][٤] بن سمعان [النهدي][٥] الذي قتله خالد القسري[٦] وأحرقه بالنار، قال الحاكم: «وكمحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، فروى عن حميد، عن أنس مرفوعًا: «أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله»، وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة، والدعوة إلى [التنبي][٧].

القسم الثالث:

قوم وضعوه انتصارًا لمذهبهم، كالخطابية، والرافضة، وبعض السالمية، روى

---

(١) هو: أبو عبدالله محمد بن أبي جعفر عبدالله المنصور بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس، الخليفة العباسي (ت١٦٩هـ). يُنظر: تاريخ بغداد (٥/٣٩١).

(٢) ضعفاء العقيلي (١/١٤).

(٣) يُنظر: الموضوعات (١/١٥).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «كبيار».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الفهدي».

(٦) هو: خالد بن عبدالله بن يزيد بن أسد البجلي القسري، يروي عن إسماعيل بن أبي خالد وغيره، قال ابن عدي: «أحاديثه كلها لا يُتابع عليها لا إسنادًا ولا متنًا، ولم أر للمتقدمين الذين يتكلمون في الرجال لهم فيه قول، ولعلهم غفلوا عنه، وقد رأيتهم تكلموا في من هو خير من خالد هذا، فلم أجد بدًّا من أن أذكره، وأن أبين صورته عندي، وهو عندي ضعيف». يُنظر: الكامل (٣/١٥).

(٧) كذا في «المدخل إلى الإكليل» (ص٥١، ٥٢)، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «النبي».

ابن حبان في «الضعفاء» بسنده إلى عبدالله بن يزيد المقري: «أن رجلًا من أهل البدع رجع عن بدعته، فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عن من تأخذونه، فإنا كنا إذا رأينا رأيًا، جعلنا له حديثًا»(١).

«وروى الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة، قال: أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث»(٢).

وقال الحاكم: «كان محمد بن القاسم [الطايكاني](٣) من رءوس المرجئة، وكان يضع الحديث على مذهبهم»، ثم روى بسنده عن المحاملي، قال: «سمعت أبا [العيناء](٤) يقول: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك، وأدخلناه [على](٥) بعض الشيوخ ببغداد، فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي؛ فإنه قال: لا يشبه آخر هذا الحديث أوله، وأبى أن يقبله»(٦).

القسم الرابع:

قوم تقربوا لبعض الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق فعلهم وآراءهم، كغياث بن إبراهيم(٧)؛ حيث وضع للمهدي في حديث: «**لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ**»(٨)، فزاد فيه: «أو جناح»، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام،

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٦/١) من طريق ابن حبان.

(٢) تدريب الراوي (٣٣٦/١).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الطانكاي».

(٤) كذا في «المدخل إلى الإكليل»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الصيبا».

(٥) في (أ): «إلى».

(٦) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٥٣).

(٧) هو: غياث بن إبراهيم أبو عبدالرحمن النخعي الكوفي، يروي عن مجالد، وإبراهيم بن أبي عبلة، وعنه محمد بن حمران، وبقية بن الوليد، قال أحمد بن حنبل: «متروك الحديث، ترك الناس حديثه»، وقال ابن معين: «كذاب، ليس بثقة ولا مأمون». يُنظر: الجرح والتعديل (٥٧/٧).

(٨) أخرجه أبو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسائي (٣٥٨٥)، وابن ماجه (٢٨٧٨)، وأحمد (٤٧٤/٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.

فتركها بعد ذلك، وأمر بذبحها، وقال: «أنا حملته على ذلك»، وذكر أنه لما قام قال: «أشهد أن قفاك قفا كذاب»، أسنده الحاكم[(١)]. وأسند عن هارون بن أبي عبيدالله، عن أبيه، قال: «قال المهدي: ألا ما ترى ما يقول فِيَّ مقاتل؟ قال: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس، قلت: لا حاجة لي فيها»[(٢)].

القسم الخامس:

قوم يتكسبون بذلك، ويرتزقون به في قصصهم، كأبي سعيد المدائني[(٣)].

القسم السادس:

قوم امتُحنوا بأولادهم، أو ربائب، أو وراقين، فوضعوا لهم أحاديث، ودسوها عليهم، فحدثوا بها من غير أن يشعروا، كعبدالله بن محمد بن ربيعة القدامي[(٤)]، وكحماد بن سلمة ابتلي بربيبه ابن أبي العوجاء، فكان يدس في كتبه[(٥)].

وكَمَعْمَرٍ[(٦)] كان له ابن أخ رافضي، فدس في كتبه حديثًا عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، قال: «نظر النبي ﷺ إلى عليٍّ، فقال: أنت

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٥٥).
(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٥٦).
(٣) كذا قال السيوطي في «تدريب الراوي» (ص٣٣٧)، وقال العراقي في «شرح التذكرة» (٣٠٩/١): «كأبي سعد المدائني»، وتبعه ابن حجر في لسان الميزان (٥٢/٧) وقال: «ذكره شيخنا في شرح الألفية في من كان يضع الحديث». ولم يذكر له ترجمة.
(٤) هو: عبدالله بن محمد بن ربيعة القدامي من أهل المصيصة، يروي عن مالك، وإبراهيم بن سعد، وعنه أهل الثغر، قال ابن حبان: «كان تُقلب له الأخبار فيجيب فيها ... لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار، ولعله أقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثًا فحدث بها كلها، وعن إبراهيم بن سعد الشيء الكثير». يُنظر: المجروحين (٣٩/٢).
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٦٠/٢).
(٦) هو: معمر بن راشد أبو عروة الأزدي مولاهم (ت١٥٣هـ)، يروي عن الزهري، وهمام، وعنه غندر، وابن المبارك، وعبدالرزاق، قال أحمد بن حنبل: «لا تضم معمرًا إلى أحد إلا وجدته يتقدمه، كان من أطلب أهل زمانه للعلم». يُنظر: الكاشف (٣٨٢/٢).

سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، ومن أحبك فقد أحبني، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، والويل لمن أبغضك بعدي»[(١)]، فحدث به عبدالرزاق [عن][(٢)] معمر، وهو باطل كما قال ابن معين[(٣)].

القسم السابع:

قوم يلجئون إلى إقامة دليل على ما أفتوا به بآرائهم، فيضعون، وقيل: «إن الحافظ أبا الخطاب ابن دحية[(٤)] كان يفعل ذلك»، وكأنه الذي وضع الحديث في قصر المغرب[(٥)].

القسم الثامن:

قوم يقلبون سند الحديث ليستغرب فيرغب في سماعه منهم، كابن أبي [حية][(٦)]، وحماد النصيبي، وبهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب[(٧)].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١٣٨/٣) من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري، به.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بن».

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١٩٢/١).

(٤) هو: عمر بن الحسن أبو الخطاب بن دحية الأندلسي المحدث (ت٦٣٣هـ)، متهم في نقله مع أنه كان من أوعية العلم، سمع بالأندلس ابن بشكوال، وابن المجاهد، وابن الجد، وابن زرقون، وطبقتهم، وسمع بمصر من البوصيري وطبقته، وسمع معجم الطبراني كله من الصيدلاني، وحدث بالموطأ وسمعه منه أبو عمرو بن الصلاح. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٤٢٠/٤).

(٥) قال العيني في عمدة القاري (١٣٧/٧): «قال شيخنا زين الدين -رحمه الله-: بلغني أن الملك الكامل سأل الحافظ أبا الخطاب بن دحية عن المغرب هل تقصر في السفر؟ فأجابه بأنها تقصر إلى ركعين، فأنكر عليه ذلك، فروى حديثًا بسنده فيه قصر المغرب إلى ركعتين، ونسب إلى أنه اختلقه، فالله أعلم هل يصح وقوعه في ذلك؟! وما أظنه يقع في مثل هذا، إلَّا أنه اتُّهِم».

(٦) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «دحية». تقدمت ترجمته.

(٧) هو: أصرم بن حوشب الهمداني الخراساني، يروي عن زياد بن سعد وغيره، وعنه الحسن بن أبي الربيع، قال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات»، وقال ابن معين: «كذاب خبيث». يُنظر: =

القسم التاسع:

قوم دعتهم حاجة إليه فوضعوه في الوقت كما سبق عن سعد بن [طريف][(١)]، و[محمد][(٢)] بن عكاشة، ومأمون الهروي.

تتمة: الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة: ابن أبي يحيى[(٣)] بالمدينة، والواقدي[(٤)] ببغداد، ومقاتل[(٥)] بخراسان، ومحمد بن [سعيد][(٦)] المصلوب بالشام.

المبحث الرابع:

ربما أسند الواضع كلامًا لنفسه كأكثر الموضوعات، أو لبعض الحكماء أو الزهاد، أو الإسرائيليات، كحديث: «المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء»، لا أصل له من كلام النبي ﷺ، بل هو من كلام بعض الأطباء، قيل: «إنه الحارث بن كلدة[(٧)] طبيب العرب».

=
المجروحين (١/١٨١).

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «طريق».

(٢) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و (ب): «مأمون». تقدمت ترجمته.

(٣) هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحي الأسلمي (ت١٨٤هـ)، كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه، وتركه يحي القطان وابن مهدي، وذكر ابن الجوزي أنه كان يضع الحديث جوابًا لسائله، وذكر له حديثًا وضعه، ونقل عن النسائي أنه وضاع. يُنظر: المجروحين (١/١٠٥)، والموضوعات (١/١٩).

(٤) هو: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم الواقدي قاضي بغداد (ت٢٠٧هـ)، اتهم بالوضع، وقال ابن حبان: «كان يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات المعضلات، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك». يُنظر: الجرح والتعديل (٨/٢٠)، والمجروحين (٢/٢٩٠).

(٥) هو: مقاتل بن سليمان أبو الحسن الخراساني مولى الأزد أصله من بلخ وانتقل إلى البصرة وبها مات، قال ابن حبان: «كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان شبيهًا يشبه الرب بالمخلوقين، وكان يكذب مع ذلك في الحديث». يُنظر: المجروحين (٣/١٤).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «سعد».

(٧) هو: الحارث بن كلدة بن عمرو بن أبي علاج، كان طبيب العرب، وكان النبي ﷺ يأمر من كانت به علة أن يأتيه فيسأله عن علته، قال أبو حاتم: «ولم يصح له إسلام». يُنظر: الطبقات الكبرى
=

ومثله العراقي في «شرح الألفية»[١] بحديث: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»، قال: «فإنه إما من كلام مالك بن دينار، كما رواه ابن أبي الدنيا في «مكائد الشيطان»[٢] بإسناده إليه، أو من كلام عيسى بن مريم، كما رواه البيهقي في «الزهد»[٣]، ولا أصل له من حديث النبي ﷺ، إلا من مراسيل الحسن البصري كما رواه البيهقي في «شعب الإيمان»[٤]، ومراسيل الحسن عندهم شِبْهُ الريح».

وقال ابن حجر: «إسناده إلى الحسن حسن، ومراسيله أثنى عليها أبو زرعة وابن المديني، فلا دليل على وضعه»[٥]. قال السيوطي: «والأمر كما قال»[٦].

المبحث الخامس:

ربما وقع الراوي في شبه الوضع غلطًا منه لغير قصد، فليس بموضوع حقيقة، بل هو بقسم المدرج أولى كما ذكره ابن حجر في «شرح النخبة»[٧]، قال: «بأن يسوق الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلامًا من عند نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك متن الإسناد فيرويه كذلك، كحديث رواه ابن ماجه[٨] عن إسماعيل بن محمد الطلحي[٩]، عن ثابت بن موسى الزاهد[١٠]، عن شريك، عن

=
(٥٠٧/٥)، والجرح والتعديل (٨٧/٣).

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٣١٥/١).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من مكائد الشيطان لابن أبي الدنيا.

(٣) الزهد الكبير (ص١٣٤).

(٤) شعب الإيمان (٣٣٨/٧).

(٥) تدريب الراوي (٣٣٩/١).

(٦) المرجع السابق.

(٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١١٥).

(٨) برقم (١٣٣٣).

(٩) هو: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الطلحي (ت٢٣٢هـ)، يروي عن أسباط بن محمد وطبقته، وعنه ابن ماجة، ومطين، مختلف فيه. يُنظر: الكاشف (٢٤٩/١).

(١٠) هو: ثابت بن موسى الضبي العابد الضرير (ت٢٢٩هـ)، كوفي يروي عن سفيان، وشريك، وعنه
=

الأعمش، عن سفيان، عن جابر مرفوعًا: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار».

قال الحاكم: «دخل ثابت على شريك وهو يقول: حدثنا الأعمش، عن سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر[١] إلى ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وقصد بذلك [ثابتًا][٢] لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به»[٣].

وقال ابن [حبان][٤]: «إنما هو قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش عن سفيان، عن جابر: «**يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ**»[٥]، فأدرجه ثابت في الخبر، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء، وحدثوا به عن شريك»[٦]، كعبدالحميد بن بحر[٧]، وعبدالله بن شبرمة، وإسحاق بن بشر الكاهلي[٨]، وجماعة آخرين.

=

ابن أبي غرزة، ومطين، قال ابن حبان: «كان يخطىء كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد». يُنظر: المجروحين (١/٢٠٧)، والكاشف (١/٢٨٣).

(١) كتب بجوارها في حاشية (ب): «أي: شريك».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ثابت».

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٦٣).

(٤) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و (ب): «أبي حاتم».

(٥) أخرجه البخاري (١١٤٢)، ومسلم (٧٧٦) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٦) المجروحين (١/٢٠٧).

(٧) هو: عبدالحميد بن بحر أبو الحسن العسكري الكوفي، سكن البصرة، قال ابن حبان: «يروي عن مالك وشريك والكوفيين مما ليس من أحاديثهم، كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به بحال». يُنظر: المجروحين (٢/١٤٢)، والكامل لابن عدي (٥/٣٢٢).

(٨) هو: إسحاق بن بشر الكاهلي أبو حذيفة القرشي، أصله من بلخ، ومنشأه ببخارى، سكن بغداد مدة، قال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات ... لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب فقط». يُنظر: المجروحين (١/١٣٥).

المبحث السادس:

من جملة الموضوع الحديث المروي عن أُبَيِّ بن كعب مرفوعًا في فضل القرآن سورة سورة، من أوله إلى آخره، فعن المؤمل بن إسماعيل[١]، قال: «حدثني به شيخ، فقلت للشيخ: من حدثك؟ فقال: حدثني رجل بالمدائن وهو حي، فصرت إليه، فقلت: من حدثك؟ فقال: حدثني شيخ بواسط وهو حي، فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بعبادان، فصرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتًا، فإذا فيه قوم من المتصوفة معهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ من حدثك؟ فقال: لم يحدثني أحد، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن»[٢].

قال السيوطي:«ولم أقف على تسمية هذا الشيخ، إلا أن ابن الجوزي أورده في «الموضوعات» من طريق [بزيع بن حسان][٣]، عن علي بن [زيد][٤] بن جدعان[٥]،

---

(١) هو: مؤمل بن إسماعيل البصري العمري مولاهم (ت٢٠٦هـ)، يروي عن عكرمة بن عمار، وشعبة، وسفيان، وعنه أحمد، ومؤمل بن إهاب، قال أبو حاتم: «صدوق شديد في السنة كثير الخطأ»، وقيل: دفن كتبه وحدث حفظًا فغلط. يُنظر: الكاشف (٣٠٩/٢).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص٤٠١)، والموضوعات (١٧٣/١ - ١٧٥).

(٣) هذا هو الصواب، وفي «الموضوعات»: «بديع بن حبان»، وفي «تدريب الراوي»: «بزيغ بن حسان»، وفي (أ) و(ب): «بزيغ بن حبان». وهو: بزيع بن حسان الخصاف أبو الخليل البصري، يروي عن هشام بن عروة، ومحمد بن واسع أحاديث موضوعة، وعنه عبدالرحمن بن المبارك العيشي، قال ابن حبان: «يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة كأنه المتعمد لها». يُنظر: المجروحين (١٩٩/١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٣٨/١).

(٤) كذا في «الموضوعات»، وهو الصواب، وفي (أ) و (ب): «يزيد».

(٥) هو: علي بن زيد بن جدعان التيمي البصري (ت١٣١هـ)، سمع سعيد بن المسيب وجماعة، وعنه شعبة، وزائدة، وابن علية، وغيرهم، قال الدارقطني: «لا يزال عندي فيه لين». يُنظر: الكاشف (٤٠/٢).

وعطاء بن أبي ميمونة[١]، عن زر بن حبيش[٢]، عن أُبَيٍّ، وقال: «الآفة من [بزيع][٣]»، ثم أورده من طريق مخلد بن عبدالواحد[٤]، عن عليٍّ، وعطاء، وقال: «الآفة فيه من مخلد»، فكأن أحدهما وضعه والآخر سرقه، وكلاهما سرقه من ذلك الشيخ الواضع، قال النووي[٥] كابن الصلاح[٦]، وقد أخطأ من ذكره -أي: حديث فضل السور- من المفسرين في تفسيره».

قال السيوطي: «كالثعلبي[٧]، والواحدي[٨]، والزمخشري[٩]، والبيضاوي»[١٠].

قال العراقي: «لكن من أبرز إسناده كالأولين فهو أبسط لعذره؛ إذ أحال

---

(١) هو: عطاء بن أبي ميمونة أبو معاذ البصري (ت١٣٠هـ)، يروي عن عمران بن حصين، وجابر بن سمرة، وأنس، وعنه ابناه روح وإبراهيم، وشعبة، وخلق، وثقه ابن معين، وقال: «هو وابنه قدريان»، وحديثه في الصحيحين. يُنظر: ميزان الاعتدال (٩٦/٥).

(٢) هو: زر بن حبيش أبو مريم الأسدي (ت٨٢هـ)، أدرك الجاهلية، سمع عمر، وعليًّا، وعنه عاصم ابن أبي النجود، وأبو إسحاق الشيباني. يُنظر: الكاشف (٤٠٢/١).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و (ب): «بزيغ».

(٤) هو: مخلد بن عبدالواحد أبو الهذيل البصري، يروي عن البصريين، وعلي بن زيد بن جدعان، وغيره، وعنه المكي بن إبراهيم، وغيره، قال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، ينفرد بأشياء مناكير لا تشبه حديث الثقات، فبطل الاحتجاج به». يُنظر: المجروحين (٤٣/٣).

(٥) التقريب والتيسير (ص٤٧).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠٠).

(٧) هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، صاحب التفسير المشهور، والعرائس في قصص الأنبياء، روى عن أبي طاهر محمد بن الفضل بن خزيمه، وأبي محمد المخلدي، وجماعة، أخذ عنه الواحدي. يُنظر: طبقات المفسرين للسيوطي(ص٢٨).

(٨) هو: علي بن أحمد به محمد بن علي أبو الحسن الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨هـ)، لازم أبا إسحاق الثعلبي، وأخذ العربية عن أبي الحسن القُهُنْدزي، وأخذ اللغة عن أبي الفضل أحمد العروضي، وعنه أحمد الأرغياني، وعبدالجبار الخواري، وطائفة. يُنظر: طبقات المفسرين (ص٧٨).

(٩) هو: محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي النحوي اللغوي المتكلم المعتزلي المفسر (٥٣٨هـ)، قدم بغداد، وسمع من أبي الخطاب بن البطر وغيره، وحدث وأجاز للسلفي، وزينب الشعرية. يُنظر: طبقات المفسرين (ص١٢٠).

(١٠) تدريب الراوي (٣٤١/١).

ناظره على الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز السكوت عليه، وأما من لم يبرز سنده، وأورده بصيغة الجزم فخطؤه أفحش»[١].

فوائد

الأولى:

من الباطل -أيضًا- في فضائل القرآن سورة سورة: حديث ابن عباس، وضعه ميسرة[٢] كما مرَّ، وحديث أبي أمامة الباهلي أورده الديلمي من طريق سلام بن سليم المدائني[٣]، عن هارون بن كثير[٤]، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عنه[٥].

الثانية:

ورد في فضل السور متفرقة أحاديث بعضها صحيح، وبعضها ضعيف ليس بموضوع، فلا يتوهم أنه لم يصح في فضل السور شيء، خصوصًا مع قول

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (ص٣١٢، ٣١٣).

(٢) فقد روى عن عمر بن سليمان الدمشقي، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أسري بي إلى السماء أريت فيها عجائب من خلق، ومن ذلك الذي رؤيت في سماء الدنيا: ديكًا له زغب أخضر، وريش أبيض، بياض ريشه كأشد بياض رأيتها قط...». أورده ابن حبان مع ترجمته في المجروحين (١١/٣).

(٣) هو: سلام بن سليم بن سوار المدائني، روى عن أبي عمرو بن العلاء، ومغيرة بن مسلم، وقيس ابن الربيع، وعنه هشام بن عمار، وغيره. قال ابن عدي: «هو عندي منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي». يُنظر: الكامل لابن عدي (٣٠٩/٣)، والجرح والتعديل (٢٥٩/٤).

(٤) هو شيخ مجهول، سمع زيد بن أسلم، وعنه سلام بن سليم، كذا قال ابن عدي، وأبو حاتم الرازي. يُنظر: الكامل (١٣٧/٧)، والجرح والتعديل (٩٤/٩).

(٥) وهو ما رُوي من الطريق المذكور عن أبي أمامة، عن أُبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «علّموا أرقاءكم سورة يوسف، فإنه أيّما مسلم تلاها وعلّمها أهله وما ملكت يمينه هوّن الله عليه سكرات الموت، وأعطاه القوّة أن لا يحسد مسلمًا». رواه الثعلبي في تفسيره (١٩٦/٥). قال ابن كثير في تفسيره (٤٦٧/٢): «وهذا من هذا الوجه لا يصح؛ لضعف إسناده بالكلية».

الدارقطني: «أصح ما ورد في فضائل القرآن: فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾»[١].

قال السيوطي: «ومن طالع كتب السنن والزوائد عليها، وجد من ذلك شيئًا كثيرًا، وتفسير الحافظ عماد الدين بن كثير أجل ما يُعتمد عليه في ذلك؛ فإنه أورد غالب ما جاء في ذلك مما ليس بموضوع، وإن فاته أشياء، وقد جمعت في ذلك كتابًا لطيفًا سميته: حمائل الزهر في فضائل السور».

قال السيوطي: «واعلم أن السور التي صحت الأحاديث في فضلها: الفاتحة، والزهراوان -أي: البقرة وآل عمران- والسبع الطوال مجملًا، والكهف، ويس، والدخان، والملك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص -يعني: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾- والمعوذتان، وما عداها لم يصح فيه شيء»[٢].

والمراد بالسبع الطوال: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال مع براءة، فقد عدهما بعضهم سورة، وقيل غير ذلك.

الثالثة:

قال السيوطي: «من الموضوع أيضًا أحاديث الأرز والعدس والباذنجان والهريسة، وفضائل من اسمه محمد وأحمد، وفضل أبي حنيفة، وعين سلوان وعسقلان، [إلا حديث][٣] أنس الذي في «مسند أحمد»[٤]، على ما قيل فيه من

---

(١) يُنظر: الأذكار للنووي (ص١٤٨)، وتدريب الراوي (٣٤١/١).

(٢) تدريب الراوي (٣٤١/١، ٣٤٢).

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الأحاديث».

(٤) وهو ما روي في المسند (٢٢٥/٣) عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «عَسْقَلَانُ أَحَدُ الْعَرُوسَيْنِ، يُبْعَثُ منها يوم الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عليهم ...». قال ابن الجوزي في الموضوعات (٣٦٠/١): «جميع طرقه تدور على أبي عقال، واسمه هلال بن يزيد بن يسار، قال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة ما حدث بها قط، لا يجوز الاحتجاج به بحال». وفي ترجمة أبي عقال أورده ابن عدي في الكامل (١١٨/٧) من رواية جماعة عنه، وقال: «غير محفوظ».

[النكارة][(١)]، ووصايا عليٍّ وضعها حماد بن عمرو النصيبي، ووصيته في الجماع وضعها إسحاق بن نجيح الملطي[(٢)]، ونسخة العقل وضعها داود بن المحبر، وأوردها الحارث بن أسامة في «مسنده»[(٣)]، وحديث القس بن ساعدة أورده البزار في «مسنده»[(٤)]، والحديث الطويل عن ابن عباس في الإسراء أورده ابن [مردويه][(٥)] في «تفسيره»، وهو نحو كراسين، ونسخ ستة رووا عن أنس وهم: أبو هدبة، ودينار، و[يغنم][(٦)] بن سالم، والأشج، وخراش، ونسطور[(٧)]»[(٨)]، والله تعالى أعلم.

---

(١) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «البكارة».

(٢) هو: إسحاق بن نجيح أبو صالح الملطي، يروي عن عطاء الخراساني، وعباد بن راشد، وعنه عيسى ابن أبي فاطمة، وعلي بن هاشم بن مرزوق، قال الإمام أحمد: «من أكذب الناس يحدث عن النبي ﷺ برأي أبي حنيفة»، وقال ابن معين: «من المعروفين بالكذب ووضع الحديث». يُنظر: الكامل لابن عدي (٣٢٩/١)، والجرح والتعديل (٢٣٥/٢).

(٣) مسند الحارث (٣٠٩/١).

(٤) كما في كشف الأستار (٢٨٦/٣)، وهو ما روي عن ابن عباس قال: «قدم وفد عبدالقيس على رسول الله ﷺ، فقال: أيكم يعرف القس بن ساعدة الإيادي؟ فقالوا: كلنا يا رسول الله نعرفه، قال: فما فعل؟ قالوا: هلك...».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مرويه». وهو: أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (٤١٠هـ)، صاحب التفسير والتاريخ والمستخرج على البخاري، روى عن أبي سهل بن زياد القطان، وميمون بن إسحاق، وعبد الله بن إسحاق الخراساني، وعنه ابن منده، وأبو الخير محمد بن أحمد، ومحمد بن شكرويه. يُنظر: تذكرة الحفاظ (١٠٥٠/٣).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و (ب): «نعيم».

(٧) هو: نسطور الرومي، وقيل: جعفر بن نسطور، قال الذهبي: «هالك، أو لا وجود له أبدًا». وقال ابن حجر: «أحد الكذابين، زعم أنه عاش بعد النبي ﷺ أكثر من ثلاثمائة سنة، روى حديثه خطيب الموصل عبدالله بن أحمد الطوسي، عن أبي المظفر ميمون بن محمود، عن إبراهيم بن إسحاق المرغيناني، حدثنا أبو القاسم الحكيم، حدثنا نسطور الرومي، فقال: سقط سوط رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فنزلت ومسحته ورفعته إليه، فقال لي: مد الله في عمرك». يُنظر: ميزان الاعتدال (١٨/٧)، والإصابة (٥٠٧/٦).

(٨) تدريب الراوي (٣٤٣/١).

الخَاتِمَةُ

٣٣- وَقَـدْ أَتَـتْ كَالجَـوْهَرِ المَكْنُـونِ سَـمَّيْتُهَا مَنْظُومَـةَ الْبَيْقُـونِي
٣٤- فَـوْقَ ثَلَاثِـينَ بِـأَرْبَعٍ أَتَـتْ أَقْـسَامُهَا ثُـمَّ بِخَـيْرٍ كَمُلَـتْ

ولما حقق الله للناظم مرامه، وبلغه من تمام هذه المنظومة ما رامه، أشار لتحقيق ذلك بقوله: (وَقَدْ أَتَتْ) أي: جاءت مجازًا عن مجيء الناظم بها؛ إذ هو في الحقيقة عين سببها، وكان [مجيئها][1] المجازي حال كونها (كَالجَوْهَرِ) في النفاسة وغلو القيم، (المَكْنُونِ) في صدفه تشبيهًا لها به للاحتياج في إظهار معانيها إلى علو الهمم.

وبحمد الله كشف هذا الشرح نقابها، وأماط عن الطلاب حجابها، وعلى الخُطَّابِ جلاها، بعد أن وضحها وجلاها، وزاد في تزينتها وحلاها، لما بدقائق الحقائق حلاها، فعسى أن يرزق مزيد القبول، عند الحق والخلق الكمل العدول، الذين ليس لهم عن الإنصاف عدول.

وأشار لتسميتها بقوله: (سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي) لعلها نسبة إلى [البيقون][2]، وهي قرية في إقليم أذربيجان قريب من الأكراد، والتحقيق كما أفاده العلامة ابن حجر الهيتمي: أن أسماء الكتب -أي والمقدمات- من حيز علم الجنس [لا اسمه][3]، وإن صح اعتباره، خلافًا لمن زعمه، وأن أسماء العلوم من حيز علم الشخص.

فائدة: اسم الجنس: ما وضع للماهية من [حيث][4] هي هي، وعلم الجنس:

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «محيها».
(٢) في (ب): «المبيقون».
(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «لاسمه».
(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «حديث».

ما وضع لها باعتبار حضورها في الذهن، والنكرة: ما وضع لها مع اعتبار عدم التعيين، والمعرفة: ما وضع لها مع اعتباره معها، فاسم الجنس مقوم لهذه الأمور، وموجود في ضمن علم الجنس، والنكرة والمعرفة، فإن قيدته بالحضور الذهني صار علمًا للجنس، وإن قيدته بعدم التعيين صار نكرة، وإن قيدته بالتعيين صار معرفة، فاسم الجنس موضوع للكل الطبيعي، والتعريف والتنكير زائدان على نفس المفهوم، فالتعريف يحصل بأداته له.

وأشار لعدة أقسامها بقوله: (فَوْقَ) أي: أكثر من (ثَلَاثِينَ) قسمًا (بِأَرْبَعٍ) أي: بأربعة، وحذف التاء للوزن مع أنه إذا لم يذكر المعدود كما هنا يجوز تذكير العدد وتأنيثه، ففي الحديث: «وأتبعه ستًّا- وفي رواية: «بستٍّ» - من شوال»، وحذف المميز للثلاثين للعلم به من فاعل (أَتَتْ)، وهو: (أَقْسَامُهَا) أي: أقسام الحديث، أي: أنواعه المذكورة فيها، وفي عدها أربعة وثلاثين يجعل المتفق والمفترق، والمختلف والمؤتلف، أربعة تسامح؛ إذ الأولان نوع واحد، وكذا الأخيران، كما في كتاب ابن الصلاح، و«الإرشاد» و«التقريب» للنووي، إلا أن يكون سقط من النظم نوعان، أو أراد عدد أبياتها لا الأنواع، والله تعالى أعلم.

و«فوق» مع ما تعلق به حالٌ من «أقسامها»، أي: أتت أقسامها حال كونها فوق الثلاثين من الأقسام بأربع منها، ومن الحكم في اقتصاره فيها على هذا العدد الإشارة إلى أنه دل بها الطالب على ما قصد، وذلك بالحساب الجملي، [فروَّى][(١)] الله الولي، وثرى مضجعه بالغيث الولي.

(ثُمَّ) بتمام الأقسام التي قصدها الناظم (بِخَيْرٍ) من الله جسيم؛ لما دل عليه التنوين من التفخيم، وهو متعلق بقوله: (كَمُلَتْ) بتثليث الميم، أي: المنظومة، أو أنواع علوم الحديث التي قصد ذكرها لا كلها؛ إذ هي كثيرة ذكرت المتيسر منها في هذه الخاتمة، وأرجو من الله -سبحانه- حسن الخاتمة.

---

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «فروض».

فمن أنواعه: المصحف، وهو ما تغير بنقط الحروف أو حركاتها أو سكناتها، كحديث جابر: «رُمِيَ أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أكحله»[(١)] صحفه غندر فقال: «أَبِي» بالإضافة، وإنما هو أُبَي بن كعب؛ لأن أبا جابر استشهد قبل ذلك في أحد.

ويدخل فيه: المحرف أيضًا، وقد جمع الدارقطني في كتاب «التصحيف» كل ما وقع للعلماء منه، حتى في القرآن، ومن ذلك: أن عثمان بن أبي شيبة قرأ على أصحابه في «التفسير»: «جعل السفينة في رحل أخيه»، فقيل له: «إنما هو ﴿**جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ**﴾[(٢)]، فقال: أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم، وقرأ عليهم أيضًا في تفسير ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ**﴾[(٣)]، فقالها: «الـم»، يعني: كأول البقرة»[(٤)].

ومنها: الناسخ والمنسوخ، وكان للشافعي فيه اليد الطولى، والسابقة الأولى، قال ابن حنبل: «ما عرفنا المجمل من المفسر، ولا ناسخ الحديث من منسوخه، حتى جالسنا الشافعي»[(٥)].

ويعرف النسخ بتنصيص الشارع عليه، كحديث بريدة مرفوعًا: «**كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوهَا**»[(٦)]، أو بجزم الصحابي بالتأخر، كقول جابر في «السنن»: «كان آخر الأمرين من النبي ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»[(٧)]، أو بالتأريخ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٧).

(٢) سورة يوسف، الآية: (٧٠).

(٣) سورة الفيل، الآية: (١).

(٤) ذكره المزي في تهذيب الكمال (٤٨٦/١٩)، وعزاه إلى كتاب «التصحيف وأخبار المصحفين» للدارقطني.

(٥) أخرجه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص٣).

(٦) أخرجه مسلم (٩٧٧) من حديث بريدة ﷺ.

(٧) أخرجه أبو داود (١٩٣)، والنسائي (١٨٥)، وابن خزيمة (٢٨/١)، وابن حبان (٤١٦/٣)، والبيهقي في الكبرى (١٥٥/١).

فإن لم يُعرف، فإن أمكن ترجيح بوجه من وجوه الترجيحات متنًا أو سندًا لكثرة الرواة وصفاتهم تعيَّن المصير إليه، وإلا فيُجمع بينهما، فإن لم يمكن توقف عن العمل.

ومنها: **المختلف**، بأن يوجد حديثان متضادان في المعنى بحسب الظاهر فيُجمع بينهما بما ينفي التضاد، كحديث: «**لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ**»[(١)]، مع حديث: «**فِرَّ مِنَ الأَجْذَمِ**»[(٢)]، وقد جُمع بينهما بأن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن جعل الله -تعالى- مخالطة المريض للصحيح سببًا لإعدائه، وقد يتخلف.

وأول من تكلم في المختلف الإمام الشافعي، ولم يفرده بالتأليف بل ذكر منه جملة في «الأم»[(٣)] نبه بها على الجمع في ذلك، ثم صنف فيه ابن قتيبة، ثم ابن جرير، والطحاوي كتابه «مشكل الآثار»، وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلامًا فيه حتى قال: «لا [أعرف][(٤)] حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني لأؤلف بينهما»[(٥)].

ومنها: **رواية الآباء عن الأبناء**، وللخطيب فيه كتاب، ومن أمثلته: رواية العباس عن [ابنه][(٦)] الفضل: «أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة»[(٧)].

ومنها: **رواية الأكابر عن الأصاغر**، والأصل فيها رواية النبي ﷺ عن تميم

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) هو الشطر الأخير من حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (٥٧٠٧)، ولفظه: «**لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ**».

(٣) وطُبع مفردًا باسم: «اختلاف الحديث».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (ب): «عرف»، وليست في (أ).

(٥) أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٤٣٢).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أبيه».

(٧) أخرجه أبو الشيخ في أحاديث أبي الزبير (ص١٨٣)، وذكره ابن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد (١١٣/٢) برقم (٤٢٧٢) وقال: «تفرد به رجاء بن المرجي».

حديث الجساسة، وهو عند مسلم[١]، وروايته ﷺ عن مالك بن مزرد -وقيل: «ابن مرارة»، وقيل: «ابن مرة»- الرهاوي، فيما أخرجه ابن منده في «الصحابة» بسنده عن زرعة بن سيف بن ذي يزن: «أن النبي ﷺ كتب إليه كتابًا أن مالك بن مزرد الرهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقاتلت المشركين، فأبشر بخير ...» الحديث[٢].

ومنها: **رواية الأبناء عن الآباء**، ولأبي [نصر][٣] الوائلي فيه كتاب، ويدخل فيه **رواية الابن عن أبيه عن جده**، وأكثر ما انتهت الآباء فيه إلى أربعة عشر أبًا.

ومنها: **السابق واللاحق**، وللخطيب فيه كتاب حسن سماه: «السابق واللاحق»، وهو ما اشترك في الرواية عنه اثنان متقدم ومتأخر، تباين وقت وفاتهما تباينًا شديدًا، فحصل بينهما أمد بعيد، وإن كان المتأخر غير معدود من معاصري الأول طبقة.

ومن أمثلة ذلك: أن البخاري حدث عن تلميذه أبي العباس السراج[٤] بأشياء في «تاريخه»[٥] وغيره، ومات سنة ست وخمسين ومئتين، وآخر من حدث عن السراج بالسماع أبو الحسين الخفاف[٦]، ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة.

---

(١) برقم (٢٩٤٢).

(٢) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (ص٢٦٠)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٥٢٩/٥)، وذكره ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (٤٦/١٢) وعزاه إلى ابن منده في «معرفة الصحابة» في ترجمة زرعة بن سيف بن ذي يزن.

(٣) كذا في «تدريب الراوي»، وهو الصواب، وفي (أ) و (ب): «فضل».

(٤) هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن عبد الله أبو العباس السراج النيسابوري (ت٣١٣هـ)، سمع قتيبة بن سعيد، وابن راهويه، والحسن بن عيسى، وهناد بن السري، وخلقًا كثيرًا، وعنه البخاري، ومسلم، وأبو حاتم الرازي. يُنظر: تاريخ بغداد (٢٤٨/١).

(٥) التاريخ الكبير (٣٢٠/٣).

(٦) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر أبو الحسين بن أبي نصر النيسابوري الخفاف، مسند خراسان، سمع أبي العباس السراج وأقرانه، وعنه الحاكم، وابن حسكويه، وعبدالكريم بن هوازن. يُنظر: تاريخ الإسلام (٣١٣/٢٧).

ومنه أن الحافظ السلفي، سمع منه أبو علي البرداني[1] أحد مشايخه حديثًا رواه عنه ومات على رأس الخمس مئة، ثم كان آخر أصحابه بالسماع سبطه أبو القاسم عبدالرحمن بن مكي[2]، وكانت وفاته سنة خمسين وست مئة. ومن فوائده تقرير حلاوة الإسناد في القلوب.

ومن الأنواع: رواية الأخوة والأخوات، وصنف فيه علي بن المديني، ثم النسائي، ثم السراج، وغيرهم، كمسلم، وأبي داود، ومن فوائده أن لا يظن من ليس بأخ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب.

فمن أمثلة الاثنين: هشام وعمرو ابنا العاص، وزيد ويزيد ابنا ثابت.

ومن الثلاثة: سهل، و[عباد][3]، وعثمان، بنو حنيفة بالتصغير.

ومن الأربعة: سهل، وعبدالله الذي يُقال له عباد، ومحمد، وصالح، بنو أبي صالح ذكوان السمان، وفي الصحابة: عائشة، وأسماء، وعبدالرحمن، ومحمد، بنو أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعنهم أجمعين. وأربعة ولدوا في بطن وكانوا علماء، وهم: محمد، وعمر، وإسماعيل، ومن لم يسم، بنو إسماعيل السلمي.

ومن الخمسة: الرواة سفيان، وآدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم، بنو عيينة. ومن الستة: محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة، أولاد سيرين، وكلهم من التابعين.

ومنها معرفة الوحدان، وهو: من لم يرو عنه إلا راو واحد، ومن فوائده معرفة المجهول إن لم يكن صحابيًّا، كرواية الحسن البصري عن عمرو بن

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسن أبو علي البرداني البغدادي، سمع أبا طالب العشاري، وعبدالعزيز بن علي الأزجي، وأبا الحسن القزويني، وأبا بكر الخطيب، وغيرهم، وعنه علي بن طراد الوزير، وأحمد بن المقرب، وجماعة. يُنظر: تاريخ الإسلام (٣٤/٢٧١).

(٢) هو: عبدالرحمن بن مكي بن عبدالرحمن الأطرابلسي الأسكندري أبو القاسم المعروف بابن الحاسب وسبط السلفي، سمع على جده الحافظ أبي طاهر السلفي كتاب فتوح الشام لأبي إسماعيل محمد بن عبدالله الأزدي. يُنظر: ذيل التقييد (٢/١٠١).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عياد».

[تغلب][١] في «صحيح البخاري»[٢]؛ «فإن عمرًا لم يرو عنه غير الحسن»، قاله مسلم والحاكم[٣].

ومنها معرفة من له أسماء مختلفة ونعوت متعددة، من كنى أو ألقاب أو أنساب، إما من جماعة [الرواة][٤] عنه، يُعَرِّفُه كل واحد بغير ما عرفه به الآخر، أو راوٍ واحد عنه يعرفه مرة بهذا ومرة بذاك، فيلبتس على من لا معرفة عنده، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ، وهو فن عويص -بمهملتين أوله وآخره، أي: صعب- تمس الحاجة إليه لمعرفة التدليس.

وصنف فيه الحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي، والخطيب، وغيرهما، وفائدته الأمن من جعل الواحد اثنين، وتوثيق الضعيف، وتضعيف الثقة، والاطلاع على صنيع المُرْسِلِين.

ومن أمثلته: **محمد بن السائب الكلبي المفسر**، هو أبو النصر الذي روى عنه ابن إسحاق، وهو حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة، وهو أبو سعيد الذي يروي عنه ابن عطية العوفي موهمًا أنه الخدري، وهو أبو هشام الذي يروي عنه القاسم بن الوليد.

ومنها: معرفة المفردات من الأسماء والألقاب، والكنى والأنساب، في الصحابة والرواة، وهو فن حسن يوجد في أواخر الأبواب من الكتب المصنفة في [أسماء][٥] الرجال بعد ذكر الأسماء المشتركة، وأفرده البرديجي بالتصنيف.

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و (ب): «ثعلب».
(٢) برقم (٧٥٣٥).
(٣) المستدرك على الصحيحين (٩/٢)، ومعرفة علوم الحديث (ص١٥٩). وقد ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٢٢/٦)، وابن عبدالبر في الاستيعاب (١١٦٦/٣) أن الحكم بن الأعرج سمع منه أيضًا.
(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الرواية».
(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الأسماء».

وهو أقسام:

الأول في الأسماء:

فمن الصحابة: سندر -بفتح السين والدال المهملتين بينهما نون ساكنة وآخره راء-، وكلدة -بالدال المهملة وفتحات- ابن حنبل -بمهملة مفتوحة بعدها نون ساكنة فموحدة فلام-، ووابصة -بموحدة مكسورة فمهملة- بن معبد.

ومن غير الصحابة: تدوم -بفوقية ودال مهملة مضمومة- بن صبيح -[أي:](١) بالتصغير- الحميري، وسعيد -بمهملتين مصغرًا- بن الخمس -بكسر الخاء المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة.

القسم الثاني في الألقاب:

فمن الصحابة: سفينة مولى رسول الله ﷺ، وسيأتي بيان اسمه وكنيته، ومن غير الصحابة: مندل بن علي العنزي، واسمه فيما قيل: «عمرو»، ومُشكُدانة -بضم أوله وثالثه وبعد الميم شين معجمة- وهي: وعاء المسك.

والألقاب نوع مهم، وقد تأتي في سياق الأسانيد مجردة عن الأسماء، فيُظن أنها أسماء، فيُجعل من ذُكر باسمه في موضع وبلقبه في آخر شخصين، وألف فيه من الحفاظ أبو بكر الشيرازي(٢)، وأبو الفضل الفلكي(٣)، وأبو الوليد الدباغ(٤)،

---

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «أو».

(٢) هو: أبو بكر أحمد بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن موسى الشيرازي (ت٤١١هـ)، سمع القطيعي، والمصيصي، وأبا القاسم الطبراني، وابن عدي، وعنه محمد بن عيسى، وحميد بن المأمون، وأبو الفرج البجلي، وأبو يعلى الخليلي. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢٤٢).

(٣) هو: علي بن الحسين بن أحمد بن الحسن بن القاسم بن الحسن بن علي الهمذاني أبو الفضل الفلكي (ت٤٢٧هـ)، صاحب الألقاب، والطبقات في ألف جزء، برع في الحساب والفلك ولذا قيل له: الفلكي. يُنظر: طبقات الحفاظ (ص٤٣١).

(٤) هو: يوسف بن عبدالعزيز بن يوسف أبو الوليد بن الدباغ اللخمي الأندلسي المالكي (ت٥٤٦هـ)، أخذ عن أبي علي الصدفي، وأحمد بن محمد الخولاني، وابن عتاب، وعنه ابن بشكوال، وابن أبي جمرة، وابن هذيل، وجماعة. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٢٠).

وابن الجوزي، وابن حجر، وهو أحسنها وأجمعها وأخصرها.
والذي في البخاري منه:
الأحول وهو: عامر بن سليمان، والأزرق وهو: إسحاق بن يوسف، والأعرج وهو: عبدالرحمن بن هرمز، والأعمش وهو: سليمان بن مهران، والأغر وهو: عبدالله بن سليمان، والباقر وهو: محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر، والبحر وهو: عبدالله بن عباس، والبطين وهو: مسلم بن عمران.
وبندار وهو: محمد بن بشار، والبهي وهو: عبدالله بن بشار، والحذاء وهو: خالد بن مهران، و[ختن][1] المقرئ وهو: بكر بن خلف، و[دحيم][2] وهو: عبدالرحمن بن إبراهيم، وذو البطين وهو: أسامة بن زيد، وذو اليدين وهو: الخرباق، والرشك وهو: يزيد الضبعي، وسعدان اللخمي وهو: سعيد بن يحيى بن صالح، و[سلمويه][3] وهو: سليمان بن صالح المروزي.
وسنبد اسمه: الحسين، وشاذان وهو: الأسود بن عامر، وعارم وهو: محمد بن الفضل السدوسي، وعبدان وهو: عبدالله بن عثمان، وعبدة بن سليمان اسمه: عبدالرحمن، وعبيد بن إسماعيل هو: عبيدالله، وعويمر وهو: أبو الدرداء، اسمه عامر، وغندر وهو: محمد بن جعفر، وفليح بن سليمان، قيل: «اسمه عبدالملك».
وقتيبة بن سعيد، قيل: «اسمه يحيى»، وكاتب المغيرة اسمه: وارد، والماجشون هو: أبو سلمة، ومسدد اسمه: عبدالملك، والنبيل هو: أبو عاصم الضحاك بن مخلد، وأبو الزناد لقب، وكنيته أبو عبدالرحمن، وذات النطاقين: أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعن ذريته أجمعين.
القسم الثالث في الكنى:
فمنها: أبو العبيدَيْن -بلفظ المثنى بضم العين المهملة ثم موحدة مفتوحة-

---
(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «خير».
(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «دخيم».
(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «سكمويه».

تصغير عبد. ومنها: أبو العشراء -بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة- الداري.

ثم الكنى تسعة أقسام:

الأول: كنية لصاحب كنية أخرى غيرها، ولا اسم له غيرها، كأبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، أحد الفقهاء السبعة، كنيته: أبو عبدالرحمن.

الثاني: تكون كنيته اسمه، ولا كنية له، كأبي بلال الأشعري عن شريك.

الثالث: تكون الكنية لقبًا له، وله اسم وكنية غيرها، كأبي تراب، لقب لعلي بن أبي طالب أبي الحسن، وكأبي الزناد لعبدالرحمن بن ذكوان، أبي عبدالرحمن.

الرابع: تكون له كنية أخرى غيرها أو أكثر، من غير سبب، فمن أمثلة ذي الكنيتين: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، يكنى: أبا خالد، وأبا الوليد، ومن الثلاثة: منصور الغزاوي، يكنى: أبا بكر، وأبا الفتح، وأبا القاسم، وكان يُقال له: ذو الكنى.

الخامس: تكون كنيته لا خلاف فيها، وفي اسمه اختلاف، كأبي بصرة -بلفظ البلد- الغفاري، قيل في اسمه: «الجَميل بفتح الجيم»، وقيل: «بالحاء المهملة المضمومة»، وهو الأصح.

السادس: يكون مختلفًا في كنيته دون اسمه، كأُبَيِّ بن كعب، قيل في كنيته: «أبو المنذر»، وقيل: «أبو الطفيل».

السابع: يكون [في][1] كل من اسمه وكنيته خلف، كسفينة مولى رسول الله ﷺ، وهو لقب له، وسببه أنه حَمَل متاعًا كثيرًا لرفقته في الغزو، فقال له النبي ﷺ: «**أَنْتَ سَفِينَةُ أَصْحَابِكَ**»[2]، واسمه: صالح، وقيل: «عمير»، وقيل: «مهران»،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٥/٢٢٠)، والبزار (٩/٢٨٢)، والطبراني في الكبير (٦٤٤٠) من حديث سفينة ﷺ، وليس فيه: «أصحابك». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٣٦٦): «رواه أحمد والبزار والطبراني =

وكنيته: أبو عبدالرحمن، وقيل: «أبو البختري».

الثامن: يكون اتفق على كنيته واسمه، كأبي عبدالله مالك بن أنس.

التاسع: يكون بكنيته أشهر منه باسمه، كأبي إدريس الخولاني، اسمه: عائذالله. وفائدة هذا النوع: البيان، فربما ذُكر الراوي مرة بكنيته، ومرة باسمه، فيتوهم التعدد مع كونهما واحدًا، وقد صنف في أسماء من اشتهر بكنيته، وكُنَى من اشتهر باسمه: ابن المديني، ثم مسلم، ثم النسائي، ثم الحاكم أبو أحمد[(١)]، وهو غير أبي [عبدالله][(٢)] صاحب «علوم الحديث»، و[المستدرك][(٣)]، وهو أجل تصانيف هذا النوع، كما قاله العراقي، ثم ابن منده، وغيرهم كأبي بشر الدولابي.

القسم الرابع الأنساب:

ومعرفتها أمر مهم، فكثيرًا ما تكون نسبة لقبيلة، أو بطن، أو جد، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو غير ذلك مما أكثره مجهول عند العامة، معلوم عند الخاصة، فربما يقع في كثير منهم التصحيف، ويكثر الغلط والتحريف، فمنها: اللبقي -بفتح اللام والموحدة وكسر القاف- واسمه: علي بن سلمة.

والذي في البخاري منها: الأشجعي عبيدالله بن عبدالرحمن، والأويسي عبدالعزيز بن عبدالله، والأنصاري -شيخ البخاري- محمد بن عبدالله بن المثنى، و[البدري][(٤)] أبو مسعود عقبة بن عمرو، والبرَّاء أبو العالية، نسب إلى بري

=

بأسانيد، ورجال أحمد والطبراني ثقات».

(١) هو: أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، الحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ)، مؤلف كتاب الكنى، سمع أحمد الماسرجسي، وابن خزيمة، والباغندي، والبغوي، وعنه أبو عبدالله الحاكم، وأبو عبدالرحمن السلمي، والجارودي، وابن منجويه، وخلق سواهم. يُنظر: تاريخ دمشق (١٥٤/٥٥)، وتذكرة الحفاظ (٩٧٦/٣).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «عبيدالله».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و (ب): «المشترك».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الندري».

السهام، والتيمي سليمان، والثقفي عبدالوهاب بن عبدالمجيد، والزبيدي محمد بن الوليد.

والزبيري أبو أحمد محمد بن عبدالله الأسديَ، والزهري محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب، والسبيعي عمرو بن عبدالله أبو إسحاق، والسعيدي عمرو بن يحي بن سعيد، والشعبي عامر بن شراحيل، والشيباني أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان، والصنابحي عبدالرحمن بن عبسة، والعدني عبدالله بن الوليد.

والعقدي عبدالملك بن عمرو أبو عامر، والعمري عبيدالله بن عمرو بن حفص، والفروي إسحاق بن محمد، والفريابي محمد بن يوسف، والفزاري أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الدمشقي، والقمي هو: يعقوب بن عبدالله، له موضع واحد في «كتاب الطب» من البخاري[١]، والمجمر نعيم بن عبدالله، والمحاربي عبدالله بن محمد.

والمسعودي عبدالرحمن بن عبدالله، والمعمري أبو سفيان محمد بن حميد، والمقبري أبو سعيد كيسان، وابنه سعيد، والمقدمي محمد بن أبي بكر، والمقرئ أبو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد، والملائي أبو نعيم الفضل بن دكين.

ومن الرواة من نُسب إلى غير أبيه، كيعلى بن منية، نُسب إلى جدته، واسم أبيه: أمية، ومعاذ ومعوذ وعوذة بنو عفراء، هي أمهم، وأبوهم: الحارث بن رفاعة، وعبدالله بن بحينة، هي أمه، وأبوه: مالك، وعبدالله بن أُبَيِّ بن سَلُول، هي أم أُبَيٍّ.

ومنهم من نُسب إلى زوج أمه، كالمقداد بن الأسود، وقد يُنسب الراوي إلى نسبة يكون الصواب خلاف ظاهرها، كأبي مسعود عقبة بن عمرو البدري؛ إذ إنه لم ينسب لشهوده بدرًا في قول الجمهور، وإن عده البخاري فيمن شهدها، بل كان ساكنًا بها، وكسليمان بن طرخان التيمي، ليس من تميم، بل نزلها.

---

(١) برقم (٥٦٨٠).

ومما يذكره المحدثون: الجيد، والقوي، والصالح، والمجود، والثابت، والمشبه، والمعروف، والمحفوظ، وهي ألفاظ مستعملة عندهم في المقبول، وقد نبهت في هذا الشرح على الأخير في الشاذ، وعلى سابقه في المنكر، وعلى البقية في الحسن.

ومن ذلك: المضعف، وهو ما لم يجمع على ضعفه، بل في متنه أو مسنده تضعيف لبعضهم، وتقوية لبعضهم، وهو من أعلى التضعيف، وفي البخاري منه.

ومن الأنواع: المعلق، والمؤنن، وما أشبهه، وقد ذكرتها في المعنعن.

ومنها: **المتواتر، والمستفيض**، وذكرتهما في المشهور.

ومنها: **المعكوس، والمركب**، ذكرتهما في المقلوب.

ومنها: **المنقلب**، وهو ما ينقلب بعض لفظه على الراوي، فيتغير معناه، كحديث البخاري[١] في باب: ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ**﴾[٢]، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، رفعه: «**اخْتَصَمَتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا...**» الحديث، وفيه: «**أَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ خَلْقًا**»، صوابه كما رواه في موضع آخر[٣] من طريق عبدالرزاق، [عن معمر][٤]، عن همام، عن أبي هريرة بلفظ: «**فَأَمَّا الجَنَّةُ، فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا خَلْقًا**»، فسبق لفظ الراوي من «الجنة» إلى «النار»، وصار منقلبًا، وكذا جزم ابن القيم[٥] بأنه غلط، ومال إليه البلقيني حيث أنكر هذه الرواية، واحتج بقوله: ﴿**وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾[٦].

ومنها: **معرفة الاعتبار، والمتابعة، والشاهد**، وهي أمور يتداولها المحدثون، يتعرفون بها حال الحديث، ينظرون هل تفرد به راويه أم لا؟ وهل هو معروف

---

(١) برقم (٧٤٤٩).
(٢) سورة الأعراف، الآية: (٥٦).
(٣) برقم (٤٨٥٠).
(٤) من «صحيح البخاري» فقط.
(٥) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١٢/٣٢٢).
(٦) سورة الكهف، الآية: (٤٩).

أم لا؟ وقد بينتها مع أمثلتها في الفرد.

ومنها: المزيد في متصل الأسانيد، مثاله: ما روي [عن][(١)] عبدالله بن المبارك: حدثنا سفيان، عن عبدالرحمن بن يزيد، حدثني بسر -بضم الموحدة وبالمهملة- بن عبيدالله -بالتصغير- سمعت أبا إدريس عن واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا**»[(٢)]، فذِكْر سفيان وأبي إدريس زيادة ووهم، فالوهم في سفيان ممن دون ابن المبارك، لأن الثقات رووه عن ابن المبارك، عن [ابن يزيد][(٣)]، ومنهم من صرح فيه بالإخبار بينهما، والوهم في أبي إدريس من ابن المبارك؛ لأن ثقاتٍ رووه عن ابن [يزيد][(٤)]، عن بسر، عن واثلة، فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرح بسماع بُسْر من واثلة، وصنف الخطيب في هذا النوع كتابًا سماه «تمييز المزيد في متصل الأسانيد».

ومن الأنواع: المراسيل الخفي إرسالها، أي: انقطاعها، وهو فن مهم عظيم الفائدة، يُدرك بالاتساع في الرواية، وجمع الطرق للأحاديث مع المعرفة التامة، وللخطيب فيه كتاب سماه «التفصيل لمبهم المراسيل».

وأصل الإرسال إما ظاهر: كرواية الرجل عمن لم يعاصره، كالقاسم بن محمد عن ابن مسعود، ومالك عن ابن المسيب. وما خفي وهو: ما عُرف إرساله لعدم اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة، أو لعدم السماع مع ثبوت اللقاء، أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره، ويُعرف ما ذُكر إما بنص بعض الأئمة

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٢) بهذا السند، ولم يذكر سفيان بين ابن المبارك وعبدالرحمن بن يزيد. وأخرجه أبو داود (٣٢٢٩) من طريق عبد الرحمن بن يزيد، ولم يذكر أبا إدريس بين بسر بن عبيدالله وواثلة بن الأسقع.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «أبي زيد».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «زيد».

عليه، أو بوجه صحيح، كإخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث، ونحو ذلك، كحديث رواه ابن ماجه[١] من رواية عمر بن عبدالعزيز، عن عقبة بن عامر مرفوعًا: «رَحِمَ اللهُ حَارِسَ الحَرَسِ»، فإن عمر لم يلق عقبة كما قال المزي في «الأطراف»[٢]، وكأحاديث أبي عبيدة، عن أبيه عبدالله بن مسعود، فقد روى الترمذي[٣]: «أن عمرو بن مرة قال لأبي عبيدة: هل [تذكر][٤] من عبدالله شيئًا؟ قال: لا».

ومنه ما يُحكم بإرساله بمجيئه من وجه آخر بزيادة شخص بينهما، كحديث رواه عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن نفيع، عن حذيفة مرفوعًا: «إن وليتموها أبا بكر، فقوي أمين»، فهو منقطع في موضعين؛ لأنه روي عن عبدالرزاق، قال: «حدثني النعمان بن أبي شيبة، عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق»[٥].

ومن الأنواع: معرفة زيادات الثقات، وحكمها، وهو فن لطيف تستحسن العناية به، ومذهب جمهور الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقًا ممن رواه ناقصًا، أو من غيره، تعلق بها حكم شرعي أم لا، غيرت الحكم الثابت أم لا، أو أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا[٦].

وقيل: «لا تُقبل مطلقًا»، وقيل: «تُقبل إن زادها غير من رواه ناقصًا، ولا تُقبل ممن رواها مرة ناقصًا».

---

(١) برقم (٢٧٦٩).
(٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٣١٤/٧).
(٣) برقم (١٧).
(٤) كذا في «سنن الترمذي»، وهو الصواب، وفي (أ) و (ب): «ذكر».
(٥) معرفة علوم الحديث (ص٢٨).
(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٨٥).

وقسمه النووي(١) -تبعًا لابن الصلاح(٢)- أقسامًا:

أحدها: زيادة تخالف الثقات، فترد كما سبق في نوع الشاذ.

الثاني: ما لا مخالفة فيه، كتفرد ثقة [بجملة](٣) حديث لا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلًا، فيقبل.

الثالث: زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر رواته، كحديث: «**جُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»(٤)، انفرد أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي، قال: «و[تربتها](٥) طهورًا»(٦)، فهذا يشبه الأول المردود من حيث إن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصنعة، ونوع من المخالفة يختلف به الحكم، ويشبه الثاني المقبول من حيث إنه لا منافاة بينهما، قال النووي: «والصحيح قبول هذا الأخير»(٧).

ومنها: معرفة الصحابة، وذكر في الموقوف.

ومنها: معرفة التابعين، وذكر في المقطوع.

ومنها: رواية القرينين، وذكر في المدبج.

ومنها: المتشابه، وهو: مركب من المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، وللخطيب فيه كتاب سماه «تلخيص المتشابه»، وهو من أحسن كتبه، وهو: أن تتفق أسماؤهما أو نسبهما في اللفظ والخط، ويفترقا في الشخص، ويأتلف

---

(١) التقريب والتيسير (ص٤٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٨٥).

(٣) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «جملة».

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٥) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٥) كذا في «التقريب» للنووي، وهو الصواب، وفي (أ): «تربها»، و(ب): «ربتها».

(٦) أخرج هذه الزيادة ابن خزيمة في صحيحه (١٣٣/١)، وابن حبان في صحيحه (٣١٠/١٤)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٥٦/١)، والبيهقي في الكبرى (٢٢٣/١).

(٧) التقريب والتيسير (ص٤٢).

ويختلف ذلك في [أبويهما](١)، بأن يأتلفا خطًّا، و[يختلفا](٢) لفظًا، أو عكسه، بأن يأتلف أسماؤهما خطًّا، ويختلفا لفظًا، وتتفق أسماء أبويهما لفظًا وخطًّا، أو نحو ذلك بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان لفظًّا، ويختلف نسبهما نطقًا، أو تتفق النسبة لفظًا، ويختلف الاسمان أو الكنيتان، وما أشبه ذلك.

كموسى بن عَلِيٍّ -بفتح العين- وهم كثيرون في المتأخرين، ليس في شيء من الكتب الستة، وموسى بن عُلِيٍّ بن رباح اللخمي المصري، أمير مصر اشتهر بضمها، ومنهم من فتحها، وقيل: «بالضم لقب، وبالفتح اسم»، روي أنه قال: «اسم أبي: عَلِيٌّ، ولكن بنو أمية قالوا: عُلِيّ، ومن قال: موسى بن عُلِيٍّ، لم أجعله في حلٍّ»(٣)، وعن أبيه: «لا أجعل في حلٍّ أحدًا يصغر اسمي»(٤)، وقد كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه عَلِيّ قتلوه، فبلغ ذلك والده رباحًا، فقال: «هو عُلِيٌّ»، وكان أهل الشام يجعلون كل علي عندهم عُلَيًّا لبغضهم عليًّا ﷺ(٥).

وحيث كان الخلاف في ضبط اسم والد موسى، فينبغي -كما قال السيوطي(٦)- أن يُمثل بمثال غيره، قال: «وذلك كأيوب بن بَشير، وأيوب بن بُشير، الأول أبوه مكبر عجلي شامي، روى عنه ثعلبة بن مسلم الخثعمي، والثاني أبوه

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «أبوابهما».
(٢) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «يختلف».
(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٧/٦١).
(٤) أخرجه ابن حبان في الثقات (٧/٤٥٤)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٧/٦١).
(٥) الثقات (٧/٤٥٤). وهذا القول مردود، فإن علي بن رباح توفي سنة (١١٤)، كما في ترجمته في تهذيب الكمال (٢٠/٤٢٩)، والكاشف (٢/٣٩)، وقد عاش جماعة كثيرون في عصر بني أمية يسمون عليًّا، كعلي بن داود أبو المتوكل الناجي المتوفى سنة (١٠٢)، وعلي بن عبدالله بن عباس المتوفى سنة (١١٨)، وعلي بن نفيل النهدي الحراني المتوفى سنة (١٢٥)، وعلي بن يحيى بن خلاد المتوفى سنة (١٢٩)، وعلي بن الحكم البناني المتوفى سنة (١٣١)، وعلي بن زيد بن جدعان المتوفى سنة (١٣١). يُنظر تراجم هؤلاء في الكاشف (٢/٣٥ - ٤٩). وهناك غيرهم وغيرهم في كتب التراجم والسير، ولو كان الأمر كذلك لاستفاض واشتهر، ولذُكرت أمثلته.
(٦) تدريب الراوي (٢/٨٣٩).

مصغر عدوي مصري، روى عنه أبو الحسين خالد البصري، وقتادة، وغيرهما».

قال: «ومن أمثلة عكسه: سريج بن النعمان، وشريح بن النعمان، وكلاهما مصغر، الأول بالمهملة والجيم، جده مروان اللؤلؤي البغدادي، روى عنه البخاري[١]، والثاني بالمعجمة والحاء المهملة، الكوفي تابعي له في «السنن الأربعة»[٢] حديث واحد عن عليٍّ بن أبي طالب.

وكمحمد بن عبدالله المُخَرِّمي -بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المشددة- نسبة إلى مخرم محلة ببغداد، مشهور، روى عنه البخاري[٣]، وأبو داود[٤]، ومحمد بن عبدالله المَخْرَمي -بفتح الميم والراء وسكون الخاء المعجمة- المكي، نسبة إلى مخرمة بن نوفل، غير مشهور، روى عن الشافعي، وعنه عبدالعزيز بن زبالة.

وكثور بن يزيد [الكلاعي][٥]، وثور بن زيد الديلي، روى عنهما مالك[٦]، والثاني في «الصحيحين»[٧]، والأول في مسلم خاصة كما في ابن الصلاح[٨] و«التقريب»[٩]، وقال العراقي: «بل في البخاري[١٠] خاصة، روى له في «الأطعمة»

---

(١) برقم (٩٠٤).

(٢) أبو داود (٢٨٠٤)، والترمذي (١٤٩٨)، والنسائي (٤٣٧٢)، وابن ماجه (٣١٤٢).

(٣) برقم (٥٢٧٦).

(٤) برقم (٤٥).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الطلاعي».

(٦) في الموطأ (٦٠١، ٦٣٢، ٨٥٢، ...) عن ثور بن زيد الديلي. ولم أقف على رواية لمالك عن ثور بن يزيد الكلاعي فيما اطلعت عليه من الموطأ وغيره. قال العراقي في التقييد والإيضاح (ص٤٢٠): «ولم أر رواية مالك عنه لا في الموطأ، ولا في شئ من الكتب الستة، ولا في غرائب مالك للداقطني، ولا غير ذلك».

(٧) البخاري (٥٣٥٣)، ومسلم (٢٩٨٢).

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٦٥).

(٩) التقريب والتيسير (ص١١٩).

(١٠) برقم (٥٤٥٨، ٥٤٥٩).

عن خالد بن [معدان][١]، عن أبي أمامة: كان النبي ﷺ إذا رفع مائدته قال: «**الحَمْدُ للهِ ...**» الحديث، وثلاثة أحاديث أخر»[٢].

وكأبي [عمرو][٣] الشيباني الشافعي -بالمعجمة المفتوحة- سعد بن إياس الكوفي، مخضرم حديثه في الكتب الستة، ومثله أبو عمرو [الشيباني][٤] اللغوي، إسحاق بن مرار -بوزن: ضرار، وقيل: كغزال، وقيل: كعمار- كوفي، نزيل بغداد، له ذكر في «صحيح مسلم»[٥] بكنيته في تفسير حديث: «**أَخْنَعُ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى: مَلِكَ الأَمْلَاكِ**».

قال السيوطي: «ولهم ثالث، وهو: أبو عمرو الشيباني، هارون بن عنترة بن عبدالرحمن الكوفي، من أتباع التابعين، حديثه في سنن أبي داود[٦] والنسائي[٧]، وكأبي عمرو السيباني -بفتح المهملة- التابعي، مخضرم شامي، اسمه: زرعة، وهو عم الأوزاعي، ووالد يحيى، له عند البخاري في «كتاب الأدب»[٨] حديث واحد موقوف على عقبة.

وكعَمرو بن زرارة -بفتح العين- جماعة، منهم: أبو محمد، روى عنه الشيخان[٩]، وبضمها معروف بالحدثي، نسبة إلى مدينة في الثغر يقال لها: الحدث»[١٠].

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «معداد».
(٢) التقييد والإيضاح (ص٤٢٠).
(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الطلاعي».
(٤) هذا هو الصواب، وفي (ب): «عمر».
(٥) برقم (٢١٤٣) من حديث أبي هريرة ﷺ.
(٦) برقم (٩٤٩).
(٧) برقم (٦١٠).
(٨) الأدب المفرد (ص٣٨٠).
(٩) البخاري (٤٩٦)، ومسلم (٥٠٨).
(١٠) تدريب الراوي (٢/٨٤١، ٨٤٢).

ومنها: غريب ألفاظ الحديث وأسبابه، ومعرفة تواريخ المتون.

ومنها: رواية بعض الصحابة عن بعض، والتابعين كذلك، وما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة، ومن أسند عنه من الصحابة الذين ماتوا في حياة رسول الله ﷺ، ومن لم يُرو له إلا حديث واحد.

ومعرفة الأسماء، ومن وافق اسم شيخه، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، ومن اتفق اسمه واسم شيخه والراوي عنه، ومن اتفق اسمه وكنيته، ومن اتفق اسمه [و][(١)] نسبه، ومعرفة الأسماء التي تشترك فيها الرجال والنساء، ومعرفة الكنى، ومن وافقت كنيته كنية زوجته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه، وعكسه.

ومعرفة كنى المعروفين بالأسماء ومعرفة الألقاب، ومعرفة المتشابهين في الاسم والنسب، والمتمايزين بالتقديم والتأخير، ومعرفة المنسوبين لغير آبائهم، ومعرفة النسبة التي على خلاف ظاهرها، ومعرفة مواليد الرواة وسماعهم و[مقدمهم][(٢)] للبلدان، ومعرفة وفياتهم، ومعرفة الثقات والضعفاء.

ومعرفة [من][(٣)] خلَّط من الثقات، ومعرفة طبقات العلماء والرواة، ومعرفة الموالي والعبيد من العلماء والرواة، ومعرفة أوطان الرواة وبلدانهم، ومعرفة الحفاظ، ومن تُقبل روايته ومن تُرد، ومراتب الجرح والتعديل، وآداب المحدث، وآداب طالب الحديث، وشرط رواية الحديث، وسن تحمل الحديث، وأنواع تحمل الحديث، وصفة كتابة الحديث، وغالب ذلك بأمثلته مع من صنف في شيء منه، مبين في كتاب ابن الصلاح، و«إرشاد النووي»، و«تقريبه»، بما لا يتحمله هذا الشرح.

ولقد ذكر ابن الصلاح، وتبعه النووي، من أنواع علوم الحديث خمسة وستين نوعًا، وكملها الحافظ السيوطي في «شرح التقريب» ثلاثة وتسعين بتقديم

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ): «مقدمومهم»، وفي (ب): «مقدومهم».

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

التاء على السين.

تتمة مهمة، فيها فوائد خمسة:

شرط الراوي للحديث أن يكون [مكلفًا][١] عدلًا متقنًا، ويُعرف إتقانه بموافقة الثقات، ولا تضر مخالفته النادرة، ويُقبل الجرح إن بان سببه للاختلاف فيما يوجب الجرح بخلاف التعديل فلا يُشترط، ورواية العدل عمن سماه لا يكون تعديلًا، وقيل: إن كانت عادته أن لا يروي إلا عن عدل كالشيخين فتعديل، وإلا فلا. ولا يُقبل مجهول العدالة، وكذا مجهول العين الذي لم يعرفه العلماء، وتَرفع الجهالةَ عنه روايةُ اثنين مشهورين بالعلم.

والصحابة كلهم عدول كما سبق، وقبل المستور قومٌ، ورجحه ابن الصلاح[٢]، ولا يقبل حديث مبهم ما لم يُسم؛ إذ شرط قبول الخبر عدالة ناقله، ومن أُبهم اسمه لا يُعرف، فكيف تُعرف عدالته؟، ولا يُقبل من به بدعة كفر أو يدعو إلى بدعة، وإلا قبل لاحتجاج البخاري وغيره بكثير من المبتدعين غير الدعاة، ويُقبل التائب.

وينبغي أن يُعرف من اختلط من الثقات في آخر عمره لفساد عقله وخرفه؛ ليتميز من سمع منه قبل ذلك فيُقبل حديثه، أو بعده فيُرد، ومن روى عنه منهم في «الصحيح» محمول على السلامة.

قال الشهاب القسطلاني: «وقد أعرضوا عن اعتبار هذه الشروط في زماننا لإبقاء سلسلة الإسناد، فيعتبر البلوغ، والعقل، والستر، والإتقان، ونحوه. ولألفاظ التعديل مراتب:

أعلاها: ثقة، أو متقن، أو ضابط، أو حجة.

ثانيها: خيِّر، أو صدوق، أو مأمون، أو لا بأس به، وهؤلاء يكتب حديثهم.

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ): «مكملا»، وفي(ب): «مكلها».

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٤).

ثالثها: شيخ، وهذا يكتب حديثه للاعتبار.

رابعها: صالح الحديث، فيكتب وينظر فيه.

ولألفاظ التجريح مراتب:

أدناها: لين الحديث، فيُكتب ويُنظر اعتبارًا.

ثانيها: ليس بقوي، وليس [بذاك][(١)].

ثالثها: مقارب الحديث، أي: رديئه.

رابعها: متروك الحديث، أو كذاب، أو وضاع، أو دجال، أو واهٍ بِمَرَّةٍ -بموحدة مكسورة فميم مفتوحة وراء مشددة- أي: قولًا واحدًا لا تردد فيه، وهؤلاء ساقطون لا يُكتب حديثهم.

وفي قبول رواية من أخذ على الحديث أجرة تردد، وكذا في المتساهل في سماعه، أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم فيه، أو يحدث لا من أصل صحح، أو كثير السهو في روايته إن حدث من غير أصل، أو أكثر الشواذ والمناكير في حديثه، ومن غلط في حديثه فبُيِّن له [وأصر][(٢)] عنادًا، ونحوه، سقطت روايته.

ويُستحب الاعتناء بضبط الحديث، وتحقيقه نقطًا وشكلًا، وإيضاحه من غير [مشقة][(٣)] في الكتابة، ولا تعليق في الخط، بحيث يؤمن معه اللبس.

ويحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ كلما ذكر، ولا يسأم من ذلك، ومن أغفله حُرِم حظًّا عظيمًا، وكذا الثناء على الله سبحانه، كـ «عز وجل» ونحوه، كـ «سبحانه وتعالى» وما أشبهه، وكذا الترضي عن الصحابة، والترحم على العلماء وسائر الأخيار.

ويكره الاقتصار على الصلاة والتسليم هنا، وفي كل موضع شرعت فيه الصلاة، ويكره الرمز إليهما في الكتاب بحرف أو حرفين، كمن يكتب:

---

(١) في (ب): «بذلك».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «وأصل».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «مشق».

«صلعم» بل يكتبهما بكمالهما، ويُقال: إن أول من رمزهما بـ «صلعم» قُطعت يده.

وإنما يُشكل المشكل ولا يُشتغل بتقييد الواضح، وصوب القاضي عياض شكل الكل للمتبدئ وغير المعرب»[(١)].

قال القسطلاني: «ورأى بعض مشايخنا الاقتصار في ضبط البخاري على رواية واحدة، لا كما يفعله من ينسخ البخاري من نسخة الحافظ شرف الدين [اليونيني][(٢)]، لما يقع في ذلك من الخلط الفاحش بسبب عدم التمييز.

ويتأكد ضبط [الملبس][(٣)] من الأسماء لأنه نقل محض، لا مدخل للأفهام فيه، كـ «بُريد» بضم الموحدة، فإنه يشتبه بـ «يزيد» بالتحتية، فضبط ذلك أولى لأنه ليس قبله ولا بعده ما يدل عليه، ولا مدخل للقياس.

وليقابل ما يكتبه بأصل [شيخه أو بأصل][(٤)] أصل شيخه [المقابل][(٥)] به أصل شيخه، أو فرع مقابل بأصل السماع، وليعن بالتصحيح، بأن يكتب: «صح» على كلام صحَّ روايةً ومعنًى؛ لكونه عرضة للشك أو الخلاف، وكذا بالتضبيب، ويسمى التمريض، بأن يمد خطًّا أوله [كرأس][(٦)] الصاد، ولا يلصقه بالممدود عليه، ويكون التضبيب على ثابت نقلًا فاسد لفظًا أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، ومن الناقص موضع الإرسال.

وإذا كان للحديث إسنادان فأكثر كتب عند الانتقال من [إسناد][(٧)] لإسناد: «ح» مفردة مهملة، إشارة إلى التحويل من أحدهما إلى الآخر، وإذا قرأ إسناد شيخه المحدث أول الشروع وانتهى، عطف عليه بقوله في أول الذي يليه: «وبه

---

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/١٦، ١٧).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «اليونسي».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «اللبس».

(٤) من «إرشاد الساري» فقط.

(٥) كذا في «إرشاد الساري»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «القابل».

(٦) كذا في «إرشاد الساري»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «لرأس».

(٧) كذا في «إرشاد الساري»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «الإسناد».

قال: حدثنا»؛ ليكون كأنه أسنده إلى صاحبه في كل حديث.

وأنواع التحمل:

أعلاها: السماع من لفظ الشيخ، سواء أقرأ بنفسه، أو قرأ غيره على الشيخ وهو يسمع، ويقول فيه عند الأداء: «أخبرنا»، والأحوط الإفصاح، وإن قرأ بنفسه قال: [قرأت][(١)] على فلان، وإلا قال: قرئ على فلان وأنا أسمع.

ثم الإجازة المعروفة بالمناولة، بأن يدفع إليه الشيخ أصل سماعه، أو فرعًا مقابلًا عليه، ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان فارو عني، أو أجزت لك روايته.

ثم الإجازة، وهي أنواع:

أعلاها: لمعين، كأجزتك بالبخاري مثلًا، أو أجزت فلانًا الفلاني جميع فهرستي، ونحوه، أو أجزته بجميع مسموعاتي، أو مروياتي، أو أجزت للمسلمين، أو لمن أدرك حياتي، أو لأهل الإقليم الفلاني، ويقول المحدث بها: أنبأنا، أو أنبأني.

ثم المكاتبة لغائب أو حاضر بخطه، أو بإذنه مقرونًا ذلك بالإجازة أَوْ لا.

ثم الإعلام بأن يقول له: هذا الكتاب رويته، أو سمعته، مقتصرًا على ذلك من غير إذن، وهذه جوزها كثير من الفقهاء والأصوليين، ومنهم ابن جريج وابن الصباغ.

ثم الوصية بأن يوصي الراوي عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه فجوزه محمد بن سيرين، وعلله القاضي عياض بأنه نوع من الإذن، والصحيح عدم الجواز، إلا إن كان له من الموصي إجازة فتكون روايته بها لا بالوصية.

ثم الوجادة بأن يقف على كتاب بخط يعرفه لشخص عاصره أَوْ لا، فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص، ولم يسمعها ذلك الواجد، ولا له منه إجازة، فيقول: وجدت، أو: قرأت بخط فلان كذا، ثم يسوق الإسناد والمتن»[(٢)].

---

(١) كذا في «إرشاد الساري»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «قرأ».

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٧/١).

قال البلقيني: «واحتج بعضهم للعمل بالوجادة بحديث: أي الخلق أعجب إيمانًا؟ قالوا: الملائكة، قال: وكيف [لا][(١)] يؤمنون وهم عند ربهم؟ قالوا: الأنبياء، قال: وكيف لا يؤمنون وهم يأتيهم الوحي؟ قالوا: فنحن، قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفًا يؤمنون بما فيها»[(٢)]. قال البلقيني: «وهو استنباط حسن»[(٣)].

قال السيوطي: «وله طرق كثيرة، وفي بعض ألفاظه: «بل قوم من بعدكم يأتيهم كتاب بين لوحين يؤمنون به، ويعملون بما فيه، أولئك أعظم منكم أجرًا»، أخرجه أحمد، والدارمي، والحاكم[(٤)]، وفي لفظ للحاكم: «يجدون الورق [المعلق][(٥)] فيعملون بما فيه، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيمانًا»[(٦)]»[(٧)].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أخرجه الحسن بن عرفة العبدي في جزئه (ص٥٢) من طريق إسماعيل بن عياش الحمصي، عن المغيرة بن قيس التميمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعًا. ورواية إسماعيل عن غير الشاميين ضعيفة، والمغيرة ليس من الشاميين.

(٣) محاسن الاصطلاح (ص٣٦٠، ٣٦١).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (١٠٦/٤)، والدارمي في سننه (٢٧٤٤)، والحاكم في المستدرك (٩٥/٤) من حديث أبي جمعة ﷺ، قال: تَغَدَّيْنَا مع رسول اللهِ ﷺ وَمَعَنَا أبو عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ، فقال: يا رَسُولَ اللهِ، هل أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا أسلمنا مَعَكَ وَجَاهَدْنَا مَعَكَ؟ قال: «نعم قَوْمٌ يَكُونُونَ من بعدكم يُؤْمِنُونَ بي ولم يروني». قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/٧): «إسناده حسن، وقد صححه الحاكم»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٦/١٠): «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني بأسانيد، وأحد أسانيد أحمد رجاله ثقات».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «المغلق».

(٦) المستدرك على الصحيحين (٩٦/٤) من حديث عمر ﷺ. وفيه محمد بن أبي حميد، وهو ضعيف. يُنظر: المجروحين (٢٧١/٢). وأخرجه أيضًا: أبو يعلى في مسنده (١٤٧/١)، والبزار كما في كشف الأستار (٣١٧/٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٤٨/٢٠)، وأبو بكر الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٣٣) من حديث عمر ﷺ. فالحديث حسن بمجموع طرقه، والله أعلم.

(٧) تدريب الراوي (٤٩١/١، ٤٩٢).

تنبيه: شرط صحة الإجازة أن تكون من عالم بالمجاز، وأن يكون المجاز له من أهل العلم المجاز به صناعة، وعن ابن عبدالبر: «أن الإجازة لا تقبل إلا لماهر بالصناعة، حاذق فيها، يعرف كيف يتناولها، وما لا يشكل إسناده لكونه معروفًا معينًا»[١]، فإن لم يكن كذلك، لم يؤمن أن يحدث المجاز عن الشيخ بما ليس من حديثه، أو ينقص من إسناده الرجل والرجلين.

وقال ابن سيد الناس: «أقل مراتب المجيز أن يكون عالمًا بمعنى الإجازة العلم الإجمالي، من أنه روى شيئًا، وأن معنى إجازته لذلك الغير في رواية ذلك الشيء عنه بطريق الإجازة المعهودة، لا العلم التفصيلي بما روي، وبما يتعلق بأحكام الإجازة».

قال: «وهذا العلم الإجمالي حاصل فيمن رأيناه من عوام زماننا، فإن انحط راوٍ في الفهم عن هذه الدرجة -ولا إخال أحدًا ينحط عن إدراك هذا إذا عرف به- فلا أحسبه أهلًا لأن يتحمل عنه بإجازة ولا سماع».

قال: «وهذا الذي أشرت إليه من التوسع في الإجازة هو طريق الجمهور»[٢].

قال القسطلاني عن بعض مشايخه: «وما عداه من التشديد فهو منافٍ لما جوزت له الإجازة من بقاء السلسلة».

قال: «نعم، لا يُشترط التأهل حين التحمل، ولم يقل أحد بالأداء دون شرط الرواية، وعليه يحمل قولهم: أجزت له رواية كذا بشرطه، ومن شرطه ثبوت المروي من حديث المجيز.

وقال أبو مروان الطيبي: إنها -أي: الإجازة- لا تحتاج لغير مقابلة نسخه بأصول الشيخ»[٣].

وقال القاضي عياض: «تصح بعد تصحيح روايات الشيخ ومسموعاته

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١٨٠/٢).
(٢) أبو الفتح اليعمري حياته وآثاره وتحقيق أجوبته (١٢٧/٢).
(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٨/١).

وتحقيقها، وصحة مطابقة كتب الراوي لها، والاعتماد على الأصول المصححة»[١].

قال القسطلاني: «وكتب بعضهم لمن علم منه التأهل: أجزت له الرواية عني، وهو لما علم من إتقانه وضبطه غني عن تقييدي ذلك بشرطه»[٢].

فائدتان في آداب المحدث والطالب:

الأولى:

لِيُصْلِحْ كلٌّ من الشيخ والراوي نيته، [بحيث][٣] يكون مخلصًا لا يريد بذلك عوضًا دنيويًّا، وليكن بعيدًا عن حب الرئاسة ورعونات النفس، وليقرأ الحديث بصوت فصيح مرتل، ولا يسرده سردًا لئلَّا يلتبس أو يمنع السامع من إدراك بعضه.

قال القسطلاني: «وقد تسامح بعض الناس في ذلك، وصار يعجل عجلة تمنع السامع من إدراك حروف كثيرة، بل كلمات»[٤].

«واختُلف في [السن][٥] الذي يتصدى فيه المحدث لإسماعه، والصحيح: متى تأهل واحتيج إلى ما عنده جلس في أي [سن][٦] كان.

وينبغي أن يمسك عن التحديث إذا خشي التغليط بهرم أو خرف، ويختلف باختلاف الناس.

والأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو علو سنده وقيل: يكره أن يحدث في بلد فيها أولى منه، فيرشد إليه؛ فالدين النصيحة.

ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية، فإنه يرجى له صحتها،

---

(١) الإلماع للقاضي عياض (ص٩١، ٩٢).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٨/١).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «بحديث».

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٨/١).

(٥) كذا في «التقريب للنووي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «السنن».

(٦) كذا في «التقريب للنووي»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «سنن».

وليحرص على نشره مبتغيًا به جزيل أجره.

وإذا أراد حضور مجلس التحديث سُنَّ له التطهر والتطيب وتسريح اللحية، والجلوس متمكِّنًا بوقار وهيبة، فإن رفع أحد صوته زبره، أي: انتهره وزجره.

ويقبل على الحاضرين كلهم، ويفتح مجلسه ويختمه بحمد الله تعالى، والصلاة والسلام على النبي ﷺ.

وإذا ذكر صحابيًّا قال: رضي الله تعالى عنه، فإن كان ابن صحابي، قال: رضي الله عنهما.

ويَحْسُن بالمحدث الثناء على شيخه حال الرواية بما هو أهله كما فعله جماعات من السلف، وليعتن بالدعاء لهم فهو أهم من الثناء.

وليجتنب في إملائه ما لا يحتمله عقول الحاضرين ولا يفهمونه، ويختم مجلس الإملاء بحكايات ونوادر وإنشادات بأسانيدها، وأولاها ما في الزهد، والآداب، ومكارم الأخلاق»[(١)].

الثانية:

يُستحب أن [يبتدئ الطالب][(٢)] سماع الحديث بعد ثلاثين سنة، وعليه أهل الشام، وقيل: بعد عشرين سنة، وعليه أهل الكوفة، قال النووي[(٣)] كابن الصلاح[(٤)]: «والصواب في هذه الأزمان -أي: بعد أن صار الملحوظ بقاء سلسلة الإسناد- [التبكير][(٥)] به -أي: بالسماع- من حين يصح سماعه -أي: الصغير- وبكتبه -أي: الحديث- وتقييده وضبطه حين يتأهل له ويشتغل، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص، ولا ينحصر في سن مخصوص».

---

(١) التقريب والتيسير (ص٧٩، ٨١) باختصار وتصرف يسير.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ينتدي طالب».

(٣) التقريب والتيسير (ص٥٤).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص١٢٩).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «والتكبير».

ونقل القاضي عياض[١]: أن أهل الصناعة حدوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين، ونسبه غيره للجمهور، قال ابن الصلاح: «وعلى هذا استقر العمل بين أهل الحديث فيكتبون لابن خمس سنين فصاعدًا: سمع، وإن لم يبلغ خمسًا، فيكتبون: حضر أو أُحْضر»[٢]. وحجتهم في ذلك ما رواه البخاري[٣] وغيره من حديث محمود بن ربيع، قال: «عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي من دلو، وأنا ابن خمس سنين»، بوب عليه البخاري: «متى يصح سماع الصغير».

قال النووي[٤] كابن الصلاح[٥]: «والصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزًا صحيح السماع، وإن لم يبلغ خمسًا، وإلا فلا».

وإن كان ابن خمس فأكثر، ولا يلزم من عقل محمود المجة في هذا السن أن تمييز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص عنه وقد يزيد عليه، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسنه أقل، ولا يلزم من عقل المجة عقل غيرها مما يسمعه.

وضبط بعضهم التمييز بأن يفرق بين البقرة والحمار، وبعضهم بخمس عشرة سنة، وقيل: ثلاث عشرة، وقيل: أن يحسن العدد من واحد إلى عشرين.

وفرق السلفي بين العربي والعجمي إذا بلغ ست سنين[٦].

وهذا اختلاف راجع للتمييز، لا لأصل المسألة.

قال القطب القسطلاني: «ما اختاره ابن الصلاح هو التحقيق، والمذهب الصحيح». وروي التمييز عن موسى بن هارون الحمال أحد الحفاظ، والإمام أحمد بن حنبل[٧].

---

(١) الإلماع (ص٢٠٠).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٢٩).
(٣) برقم (٧٧).
(٤) التقريب والتيسير (ص٥٤).
(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص١٢٩).
(٦) تدريب الراوي (٤١٧/١).
(٧) الكفاية في علم الرواية (ص٦٥).

قال السيوطي: «ومما يدل على أن المرجع إلى التمييز: ما ذكره الخطيب[١]، قال: سمعت القاضي أبا محمد الأصبهاني يقول حفظت القرآن ولي خمس سنين، وأحضرت عند أبي بكر المقرئ ولي أربع سنين، فأراد أن يسمعوا لي فيما حضرت قراءته، فقال بعضهم: إنه يصغر عن السماع، فقال لي ابن المقرئ: اقرأ سورة الكافرون، فقرأتها، فقال: اقرأ سورة التكوير، فقرأتها، فقال لي غيره: اقرأ سورة المرسلات، فقرأتها ولم أغلط فيها، قال: فقال ابن المقرئ: سمعوا له والعهدة عليَّ»[٢].

ويسأل الطالب من الله تعالى التوفيق والتسديد لذلك، والتيسير والإعانة عليه، ويستعمل الأخلاق الجميلة، وَلْيُفَرِّغْ جهده في تحصيله، ويغتنم إمكانه، ويبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادًا وعلمًا، وشهرة ودينًا، وغيره، إلى أن يفرغ منهم، ويبدأ بأفرادهم فمن تفرد بشيء أخذه عنه، فإذا فرغ من مهماتهم وسماع عواليهم، رحل إلى البلدان على عادة الحفاظ المبرزين، ولا يحمله الشره والحرص على التساهل في التحمل، فَيُخِل بشيء من شروطه.

ويستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب، وفضائل الأعمال، فذلك زكاة الحديث، وسبب حفظه، ويعظم شيخه ومن يسمع منه، فذلك من إجلال العلم، وأسباب الانتفاع، ويعتقد جلالة شيخه ورجحانه، ويتحرى رضاه، ولا يطول عليه بحيث يضجره، ويستشيره في أموره وما يشتغل فيه، وكيفية اشتغاله.

وإذا ظفر بسماع لشيخه يرشد إليه غيره من الطلبة، فإن كتمانه عنهم لؤم يقع فيه جهلة الطلبة، فيخاف على كاتمه عدم الانتفاع، فإن من بركة الحديث إفادته كما قال الإمام مالك[٣]، ونشره ينمي.

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص٦٤).

(٢) تدريب الراوي (٤١٧/١).

(٣) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٣٥١).

وليحذر كل الحذر من منع الحياء والكبر له من [السعي][١] التام والتحصيل وأخذ العلم ممن دونه في نسب أو سن أو غير ذلك.

ويصبر على جفاء شيخه، ويعتني بالمهم، ولا يضيع وقته في الإكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة، ويكتب ما يقع له من كتاب أو جزء بكماله، ولا ينتخب ما لم يحتج إلى ذلك، والله الموفق [إلى][٢] ذلك وغيره من خير المسالك.

خريدة ظريفة، وفريدة شريفة، نختم بها هذا الشرح اللطيف، متضمنة لإيراد أثر عن الإمام البخاري في آداب طالب الحديث الشريف:

نقل شيخ شيوخ بعض مشايخنا الشهاب القسطلاني[٣] بسنده إلى أبي المظفر محمد بن أحمد بن حامد بن الفضل البخاري، أنه قال: «لما عُزِلَ أبو العباس الوليد بن إبراهيم بن زيد الهمداني عن قضاء الري، ورد بخارى سنة ثمان عشرة وثلاث مئة لتجديد مودة كانت بينه وبين أبي الفضل البلعمي، فنزل في جوارنا، فحملني معلمي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الختلي إليه، فقال له: أسألك أن تحدث هذا الصبي بما سمعت من مشايخك، قال: مَا لِي سماع، قال: وكيف وأنت فقيه، فما هذا؟ قال: لأني لما بلغت مبلغ الرجال تاقت نفسي إلى معرفة الحديث، [ورواية][٤] الأخبار وسماعها، فقصدت محمد بن إسماعيل البخاري ببخارى، صاحب «التاريخ»، والمنظور إليه في علم الحديث، وأعلمته مرادي، وسألته الإقبال على ذلك.

فقال لي: يا بني، لا تدخل في أمر إلا بعد معرفة حدوده، والوقوف على

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «السيع».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «لما».

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/١٨، ١٩)، ونقلها بسنده قبله: القاضي عياض في الإلماع (ص٢٩ - ٣٣).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «ورأيت».

مقاديره، فقلت: علمني -رحمك الله- حدود ما قصدتك له، ومقادير ما سألتك عنه، فقال لي: اعلم أن الرجل لا يصير محدثًا كاملًا في حديثه إلا بعد أن يكتب أربعًا مع أربع كأربع، مثل أربع في أربع عند أربع، بأربع على أربع عن أربع لأربع، وكل هذه الرباعيات لا تتم إلا بأربع مع أربع، فإذا تمت له كلها هان عليه أربع، وابتلي بأربع، فإذا صبر على ذلك أكرمه الله تعالى في الدنيا بأربع، وأثابه في الآخرة بأربع، فقلت: فسر لي رحمك الله ما ذكرت من أحوال هذه الرباعيات من قلب صاف، بشرح كاف، وبيان شاف، [طلبًا][1] لأجر وافٍ.

فقال: نعم، أما الأربعة التي تحتاج إلى كتبها فهي: أخبار رسول الله ﷺ وشرائعه، والصحابة رضي الله عنهم ومقاديرهم، والتابعين وأحوالهم، وسائر العلماء وتواريخهم، مع أسماء رجالها وكناهم، وأمكنتهم وأزمنتهم.

كالتحميد مع الخطب، والدعاء مع التوسل، والبسملة مع السورة، والتكبير مع الصلوات.

مثل المسندات والمرسلات والمقطوعات.

في صغره، وفي إدراكه، وفي شبابه، وفي كهولته.

عند فراغه، وعند شغله، وعند فقره، وعند غناه.

بالجبال، والبحار، والبلدان، والبراري.

على الأحجار، والأخزاف، والجلود، والأكتاف، إلى الوقت الذي يمكنه نقلها إلى الأوراق.

عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعن كتاب أبيه، يتيقن أنه بخط أبيه دون غيره.

لوجه الله تعالى، طلبًا لمرضاته، والعمل بما وافق كتاب الله -عز وجل- فيها، ونشرها بين طالبيها ومحبيها، والتأليف في إحياء ذكره بعده.

---

(١) هذا هو الصواب، وفي (أ) و(ب): «طلب».

ثم لا تتم له هذه الأشياء إلا بأربع هي من كسب العبد، أعني: معرفة الكتاب، واللغة، والتصريف، والنحو.

مع أربع من إعطاء الله تعالى، أعني: القدرة، والصحة، والحرص، والحفظ.

فإذا تمت له هذه الأشياء كلها، هان عليه أربع: الأهل، والولد، والمال، والوطن.

وابتلي بأربع: بشماتة الأعداء، وملامة الأصدقاء، وطعن الجهلاء، وحسد العلماء.

فإذا صبر على هذه المحن أكرمه الله -تعالى- في الدنيا بأربع: بعز القناعة، وبهيبة النفس، وبلذة العلم، وبحياة الأبد.

وأثابه في الآخرة بأربع: بالشفاعة لمن أراد من إخوانه، وبظل العرش يوم لا ظل إلا ظله، ويسقي من أراد من حوض نبيه سيدنا محمد ﷺ، وبمجاورة النبيين -صلى الله عليهم أجمعين- في أعلى عليين في الجنة.

فقد أعلمتك يا بني مجملًا بجميع ما سمعت من مشايخي متفرقًا في هذا الباب، فأقبل الآن على ما قصدتني له أو دع.

فهالني قوله، فسكت متفكرًا، وأطرقت متأدبًا، فلما رأى ذلك مني قال: وإن لم تطق حمل هذه المشاق كلها فعليك بالتفقه، يمكنك [تعلمه](١) وأنت في بيتك قارٌّ ساكنٌ، لا تحتاج إلى بعد الأسفار، ووطء الديار، وركوب البحار، وهو مع هذا ثمرة الحديث، وليس ثواب الفقيه دون ثواب المحدث في الآخرة، ولا عِزُّهُ بأقل من عز المحدث، فلما سمعت ذلك نقص عزمي في طلب الحديث، وأقبلت على دراسة الفقه وتعلمه، إلى أن صرت فيه متقدمًا، ووقفت منه على معرفة ما أمكنني من علمه بتوفيق الله -سبحانه وتعالى- ومنته، فلذلك لم يكن عندي ما أمليه على هذا الصبي يا أبا إبراهيم، فقال له أبو إبراهيم: إن هذا الحديث

---

(١) كذا في «إرشاد الساري»، وهو الصواب، وفي (أ) و(ب): «تعلمك».

الواحد الذي لا يوجد عند غيرك خير للصبي من ألف حديث يجده عند غيرك» انتهى.

وقد قال الخطيب البغدادي الحافظ: «إن علم الحديث لا يليق إلا بمن قصر نفسه عليه، ولم يضم غيره من الفنون إليه»(١).

«وقال إمامنا الشافعي -رضي الله عنه ورحمه-: أتريد أن تجمع بين الفقه والحديث؟ هيهات»(٢).

والله ولي التوفيق، وبه الهداية إلى قوام الطريق، ولقد أحببت أن أُذَيِّل هذا الشرح بمنظومة رجزية في بعض أسانيد بعض مروياتي الحديثية، وذكر بعض مشايخي في العلوم النقلية والعقلية، فقلت:

يَقُولُ عَبْدٌ عَاجِزٌ لِلْقَادِرِ ... ابْنُ جَلَالِ الدِّينِ ذِي المَآثِرِ
نَجْلُ المَحَلِّي الشَّافِعِي الأَنْصَارِي ... سَبْطٌ لِصِدِّيقِ النَّبِي المُخْتَارِ
وَسَبْطُ سَبْطِهِ الإِمَامِ الحَسَنِ ... بْنِ عَلِي المُرْتَضَى ذِي الفِطَنِ
حَمْدًا لِمَنْ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ ... لِمُرْسِلِ الفَضْلِ القَدِيمِ وَالحَدِيثِ
وَأَوْصَلَ الخَيْرَ لِطُلَّابِ الحَدِيثِ ... فَارْتَفَعُوا بِهِ مَعَ السَّيْرِ الحَثِيثِ
وَقَدْ هَدَاهُمْ لِاكْتِسَابِ الفَضْلِ ... لِيَتْبَعَ الفَرْعُ طَرِيقَ الأَصْلِ
ثُمَّ شَهَادَةً بِتَوْحِيدٍ لَهُ ... ذَاتًا وَوَصْفًا قَدَّسَا فِعْلَهُ
وَلِلْخَطِيبِ الأَكْمَلِ المُفَضَّلِ ... بِأَنَّهُ مُخْتَارُهُ فِي الأَزَلِ
نَجِيُّهُ نَبِيُّهُ رَسُولُهُ ... حَبِيبُهُ خَلِيلُهُ مَقْبُولُهُ
عَزِيزُهُ المَشْهُورُ بِالمَرَاحِمِ ... فَرْدُ الكَمَالِ جَامِعُ المَكَارِمِ
وَمُصْطَفَاهُ مِنْ جَمِيعِ الأَنْبِيَا ... وَالمُرْسَلِينَ بَلْ وَكُلِّ الأَصْفِيَا

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٧٣/٢).
(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٩/١).

وَإِنَّــهُ خَــاتِمُهُمْ إِمَــامُهُمْ أَجْــوَدُهُمْ حَــاتِمُهُمْ مِقْــدَامُهُمْ
وَحَسْبُكَ القُـرْآنُ حَيْـثُ أَظْهَـرَا فَــضْلًا لَهُ عَلَــيْهِمُ بِــلَا مِــرَا
عَظَّــمَ رَبِّي خُلُقَــهُ بِنَــصِّهِ وَذَا جِمَــاعِ الوَصْـفِ نَقْـشُ فَـصِّهِ
صَــلَّى عَلَيْــهِ رَبُّنَــا وَسَــلَّمَا مَــعَ جُمْلَــةِ الأَنْبَــاءِ كُلًّا عَمَّمَــا
مَــا حُفِــظَ سِلْــسِلَةِ الإِسْـنَادِ وَاتَّــصَلَ الأَحْفَــادُ بِالأَجْــدَادِ
وَبَعْـدُ فَالحَـدِيثُ عِلْـمٌ حَـسَنْ صَــحِيحُهُ ضَــعِيفُهُ وَالحَــسَنْ
مَوْصُــولُهُ مَــشْهُورُهُ المَرْفُــوعُ مَوْقُوفُــهُ مُرْسَــلُهُ المَقْطُــوعُ
وَهَكَــذَا إِلَى تَمَــامِ المُـصْطَلَحْ حَـسَبِ الَّذِي عَلَيْـهِ أَهْلُـهُ اصْـطَلَحْ
وَكَيْـفَ لَا تَكُـونُ هَـذِهِ الـسُّنَنْ نَــورًا وَمِنْهَــا قَــدْ تَبِـينُ الـسُّنَنْ
فَمَـنْ بِـإِخْلَاصٍ إِلَيْـهِ قَـدْ رَكَـنْ يُــرْجَى لَهُ الخَــيْرُ بِــسِرٍّ وَعَلَــنْ
وَأَنَّ مَــنْ يَزِيــدُ فِيــهِ رَغْبَــهْ يَحْــصُلُ لَهُ مَقْــصُودُهُ وَمَطْلَبُــهْ
وَكُنْـتُ مِـنْ أَوَّلِ أَمْـرِي فِي الطَّلَـبِ لَهُ عَلَى الأَشْــيَاخِ أَرْبَــابِ الرُّتَــبِ
كَــوَالِدِي وَالعَــمِّ شَـيْخِ الأَزْهَــرِ دَرْوِيــش خَــادِمِ الحَـدِيثِ الأَنْـوَرِ
وَمَــنْ سُــوَاهُمَا مِــنَ الأَعْيَــانِ مِــنْ عُلَمَــا العَـصْرِ فِي ذَا الـشَّانِ
مِمَّــنْ سَـتَلْقَى ذِكْـرَهُمْ مُـسَطَّرا فَاسْـمَعْ وَحَـاذِرْ أَنْ تَكُـونَ مُنْكِـرا
وَخُــذْ أَسَــانِيدِي بِهَــذَا الفَـنِّ بِجَــوْدَةِ الفِكْــرِ وَوَعْي الذِهْــنِ
فَــإِنْ تُــرِدْ سِلْـسِلَتِي فِي الجَـامِعِ أَعْـنِي الـصَّحِيحَ لِلْبُخَـارِيِّ الـشَّافِعِي
فَــإِنَّنِي رَوِيتُــهُ عَــنْ وَالِدِي وَالعَــمِّ مَــعَ خَاتِمَــةِ الأَمَاجِــدِ
عَبْـدِ الـرَّحْمنِ البَهُـوتِي الحَنْـبَلِي كُلُّهُــمْ مُحَقِّــقٌ حَــبْرٌ وَلِي
وَعَـنْ أَبِي الفَـتْحِ الإِمَـامِ العُمَـرِي تِلْمِيــذِ أُسْـتَاذِ الوُجُـودِ البَكْـرِي
جَمِــيعُهُمْ يَــرْوِي عَــنِ الجَمَــالِ يُوسُــفُ خَــيْرِ عَالِــمٍ مِفْــضَالِ
عَــنْ زَكَرِيَّــا أَبِــهِ الأَنْـصَارِي العَالِــمِ الــوَلِي ذِي الوَقَــارِ
بِــشَيخِ الإِسْــلَامِ لَهُ اشْــتِهَارُ وَهُــوَ بِحَــقٍّ نِعْــمَ ذَا الفَخَــارِ

وَوَالِدِي يَرْوِيهُ أَيْضًا عَنْ أَبِهْ *** عَنْ شَيْخِ الإِسْلَامِ فَحَقِّقْ وَانْتَبِهْ
وَوَالِدِي وَالْعَمُّ يَرْوِيَانِهِ *** عَنْ قُطْبِ أَهْلِ اللهِ فِي زَمَانِهِ
مُحَمَّدِ البَكْرِيِّ عَنْ أَبِي الحَسَنْ *** وَالِدِهِ عَنْ زَكَرِيَّا المُؤْتَمَنْ
وَيَرْوِيَانِهِ عَنِ الغَيْطِيِّ *** وَقَدْ رَوَيْتُهُ عَنِ الوَلِيِّ
مُوَضِّحِ العُلُومِ بِالبُرْهَانِ *** عَلَّامَةِ العَصْرِ هُوَ اللَّقَّانِي
وَهُوَ لَهُ عَنْ شَيْخِهِ السَّنْهُورِي *** عَنْ نَجْمِنَا غَيْطِيِّنَا المَذْكُورِ
عَنْ شَيْخِ الاسْلَامِ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا *** فَالصَّيْدُ كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الفِرَا
قُلْتُ وَأَمَّا سَنَدُ الأَنْصَارِي *** فِي ثَبْتِهِ مِنْهُ إِلَى البُخَارِي
وَغَيْرِه مِنَ الأَئِمَّةِ العُمَدِ *** فِي نَقْلِ سُنَّةِ النَّبِيِّ عَالِي السَّنَدِ
لَكِنَّ أَقْوَى طُرْقِهِ كَمَا اشْتَهَرْ *** طَرِيقُ شَيْخِهِ الإِمَامِ ابْنِ حَجَرْ
عَنْ شَيْخِهِ العَفِيفِ وَهْوَ المَكِّي *** يُعْزَى لِنَيْسَابُورِ دُونَ شَكِّ
عَنِ الرَّضِيِّ إِبْرَاهِيمِ بْنِ الطَّبَرِي *** عَنِ ابْنِ أَصِيلِ حَرْمِيٍّ فَانْظُرْ
عَنِ ابْنِ عَمَّارِ طَرَابُلْسِ شُهِرْ *** بِهَا عَنِ الهَرَوِيِّ عِيسَى ذُكِرْ
عَنْ أَبِهِ الحَافِظِ [عَنِ](١) الهَرَوِي *** يُكَنَّى أَبَا ذَرٍّ طَرِيقُهُ سَوِي
عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ أَحْمَدِ المُسْتَمْلِي *** عَنِ الفِرَبْرِي الضَّابِطِ المُسْتَعْلِي
بِأَخْذِهِ لِسُنَّةِ المُخْتَارِ *** عَنِ الإِمَامِ الحُجَّةِ البُخَارِي
فَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُ اثْنَا عَشَرْ *** وَالحَمْدُ للهِ مُثِيبِ مَنْ شَكَرْ
فَاللهُ يَرْضَى عَنْهُمْ وَعَنَّا *** وَيَكْشِفُ الخَطْبَ الَّذِي قَدْ عَنَا
وَاعْلَمْ أَنِّي قَدْ رَوَيْتُ لِلشِّفَا *** وَغَيْرِهِ مِنْ سُنَنٍ لِلْمُصْطَفَى
عَنْ شَيْخِي السُّبْكِي شِهَابِ الدِّينِ *** البِسَاطِيِّ ذِي الْقَدَمِ المَكِينِ

---

(١) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (أ) و(ب): «عبد».

وَهْــوَ لَهُ يَــرْوِي بِإِسْــنَادٍ قَــوِي عَـنِ الـشِّهَابِ المَقْـدِسِيِّ الـصَّفَوِي
عَـنْ أَحْمَـدِ الـشِّهَابِ ذِي المَنَاقِـبْ القَــسْطَلَّانِي صَــاحِبِ المَوَاهِــبْ
مَــنْ بِاجْتِهَــادٍ حَــصَّلَ الخَــيْرَاتِ عَــنْ شَــمْسِ الدِّيــنِ ابْــنِ القَايَــاتِي
عَـــنْ عُمَــرِ بْــنِ عَلِيٍّ الأَنْــصَارِي عَــنِ الدَّلَامِي نَجْــمُ الدِّيــنِ البَــارِي
عَـنِ التَّـقِي بْـنِ الـصَّائِغِ المُنْتَجَـبِ عَنْ صَاحِبِ الشِّفَا عِيَاضِ اليَحْـصَبِي
جَــزَاهُ رَبُّ النَّــاسِ خَــيْرًا عَمَّــا أَلَّفَــــهُ مُبَلِّغًـــا مَـــا أَمَّـــا
وَالجَــامِعُ الــصَّغِيرُ لِلــسُّيُوطِي رَوَيْتُــــهُ بَالــــسَّنَدِ المَــــضْبُوطِ
عَـــنْ وَالِدِي عَـــنْ أَبِــهْ مُحَمَّـــد عَــنْ جَــدِّهِ الــشِّهَابِ خَــيْرِ أَمْجَــد
عَنِ السُّيُوطِيِّ الجَـلَالِ بْـنِ الكَمَـالِ فَــاللهُ يَــرْضَى عَــنْهُمْ فِي كُلِّ حَــالِ
وَجَـدِّي الـشَّمْسُ عَـنِ الـشَّرِيفِ يُوسُــفُ خَــيْرِ عَالِــمٍ عَفِيــفِ
تِلْمِيـذِ مَوْلَانَـا الـسُّيُوطِيِّ الجَـلَالْ خَاتِمَــةِ الحُفَّــاظِ فِي حَــالٍ وَقَــالْ
وَقَــدْ رَوَيْتُــهُ عَــنِ العَلَّامَــه شَــيْخِي حِجَــازِي العُمْــدَة الفَهَّامَــه
الــوَاعِظِ المُحَقِّــقِ الــشَّعْرَاوِي لَا زَالَ فِي جَنَّــاتِ عَــدْنٍ ثَــاوِي
وَهْــوَ لَهُ يَــرْوِي عَــنِ الــشَّعْرَانِي عَبْــدِ وَهَّــابِ الــوَلِيِّ الرَّبَّــانِي
عَـــنِ الــسُّيُوطِيِّ إِمَــامِ الــسُّنَّه فِي عَــصْرِهِ وَيَــا لَهَــا مِــنْ مِنَّــه
هَــذَا وَإِنِّي غَــيْرُ مَــا تَقَــدَّمَا أَرْوِي عَــنِ الــوَالِدِ شَــيْئًا عَظُمَــا
وَذَاكَ فِي تَدْرِيـــسِهِ بِـــالأَزْهَرِ وَبِقِـــرَاءَتِي فَخُـــذْ لَا تَـــزْدَرِي
مِنْــهُ صَــحَيحَ مُــسْلِمِ الإِمَــامِ مَوَاهِـــبَ وَعُمْـــدَةَ الأَحْـــكَامِ
شَمَائِلُ المُخْتَارِ ذِي العُرْفِ الـشَّذِي تَــأْلِيفُ مَوْلَانَــا الإِمَــامِ التِّرْمِــذِي
والأَرْبَعُـونَ مَـعَ رِيَـاضِ الـصَّالِحِين كِلَاهُمَــا لِلنَــوَوِي القُطْــبِ الأَمِــين
وَالمُنْـــذِرِي تَرْغِيبَـــهُ رَوَيْتُـــه عَنْــهُ عَلَيْـــهِ بَعْــضَهُ قَرَأْتُـــه
وَالأَرْبَعُــونَ فِي قَــضَا الحَاجَــاتِ لِلــــسُّلَمِي فَــــضَائِلُ الــــصَّلَاةِ
عَلَى النَّـبِي المُـصْطَفَى جَـدِّ الحَـسَنْ لِلْعَالِــمِ البَكْــرِي الــوَلِي أَبِي الحَـسَنْ

وَمَـــوْلِدُ المُخْتَـــارُ لِلْغَيْطِـــيِّ　　كَـــذَا لَهُ المِعْـــرَاجُ لِلنَّـــبِيِّ
فَـــضَائِلُ النِّـــصْفِ لِـــشَعْبَانِ لَهُ　　لَا تَـــنْسَ لِلْبَكْـــرِيِّ أَيْـــضًا فَـــضْلَهُ
إِذْ فَـــسَّرَ الآيَـــةَ لِلإِسْـــرَاءِ　　وَأَوَّلَ الدُّخَـــانِ بِاقْتِفَـــاءِ
كِلَاهُمَـا أَرْوِيـهُ عَـنْ أَصْـلِي كَمَـا　　أَرْوِي الَّذِي مِـــنْ قَبْلِـــهِ تَقَـــدَّمَا
وَمِثْلُـــهُ أَلْفِيَّـــةُ العِـــرَاقِي　　وَغَيْرُهَـــا بِمِنَّـــةِ الخَـــلَّاقِ
فَـــكُلُّ ذَا أَخَذْتُـــهُ عَـــنْ وَالِدِي　　بِعَـــوْنِ رَبِّي العَظِـــيمِ المَاجِـــدِ
وَلِي شُـيُوخٌ غَـيْرُ مَـنْ تَقَـدَّمُوا　　قَـــدْرُهُمْ بَـــيْنَ المَـــلَا مُعَظَّـــمُ
فِي مُطْلَـــقِ العُلُـــومِ وَالفُنُـــونِ　　جَـــادَ ثَـــرَاهُمْ صَـــيِّبَ الهَتُـــونِ
هُمْ سَيْدِي الأُسْتَاذُ زِيـنُ العَابِـدِينَ　　خَلِيفَـــةُ الـــصِّدِّيقِ قُطْـــبُ العَـــارِفِينَ
كَـــذَا شَـــقِيقُهُ أَبُـــو المَوَاهِـــبِ　　وَعَمُّـــهُ الجَـــلَالُ ذُو المَنَاقِـــبِ
وَنَجْـــلُ هَـــذَا شَـــيْخُنَا مُحَمَّـــدُ　　وَالـــوَارِثِيُّ الحَـــبْرُ وَهْـــوَ أَحْمَـــدُ
وَالـــشَّيْخُ نُـــورُ دِينِنَـــا الزَّيَّـــادِي　　وَمِـــنْ سُـــلَيْمَانَ بَـــابِلِي إِمْـــدَادِي
وَالـــشَّنَوَانِيُّ كُنْيَـــةُ الـــصِّدِّيقِ　　مَازَتْـــهُ عَـــنْ كُلٍّ مِـــنَ الرَّفِيـــقِ
مُحَمَّـــدٌ العَـــصْرِي تِلْمِيـــذُ الخَطِيـــبِ　　كَـــذَلِكَ المِنْيَـــاوِ عَالِـــمٌ أَرِيـــبُ
يُـــسَمَّى بِعَبْـــدُاللهِ ذِي التَّفَـــرُّد　　وَكَانَ شَـــيْخٌ صَـــنْوُهُ مُحَمَّـــد
كَـــذَا عَلِيُّ الحَلَـــبِيُّ المُحَقِّـــقُ　　الذِّيـــقُ الفَهَّامَـــةُ المُـــدَقِّقُ
وَالـــشَّيْخُ الأَجْهُـــورِيُّ عَلَى مَـــلَاذِي　　وَالجَـــابِرِيُّ مُحَمَّـــدٌ أُسْـــتَاذِي
وَالـــشَّيْخُ سُـــلْطَانُ الإِمَـــامُ المُقْـــرِي　　وَالجُنْـــبُلَاطِي فَرِيـــدُ العَـــصْرِ
تَغَمَّـــدَ اللهُ لَهُـــمْ بِرَحْمَتِـــهِ　　وَأَسْـــكَنَهُمْ بِالفَـــضْلِ أَعَـــلَا جَنَّتِـــهِ
وَالحَمْـــدُ للهِ عَلَى هَـــذَا المَـــدَدِ　　وَأَسْـــأَلُ اللهَ الرِّضَـــا طُـــولَ المُـــدَدِ
بِجَاهِ خَـيْرِ الخَلْـقِ مُخْتَـارِ الـسَّلَامْ　　عَلَيـــهِ أَفْـــضَلُ الـــصَّلَاةِ وَالـــسَّلَامْ
وَآلِهِ وَصَـــحْبِهِ الغُـــرِّ الكِـــرَامْ　　مَـــا حُـــسْنَ الفَـــتْحِ بِـــهِ مَـــعَ الخِتَـــامْ

ثم قال مؤلفه -رحمه الله تعالى-: «تم تسويد هذا الشرح أولًا في ضحوة يـوم الأحد، رابع عشر ربيع الأول، سنة خمس وستين وألف».

[وكان الفراغ من تسويد هذه النسخة في أواخر جمادى الأولى،
سنة واحد بعد ألفٍ ومئة من الهجرة، على يد الفقير
محمد الشهير بالقطري، أمام جامع الوزير،
بثغر جدة المحروس، والحمد لله وحده،
وصلى الله على سيدنا ومولانا
محمد وآله وصحبه](١)

(١) هذه خاتمة النسخة (أ)، وأما النسخة (ب) فختمت بـ: «وكان الفراغ من نسخ هذه النـسخة على يد الفقير الحقير، المعترف بالذنب والتقصير، الراجي عفو ربه القـدير، وشـفاعة البـشير النـذير، محمد ﷺ عَلِيّ بن الشيخ عبدالباقي بن الشيخة نفيسة البكرية نفعنا الله ببركاتها آمين».

الفهارس

أولًا: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثًا: فهرس الآثار والأقوال المأثورة.

رابعًا: فهرس الأعلام.

خامسًا: فهرس المصادر والمراجع.

سابعًا: فهرس الموضوعات

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار والأقوال المأثورة

طرف الأثر	القائل	الصفحة
«رأيت رسول الله ﷺ، وما على وجه الأرض ...»	أبو الطفيل	٢١٢
«سنة أبي القاسم»	عبدالله بن عباس	١٨٨
«شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر ...»	مالك بن أنس	٢٢٥
«صح من الحديث سبع مئة ألف وكسر...»	أحمد بن حنبل	٦١
«صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر...»	أنس بن مالك	٢٦٥
«صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ...»	مسلم بن الحجاج	٦١
«قبض رسول الله ﷺ والمسلمون ستون ألفًا...»	الشافعي	٢٠٤
«قرب الإسناد قرب -أو: قربة- إلى النبي ﷺ»	محمد بن أسلم الطوسي	١٧٤
«قلت لأبي عامر: كان الثوري يدلس؟ قال: لا ...»	محمد بن رافع	٢٤١
«قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت ...»	ابن مهدي	٣٣٧
«كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده ...»	سهل بن سعد	١٨٩
«كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمس مئة ألف...»	أبو عبدالله الحاكم	٦١
«كان أبو زرعة يحفظ سبع مئة ألف حديث...»	أبو بكر الرازي	٦٢
«كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث...»	أبو زرعة الرازي	٦١
«كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه ...»	المغيرة بن شعبة	١٨٣
«كان إسحاق بن راهويه يملي سبع مئة ألف ...»	علي بن خشرم	٦٣
«كان عبيدالله بن معاذ العنبري يحفظ ...»	أبو عبيد الآجري	٦٥
«كان عند هشيم عشرون ألف حديث»	يعقوب الدورقي	٦٥
«كان محمد بن القاسم الطايكاني من رءوس المرجئة، وكان يضع الحديث على مذهبهم»	أبو عبدالله الحاكم	٣٤١
«كان نافع ينهاني أن أقول: رواية...»	ابن أبي رَوَّاد	١٩٠
«كان يؤخذ العلم عن ستة ...»	الشعبي	٢٠٢

طرف الأثر	القائل	الصفحة
«لو لا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد...»	أبو عبدالله الحاكم	٣٤
«ليس أحد أكثر فتوى في التابعين من الحسن...»	أحمد بن حنبل	١٣٣
«ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل ...»	ابن المبارك	١٨٠
«ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض ...»	ابن القطان	٣٤
«ليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ...»	علي بن الحسن	٢٢٥
«ما أدركت أحدًا أفضله على حفصة»	إياس بن معاوية	١٣٣
«ما أعلم في الأرض كتابًا أكثر صوابًا من ...»	الشافعي	٩٨
«ما كان لله بقي»	مالك بن أنس	٤٢
«ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته»	الشعبي	٦٣
«ما كنت أسمع شيئًا إلا حفظته، وكأني ...»	إسحاق بن راهويه	٦٣
«المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء»	الحارث بن كلدة	٣٤٤
«معرفة علة الحديث إلهام ...»	ابن مهدي	٢٦٣
«من السنة إذا تزوج الرَّجلُ البِكْرَ على الثيب...»	أنس بن مالك	١٨٧
«من السنة وضع الكف على الكف ...»	علي بن أبي طالب	١٨٦
«من أتى ساحرًا أو عرافًا، فقد كفر ...»	عبدالله بن مسعود	١٨٤
«من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ...»	ابن السمعاني	٢٨٤
«من طلب الدين بالكلام فقد تزندق ...»	القاضي أبو يوسف	٢٢٦
«من ظهر تدليسه عن غير الثقات، لم يُقبل ...»	أبو بكر الصيرفي	٢٣٩
«من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه ...»	أبو بكر البزار	٢٣٩
«من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»	شريك بن عبدالله	٢٤٥
«من لم يحفظ الحديث، فليس هو من ...»	هشيم بن بشير	٥٢

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

١- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مع شرحه (الباعث الحثيث) للشيخ أحمد شاكر، تحقيق: علي بن حسن الأثري، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ

٣- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ

٤- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ

٥- آداب الشافعي ومناقبه، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التميمي ابن أبي حاتم، حقق أصله وعلق عليه: عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ

٦- أبو الفتح اليعمري حياته وآثاره وتحقيق أجوبته، دراسة وتحقيق: محمد الراوندي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المعربية، طبعة ١٤١٠هـ

٧- أحاديث أبي الزبير عن غير جابر، أبو الشيخ عبدالله بن جعفر بن حيان، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، مكتبة الرشد، الرياض، طبعة ١٤١٧هـ

٨- أدب الإملاء والاستملاء، عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ

٩- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ

١٠- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العربي، بيروت، طبعة ١٤٠٤هـ

١١- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير علي بن محمد الجزري، تحقيق: عادل الرفاعي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

١٢- أصول الدين، جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي، تحقيق: الدكتور عمر

وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
١٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ
١٤- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر السريع، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ
١٥- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢م.
١٦- الأم، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبدالله، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ
١٧- الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ
١٨- الأنساب، أبو سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
١٩- الأوائل، أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري، دار البشير، مصر، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ
٢٠- إتمام الدراية لقراء النقاية، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
٢١- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
٢٢- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، علق عليه: الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
٢٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة ١٣٢٣هـ
٢٤- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، ابن الأكفاني محمد بن إبراهيم ابن ساعد الأنصاري، تحقيق: عبدالمنعم محمد عمر، دار الفكر العربي،

القاهرة، طبعة ١٩٩٠م.
٢٥- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني، تحقيق: محمد سعيد بن عمر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
٢٦- الإرشاد للنووي، تحقيق عبدالباري فتح الله، على الآلة الكاتبة.
٢٧- الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات، للنووي، تحقيق عز الدين السيد، مكتبة الخنجي، القاهرة، ١٤٠٥هـ
٢٨- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ
٢٩- إصلاح المساجد من البدع والعوائد، محمد جمال الدين القاصمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ
٣٠- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، علي بن هبة الله بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ
٣١- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ
٣٢- إيضاح الإشكال، محمد بن طاهر بن علي المقدسي أبو الفضل، تحقيق: باسم الجوابرة، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
٣٣- إيضاح المحصول من برهان الأصول، أبو عبدالله محمد بن علي التميمي المازري، تحقيق: عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، تونس، طبعة ١٩٧٠م.
٣٤- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
٣٥- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.
٣٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
٣٧- البرهان في أصول الفقه، عبدالملك بن عبدالله أبو المعالي الجويني، تحقيق: عبدالعظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ

٣٨- بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.
٣٩- بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ.
٤٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
٤١- بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، أبو محمد عبدالله بن أبي جمرة الأندلسي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.
٤٢- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٤٣- التاريخ الأوسط، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، ومكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
٤٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٤٥- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
٤٦- تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن مهران المهراني الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
٤٧- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٨- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد

عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٥م.
٤٩- التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٥٠- تبصير المنتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
٥١- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى أول كتاب الجنائز)، مالك بن محمد العمودي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٣١هـ.
٥٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ.
٥٣- تحفة أهل التصديق ببعض فضائل الإمام أبي بكر الصديق ﷺ، عبدالقادر بن جلال الدين المحلي الأنصاري، تحقيق: السيد خورشيد علي، الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٥٤- التحقيق في أحاديث الخلاف، عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٥٥- تحقيق منيف الرتبة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
٥٦- تدريب الراوي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
٥٧- تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
٥٨- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٩- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل اليحصبي السبتي، تحقيق: أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة، بيروت، طبعة ١٣٨٧هـ.

٦٠- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبدالعظيم بن عبدالقوي أبو محمد المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٦١- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: الحسيني بن عمر بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٦٢- تصحيفات المحدثين، الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٦٣- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ.

٦٤- تفسير الخازن (لباب التأويل في مسائل التنزيل)، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم، وبهامشه تفسير محيي الدين بن عربي، طبعه حسن حلمي الكتبي، ومحمد حسن جمالي، ١٣١٧هـ.

٦٥- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ.

٦٦- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٧- تقييد المهمل وتمييز المشكل

٦٨- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبدالغني البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦٩- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

٧٠- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، طبعة ١٣٨٤هـ.

٧١- التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني الخطيب، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي.

٧٢- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٧٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، طبعة ١٣٨٧هـ.

٧٤- تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٧٥- تهذيب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧٦- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٧٧- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

٧٨- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، التتمة تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى ١٣٩٢/١٣٨٩هـ.

٧٩- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي ابن عبدالله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٨٠- جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبدالبر النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٨هـ.
٨١- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
٨٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة ١٤٠٣هـ.
٨٣- الجرح والتعديل، عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.
٨٤- جياد المسلسلات، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تقديم: الشيخ محمد عوامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
٨٥- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
٨٦- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (شرح مختصر المزني)، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٨٧- حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ.
٨٨- الحطة في ذكر الصحاح الستة، أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي، دار الكتب التعليمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٨٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
٩٠- خصائص مسند الإمام أحمد، محمد بن عمر بن أحمد المديني أبو موسى، مكتبة التوبة، الرياض، طبعة١٤١٠هـ.
٩١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي، دار صادر، بيروت.

٩٢- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الاسلام ، محيي الدين أبو زكريا يحيي ابن شرف النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٩٣- الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبداللطيف الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٩٤- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.

٩٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مراقبة: محمد عبدالمعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٩٦- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٩٧- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨- ديوان رؤبة بن الحجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.

٩٩- ذخيرة الحفاظ، محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٠٠- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالعزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٠١- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، محمد بن أحمد الفاسي المكي أبو الطيب، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٠٢- رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)، أحمد

ابن محمد بن الحسين بن الحسن أبو نصر البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
١٠٣- الرحلة في طلب الحديث، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
١٠٤- الرسالة، محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٥- رسالة القشيرية، أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٢٢هـ.
١٠٦- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، سليمان بن الأشعث أبو داود، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.
١٠٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
١٠٨- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.
١٠٩- زاد المسير في علم التفسير، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
١١٠- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.
١١١- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤١٤هـ.
١١٢- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١٣- سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٨٦هـ.
١١٤- سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١١٥- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
١١٦- سنن النسائي الصغرى (المجتبى)، أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
١١٧- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
١١٨- سير أعلام النبلاء، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.
١١٩- سيرة الإمام أحمد بن حنبل، أبو الفضل صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
١٢٠- السيرة النبوية، عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، تحقيق: طه عبدالرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
١٢١- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
١٢٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
١٢٣- شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبداللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
١٢٤- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين

الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

١٢٥- الشرح الكبير (فتح العزيز بشرح الوجيز)، عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار الفكر، بيروت.

١٢٦- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ

١٢٧- شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.

١٢٨- شروط الأئمة الخمسة (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ

١٢٩- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ

١٣٠- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ

١٣١- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، طبعة ١٤٠٩هـ

١٣٢- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ

١٣٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ

١٣٤- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٣٩٠هـ

١٣٥- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد

زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي)، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٣٦- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٧- صفة الصفوة، عبدالرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، تحقيق: محمود فاخوري، محمد رواس قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٣٨- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٣٩- الضعفاء والمتروكين، عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٤٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٤١- طبقات الحفاظ، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ.

١٤٢- طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

١٤٣- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٤٤- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

١٤٥- طبقات الصوفية، أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد الأزدي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٤٦- طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت.

١٤٧- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار صادر، بيروت.
١٤٨- الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله الزهري، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
١٤٩- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
١٥٠- طبقات المفسرين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
١٥١- طبقات صلحاء اليمن (تاريخ البريهي)، عبدالوهاب بن عبدالرحمن البريهي السكسكي اليمني، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، طبعة ١٤١٤هـ.
١٥٢- العجالة في الأحاديث المسلسلة، أبو الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي، دار البصائر، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
١٥٣- علل الحديث، عبدالرحمن بن محمد بن بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.
١٥٤- العلل الصغير، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٥٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٥٦- العلل، علي بن عبدالله بن جعفر السعدي المديني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
١٥٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
١٥٨- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن

محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت.
١٥٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي الشافعي، تحقيق: عبدالكريم بن عبدالله الخضير، محمد بن عبدالله الفهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
١٦٠- الفردوس بمأثور الخطاب، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني الملقب إلكيا، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
١٦١- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٦٢- الفصل للوصل المدرج في النقل، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
١٦٣- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.
١٦٤- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الكتاب العربي الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
١٦٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبدالرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
١٦٦- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٦٧- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٨هـ.
١٦٨- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
١٦٩- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن عثمان أبو

عبدالله الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ

١٧٠- الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن عبدالله أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحي مختار غزاوي، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ

١٧١- كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ

١٧٢- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ

١٧٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٣هـ

١٧٤- كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، طبعة ١٤١٨هـ

١٧٥- الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة النبوية.

١٧٦- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ

١٧٧- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ

١٧٨- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

١٧٩- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

١٨٠- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ
١٨١- المؤتلف والمختلف، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ
١٨٢- المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
١٨٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ
١٨٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة ، بيروت، طبعة ١٤٠٧هـ
١٨٥- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، حققه وعلق عليه وأكمله بعد نقصانه: محمد نجيب المطيعي، دار الفكر.
١٨٦- مجموع فتاوى ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، طبعة سنة ١٤٢٥هـ
١٨٧- محاسن الاصطلاح (مطبوع بهامش مقدمة ابن الصلاح)، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، تحقيق: عائشة عبدالرحمن، دار المعارف.
١٨٨- المحصول في أصول الفقه، القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي، تحقيق: حسين علي البدري، سعيد فودة، دار البيارق، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
١٨٩- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م. تحقيق: عبد الحميد هنداوي
١٩٠- مختصر كتاب الجهر بالبسملة لأبي بكر الخطيب البغدادي، اختصره: شمس

الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: أحمد بن علي الكندي، مؤسسة بينونة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
١٩١- المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، طبعة١٤٠٤هـ
١٩٢- المدخل إلى الصحيح، محمد بن عبدالله بن حمدويه أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
١٩٣- المدخل إلى كتاب الإكليل، محمد بن عبدالله بن حمدويه أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.
١٩٤- المدونة الكبرى، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ
١٩٥- المراسيل، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
١٩٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
١٩٧- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ
١٩٨- المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
١٩٩- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالحميد البر، دار الوفاء، دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ
٢٠٠- مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
٢٠١- مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم،

بيروت، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ

٢٠٢- مسند الحارث (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)، الحارث بن أبي أسامة، الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ

٢٠٣- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ

٢٠٤- مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبدالله القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ

٢٠٥- مسند الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

٢٠٦- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ

٢٠٧- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٢٠٨- مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٥٩م.

٢٠٩- المشتبه في الرجال، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٩٦٢م.

٢١٠- مشيخة ابن البخاري، جمال الدين أحمد بن محمد بن عبدالله الظاهري الحنفي، تحقيق: عوض الحازمي، دار عالم الفؤاد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ

٢١١- مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ

٢١٢- المصنف، أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ

٢١٣- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشتري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
٢١٤- معالم السنن، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ
٢١٥- المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ
٢١٦- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ
٢١٧- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، طبعة١٤١٥هـ
٢١٨- معجم الشيوخ، محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي أبو الحسين، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
٢١٩- المعجم الصغير (الروض الداني)، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
٢٢٠- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ
٢٢١- معجم المؤلفين - تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ
٢٢٢- معجم محدثي الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: روحية عبدالرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
٢٢٣- المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
٢٢٤- معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، أبو

بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢٥- معرفة الصحابة، أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن يحي بن منده الأصبهاني، تحقيق: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
٢٢٦- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ
٢٢٧- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبدالله الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
٢٢٨- معرفة علوم الحديث، محمد بن عبدالله بن حمدويه أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ
٢٢٩- المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٩هـ
٢٣٠- معيد النعم ومبيد النقم، تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: محمد علي النجار، وأبو زيد شلبي، ومحمد بو العيون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ
٢٣١- المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبدالله الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.
٢٣٢- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣هـ
٢٣٣- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرون، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

٢٣٤- مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، طبعة ١٣٩٧هـ.
٢٣٥- المقنع في علوم الحديث، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٢٣٦- مناقب الإمام الشافعي، محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم أبو الحسن الآبري السجستاني، تحقيق: جمال عزون، الدار الأثرية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
٢٣٧- المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، محمد عبدالباقي الأيوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٢٣٨- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ.
٢٣٩- المنتقى من السنن المسندة، عبدالله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٤٠- منظومة البيقونية، عمر (أو طه) بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٢٤١- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
٢٤٢- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٢٤٣- الموضوعات، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد القرشي، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٢٤٤- موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي المدني، تعليق وتحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.
٢٤٥- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد

عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
٢٤٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
٢٤٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق:عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٢٤٨- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
٢٤٩- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٥٠- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٢٥١- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ.
٢٥٢- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٢٥٣- هتك أستار الفصوص، عماد الدين أحمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الواسطي المعروف بابن شيخ الحزامين، تحقيق: عدنان أبو زيد، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
٢٥٤- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، شهاب الدين أحمد ابن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤادعبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٧٩هـ.

٢٥٥- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول سنة ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥٦- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة١٤٢٠هـ

٢٥٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

فهرس الموضوعات

تمت بحمد الله